ناصر جابي

لماذا تأخر الربيع الجزائري

منشورات الشهاب

لماذا تأخر الربيع الجزائري

© منشورات الشهاب، 2012
ردمك : 978-9961-63-921-4
الإيداع القانوني : 1136 - 2012
منشورات الشهاب : 10، نهج ابراهيم غرفاء، باب الواد، الجزائر 009 16
site internet : www.chihab.com / E-mail : chihab@chihab.com

تقـــديـــم

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من الدراسات التي حاولت أن تجيب على هذا السؤال المحوري، لماذا يستعصى التغيير السياسي في الجزائر ؟ وما الذي يجعل أي محاولة تغيير سياسي في الجزائر مكلفة ولا تحقق المطلوب منها في نهاية المطاف ؟ لدرجة أن هذا البلد صاحب الإمكانيات والموقع الهام بدأ يظهر كحالة شاذة في منطقة الشمال الإفريقي، بعد أن عرفت كل أنظمته السياسية تغييرات متفاوتة العمق وبأشكال مختلفة، منذ بداية السنة الماضية، تراوحت بين الثورة في تونس ومصر، مرورا بالحالة الليبية العنيفة وصولا إلى نوع من التغيير الهادئ في المغرب. في حين بقيت الجزائر على حالها حتى الآن، تقاوم التغيير، وإن غيرت لم تقنع. كما حصل مع مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بالإطار القانوني والتي تخص العمل الحزبي والانتخابات ومشاركة المرأة في المجال السياسي والجمعيات ...الخ. نصوص لم تعرف السلطة كيف تسوقها بالشكل المطلوب ولا كيف تقنع المواطن بها. تسويق لم ينجح تماما كذلك مع العالم الخارجي الذي لازال ينتظر الممارسات الفعلية على الأرض رغم الشكوك التي تراود أكثر من طرف وطني ودولي جراء تجربة طويلة مع نظام لايحترم – في الغالب – النصوص القانونية التي يتباهى بإصدارها كواجهة خارجية.

أسئلة حاولت أن أجد لها تفسيرًا، في المستويات المدروسة في هذا الكتاب الذي انطلقت فيه من مسألة ما يميز الجزائر من خصوصيات في عملية الانتقال ذاتها. دراسة حاولت أن أطرح فيها مسألة الأبعاد الديموغرافية المتعلقة بإشكالية الأجيال السياسية وكيف أصبح الانتقال السياسي الجدي في الجزائر مقرونا بتغيير الجيل الحاكم منذ ما قبل الاستقلال، للكلام عن مسألة السيناريوهين الممكنين للانتقال والتي نرى بصددها أننا أمام احتمال سيناريو أول، هادئ وسلمي نسبيا في حالة ابتعاد الجيل الحاكم لصالح ما سميناه بالجيل الثاني، ابنه الروحي، صاحب التأهيل والتجربة في التسيير الاقتصادي. أما الحالة الثانية فسنكون حسب هذا التحليل أمام سيناريو عنيف وغير توافقي، يحصل من خارج المؤسسات

إذا لم ينجح السيناريو الأول وفرضت الأحداث هذا السيناريو الذي يعني مواجهة بين الجيل السياسي الحاكم والجيل الثالث، كما صنفناه، ضمن هذا التحليل. جيل الشباب والحركات الاجتماعية الذي يملك نظرة في غاية السلبية للجيل السياسي الأول، المسيطر سياسيا، منذ مرحلة ما قبل الاستقلال.

كما تطرقنا في القسم الثاني من هذا المؤلف إلى تلك التعقيدات والخصوصيات التي تعرفها مسألة صناعة واتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري وهي قضية نعتقد أنها تفسر الكثير من الأمور عندما يتعلق الأمر بصعوبات التغيير في الجزائر، سيطرة العسكري على المدني، شخصنة السلطة، ضعف دور المؤسسات كالبرلمان والحزب والحكومة، خصوصيات تشكل نخبا نتيجة ما ميز التاريخ الثقافي للبلد، كلها مستويات تم التفصيل فيها ونحن ندرس مجموعة من القرارات السياسية الهامة، اتخذها النظام السياسي في الجزائر كعملية الانتقال من الأحادية إلى التعددية في أكتوبر 1988 وإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية في بداية 1992. نفس الشيء بالنسبة لقرارات اقتصادية أخرى مثل قانون المحروقات سنة 2005. تاريخ الجزائر السياسي والتنشئة السياسية الثقافية التي عاشتها النخب السياسية، كانت من مفاتيح هذا القسم من الدراسة لفهم استعصاء التغيير السياسي في الجزائر التي جعلها الريع النفطي تشبه في مسارها بعض ما تعيشه دول الخليج العربي.

كما خصصنا قسما كاملا من الكتاب للتعرف على التسيير الداخلي للحزب السياسي الجزائري كمفتاح يمكن أن نتعرف من خلاله على معوقات التغيير السياسي في الجزائر. دراسة ركزنا فيها على حالة أحزاب جبهة التحرير وحركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية لقياس مدى التسيير الديمقراطي للحزب السياسي في التجربة الجزائرية من خلال محاور الدراسة السبعة التي تحاول أن تتحقق من أن أعضاء الحزب هم مصدر السلطات فيه ولا وصاية لفرد أو قلة من أعضاء الحزب أو غيرهم على خياراته وقراراته. وأن يعكس الحزب النسيج الاجتماعي والسياسي الوطني، وأن يكون الفيصل بين المنخرطين داخله، نظم الحزب ولوائحه والمساواة أمامها بين أعضاء الحزب في ضوء قانون الأحزاب ودستور الدولة وأن يرفض داخل الحزب دائما الجمع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والرقابية التي يملكها مؤتمره العام المنتخب انتخابا دوريا حراً ونزيهاً، مع وجود نوع من المحكمة الحزبية التي تفصل في القضايا الخلافية.

زيادة على ضمان حرية التعبير في الحزب وتشجيعها وإتاحة الفرصة لنمو التيارات والأطياف داخله وأخذها أشكالا معترفا بها داخليا، التأكد من تداول السلطة في الحزب وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة وفعالة من القاعدة إلى القمة وقبول الحزب لوجود غيره من

الأحزاب وضبط فكره ومنهجه وبرنامجه في ضوء حق الرأي والمصلحة الأخرى في التمثيل، دون إقصاء أو احتواء بالترهيب أو التغييب والإنكار وأخيرا تنمية الوعي الديمقراطي والارتقاء بالممارسة الديمقراطية عبر عملية تحول ديمقراطي مستمر داخل الحزب وفي المجتمع عامة.

بينت هذه الدراسة في الحالة الجزائرية أن أغلبية الإجابات عن هذه الأسئلة كانت بالسلب، مما جعلنا نحاول التعرف على هذا الغياب للديمقراطية داخل الأحزاب، في المجتمع الكلي وكذا في النظام السياسي.

كما خصصنا قسما من هذا المؤلف للانتخابات السياسية، للتعرف عما سميناه بالانتخابات على الطريقة الجزائرية، من خلال آخر انتخابات تشريعية 2007. لنتساءل هل كانت انتخابات ركود أم استقرار ؟ الانتخابات التي تظهر في الحالة الجزائرية بوظائف حاولنا أن نحددها في :

- محاولة إقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية المؤطرة والمناسباتية.

- محاولة إضفاء مسحة من الشرعية الوطنية داخليا وخارجيا على المؤسسات السياسية الرسمية، كالبرلمان.

- إفراز نخب سياسية، يمكن أن تشارك جزئيا ، في عملية تسيير المؤسسات، تستعمل كوسيط بين المؤسسات المركزية والمواطن، عندما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية، على وجه الخصوص.

- محاولة إشراك/إلهاء لبعض أفراد النخبة المركزية الموجودة على هامش المؤسسات أوفي مواقع التحفظ، كالوزراء القدماء وضباط الجيش المسرحين وبعض الوجوه التقليدية والشخصيات السياسية المبعدة عن مراكز القرار الفعلي، عن طريق مشاركتها في الانتخابات البرلمانية، حتى لا يتطور تهميشها إلى نوع من المعارضة وتتمكن من الاستفادة من الريع المالي الناتج عن مواقعها في الهيئات الوطنية المنتخبة.

انتخابات 2007 التي أنتجت، - بسبب نسبة المشاركة الشعبية الضعيفة فيها - برلمانا تم التشكيك في شرعيته طول العهدة التي أمضاها لينهيها بالمصادقة على قوانين « للإصلاح السياسي » تم إفراغها جزئيا من بعض إيجابياتها. هذه الانتخابات التي قل الاهتمام الشعبي بها وانحصر في نخب لا يعول عليها لإحداث تغييرات جدية على النظام السياسي الذي تعود على إجراء انتخابات بهذه المواصفات. كما سيكون من الصعب على النخب التي نشأت داخل مؤسسات حزبية إحداث التغييرات التي يتطلبها الوضع في الجزائر.

نخب، حاولنا أن نتعرف عليها في هذا المؤلف من خلال وضعية المرأة والصعوبات التي تعرفها عملية بروز نخبة نسوية في الجزائر، رغم الإنجازات الفعلية التي حققتها المرأة الجزائرية

في ميدان التعليم والعمل جزئيا ، صعوبات مرتبطة بمستويات عديدة من بينها تلك الخصوصية التي لازالت تربط الجزائري (ة) بالفضاء العام وما يحيل إليه من علاقة مع المدينة، مرتبطة بدورها بما ميز تاريخ الجزائر من استعمار استيطاني. المرأة الجزائرية التي تعرف مواقعها وأدوارها في المجتمع تجاذبات فعلية لم تحسم لحد الآن، بفعل الضعف الذي تعانيه الحركات السياسية والاجتماعية العصرية، في مقابل صعود لفكر وممارسات محافظة ودينية، تتواجد بقوة في كثير من المؤسسات الاجتماعية كالحزب والنقابة والجمعية ومكان العمل موازين قوى حاولت المرأة الجزائرية التكيف معها ببراغماتية واضحة، وهي تقرر الخروج للدراسة والعمل حتى وإن فرض عليها الحجاب في مجتمع عايش لأول مرة في تاريخه ظواهر جديدة عليه كان على رأسها أن بناته لازلن يخرجن للدراسة والعمل في سن كن فيه يتزوجن وينجبن بل ويتحولن إلى جدات منذ وقت قريب. في هذا المجتمع الذي عرف حراكا واسعا وسريعا ، مس مكانة وأدوار المرأة بفعل التعليم أساسا.

وخصصنا القسم الأخير من هذا الكتاب للحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي تحولت إلى نوع من الرياضة الوطنية في الجزائر. فقد كانت حالة أحداث جانفي 2011 مجال الدراسة التي سمحت بالتطرق إلى ما يميز هذا النوع من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي تكرر نفسها في أشكالها ومطالبها ومستويات تجنيدها ، دون أن تتمكن من الوصول إلى تحقيق أهداف سياسية نوعية لأسباب كثيرة من بينها ضعف التأطير الحزبي والسياسي وغياب النخبة المنقسمة على نفسها ، لنكون في كل مرة أمام حركات « عفونة » في مواجهة نظام سياسي « أطرش » ساد منطق الرشوة الاجتماعية لديه. احتارت السلطات في كيفية التعامل أمام هذه الحركات التي لم تتوقف مطالبها الاقتصادية والاجتماعية، هل تعتبرها حركات اجتماعية مطلبية يقوم بها شباب عاطل عن العمل ومهمش أم هي مقدمات لحراك سياسي قادم لم يعرف حتى الآن كيف يعبر عن نفسه في هذه الجزائر التي استعصى فيها التغيير ؟

ناصر جابي. أفريل 2012

مأزق الانتقال السياسي في الجزائر :
ثلاثة أجيال وسيناريوهان

مقـــــدمة

طفت كثير من التحولات الديموغرافية، بمختلف أبعادها السياسية على مسرح الأحداث بمناسبة الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربية منذ بداية سنة 2011، وبدءا من تونس مرورا بمصر واليمن وصولا إلى ليبيا وسوريا ولغاية المغرب عاد الحديث بقوة عن جيل الشباب ودوره السياسي بمناسبة اندلاع هذه الأحداث التي أدت إلى تهديد وإسقاط أنظمة سياسية هرمة ومشاريعها في التوريث لصالح الجيل الثاني من أبناء الحكام. أنظمة سياسية سيطرت فيها العائلة بشكل واضح على الفعل السياسي الرسمي، فاحتكرت المال والسلاح والسياسة كما حصل مع النظام المصري، اليمني والليبي وقبلهم السوري الذي دشن مشاريع التوريث السياسي للجيل الثاني من الحكام في المنطقة العربية.

ظهرت فئة الشباب كمبادر بهذا الحراك السياسي النوعي، قبل أن تتمكن من كسب تجنيد شعبي قوي مس فئات اجتماعية أوسع وأكثر تنوعا.

هذه الفئات الشابة التي تم التركيز على بعض ما يميزها من خصائص سوسيولوجية وثقافية، مثل انتمائها للفئات الوسطى الحضرية كما كان ذلك بارزا في الحالة المصرية. وكذا التأكيد على استفادتها من تعليم عال واستعمال قوي للغات الأجنبية مما أهلها للاستفادة القصوى من تقنيات الاتصال الجديدة التي وظفتها بقوة في إنجاح حركات احتجاجية بادرت بها في غفلة من أجهزة الدولة القمعية[1] وجزء من أجيال المعارضة الرسمية التي تحدثت عن

1 – أنظر ما يقوله، ممثل تونس في اليونيسكو المنشق عن نظام بن علي في تونس. في هذا المؤلف :
Mezri Haddad, La face cachée de la revolution tunisienne, ed. Arabesques, Tunis, 2011.

التغيير والإصلاح طويلا، دون أن تنجزه على أرض الواقع. ونجد انتشار التعليم كمتغير رئيس مرة أخرى حاضرا عند الحديث عن دور المرأة البارز هو الآخر كمعطى ديمغرافي وسياسي في هذا الحراك العربي. حتى وإن تعلق الأمر باليمن التي قيل الكثير حول محدودية انتشار التعليم فيها مقارنة بالحالة العربية العامة.

باختصار، نحن أمام إفرازات سياسية نوعية لهذه التحولات الديموغرافية التي عاشتها المجتمعات العربية في العقود الأخيرة، كان من ورائها انتشار التعليم أساسا بكل تداعياته المعروفة التي جربت في مجتمعات أخرى كخروج المرأة إلى العمل المأجور وتنظيم النسل والهجرة إلى المدن وتفكك قيم التنشئة الاجتماعية التقليدية وتواجد أكبر للعائلة النووية. وهو ما سمح ببروز واضح لقيم « الأنا » على مستوى جيل الشباب الذي بادر بالحراك السياسي في أكثر من حالة عربية. حراك تم خارج مؤسسات الأب السياسية التي يمثلها أحسن تمثيل النظام السياسي الرسمي والحزب السياسي العربي بقيمه الأبوية وممارساته التسلطية، بما في ذلك الحزب المعارض المنادي بالتغيير.

1. الانتقال على الطريقة الجزائرية

لدراسة حالة الانتقال السياسي في الجزائر، سنحاول الانطلاق من هذه الإشكالية الديمغرافية، بكل ما يميزها في الحالة الجزائرية من خصائص ونتائج على المستوى السياسي. إشكالية ديمغرافية سننحاز فيها لمؤلف كارل منهايم حول الجيل والسياسة[2] ومؤلفات ايمانويل تود[3] حول إشكالية تأثير انتشار التعليم ومحو أمية البنات تحديدا مع كل ما يتبعها من تقليص في الإنجاب وما يرتبط به من اضطراب تعيشه قيم التنشئة العائلية وما يترتب عليها من سلوكات سياسية جديدة لدى الأجيال الشابة. تود الذي يعترف في الفصل الذي خصصه لدراسة التحولات التي عاشها العالم العربي على المستويات الديموغرافية وتداعياتها السياسية بأن التحولات في الجزائر حتى بمقارنتها بالحالة العربية لم تكن سهلة دائما[4].

---

2 – Karl Mannheim, Le Problème des générations (1928), trad. Gérard Mauger, ed. Nathan, Paris,1990.

3 – Emmanuel Todd, Youssef Courbage, Le rendez–vous des civilisations, ed. Seuil, et La République des Idées, Paris, 2007.
Emmanuel Todd, La diversité du monde, famille et modernité, ed. Seuil, Paris 1999.

4 – Emmanuel Todd, Youssef Courbage, Le rendez–vous des civilisations, ed. Seuil, et La République des Idées, Paris, 2007, p 73.

ويرى كل من إمانويل تود ويوسف كرباج أن « التقدم الثقافي يربك الناس. لابد من تصور مجتمع ينتشر فيه التعليم بشكل كبير ويتحول إلى قاعدة سائدة. مجتمع يصبح فيه الإبن متحكما في القراءة ويبقى الأب أميا. فأي مجتمع ينتشر فيه التعليم سرعان ما تضطرب فيه علاقات السلطة داخل العائلة. في حين أن نشر أساليب مراقبة الولادات التي تظهر بعد انتشار التعليم عادة ما يعيد النظر في العلاقات التقليدية بين الرجل والمرأة، في سلطة الرجل على زوجته، لتؤدي في الأخير هذه القطيعة متعددة مستويات في العلاقات السلطوية إلى إرباك عام للمجتمع وفي الغالب إلى انهيار مؤقت للسلطة السياسية، يمكن أن يكون عنيفا. بمعنى آخر فإن عصر محو الأمية في المجتمعات، وانتشار التعليم وتحديد النسل، هو عصر الثورات في الغالب ». ليضيف المؤلفان في الأخير، « أن الثورات الانجليزية والروسية والصينية تعد أمثلة ساطعة عن مثل هذه الاتجاهات الملاحظة في العالم العربي... »[5]

يركز كارل منهايم في المقابل، وهو يطرح إشكالية الجيل، على الفروق بين الأجيال بمعناه البيولوجي والتاريخي والسوسيولوجي، ليتكلم عما سماه باللحظة الجيلية التي تميز كل جيل لحظة تكوُّن تجربة جماعية لجيل معين، « ... تدفع به ليسلك سلوكات معينة، ويتميز بثقافة سياسية، تجعله يختلف عن الأجيال الأخرى، خاصة إذا ربطنا ذلك مع تشكل الحركات الاجتماعية... فإشكالية الجيل، إشكالية مهمة، لابد من أخذها بجدية باعتبارها إحدى المحاور الضرورية لفهم تشكل الحركات الاجتماعية والفكرية، ويصبح بعدها العملي مفروغا منه عندما نحاول الفهم الدقيق للتحولات المتسارعة للحدثية الراهنة... »[6]

ويتساءل كارل منهايم، عما يؤسس لوحدة جيل ؟ ومن أين تأتي الكثافة الكبيرة في العلاقات التي تظهر بين أبناء نفس الجيل ؟... « أول شيء يبرز عندما نتصور وحدة جيل محدد هو ذلك التقارب العميق للمكونات التي تملأ وعي كل فرد. ومن وجهة نظر سوسيولوجية فللمكونات أهميتها ليس بسبب معانيها ودلالاتها ولكن لأنها تشكل من أفراد معزولين مجموعة، لأنها تملك قوة تنشئة اجتماعية »[7]...

بهذا المعنى نفترض أننا في الجزائر أمام ثلاثة أجيال سياسية أساسية سيكون لها الدور المحدد في إنجاز عملية الانتقال السياسي التي لن تكون سياسية فقط، بل ديمغرافية كذلك، مما يزيد قطعا من صعوبتها. فالانتقال السلس في الجزائر، يعني انتقال السلطة السياسية من جيل

5 – نفس المرجع ص 32.

6 – كارل منهايم مرجع سابق ص 7.

7 – نفس المرجع المذكور أعلاه ص 19.

الثورة، الذي قاد ثورة التحرير وأنجز الاستقلال الوطني، جيل استمر على رأس الدولة الوطنية بعد الاستقلال لغاية الآن، الجيل المولود بين العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي وهو ما نسميه في هذه الدراسة بالجيل الأول، انتقال سياسي لصالح الجيل الثاني الذي ولد في السنوات الأخيرة من حرب التحرير وبدايات الاستقلال. إلا أنه كجيل سياسي، يبقى مختلفا عن الجيل الأول، على مستوى أكثر من صعيد، فهو جيل أحسن تعليما وأكثر تمدنا من الجيل الأول على سبيل المثال.

هذا ما سميناه بسيناريو الانتقال الهادئ والسلس للسلطة من الجيل الأول إلى الجيل الثاني. الجيلان اللذان يعرفان بعضهما بعضا ويملكان نظرة ايجابية عن بعضهما البعض كذلك، مما يسهل موضوعيا عملية الانتقال التي ستكون بكل تأكيد إيجابية وستدفع الأوضاع نحو الأمام في الجزائر. سيبقى هذا الإنتقال السياسي بين هذين الجيلين الجزائر، في حدود الوطنية كفكرة سياسية سائدة ومهيمنة. حتى لو عرفت البلاد بعض التغيير جراء هذا الانتقال فلن يكون إلا في الاتجاه الأكثر انفتاحا على العصر وقبولا من المجتمع.

وعلى عكس هذا السيناريو الإيجابي يمكن أن نتصور سيناريو ثان، لن يكون بكل تأكيد إلا أكثر اضطرابا وقطيعة بالمقارنة مع السيناريو الأول ويتعلق الأمر بسيناريو انتقال السلطة من الجيل الأول نحو الجيل الثالث، الأصغر سنا والمختلف من حيث تنشئته السياسية وخصائص لحظته السياسية، كما يقول كارل منهايم. جيل الفعل المباشر الذي ولد وعاش وتربى في فترة ما بعد الاستقلال، في مرحلة بدأت فيها مشاريع الدولة الوطنية تعرف الكثير من الشروخ والإعياء، جيل قاد الحركات الاحتجاجية وعبر من خلالها عن رفضه لأوضاعه ومعارضته للفئات الحاكمة وسلطتها السياسية ومؤسساتها وخطابها السياسي.

علما بأننا نفترض في هذه الدراسة أن الجيل الأول قد وصل إلى نهاية مشواره في الحياة، لكبر سنه البيولوجي أساسا، ناهيك عن الاعتبارات السياسية الأخرى المرتبطة بتسييره للشأن العام مما يحتم ضرورة انتقال السلطة السياسية إلى جيل أصغر سنا. مهما كانت نوعية الانتقال وتداعياتها، سواء تعلق الأمر بالسيناريو الأول أو الثاني، فالجزائر من هذا المنظور، توجد في وضعية تشبه كثيرا المرحلة الأخيرة من الحقبة السوفييتية التي شاخت فيها القيادة السياسية كلها في وقت واحد باعتبارها ابنة نفس الجيل تقريبا. مرحلة انقراض بيولوجي لجيل كامل، في نفس الفترة تقريبا، بكل ما حمله معه من تداعيات سياسية ومؤسساتية معروفة أثرت بحدة على مشاريع الانتقال السياسي في أواخر أيام التجربة السوفييتية.

يخبرنا التاريخ السياسي للجزائر أن هذا النوع من الإشكالات الديموغرافية السياسية المرتبطة بالأجيال السياسية ودورها المحدد في عمليات الانتقال السياسي من محطة سياسية

إلى أخرى قد عاشته الجزائر بشكل جلي بمناسبة اندلاع ثورة التحرير في بداية الخمسينيات من القرن الماضي. فقد قاد جيل الفعل الثوري المباشر[8] والحسم العسكري للمسألة الوطنية، هذا الجيل الشاب ممثلا في مجموعة 22 التي كانت وراء تأسيس جبهة التحرير وانطلاق العمل المسلح في 1954، « انقلابا » فعليا على جيل الأب ممثلا في زعيم الحركة الوطنية مصالي الحاج وجيله من أبناء الحركة الذين ناضلوا من أجل الاستقلال الوطني ؛ وذلك بدءا من عشرينيات القرن الماضي عن طريق الحزب السياسي وأدوات اللعبة السياسية، كالانتخابات في المرحلة الأخيرة من الحركة الوطنية بعيد الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد[9].

جيل الآباء المؤسسين للحركة الوطنية، الذي اتُّهم من قِبل جيل الفعل المباشر الثوري، الأصغر منه سنا، بمهادنة الحالة الاستعمارية وعدم قدرته على القيام بالقطيعة التي يفرضها الكفاح المسلح الذي بادر به هو في أول نوفمبر 1954 ضد الاستعمار الفرنسي[10]. صراع بين جيلين أثر بشكل واضح على محتوى الفكرة السياسية الوطنية ذاتها التي تبنت الكثير من المقولات التي أفرزها هذا الصراع والتي ستتحول أثناء الثورة وبعد الاستقلال إلى « ثقافة سياسية وطنية » كرفض زعامة الفرد وتفضيل القيادة السياسية الجماعية وأولوية « الشعب » على النخبة التي وصلت معاداتها إلى حدودها القصوى أثناء ثورة التحرير في بعض الولايات. سيطرة العسكري على السياسي والمثقف الذي تحول إلى ما يشبه الكاتب التابع، ونبذ النقاش السياسي والفكري العلني لصالح التسويات الشخصية والشللية المبنية على موازين القوى المؤقتة. كانت من إفرازات هذه المرحلة المؤسسة، في تاريخ الوطنية الجزائرية ومحتواها الفكري.

هذا فيما يخص التاريخ السياسي القريب لصراع الأجيال في الجزائر الذي أخذ منحى عنيفا في بعض محطاته وكوَّن قطيعة مهمة في تاريخ الجزائر السياسي[11]. وبالعودة إلى موضوع الانتقال السياسي وعلاقاته بالأجيال السياسية في الحالة الجزائرية الراهنة، نقول أن تحليلا

---

8 – تمثله الوجوه التي نظمت اجتماع 22 الذي أعلن فيه عن ثورة التحرير في نوفمبر من 54. من بينها يمكن أن نذكر محمد بوضياف كريم بلقاسم ديدوش مراد العربي بن المهيدي وحتى تلك الوجوه التي لم تحضر الاجتماع بسبب تواجدها في الخارج مثل حسين آيت احمد واحمد بن بلة.

9 – يمكن العودة إلى الكثير من المؤرخين الجزائريين الذين تحدثوا عن هذه المرحلة من تاريخ الحركة الوطنية كمحمد حربي أو محفوظ قداش.

10 – لم يبق هذا الصراع سياسيا فقط فقد تحول بعد الإعلان عن الثورة إلى مواجهات مسلحة بين الطرفين على الساحة الفرنسية تحديدا التي كان أنصار مصالي حاضرين فيها بقوة. لمزيد من التفاصيل انظر :
Benjamin Stora, Messali Hadj, Pionnier du nationalisme algérien, ed. Hachette, 2004.

11 – زيادة على المراجع التاريخية المعروفة التي تكلمت عن هذا الصراع بين أنصار مصالي الحاج الذين نظموا أنفسهم في حزب « الحركة الوطنية الجزائرية ». يمكن العودة إلى فيلم عز الدين بوشارب « الخارجون عن القانون » الذي يحتوي على لقطات عنيفة عن هذا الصراع بين الإخوة الأعداء على الأراضي الفرنسية.

أعمق لخصائص كل جيل ولشروط عملية الانتقال المرتبطة بكل سيناريو يمكن أن يفيدنا أكثر في فهم هذا الانتقال على الطريقة الجزائرية التي كثر الحديث عنها بدءا من جانفي 2011 وما زامنها من أحداث عاشتها الجزائر والعالم العربي بأشكال مختلفة خلال هذه الفترة[12].

2. الجيل الأول، جيل الثورة وبناء الدولة الوطنية

ارتبط هذا الجيل بأكبر إنجاز سياسي في تاريخ الجزائر المعاصر، وهو افتكاك الاستقلال وبناء الدولة الوطنية. بهذا المعنى فإن ما يسميه كارل منهايم باللحظة الجيلية لهذا الجيل، هي الحركة الوطنية وثورة التحرير وبعدها بناء الدولة الوطنية وتسييرها لمدة طويلة. لقد عمر هذا الجيل طويلا من الناحية السياسية وعاش لحظات مفصلية في تاريخ الجزائر السياسي، فهو جيل مؤسس وسياسي بأتم معنى الكلمة.

جيل تربى وعاش اللحظة الوطنية سياسيا. فهو الجيل الذي بنى الأحزاب السياسية الوطنية قبل حرب التحرير وتخلى عنها بسرعة، بعد أن تبين له أن الحالة الاستعمارية الاستيطانية التي تعيشها الجزائر لا يمكن القضاء عليها عن طريق العمل السياسي السلمي وآلية الانتخابات فقرر اللجوء إلى العمل العسكري. جيل عاش في أحضان الفكرة الوطنية بكل خصائصها الجزائرية المعروفة ومراحل تشكلها التاريخي. فقد عرفت الحركة الوطنية المرحلة العمالية في بدايتها الأولى مع بداية القرن الماضي، عندما تم تكوين أول حزب سياسي استقلالي اعتمادا على العمال المهاجرين كقاعدة رئيسية له (حزب نجم شمال إفريقيا 1927) بكل ما ميزه من قرب فكري وتنظيمي مع الحزب الشيوعي الفرنسي في مرحلته الأولى. حركة عرفت فيما بعد انتشارا شعبيا داخل الجزائر نفسها بدءا من نهاية ثلاثينيات القرن الماضي. اتسمت هذه المرحلة ببروز سيطرة القوى الشعبية الريفية وبعض القوى المدنية الشعبية، بما فيها البرجوازية الصغرى الصاعدة، على الحركة الوطنية فكرا وممارسة[13].

---

12 – في الحقيقة ليس هناك إجماع في الجزائر حتى بعد أحداث جانفي 2011 على ضرورة الانتقال إلى نظام سياسي آخر. فبعض القوى السياسية الرسمية كقيادة التجمع الوطني الديمقراطي على سبيل المثال ترى أن الجزائر أنجزت انتقالها من الأحادية إلى التعددية في 1988 وليست في حاجة إلى انتقال ثان، فالجزائر فيها أحزاب وانتخابات دورية وفيها إعلام مستقل... الخ وهي ليست بالتالي مطالبة بانجاز عملية انتقال.

13 – يمكن العودة إلى مؤلفات المؤرخ محمد حربي المعروفة كـ :

Mohamed Harbi, Aux origines du FLN, Le populisme révolutionnaire en Algérie, Christian Bourgois, Paris, 1975.

Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1962/75, ed. Naqd/Enal, Alger, 1993.

رغم سيطرة الوطنية بمحتواها الشعبي بكل ما ميزها من محتوى عقائدي ومن ممارسات، فقد عرفت رغم ذلك بعضا من التنوع الفكري والسياسي الذي أثراها به التيار الديني الإصلاحي ممثلا في جمعية العلماء المسلمين الذي ركز على بعض القضايا المرتبطة بالهوية الثقافية والدين[14]، وحتى التيار الليبرالي[15] والشيوعي[16] بدرجة أقل داخل الفضاءات الحضرية وبعض المؤسسات كالنقابات[17] والأحزاب وحتى مكان العمل والسكن، التي كانت كلها وبدرجات متفاوتة مجالا لنوع من التعايش بين بعض الجزائريين والأوروبيين. « عالم الاحتكاك » كما سمته المؤرخة الفرنسية، أني ري قولدزايقر[18]. نقاط احتكاك يمكن ملامستها بوضوح من خلال الكثير من السير الذاتية والعائلية للجزائريين والأوروبيين داخل الفضاءات الحضرية الكبيرة والمتوسطة[19]. منح هذا المزج الوطنية الجزائرية، التي كونت الوعاء الرئيسي لممارسة الجيل الأول، بعض التنوع والثراء الذي استمر لغاية مرحلة ما بعد الاستقلال.

14 – تكونت الجمعية سنة 1931. ركزت في عملها على الأبعاد الثقافية والدينية والتعليمة.رغم الصراع والتنافس الذي عرفته علاقاتها مع الحركة الوطنية الاستقلالية ممثلة في حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديقراطية إلا أنها أثرت فكريا على المحتوى الفكري والسياسي للوطنية الجزائرية بعد الاستقلال على وجه التحديد.الجمعية مدت الدولة الوطنية وقبلها الحركة الوطنية وثورة التحرير بالكثير من القيادات والوجوه المعروفة، مثل احمد طالب الإبراهيمي. ابن الشيخ الإبراهيمي الرئيس الثاني للجمعية، بعد وفاة الشيخ المؤسس، عبد الحميد بن باديس، في بداية الأربعينيات.

15 – التيار الليبرالي الذي مثلته أحزاب عباس فرحات، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، كان تأثيره الفكري والسياسي ضعيفا، بعد الاستقلال على وجه التحديد لنخبويته وعدم وجود عمق شعبي له، خلال هذه الفترة التي سيطرت فيها تيارات سياسية وطنية وشعبوية لدرجة التحاق كل العناصر السياسية الممثلة له بالحكام الذين سيطروا على مقاليد الأمور، على غرار عباس فرحات الذي التحق بمجموعة تلمسان في 1962 وعلى بومنجل وحتى قايد احمد لاحقا. عمل سياسي مع الأنظمة، لم يمنع هذه العناصر، من التعبير عن عدم رضاها عن السياسات والمواقف مما جعل أغلبيتها تبتعد عن النظام وتعبر عن معارضتها في مراحل مختلفة وبأشكال متنوعة، فقد استقال عباس من رئاسة المجلس التشريعي في 1963 وابتعد بومنجل عن الساحة السياسية وانشق قايد احمد ضد بومدين في بداية السبعينيات.

16 – حاول الشيوعيون الحفاظ على استقلاليتهم السياسية والتنظيمية حتى أثناء ثورة التحرير، دون نجاح كبير. الشيوعيون الذين كانوا مؤثرين على المستوى العمالي والنقابي ولدى بعض الفئات الوسطى الحضرية المتعلمة، مدوا بعد الاستقلال الدولة الوطنية بالكثير من الكوادر، مما كون لديهم حضورا فعليا، على مستوى بعض القطاعات (النقابة، الجامعة والإعلام، على سبيل المثال)، خلال فترة الأحادية التي اتخذوا فيها مواقف مؤيدة عموما للنظام السياسي، رغم بعض النقد. الشيوعيون كان حضورهم أكثر تأثيرا وقوة خلال مرحلة السرية والأحادية ليضعف تأثيرهم كثيرا بعد الإعلان عن التعددية السياسية في الجزائر، الذي صادف انهيار المعسكر الاشتراكي.

17 – Nacer Djabi, Kaïdi Lakhdar, Une histoire du syndicalisme algérien, Entretiens, ed. Chihab, Alger, 2005.

18 – Annie Rey–Goldzeiguer, Aux origines de la guerre d'Algérie 1940/45. de Mers El Kebir – aux massacres du Nord–Constantinois, ed. Casbah Alger, 2002, le monde du contact, une fausse charnier, p 75/102.

19 – René Galissot, (sous la direction), Algérie, engagement sociaux et question nationale – de la colonisation à l'indépendance, dictionnaire biographique du mouvement ouvrier, ed. de l'atelier le maitron, Paris, 2006.

الوطنية التي عرفت انكماشا وسيطرة للطرح المحافظ مع تقدم سن الفئات الحاكمة وسيطرة القوى الريفية في مرحلة تجربة تسيير الدولة الوطنية، بكل ما رافقها من تآكل فكري وسياسي نتيجة التسيير الأحادي. هذا التسيير الذي تم تبنيه للدولة الوطنية بعد الاستقلال مباشرة مقارنة بمرحلة البدايات الأولى والصعود الذي استلهمت فيه الوطنية الجزائرية الكثير من فكر الحركة العمالية والنقابية الفرنسية التي احتكت بها بقوة أجيال عديدة من العمال الجزائريين. هؤلاء العمال الذين كانوا المبادرين بتكوين أول حزب استقلالي وطني ومركزية نقابية لاحقا[20].

الوطنية الجزائرية، التي كانت من جهة أخرى، في احتكاك يومي مع محيطها المغاربي، وهي في حالة صعود سمح لها بالاستفادة من مكامن القوة داخل هذا الفضاء الثقافي والسياسي الذي أغنته بتجربتها الخاصة. احتكاك تقلص إلى حدوده الدنيا، بعد الاستقلال وسيطرة النخب الوطنية على الدولة في بلدان المغرب التي سارعت إلى الوقوف في وجه البناء المغاربي الذي يبقى أحد الحلول الممكنة والمطلوبة لتجاوز كبوات الدولة الوطنية على أكثر من صعيد[21].

الجيل الأول، ابن الحركة الوطنية والاستقلال، رغم أصوله الشعبية والريفية الغالبة[22]، عرفت مواقعه الطبقية تحولات جدية بعد الاستقلال، نظرا لارتباطه المباشر بتسيير الدولة الوطنية الريعية التي بادرت بتبني نموذج تنمية، اعتمد على دور مركزي للقطاع العمومي التابع للدولة. وهو ما جعل هذا الجيل على رأس المستفيدين من التسيير الريعي للدولة الوطنية واقتصادها المسير مركزيا. جيل ظهرت عليه الكثير من علامات الثراء واليسر. هو ابن الأصول الشعبية، الذي لم يسعفه الاستعمار الاستيطاني، في الحصول على مستوى تعليم متميز فاكتفى بقسط متواضع منه.

---

20 – رغم التجربة النقابية الواسعة للجزائريين، مقارنة بالمغاربة والتونسيين، فقد تأخر تكوين نقابات وطنية جزائرية لغاية النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، بسبب أزمة الحركة الوطنية التي كانت في حالة تماهي سوسيولوجي وفكري مع الحركة العمالية والنقابية.

21 – حزب نجم شمال إفريقيا الذي تكون في فرنسا في النصف الثاني من العشرينات، كان في الأصل حزبا مغاربيا بقيادته وهياكله وقواعده قبل أن يسيطر عليه الجزائريون نظرا لحضورهم القوي بفرنسا. لم يمنع هذا من استمرار الاحتكاك المباشر بين أبناء المغرب العربي داخل الحركة العمالية والطلابية والحركة الوطنية بصفة عامة، لغاية استقلال بلدان المغرب وسيطرة وطنيات منغلقة على الدولة الوطنية في الدول الثلاث...

22 – قرار الدفن بعد الوفاة يمكن أن يفيدنا في فهم علاقة هذا الجيل مع أصوله الريفية وعلاقته بالمدينة.لاحقا بحيث لا يزال جزء مهم من هذا الجيل يقرر أن يدفن في وسطه الريفي بقريته بدل المدينة الكبيرة التي دخلها للعيش فيها عكس الجيل الثاني الذي قطع تماما من هذه الزاوية بعالم الريف.

جيل ارتبط مصيره بمصير الدولة الوطنية التي احتكر تسييرها، وتحكم في قرارها المركزي السياسي. وكانت النظرة إليه عموما من قبل الجيلين الآخرين أكثر إيجابية عندما كانت تجربة تسيير الدولة الوطنية في حالة صعود في بداياتها الأولى بعد الاستقلال ولمدة أكثر من عقدين على الأقل. وقبل ذلك مع تجربة ثورة التحرير. لتتأثر هذه الصورة سلبا بصعوبات تسيير الدولة الوطنية التي استفحلت بدءا من النصف الثاني لثمانينيات القرن الماضي.

استمر الجيل الأول، الريفي الأصل، الذي دخل المدينة بعد الاستقلال[23] في تبني خطابه الوطني الذي ازداد مع الوقت محافظة وانغلاقا على الذات، رغم كل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري وقادتها الدولة الوطنية التي كان على رأسها هذا الجيل بالذات. فقد فرض هذا الجيل الأحادية السياسية، رغم أنه كان قد تعرف كجيل على تجربة حزبية تعددية قصيرة قبل ثورة التحرير خرج منها كافرا بكل ما له صلة بها. وحتى عندما تخلى عن تجربة التسيير العمومي للاقتصاد استمر في رفضه للتعددية التي كادت تساوي لديه، هو ابن التجربة الوطنية الشعبوية ذات البعد الريفي، الفرقة والاختلاف وبالتالي الضعف. كما تعلم من تجربته وتجربة الأجيال التي سبقته.

أخيرا، جيل قاد ثورة التحرير ووصل إلى السلطة وهو صغير جدا في السن[24] ليستمر طويلا على رأسها دون التفكير في الابتعاد عن مقاليد الأمور اقتناعا منه، ربما، بأن الأجيال الأصغر سنا منه لازالت قاصرة، لا تملك تلك الشرعية الثورية التي بنا عليها هو مجده السياسي[25]. أجيال مشكوك في ولائها للجزائر ولا تملك التجربة التي تسمح لها بالوصول إلى مراكز القرار السياسي، كما كان الحال معه. أجيال تبقى صغيرة في السن والتجربة، مهما كان عمرها البيولوجي الفعلي. مثل الأب تماما الذي ينظر لأبنائه كأطفال مهما بلغ بهم السن وتنوعت تجربتهم وزاد علمهم وتأهيلهم.

---

23 – عبرت الكثير من الأعمال التلفزيونية والسينمائية عن شخصية هذا الريفي الذي دخل المدينة لتعرف وضعيته الاقتصادية تحسنا واضحا دون أن يتكيف فعلا مع عالمه الجديد ولينتج في بعض الأحيان سلوكات غير سوية. أحسن من عبر عن هذه الشخصيات الكاريكاتورية الممثل الفكاهي حسن الحساني المعروف بـ « بوبقرة ».

24 – على سبيل المثال الرئيس بوتفليقة كان وزيرا للشباب سنة 1962 مباشرة بعد الاستقلال وعمره لا يتجاوز خمسة وعشرين سنة (من مواليد 1937). نفس الشيء بالنسبة للرئيس بومدين الذي وصل إلى رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع وقبلها قيادة الأركان وهو لم يتجاوز الثلاثين سنة من العمر.

25 – من ذلك مثلا أن الدستور الجزائري في مادته 73 يشترط على كل مترشح لرئاسة الجمهورية أن يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل يوليو 1942. وأن يثبت عدم تورط أبويه في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا بعد يوليو 1942. شروط تبين مدى الأهمية الممنوحة إلى المشاركة في ثورة التحرير وأهميتها كمقياس لتحديد مواقف الأجيال...

3. جيل الاستقلال والبناء الوطني

إنه الجيل الثاني، حسب هذا التسلسل الذي صنفنا على أساسه الأجيال السياسية في الجزائر، جيل ولد في السنوات الأخيرة لثورة التحرير والبدايات الأولى للاستقلال. استفاد من فرص التعليم الواسعة التي وفرتها الدولة الوطنية بعد الاستقلال[26]. جيل دخل المدينة وهو صغير السن أو ولد فيها، مما يجعله أكثر تكيفا وقبولا لها من الجيل الأول الذي استمر في عدائه للمدينة وقيمها وسلوكاتها[27]. المدينة، التي ستكون الفضاء الأساسي الذي ظهرت فيه عيوب تسيير هذا الجيل المتحكم في دواليب السلطة ومكان المواجهة الأساسي مع الجيل الثالث والحركات الاحتجاجية التي نظمها وقادها ضد مؤسسات الجيل الحاكم بدءا من النصف الثاني للثمانينيات على وجه الخصوص. وذلك بعد أن بدأت علامات الإعياء تظهر على المشروع الاقتصادي والاجتماعي للدولة الوطنية، التي يسيطر عليها هذا الجيل المتمسك بشرعيته الثورية ومزاياها الريعية.

الجيل الثاني هو الذي تكلف بالتسيير الاقتصادي والاجتماعي تحت سيطرة الجيل الأول الذي حوله إلى « جيل من الكتبة » مكلف بتنفيذ تعليماته، حتى وإن استفاد جزئيا من هذا التسيير للشأن الاقتصادي على وجه الخصوص. سمح التأهيل العلمي والشهادات المتحصل عليها للجيل الثاني بتسيير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية دون الوصول إلى مركز القرار السياسي الذي ما يزال محتكرا من قبل جيل الثورة. من هذا المنظار يحتل الجيل الثاني هذا موقعا مفصليا بين الجيلين الأول والثالث، فهو في علاقة يومية ومؤسساتية مع الجيل الأول الذي « يشتغل لصالحه » كمنفذ في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. كما أنه في علاقة مباشرة ويومية مع الجيل الثالث الذي يقوم « بتسييره » داخل المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية والخدماتية الموجود هو على رأسها كالمصنع والجامعة وعالم الشغل عموما. مما يعني أنه الجيل الوحيد الذي يملك علاقات مباشرة مع الجيلين. فهو من هذه الزاوية جيل تجسير بين الأجيال داخل المجتمع الجزائري.

---

26 – تحسن مستوى انتشار التعليم نسبيا حتى خلال المراحل الأخيرة من الفترة الاستعمارية في المدن الكبرى تحديدا مما جعل الاستفادة منه أقدم بالنسبة لهذا الجيل.

27 – الدراسات التي قمنا بها لظاهرة الانتخابات السياسية في الجزائر خلال فترة التعددية على وجه الخصوص، تبين بوضوح أن السياسي الجزائري من أبناء الجيل الأول الحاكم، ورغم سكنه في المدينة ودخوله المبكر لها، لا زال يرفض الترشح فيها ويفضل عنها قريته أو مدينته الصغيرة التي غادرها منذ فترة طويلة. مما يجعله كائنا سياسيا من دون قاعدة شعبية فعلية. وضع يفسر النتائج الكارثية لهذا النوع من النخب في الانتخابات التي غامرت بالدخول فيها. انظر لمزيد من التفاصيل ناصر جابي. الانتخابات الدولة والمجتمع، دار القصبة، الجزائر، 1999.

عرف هذا الجيل العمل السياسي الحزبي تحت أشكال مختلفة لكن بشكل محدود. فقد غامر بعض ممثليه بالانخراط في العمل الحزبي السري أثناء فترة الأحادية داخل التنظيمات السياسية المختلفة : اليسارية، الأمازيغية والدينية لاحقا. تميزت تجربته الحزبية الرسمية كجيل بالضمور خاصة لدى الفئات المؤهلة المتواجدة في عالم الشغل والتسيير التي استمرت في التعامل اليومي باللغة الفرنسية في مكان العمل وحتى خارجه. علما بأنه قد عرف عدم اهتمام واضح بالعمل السياسي الرسمي لدى هذه الفئات نتيجة تقسيم العمل السائد بين السياسي والتسييري داخل التجربة السياسية الجزائرية. تقسيم جعل فئات واسعة من هذا الجيل، الذي تنطبق عليها مواصفات الطبقة الوسطى وفئاتها العليا الأجيرة المتعلمة تبتعد عن العمل السياسي الرسمي الذي منح إلى فئات أخرى تكفلت بتأطير التجربة السياسية المناطة بالحزب السياسي في حالة الأحادية. كما كان الشأن مع المعلمين والموظفين عموما الذين أدوا دور الوسيط بين الفئات الشعبية والجيل الحاكم ومؤسساته لتحكمهم في اللغة العربية التي منحت أدوارا سياسية وإيديولوجية واضحة عكس اللغة الفرنسية التي تم التعامل معها كلغة عمل وتسيير[28].

لا يمكن فهم الاختلاف في الأدوار والمواقع بين مكونات هذا الجيل إلا بالعودة إلى الانقسامية اللغوية التي ميزت هذه الفئات الوسطى، والتي تعد المكون الاجتماعي الأساسي لأبناء هذا الجيل. انقسامية تؤدي إلى ما سميناه بالقطاعية التي تميز تسيير الدولة في الجزائر، مع كل ما يترتب عليها من نتائج، كنقص شرعيتها، في عين النخب المتصارعة والمواطنين وكذا الصراع الذي تعرفه بين النخب المتمترسة داخل قطاعاتها المختلفة المقسمة بين النخب على أساس لغوي وثقافي[29].

رغم التنوع في هذه التجربة السياسية على المستويات التنظيمية لدى هذا الجيل، إلا أنه بقي قريبا جدا من الفكرة الوطنية السياسية، حتى وإن تدثرت أحيانا بغطاء يساري أو ديني أو حتى ثقافوي أمازيغي. فالوطنية التي ارتبطت عند هذا الجيل ببناء وتسيير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموكلة له في إطار هذا التقسيم الجيلي الذي يميز الحالة الجزائرية لم تجعل هذا الجيل يبتعد فكريا لحد القطيعة مع الجيل الأول، الذي يمكن أن ينتقد تسييره السياسي لكنه لا يثور ضده ولا يفكر في مواجهته. إنه جيل لم يتعود على المبادرة السياسية

28 – الحالة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر وما أنتجته من تشوهات، منحت اللغة العربية مكانة اللغة « المقدسة » التي تختص بالجانب الديني والإيديولوجي. في حين منحت اللغة الفرنسية مكانة لغة العمل والعصرنة. مكانة مختلفة احتلتها اللغتان أسقطت على الفئات التي تتعامل بها، فكان من حظ المتعلم المعرب كل ما له علاقة كمؤسسات بالدين والايدولوجيا والسياسة لاحقا خلال الفترة الأحادية. في حين تكلف المتعلم بالفرنسية بالتسيير والإدارة. كنتيجة مؤسسية لهذا التقسيم فقد سيطر المعلم والموظف على حزب جبهة التحرير.الذي ابتعد عنه الإطار المسير والتكنوقراطي.

29 – لمزيد من التفاصيل حول انقسامية النخب وقطاعية الدولة في الجزائر. ناصر جابي. الجزائر الدولة والنخب والحركات الاجتماعية. دار الشهاب الجزائر 2008.

المستقلة، بعد أن رضي وتربى على قبول الأدوار الممنوحة له من قبل جيل السلطة، وارتضاها لمدة طويلة داخل مؤسسات التنشئة التي مر عليها أو حتى سيرها انطلاقا، من المدرسة مرورا بالمصنع والمؤسسة الخدماتية... كان للخيارات السياسية والاقتصادية التي تبناها الجيل الحاكم، بعد الإعلان عن التحول إلى التعددية واقتصاد السوق في بداية التسعينيات الأثر الكبير على مواقع هذا الجيل- الطبقة الوسطى الذي ارتبط بالدولة الوطنية ومؤسساتها لوقت طويل. لقد فقدت كثير من الفئات التكنوقراطية التي ارتبطت مهنيا بالقطاع العمومي العديد من المواقع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت على رأسها. وهو نفس ما حصل للفئات المرتبطة ببيروقراطية الدولة وجهازها الخدماتي ؛ التي تدهورت وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية والرمزية. ولم تجعل هذه الأوضاع الجديدة أبناء هذا الجيل يلجؤون إلى القطيعة مع منطق التسيير السياسي للجيل الأول، وأقصى ما قاموا به هو التوجه نحو العمل النقابي المطلبي، بواسطة النقابات المستقلة التي تكونت بعد الإعلان عن التعددية النقابية[30] ؛ أو بتشكيل أحزاب سياسية لم تخرج عن الإطار العام المرسوم لها داخل اللعبة السياسية التعددية الرسمية بكل عيوبها المعروفة كتزوير الانتخابات وغلق الساحة الإعلامية وتقييد العمل الحزبي والجمعوي... الخ[31].

هذا فيما يتعلق بمسارات الفئات التي تدهورت وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية جراء الخيارات السياسية التي تبناها الجيل الأول، في حين توجهت شرائح أخرى من أبناء هذا الجيل لتبني خيارات لبيرالية واضحة بمشاركة كثير من العناصر ذات التجربة اليسارية القديمة. هذه العناصر التي سبق أن استفادت من فتح المجالات الاقتصادية وحسنت من مواقعها الاجتماعية اعتمادا - في الأساس -، على تجربتها في القطاع العام وما وفرته لها من رأسمال علاقات داخل وخارج الجزائر. فئات قامت بعملية تحويل مالي وعلائقي، من القطاع العام الذي كانت تسيره نحو القطاع الخاص الذي أصبحت مالكة له وتسيره بالاعتماد على إستراتيجية عائلية واضحة المعالم[32].

30 - أغلبية النقابات المستقلة الفاعلة التي ظهرت بعد الاعتراف بالتعددية النقابية (1990) تكونت في قطاع الوظيف العمومي كالصحة والتعليم والإدارة. لجأت هذه النقابات إلى شن إضرابات طويلة من أجل مطالب مادية. في الغالب، على رأسها تأتي قضية الأجور.

31 - هذا ما جعل الكثير من الأطراف السياسية (أحزاب وشخصيات) تركز خلال مرحلة التشاور السياسي التي بادر بها النظام في جوان 2011 على أهمية تحسين الأداء اليومي للمؤسسات والممارسة اليومية وليس الإطار الدستوري والقانوني الذي قال عنه الكثير أنه غير مطبق في الواقع مهما كانت نقائصه وإيجابياته.

32 - الملاحظة اليومية المباشرة تبين أن جزءًا كبيرًا من المؤسسات الصناعية والخدماتية التي ظهرت بعد الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينيات، كان وراء ها إطارات ومسيرون كانوا على رأس نفس قطاع النشاط في القطاع العام.

لم يجعل التنوع في المواقع والتوجهات لدى أبناء هذا الجيل يصلون إلى مرحلة إعادة النظر، في شرعية الجيل الأول ومؤسساته ومواجهتها سياسيا. موقف لابد من البحث عن تفسيرات له في عملية التنشئة السياسية التي تعرض لها هذا الجيل، وفي النظرة التي يملكها لذاته وللجيل الأول ؛ خاصة جيل الثورة وبناء الدولة الوطنية. إنه جيل يعيش حالة تذمر ومعاناة فردية وجماعية، نفسية واجتماعية لا تملك إمكانية التحول إلى ثورة ضد جيل – الآباء[33]. لأسباب عديدة يمكن أن نعود إليها فيما تبقى من هذه الدراسة ونحن نتحدث عن النظرة التي يملكها كل جيل لنفسه وللأجيال الأخرى. لكن هذا لا يمنعنا من القول عند هذا المستوى من التحليل أن أحد أسباب أزمة الانتقال السياسي في الجزائري يعود في جزء كبير منها إلى عدم قدرة هذا الجيل الثاني على مواجهة جيل الآباء الحاكم ؛ وفي قبوله بالقطاعية التي ميزت تسيير الدولة في الجزائر كجيل تربى وعاش في ظل الانقسامية التي ميزت تشكل النخب، التي تُكوِّن جزءا مهما من هذا الجيل الثاني.

4. الجيل الثالث، جيل الفعل المباشر والحركات الاحتجاجية

صادف ميلاد هذا الجيل السياسي بداية بروز علامات الإعياء الأولى على مشاريع الدولة الوطنية واستفحالها فيما بعد في ثمانينيات القرن الماضي. جيل فتح عينيه على الدولة الوطنية وهي تتخبط في عديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جراء التعب الذي بدأ يظهر بوضوح على المؤسسات المركزية التي اعتمدها النظام السياسي وعول عليها كمؤسسات للتغيير الاجتماعي مثل المدرسة والمؤسسة الصناعية.

فعلا، فقد برزت خلال هذه الفترة علامات إعياء كثيرة أصابت هذه المؤسسات المركزية للتغيير، فزادت نسب البطالة بما فيها بطالة الجامعيين والشباب عموما وزادت نسب التسرب المدرسي. وبدأ يقل التعويل على المدرسة كمؤسسة ترقية اجتماعية لدى الفئات الشعبية التي استفادت منها في وقت سابق قريب. للمقارنة بين الأجيال يمكن أن نقول أن لحظة الجيل الثاني، على الأقل في بداياتها الأولى، كانت لحظة صعود، قبل أن تعيش مرحلة الإعياء التي تكلمنا عنها والتي عاشها مع الجيل الثالث من مواقع مختلفة، في حين أن لحظة الجيل

33 – لجأ الكثير من أبناء هذا الجيل إلى الهجرة شبه الجماعية خاصة عندما استفحلت الأوضاع الأمنية في التسعينيات.هجرة قام بها الكثير من أبناء هذا الجيل في سن كبيرة وفي شروط نفسية صعبة جدا أثرت سلبا على التوازن النفسي والعائلي لدى الكثير من أبناء هذا الجيل الذين جرب البعض منهم اتجاهات هجرة جديدة على الجزائريين ككندا وبريطانيا ودول الخليج وأستراليا.

الثالث السياسية ارتبطت، من بداياتها، بالانكسار داخل هذا المشروع الوطني ليكون هذا الجيل الشاب على رأس ضحايا الانتكاسة في سير المشروع الوطني[34].

علما بأن هذا الجيل ولد في المدينة التي عرفت هجرة كثيفة إليها من قبل الجزائريين بدءا من السنوات الأولى للاستقلال[35]، لأسباب اقتصادية واجتماعية. جيل سيحصل على تنشئته الأساسية داخل أحياء وأزقة هذه المدينة وهي تعيش أزمة متعددة الأوجه (أزمات سكن، نقل، مياه صالحة للشرب، بطالة، عنف)، ليبادر هذا الجيل بالاحتجاج كشكل رئيس للتعبير عن نفسه وعن مطالبه. رافضا الانخراط في المؤسسات الرسمية القائمة وحتى تلك التي كونتها المعارضة لاحقا كالحزب والجمعية والنقابة، مشككا في الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي[36]. ليكون الاستثناء الوحيد هو حالة الإسلام السياسي الراديكالي ممثلا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ التي إمتطت هذه الحركات الاحتجاجية التي بادر بها شباب المدن من أبناء هذا الجيل من أجل طرح قضايا اجتماعية واقتصادية أساسا. ركبت الجبهة الحركة دون أي عمل إصلاحي أو فكري مما جعلها تستفيد من قوة عنفوان الحركة في بدايتها دون أن تتمكن دائما من التحكم فيها وتسييرها خلال فترة الأزمة والاضطراب.

كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أقرب لمنطق هذه الحركات الاحتجاجية منها إلى التنظيم الحزبي، مما قد يكون عامل تفسير قوي لفهم حضور الشباب داخلها بهذه الكثافة. عكس الأحزاب السياسية الأخرى، بما فيها الدينية كحركة النهضة أو حركة مجتمع السلم (إخوان مسلمون[37])، التي لم تتمكن من ركوب هذه الحركات الاحتجاجية، ناهيك عن الأحزاب اليسارية التي عاشت أزماتها الكبرى خلال هذه المرحلة بالذات.

انطلقت الاحتجاجات من الأحياء الشعبية كما استغلت أماكن تجمع أخرى كالملعب والمسجد لاحقا ؛ لطرح عديد القضايا بأشكال تعبيرية قوية. احتجاجات ظهرت كحركات خام

34 – لمزيد من التفاصيل أنظر دراستنا التي جاءت تحت عنوان. الجيل والأسطورة السياسية أو الأب « الفاشل » والابن « القافز » الشاطر باللهجة الجزائرية التي صدرت في شكلها الأول ضمن ناصر جابي.الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل 2002.

35 – في المدينة يمكن للعائلة الجزائرية أن تجد المدرسة القريبة لأبنائها والعمل لرجالها ونسائها. كما يمكن أن تجد ظروف حياة أحسن من حالة الريف خاصة في السنوات الأولى للاستقلال جراء التدمير الذي عرفه الريف أثناء ثورة التحرير وتأخر انطلاق مشاريع التنمية بعد الاستقلال بالمقارنة مع المدينة.

36 – من المؤشرات التي يمكن أن يقاس بها هذا الابتعاد عن الخطاب الرسمي والسياسي للجيل الحاكم لدى هذا الجيل الشاب، ابتعاده عن قراءة الجرائد والمواضيع السياسية وتفضيله للصحف والأسبوعيات والأخبار الرياضية. بالمقارنة مع الجيل الثاني الذي لازال هو المستهلك الأول وحتى المنتج الأول جزئيا لهذه الوسائط الإعلامية في الجزائر.

37 – التيار الإخواني في الجزائر، مثله مثل اليسار، تسيطر عليه الفئات الوسطى، من أبناء الجيل الثاني الذي استفاد من التعليم العمومي. يركز في عمله السياسي على إستراتيجية اندماجية وإصلاحية لا يمكنها أن تقربه من هذه الحركات الاحتجاجية الجذرية.

دون تأطير فعلي، مما جعلها قابلة لتكرار نفسها كمطالب وحتى كأشكال تعبيرية دون أن تصل إلى تحقيق غاياتها.

فشلت هذه المشاركة السياسية للشباب لأول مرة بعد الاستقلال في تحقيق أهداف مقبولة، بعد أن أوصلتها التيارات الدينية الجذرية (الراديكالية) إلى مأزق فعلي جراء العنف المسلح الذي مارسته ضد الدولة الوطنية والجيل الذي يسيطر عليها. هذا الفشل الذي صادف توقف العمليات الإرهابية الكبيرة التي ميزت عقد التسعينيات ولّد فيما بعد، أي مع بداية الألفية الجديدة، أشكالا تعبيرية يغلب عليها الطابع الفردي لدى أبناء هذا الجيل الشاب بعد استفحال الشعور بصعوبة التغيير الجماعي في الجزائر. فزادت نسب الانتحار لدى الشباب وكثرت معدلات استهلاك المخدرات وارتفعت موجة الهجرة السرية نحو أوروبا ؛ بل وظهرت موجات تدين سلفية جديدة تركز على نوع من الخلاص الفردي، عكس الحل الجماعي الذي كان ينادي به الإسلام السياسي الجذري في نهاية الثمانينيات[38] وبداية التسعينيات.

إن ما يهمنا في هذا التحليل، بشكل خاص، هو أن هذا الجيل كان قد جرب الحركات الاحتجاجية وما تزامن معها من عنف فردي وجماعي ضد جيل الثورة الذي يسيطر سياسيا على مراكز القرار السياسي، مما يشير بشكل واضح إلى نظرة سلبية واضحة يحملها جيل الشباب لهذا الجيل المسيطر على مقاليد الأمور السياسية في الجزائر. نظرة سلبية تعمقت أكثر بمناسبة هذه المواجهة التي عرفتها الجزائر خلال عقد كامل، ازدادت أثناءه الفروق الاجتماعية حدة، وكذا نسب الفساد بكل أشكاله بسرعة مذهلة في مجتمع آمن طويلا بالمساواة بين أفراده[39].

هذا الجيل الذي لجأ كذلك إلى التعبير عن نفسه من داخل مكان العمل والمصنع مباشرة بعد دخوله عالم الشغل، بواسطة إضرابات عمالية، نوعية لم تشهدها الجزائر من قبل، في قطيعة واضحة مع أشكال احتجاجات العمال الكبار في السن المتشبعين بالفكر الوطني وتجربة ثورة التحرير[40]. كما عبر عن نفسه من خلال رفض هياكل النقابة الرسمية التي نظم احتجاجاته

38 – تبنى الرئيس الشاذلي بن جديد منذ النصف الثاني للثمانينات، العودة إلى سياسية دينية جديدة متنوعة، فاستعان ببعض شيوخ الإخوان كمحمد الغزالي ويوسف القرضاوي اللذان درسا بجامعات الجزائر وأقاما مدة طويلة فيها. في نفس الوقت الذي طور فيها علاقات جديدة مع الزوايا الدينية التقليدية التي كانت منكمشة على نفسها، منذ الاستقلال.سياسة في اتجاه الزوايا دعمها الرئيس بوتفليقة بشكل ملفت للنظر منذ وصوله إلى الحكم في 1999.

39 – نكتة جيليه يتداولها الجزائريون حول مراحل حكم رؤسائهم فيقولون أن من لم يدرس في وقت بومدين لن يدرس في حياته ومن لم يترفه (يصبح غنيا) في عهد الشاذلي لن يترفه في المستقبل ومن لم يمت في عهد زروال لن يموت يوما. فماذا لو استمرت النكتة إلى عهد بوتفليقة ماذا كنت ستقول عنه ؟

40 – يمكن العودة إلى تفاصيل التحليل الذي يقوم به عالم الاجتماع الجزائري د. جمال قريد للفروق بين تنشئة وممارسات ما يسميه بالعامل الكلاسيكي الكبير في السن والعامل الشاب من أبناء الجيل الثالث ضمن القسم الثالث من مؤلفه ص 188/242.

وإضراباته خارج هياكلها وضدها، في كثير من الأحيان، قبل الاعتراف بالتعددية النقابية. زيادة بالطبع على التعبيرات الفنية التي تبناها هذا الجيل كأغنية الراي والأغنية الأمازيغية وكل أشكال التعبير الفني الأخرى التي جربها لمواجهة خيارات وذوق الجيل الأول الرسمي وحتى الجيل الثاني، الذي كان أكثر انفتاحا، كمستهلك ثقافي على الأقل[41].

5. العلاقات بين الأجيال والنظرة إلى الآخر

كما يمكن أن نستشف من التحليل السابق، أن العلاقات بين الأجيال الثلاثة ونظرة كل جيل إلى الأخر ليست واحدة ولا متشابهة ؛ نظرة ليست مبنية على أسس ذاتية فقط، بل تتوقف على مدى معرفة واحتكاك كل جيل بالآخر. بحيث يمكن القول أن الاحتكاك المباشر والعمل داخل نفس المؤسسات يساعد على إيجاد أرضية لنظرة موضوعية تجاه الآخر، بل وحتى نوع من الإيجابية في النظرة. فالجيل الثاني على سبيل المثال، الذي اشتغل كمنفذ لدى الجيل الأول في تسيير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مازال يكن له احتراما مقبولا وينظر إليه نظرة فيها كثير من الاحترام والاعتراف بالأدوار التي أداها في ثورة التحرير واستعادة السيادة الوطنية عكس الجيل الثالث الذي رفض دخول مؤسسات الجيل الأول السياسية والنقابية الرسمية، مما لم يسمح له بالاحتكاك بالجيل الأول أو الالتقاء به[42]. زاد عدم اللقاء في تعميق الصورة السلبية التي يحملها جيل الشباب عن جيل الثورة. نظرة لا تتماشى مع الأدوار المفصلية التي أنجزها هذا الجيل تاريخيا في تحرير الجزائر.

بالطبع لا يتوقف الأمر عند عدم الاحتكاك المباشر بين الجيلين داخل مؤسسات فقط، بل يتعداه إلى مسائل أخرى من بينها التجربة السياسية لهذا الجيل الذي احتكر تسيير الشأن السياسي منذ مرحلة ما قبل الاستقلال. مما جعله يدفع ثمن هذا التسيير الطويل للدولة الوطنية، بكل ما أنتج من تآكل في الشرعية وعيوب كالفساد وسوء توزيع الثروة الوطنية والتخبط في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي جعل الجزائر تراوح مكانها، رغم إمكانياتها الطبيعية والبشرية الأكثر من معقولة... الخ.

Djamel Guerid, L'exception algérienne, la modernisation à l'épreuve de la société, ed. Casbah , Alger, 2007.

41 – تنوعت الخيارات الفنية للجيل الثالث، فقد تراوحت بين أغنية الراي الإباحية إلى الأغنية الأمازيغية الملتزمة، مرورا بمنشدي المديح الديني وصولا إلى الرفض الكلي لكل الأشكال الفنية ومحاربتها باسم النظرة السلفية السائدة للدين.

42 – لجأت السلطات في السنوات الأخيرة إلى تنظيم ندوات فكرية وسياسية يتحدث فيها بعض المجاهدين من أبناء هذا الجيل للشباب من طلبة وثانويين عن ذكرياتهم وتجاربهم. نتيجة للعزوف عن حضور هذه الندوات من قبل الشباب، لجأت نفس السلطات إلى إحضار طلبة المدارس الرسمية كمدارس الشرطة والحماية المدنية لملأ الفراغ.

أما عن علاقة الجيل الثاني بالثالث فهي أكثر موضوعية وقربا، لأننا أمام علاقة أقرب لتلك التي نجدها بين الأجير أو المستخدم ورب العمل أو المسير، فهي علاقات متوترة ونزاعية، لكنها ليست علاقات رفض أو بعد نفسي. فقد تأثرت العلاقة اليومية بين الشباب والجيل الثاني الأكبر سنا، المسير للشأن الاقتصادي والاجتماعي، سلبا بجو الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت شروخها الأولى داخل هذه المؤسسات بالذات التي يسيرها هذا الجيل. لكنها لم تصل إلى مرحلة القطيعة والعداء كما هو الحال مع الجيل الأول[43].

الخيارات السياسية والاقتصادية، التي تم اللجوء إليها في بداية التسعينيات، كتقليص دور الدولة والخوصصة وما رافقها من تسريح للعمال وحل للمؤسسات العمومية مع ما تزامن معها من أزمة مالية، زادت موضوعيا من نقاط الصراع بين الجيلين، لكنها تبقى صراعات حول مصالح وسياسات اقتصادية ولا تتعدى ذلك إلى الجوانب السياسية والفكرية كما هو حاصل عندما يتعلق الأمر بنظرة جيل الشباب إلى جيل الثورة. فالجيل الثاني المسير هذا لا يريد أن يتبنى نفس العلاقة ؛ فهو لا يريد أن يحتل مكان الأب، كما أنه جيل لا يدعي شرعية ثورية غير متوفرة لديه أصلا. « شرعية ثورية » عقدت الأجيال الصغيرة في الجزائر وجعلتها تنظر لنفسها وكأنها من دون « مهمة تاريخية »، تلح على التوق لانتصارات، حتى ولو كانت بسيطة ومؤقتة، كما حصل أكثر من مرة، مع مباريات الفريق الوطني لكرة القدم[44].

نقول هذا رغم اتهام الجيل الثاني من قبل جيل الشباب بأنه جيل « أناني » لم يراعي خلال عملية التحول هذه إلا مصالحه الطبقية التي عرف كيف يحافظ عليها. جيل بخصوصيات سوسيولوجية تجعله أقرب لجيل طبقة وسطى، استفادت فئاتها العليا على وجه الخصوص من التسيير العمومي للاقتصاد، والانتقال من موقع الأجير إلى موقع المالك المرتبط في حالات عديدة بالرأسمال الأجنبي، في الوقت الذي تدهورت فيه مواقع فئات أخرى كثيرة من أبناء الطبقة الوسطى الدنيا والفئات الشعبية[45].

---

43 – تعرف العلاقات داخل العائلة الجزائرية الكثير من أنواع الصراع بين الإخوة المثلين للجيل الثاني الذين نجحوا عن طريق التعليم وحصلوا على ترقية اجتماعية وبين الإخوة الأصغر من أبناء الجيل الثالث، الذين فشلوا في دراستهم. علاقات لا تلغي حالات التعاون الكثيرة بين الجيلين داخل نفس الوسط العائلي الذي تحول إلى مجال رئيسي استثمر فيه أبناؤه اجتماعيا، اقتصاديا ونفسيا، بعد شعور قوي بفشل مشاريع التغيير المجتمعية الكلية. على المستوى الوطني العام.

44 – كانت لحظة تأهل الفريق الوطني لكرة القدم إلى مونديال جنوب إفريقيا 2010، رغم قصرها من اللحظات القليلة بعد الاستقلال التي تصالح فيها جيل الشباب مع رموز الوطنية كالعلم الوطني بشكل ملفت للنظر، لدرجة أعاد فيها الجيل الحاكم وإعلامه الرسمي النظر في تقييمه لمدى « وطنية » جيل الشباب الذي اكتشف أنه لازال « وطنيا » ويحب الجزائر، عكس ما أشاع عنه في السابق الخطاب الرسمي للجيل الحاكم ومؤسساته. لحظة حاول المسؤولون إطالتها واستغلالها سياسيا، حتى بعد انتهاء المونديال.

45 – أثناء المظاهرات والمسيرات التي دعت إليها التنسيقية الوطنية من أجل التغيير بعد أحداث جانفي 2011 التي تبنتها أحزاب مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، رابطة حقوق الإنسان وأحزاب صغيرة أخرى مثل الحركة الاجتماعية

عالم الشغل الذي فشل الجيل الثاني المسير في انجاز تحالفات اجتماعية فيه، كانت ممكنة، للدفاع عن القطاع العمومي وبناء كتلة اجتماعية تاريخية تستند على هذا القطاع المهم، بدلا عما حصل من تفكيك له بالتحالف أساسا مع الجيل الأول الحاكم. سيناريو لم يتحقق على أرض الواقع أساسا، بسبب التنشئة السياسية التي عرفها هذا الجيل الثاني المسير، الفاقد للمبادرة السياسية المستقلة، بعيدا عن سيطرة الجيل الأول ومؤسساته السياسية الرسمية التي تعودّ الانصياع لتعليماتها.

بقدر سلبية النظرة التي يحملها جيل الشباب إلى الجيل الأول، جيل الثورة وبناء الدولة الوطنية، يمكن أن نلمس في المقابل نفس النظرة السلبية التي يحملها هذا الأخير لجيل الشباب. فهو باختصار « جيل عاق » و« مُشوِّش »، ثار في وجه الجيل – الأب عن طريق الاحتجاج اليومي، غير مشبع بما يكفي، بقيم الوطنية التي ينفر منها ومن رموزها، وصل به الأمر إلى حد التشكيك في جهاد جيل الاستقلال وتضحياته. نظرة تجسدت بعد وقت قليل في اغتيالات تعرض لها الكثير من المجاهدين وأبناء الشهداء على يد جماعات دينية إرهابية يُكون الشباب الجزء الأكبر منها أثناء عقد التسعينيات[46]. وهي الفترة التي عاد فيها كثير من المجاهدين، من أبناء هذا الجيل الكهل إلى حمل السلاح من جديد. وذلك لمواجهة هذا « الجيل العاق » الذي ركب حركاته الاحتجاجية، التيار الإسلامي الجذري العنيف، من أجل توجيهها ضد الدولة الوطنية ورموزها.

6. سيناريوهات الانتقال

بعد أن تعرفنا بالتفصيل على الأجيال الثلاثة التي تؤطر الحياة السياسية في الجزائر ومؤسسات تنشئتها ونظرتها إلى الأخر، بكل حمولتها الفكرية والثقافية، يمكن الآن أن نتطرق

الديمقراطية، (جناح من الحزب الشيوعي). جاء على لسان أحد شباب الأحياء الشعبية التي حاولت قوى سياسية رسمية تجنيده ضد المسيرات في منظر اقرب للبلطجة في حوار معه... لا أمشي مع هؤلاء في مسيرات، أغلبيتهم يحصلون على أجورهم بالأورو في أوروبا.يريدون استعمالنا نحن أبناء الشعب... حتى ولو كنت غير متفق مع الدولة لكنني لا امشي معهم... خانونا قبل... خليدة (يقصد وزيرة الثقافة حاليا، مناضلة التجمع في السابق) كانت معهم تتظاهر هنا في نفس المكان منذ عشر سنوات... انظر أين هي الآن.

46 – قبل الاغتيالات كثر الكلام في الجزائر بين أبناء هذا الجيل وتحت تأثير تيارات دينية متطرفة عن المجاهدين الذين حصلوا على مقابل عن جهادهم من قبل الدولة... ما يجعلهم قد فقدوا صفة الجهاد الذي لا يكون حسب هذه النظرة إلا في سبيل الله وليس من أجل مصالح دنيوية زائلة. كما تم التركيز عل حالات بعض المجاهدين الذين تحصلوا على تصاريح لتسيير مقاهي وحانات قديمة، من الفترة الاستعمارية، والكلام عن مجاهدين أصبحوا مسيرين للحانات، فقدوا كل شرعية الجهاد، باعوا آخرتهم بدنياهم... الخ.

إلى الجزء الثاني من الدراسة والذي يتعلق بالسيناريوهات الممكنة للانتقال في الجزائر. وكما سبق وقلنا أنه لن يكون انتقالا سياسيا فقط بل جيلي وفكري أيضا، وبالتالي مؤسساتي يفترض التغيير في آليات تسيير المؤسسات السياسية المركزية وعلاقاتها فيما بينها، كتلك العلاقة التي تربط المدني بالعسكري. انتقال يتطلب الخروج من عباءة الوطنية بتجديدها وربطها أكثر مع العصر ومع الفئات الاجتماعية الفاعلة التي ابتعدت عنها كالشباب والنساء والفئات المؤهلة. كما يتطلب هذا الانتقال تسليم مقاليد السلطة السياسية إلى الأجيال الأصغر من قبل جيل الثورة وبناء الدولة الوطنية الذي وصل إلى محطته الأخيرة بيولوجيا. انتقال سنكون فيه أمام سيناريوهين اثنين محتملين.

السيناريو الأول: وهو ما يمكن أن نعرفه بالسيناريو الإيجابي، وقد يكون السيناريو الإصلاحي وليس الثوري والذي قد يأخذ وقتا في تجسيده عمليا. ويتلخص هذا السيناريو في انتقال السلطة السياسية من جيل الثورة إلى الجيل الثاني الأكثر تأهيلا والأكثر تجربة في التسيير. انتقال السلطة إلى جيل مازال قريبا من الفكرة الوطنية حتى وهو ينتقدها ويحاول تطويرها. جيل مازال يكن كثيرا من الاحترام لجيل الثورة، مما قد يشكل عوامل مساعدة على انتقال سلس للسلطة بين الجيلين.

لكن عوائق عديدة تقف أمام هذا السيناريو لعل أهمها خصائص التنشئة الثقافية والسياسية التي حصل عليها الجيل الثاني نفسه. الجيل الذي تعود على التسيير تحت رقابة سياسية من خارجه. جيل لم يتعلم المبادرة السياسية، خارج الأطر الممنوحة له، من قبل جيل الثورة احتراما لتقسيم العمل السائد داخل مؤسسات النظام السياسي الجزائري التي احتل فيها موقع المنفذ وليس المقرر والمبادر. من الصعوبات التي تقف أمام هذا السيناريو يمكن أن نذكر كذلك تلك الانقسامية التي تميز شرائح واسعة من هذا الجيل المتعلم ؛ فهو جيل يعاني في جزء مهم منه، من عدم قدرة على التواصل باللغة العربية مع محيطه الشعبي مما يعيق إمكانية الحوار مع محيطه، كما هو سائد لدى المسيرين والتكنوقراطيين، الذين تكفلوا بتسيير القطاعات الصناعية والإدارية في الجزائر.

لكن ومهما كانت هذه الصعوبات الفعلية فإن ميزة هذا الجيل تكمن في موقعه الوسط بين الجيلين الآخرين، وهو ما يؤهله للعب دور الوسيط بينهما. كما أن نظرته الإيجابية للجيلين الآخرين ونظرتهما إليه أيضا يمكن أن تساعد على إنجاز هذا الانتقال السلس للسلطة. بالطبع يمكن أن تساعد الأواصر الفكرية المتمثلة في الوطنية التي يشترك فيها مع الجيل الأول هي الأخرى على انجاز انتقال سلس على المستويات الفكرية والسياسية. هذا السيناريو ورغم

هدوئه النسبي وسلاسته فإنه يتطلب إصلاحات عميقة لمؤسسات الدولة وعلاقاتها بالمجتمع، بما فيها الأحزاب والجمعيات والنقابات التي يسيطر على قيادتها الجيل الثاني.

السيناريو الثاني : يمكن أن يكون بديلا عن فشل السيناريو الأول، في حالة رفض الجيل الأول « تسليم المشعل »، – كما هو شائع في الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي[47] –، مما يحوّل الجيل الثاني إلى جيل – سندويتش، من دون أدوار سياسية فعلية. قد يكبر في السن وهو ينتظر دورا سياسيا لن يأتي لتحسم الأمور بين أكبر وأصغر جيل في الجزائر. وعامل الوقت هنا مهم للغاية لتفسير إمكانية حدوث السيناريو الثاني. فكلما طال وقت إنجاز مهام الانتقال السياسي في الجزائر كلما مهد ذلك موضوعيا لإمكانية تجسيد السيناريو الثاني الذي يعني أن يبادر الجيل الثالث، جيل الشباب والحركات الاجتماعية، إلى أخذ السلطة عنوة من الجيل الأول، الذي ينظر إليه وإلى مؤسساته وخطابه نظرة سلبية واضحة مع كل ما قد يرافق ذلك من قطيعة على أكثر من مستوى : فكري، سياسي وجيلي ومؤسساتي.

فالأمر متوقف إذن في جزء كبير منه على جيل الثورة والسلطة المتحكم في القرار السياسي ومؤسساته. فهذا السيناريو الذي يمكن أن يكون عنيفا ليس حتميا بالضرورة، إذا بادر الجيل الموجود على رأس مراكز القرار السياسي بتنظيم انسحابه منها بشكل هادئ وتوافقي، لصالح الجيل الثاني، ابنه الروحي[48].

وقد يفسر هذا الوضع كيف تتصارع داخل الساحة السياسية في الجزائر مطالب تتراوح بين المطالبة بإصلاح النظام القائم التي يتم تبنيها من قبل الجيل الثاني كمطلب رئيسي. جيل لا يريد القطيعة التامة مع الأوضاع القائمة، رغم نقده لها وتذمره منها. عكس المطالبة برحيل النظام وتغييره جذريا التي تتواجد أكثر لدى أبناء الجيل الثالث وجزء من الحركات الاحتجاجية التي تمثلهم. قد تستمر هذه المزاوجة في الطرح لوقت طويل نسبيا لغاية مرحلة الحسم التي ستقرر شكل الحل التاريخي لأزمة الانتقال السياسي في الجزائر.

---

47 – نكتة جزائرية يتداولها الشباب تقول أن المشعل الذي يكثر أصحاب السلطة من الحديث عن تسليمه للشباب سيسلم بكل تأكيد ذات يوم لهم لكنه سيكون مطفأ من دون وهج.

48 – الانتقال السياسي والمسألة الجيلية نجدها حاضرة في تفاصيل العلاقات الفرنسية الجزائرية، فقد أثارت تصريحات وزير الخارجية الفرنسي الأسبق برنارد كوشنير في فيفري 2010 موجة واسعة من الاحتجاجات الجزائرية وأدت إلى إلغاء زيارة رسمية كانت مبرمجة للجزائر عندما صرح أن العلاقات الجزائرية الفرنسية لن تعرف تحسنا ، مادام جيل الثورة هو الذي يحكم في الجزائر ؟!

7. شروط الانتقال، بين العوامل الموضوعية والذاتية

في ختام هذا القسم الأول من الدراسة لابد من التذكير بأن عملية الانتقال السياسي في الجزائر، بكل خصوصيات شروطها التي تكلمنا عن بعضها، لا تحصل في فراغ ؛ فهي تتم ضمن شروط سياسية وتاريخية محددة، قد لا تكون مساعدة على الانتقال في كل الحالات. شروط نقسمها في حالتنا إلى موضوعية وأخرى ذاتية. نعتقد أن أولاها شروط مساعدة في الغالب وتعمل في الاتجاه الإيجابي نحو التغيير، في حين أن الذاتي منها غير مساعد على إنجاز عملية الانتقال ويمثل عقبات حقيقية أمام إنجاز الإصلاحات المطلوبة في الجزائر. مما قد يعطي فكرة للقارئ عن المأزق الذي تعيشه العملية الإصلاحية في الجزائر.

يمكن أن نحصر الشروط الموضوعية في ثلاثة شروط رئيسية نعتقد أنها مساعدة على التسريع في إنجاح الانتقال السياسي وإتمامه في ظروف مواتية ومعقولة. من هذه الشروط ما هو متعلق بالوضع المالي للبلاد ومنها ما هو مرتبط بالتجربة السياسية القريبة للجزائريين وما استخلصوه منها من عبر. وأخيرا تلك الشروط المتعلقة بالبعد العربي والدولي الضاغط بقوة هذه الأيام، عكس ما يتم الترويج له في بعض الأحيان من الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي، بأن لا تأثير لما يحصل في العالم العربي على الجزائر، كما تم ترديده في العديد من الحالات الوطنية الأخرى قبل أن تحصل التحولات المعروفة، في أكثر من قطر عربي[49].

إن الوضع المالي الذي تعيشه الجزائر وليس الوضع الاقتصادي[50]. يمكن عده للوهلة الأولى كعامل مساعد على إنجاح الانتقال. لأنه ببساطة، قد يكون عاملا يسمح لصاحب القرار باتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي تواكب عادة مرحلة الانتقال بكل تعقيداتها،

---

49 – تخبط كبير يعانيه الخطاب الرسمي السياسي والإعلامي فمرة يرى أن الجزائر قامت بانتقالها السياسي في 1988 ودفعت الثمن غاليا وبالتالي ليست في حاجة إلى إصلاحات قامت بها، قبل الآخرين، منذ أكثر من عشرين سنة. علما بأن النظرة الرسمية لأحداث أكتوبر لم تكن بهذا الشكل الذي يقدمها به الخطاب الآن. نفس الشيء نجده عند الحديث عن أحداث جانفي 2011 التي قدمها الخطاب الرسمي بأكثر من شكل وتحت صور متعددة، فمرة، هي أحداث شغب قام بها مراهقون، خارجون عن القانون، ومرة هي حركة مشروعة للمطالبة بتخفيض أسعار بعض المواد الغذائية... الخ ليتم في الأخير التعامل مع هذه الحركة الاحتجاجية التي مست أغلبية المدن الجزائرية كحركة سياسية بامتياز، فبعدها مباشرة أعلن رئيس الجمهورية عن نيته في إجراء إصلاحات سياسية عميقة، كان من بينها رفع حالة الطوارئ المطبقة منذ 1992 والإعلان عن تعديل عميق للدستور ووضع قوانين جديدة للانتخابات والأحزاب والجمعيات وانطلاق مشاورات سياسية مع الطبقة السياسية الرسمية.

50 – أعلنت مصادر إعلامية جزائرية (يومية الوطن ليوم 28 جويلية 2011) أن احتياطي الصرف في الجزائر بلغ حوالي 160 مليار دولار. علما بان الجزائر قد قامت بتسديد مسبق لكل ديونها الخارجية. أما على المستوى الاقتصادي، فإن الأمور لم تعرف تحسنا نوعيا يذكر فالاعتماد على البترول لازال هو السائد (97%). في الوقت الذي فككت فيها القاعدة الصناعية. ولم تنطلق بعد القطاعات الأخرى كالزراعة والخدمات كالسياحة.

دون الرضوخ إلى ضغوط أجنبية أو التخوف من آثار الوضع المالي على الخيارات التي يمكن أن تتخذ. المفارقة هنا أن هذا الوضع المالي الميسر موضوعيا قد يتحول إلى عامل معرقل لعملية الانتقال نفسها، كما هو سائد منذ جانفي2011. وهي فترة لجأت فيها السلطات العمومية إلى سياسات اجتماعية أقرب لمنطق « الرشوة الاجتماعية »[51] منها للإصلاح الاجتماعي أوالاقتصادي، بهدف شراء سلم اجتماعي هش، يساعد على استمرار الأوضاع السياسية كما هي ؛ وليس تغييرها. أو إدخال تحسينات شكلية تهتم بالإطار القانوني، في أحسن الأحوال، لكنها لا تطرح لب المشاكل، مما جعل هذا الحراك يستمر ويتنوع في مطالبه ويبدو وكأنه من دون سقف، حتى لو استمر في الطرح الاقتصادي والاجتماعي ذو الصبغة الفئوية في الغالب.

من العوامل المساعدة موضوعيا على إنجاح عملية الانتقال الأخرى، ما يمكن وصفه بـ « تعقل الجزائريين » الذين اكتووا بنيران حرب أهلية لمدة أزيد من عقد من الزمن، زهقت فيها أرواح أكثر من 200 000 مواطن[52]. تعقل يمكن قياسه بنوعية النقاش الاجتماعي والسياسي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، مقارنة بالطرح الذي كان سائدا خلال تسعينيات القرن الماضي، والذي ساد فيه الطرح الثقافوي والإيديولوجي، بدل الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي الذي يملك قوة تفاوضية كبيرة ؛ عكس نوعية الطرح الأول الذي تصبح فيه هذه الإمكانية صفرية. وذلك لارتباطه بما يسميه إمانويل تود « باستفزاز العمق الأنثربولوجي للمجتمع[53]، الذي يكون عادة مرتبطًا بالتحولات الديموغرافية السريعة، التي تعيشها المجتمعات » كما حصل في الجزائر.

طرح أكثر موضوعية وأكثر ابتعادا عن الإشكالات الإيديولوجية الثقافوية التي يتطلب حلها مدى بعيدا، يمكن تلمسه من خلال مطالب الحركات الاحتجاجية التي تعرفها الجزائر منذ

---

51 – وصلت الزيادات في الأجور بالنسبة لكثير من الموظفين إلى 100% بأثر رجعي من سنة 2008. كما تم منح قروض عديدة للشباب لإنشاء مؤسساتهم الصغيرة.في الوقت الذي منحت فيه عشرات الآلاف من السكنات الاجتماعية. زيادة في الأجور لم تتزامن بأي حوار جدي مع النقابات المستقلة التي طالبت بتحسين القدرة الشرائية لمنخرطيها منذ سنوات ولم يؤثر ذلك إيجابا على أداء المؤسسات، فلم يكن واردا بالنسبة للسلطات العمومية أن تتم الزيادات في الأجور، في إطار عقد اجتماعي جديد، يحدد الحقوق والواجبات، فالمهم كان شراء سلم اجتماعي مؤقت عن طريق السيولة المالية المتوفرة. لأن العقد الاجتماعي يتطلب الحوار، مع أطراف معترف بشرعية وجودها وبحقها في الاختلاف وهو ما لا يقبل به المنطق السياسي الرسمي السائد.

52 – أصبح هذا الرقم شبه رسمي، بعد حديث الرئيس بوتفليقة عنه، في أحد خطبه.دون نسيان الآثار الاقتصادية التي قدرت بعشرين مليار دولار وكل الجوانب النفسية والاجتماعية المسكوت عنها في الغالب كالهجرة القسرية التي مست ألاف العائلات وما تعرض له الأطفال والنساء من اعتداءات جنسية واغتصاب... الخ.

53 – Emmanuel Todd, Après l'Empire, essai sur la décomposition du système américain, ed. Gallimard, Paris, 2004, p.79.

جانفي2011 بشكل ملفت للنظر[54] لدرجة الابتذال وانعدام الأفق السياسي. مؤشر آخر يمكن تلمسه في الضعف الذي اعترى الأحزاب والحركات السياسية التي كانت متخصصة في تبني هذه الأطروحات الثقافوية التي اهتمت بمسألة اللغة والهوية والدين. يمكن تلمس انحسار هذا الطرح إعلاميا كذلك. فالنقاشات حول الهوية والمرأة وكل القضايا الثقافوية التي كانت حاضرة بقوة في عقد التسعينيات ونهاية الثمانينات خفت الآن ولم تعد تجد لها مروجا، كما كان الحال في السابق بعد هذا التحول في الطلب الاجتماعي[55].

أخيرا وضمن سلسلة الشروط الموضوعية المساعدة على إنجاح وتسريع عملية الانتقال، يمكن أن نذكر بما يعرفه البعد العربي والدولي السائد منذ بداية سنة 2011. فالجزائر لا يمكن موضوعيا أن تغرد خارج السرب المغاربي والعربي، كأن تبقى الأوضاع فيها راكدة أو تنتكس عما هو موجود من سقف إصلاحي في المنطقة[56]. فالوضع العربي والدولي عاملان ضاغطان على النظام السياسي الجزائري لكي يقوم بإصلاحات سياسية تساعده على عدم التحول إلى نظام « شاذ » في المنطقة، محاصر دوليا ومن محيطه القريب[57].

يمكن أن يلاحظ القارئ أن ما اعتبرناه عوامل مساعدة موضوعيا على الانتقال والإصلاح، يمكن في بعض الحالات، أن تتحول إلى عوامل مثبطة للإصلاح ومعرقلة للانتقال. كما هو حال الوضع المالي الجيد الذي تعيشه الجزائر، بعد أن تحول إلى عملية رشوة اجتماعية واسعة، للإبقاء على الوضع السياسي كما هو سائد في الوقت الحالي. نفس الشيء بالنسبة للعامل العربي والمغاربي الذي اتجه نحو فوز واضح للإسلاميين في الانتخابات التونسية والمصرية والمغربية. فوز منح دون شك حججا لصالح استمرار الأوضاع في الجزائر على ما هي عليه، وعدم تغييرها. بل وحتى انتكاستها بحجة الخوف من تكرار نفس التجربة السابقة التي

---

54 – قدرت صحيفة الوطن اليومية والصادرة بالفرنسية أن هناك تدخل لشرطة مكافحة الشغب كل ساعتين في الجزائر خلال هذه الفترة التي انطلقت بعد جانفي 2011 بمعدل 555 احتجاج في الشهر و18 في اليوم الواحد.انظر جريدة الوطن ليوم 9 جوان 2011. كلها تطرح قضايا اجتماعية واقتصادية مرتبطة بتوزيع الثروة الوطنية كقضية السكن والماء والبطالة... الخ.

55 – انقسامية الفئات الوسطى المتعلمة تظهر بارزة للعيان هنا كذلك فالصحافة الصادرة بالعربية هي الأكثر إلحاحا على مثل هذه المواضيع عكس الصحافة الصادرة باللغة الفرنسية.

56 – سقف الإصلاحات الدستورية المتواضع في المغرب، رغم بعض التحسن كما كان الحال مع ترسيم اللغة الأمازيغية، كان له تأثير سلبي على الإصلاحات الدستورية والقانونية الأخرى في الجزائر التي تمت مناقشتها والمصادقة عليها في نهاية 2011. فقد تعود النظامان الجزائري والمغربي على التنافس بينهما تحت ضغط الرأي العام المتابع لتفاصيل الحدث داخل كل دولة.

57 – بدأت بعض مؤشرات هذه العلاقة الحساسة مع المحيط العربي في الاتهامات التي وجهها المجلس الانتقالي الليبي للجزائر وفي النظرة التي نجدها عند بعض الأطراف الجزائرية الرسمية المقللة من قيمة التحولات التي حصلت في تونس ومصر.

عاشتها الجزائر في بداية التسعينيات وأدت إلى إلغاء نتائج الانتخابات في جانفي 1992 ودخول دوامة العنف.

علما بأن الحالة الليبية أثرت بسلبياتها الكثيرة على الجزائر، أكثر مما أثرت إيجابيات الحالتين التونسية والمصرية، الطاغية حتى الآن، على المشهد في هذين البلدين نتيجة التدخل العسكري والسياسي الأجنبي. والحديث عن تقسيم هذا البلد الجار الذي قد يتحول إلى فزاعة فعلية، يتم ابتزاز المواطن الجزائري بها. من هنا يمكن أن نفهم كيف أن عامل الوقت مهم لانطلاق الإصلاحات في الجزائر، إذا راعينا أن كل هذه المتغيرات تتحكم فيها عوامل مرتبطة بالمدى القصير والمتوسط، في أحسن الأحوال..

إن ما سميناه بالمحددات أو الشروط الموضوعية المساعدة على الإصلاح وعملية الانتقال، تبين لنا بعد عرضها أنها يمكن ألا تكون كلها مساعدة وتدفع باتجاه الإصلاح وإنجاز عملية الانتقال. فكيف ستكون الصورة إذا انتقلنا إلى ما سميناه بالعوامل الذاتية التي سنركز فيها على ثلاث نقط، كلها كما سيظهر من التحليل، ليست مساعدة تماما على الإصلاح وإنجاز الانتقال. وهو ما يؤشر على الصعوبات الخاصة التي تعاني منها الحالة الجزائرية، في إنجاز عملية الانتقال والإصلاح السياسي.

ومن بين هذه الشروط الذاتية، غير المساعدة، ما يمكن وضعه في خانة ما يميز النظام السياسي الجزائري من خصوصيات وآليات تسيير. والتي نعتقد أنها لن تكون عاملا مساعدا البتة على إنجاز عملية الانتقال بالسلاسة المطلوبة. فالنظام السياسي الجزائري ليس نظاما رئاسيا بالشكل الذي كان عليه النظام التونسي أو المصري ؛ رغم ما استرجعه الرئيس بوتفليقة من صلاحيات لصالح رئاسة الجمهورية كمركز قرار مدني، منذ عهدته الثانية في 2004، وبالتالي نظام قابل للتغيير بمجرد ذهاب ركيزته الأولى، كما حصل بعد هروب بن علي وتنحي مبارك. كما أن خصوصيات العلاقة التي تربط المدني بالعسكري لن تكون لصالح التغيير والإصلاح بأي شكل من الأشكال. باعتبار أن مسير الواجهة المدني يمكن أن يتغير دون أن يطرأ أي تغيير على صاحب القرار الفعلي العسكري. وحتى هذا الأخير، يمكن أن يعرف تغييرا على مستوى الأشخاص، كما حصل أكثر من مرة، دون أن يعني ذلك بالضرورة تغييرا في العلاقة المؤسسية بين العسكري والمدني[58]. مما يديم عمر النظام بآليات تسييره الحالية ويصعب من إمكانية تغييره. وضع يقلص من إمكانية محاسبة المؤسسات والأشخاص ويضعف من

58 – لمزيد من التفاصيل حول خصوصيات النظام السياسي الجزائري يمكن العودة إلى قسم هذا المؤلف الذي درسنا فيه نوعية اتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري.

شروط الشفافية وتحمل المسؤوليات[59]. فإذا أضفنا إلى كل هذا ضعف الظاهرة الحزبية وتواجد ثقافة سياسية شعبية مطلبية وجذرية تؤمن بالفعل المباشر، كما هو سائد لدى جيل الشباب من أبناء الفئات الشعبية، فإننا نجد أنفسنا أمام سيناريو معقد للتغيير السياسي في الجزائر.

يرتبط العامل الثاني ضمن هذه الشروط الذاتية، غير المساعدة بخصائص وأدوار الفئات الوسطى في الجزائر، بكل الانقسامية التي تعانيها والتي تكلمنا عن بعض مظاهرها في القسم الأول من هذه الدراسة ؛ والتي لن نعود إليها بالتفصيل، ونكتفي بالقول أن هذه الفئات ورغم أصولها الشعبية في الغالب فإنها معزولة ومنقسمة على ذاتها ثقافيا ولغويا، كما يتبين لنا ذلك من خلال نشاط الحزب السياسي والوسائط الإعلامية والحياة الثقافية والفكرية في الجزائر. فئات لن تكون ذات فعالية كبيرة في المبادرة بالإصلاح. كما رأينا ذلك ونحن نتحدث عن الجيل السياسي الثاني وما ميزه من شروط تنشئة وتجربة مهنية وصلت إلى أفق مسدود، بعد الخيارات السياسية والاقتصادية التي تم تبنيها من قبل الدولة.

وضع عام لهذه الفئات التي تضررت كثيرا من هذه الخيارات جعل الحلول الفردية[60] هي السائدة لديها، كما يتبين من سلوك الهجرة ومغادرة الجزائر عند الشدائد، كما ساد في عقد التسعينيات، لدى جزء هام من المثقفين والمتعلمين من أبناء هذه الفئات الوسطى. مع نوع من التقوقع على الذات وعدم المشاركة في قضايا الشأن العام، ونزعة خوف من « الشعب » أدت عند بعض هذه الفئات إلى طلب الاستنجاد بالجيش، لحماية نفسها من محيطها الاجتماعي والسياسي التي لم تعد تفهمه أو تقبل بنتائج خياراته السياسية والثقافية[61]. في حين أن منطق

59 – الكثير من المسئولين المدنيين وعلى أعلى المستويات بمن فيهم الوزراء وحتى رؤساء الحكومات وبما فيها مؤسسات مثل حزب جبهة التحرير خلال فترة الأحادية، يعتقدون أنهم غير مسئولين عن أخطاء النظام باعتبارهم لم يشاركوا في القرار كما جاء على لسان رئيس الحكومة الأسبق سيد احمد غزالي في حواره مع شفيق مصباح، ضمن هذا المؤلف المقابلة. غزالي الذي لم يتورع عن وصف هؤلاء الإطارات مثله أنهم كانوا... حركى لدى النظام (الحركى هم المتعاونون من الجزائريين مع الجيش الفرنسي أثناء الاستعمار) في مقابلات مع جرائد جزائرية.
Sid Ahmed Ghozali, Question d'Etat, Entretien avec Mohamed Chafik Mesbah, ed. Casbah, Alger, 2009.

60 – الحلول الفردية أصبحت اتجاها عاما سائدا لدى الكثير بما فيها الفئات الشابة الممثلة لأبناء الجيل الثالث كما رأينا ذلك ونحن نتحدث عن بروز تيارات سلفية وانتشار للمخدرات والانتحار والهجرة السرية.الفئات الوسطى هي الأخرى عرفت نوعا آخر من الحلول الفردية يتماشى وإمكانياتها وشروط حياتها ا كالهجرة إلى الدول الغربية ودول الخليج. وضع يعكس صعوبات بناء مشروع جماعي للتغيير في الجزائر.

61 – تعول هذه الفئات المتعلمة من الفئات الوسطى الحضرية على المدرسة الخاصة لإعادة إنتاج مواقعها الاجتماعية، بدل المدرسة العمومية التي لم تعد تثق في مخرجاتها بعد أن تم تعريبها لدرجة اتهامها بتفريخ الإرهابيين و.من هنا قد نفهم سر الصراع الكبير حول المنظومة التعليمية في الجزائر كمؤسسة لإعادة الإنتاج. غير مضمون بالنسبة لهذه الفئات داخل المدرسة العمومية، مما جعلها تلجأ إلى المدرسة الخاصة في الجزائر ونظام التعليم الجامعي الغربي والفرنسي على وجه التحديد.

الإصلاح والتغيير يقتضي أن ترتبط هذه الفئات الوسطى أكثر كمكون أساسي للجيل الثاني مع أبناء الجيل الثالث لتجاوز العقبات الذاتية وخلق فرص لقاء مع أبناء هذا الجيل الشاب داخل المؤسسات التي تسيطر عليها هذه الفئات الوسطى، على غرار الحزب والنقابة والجمعية.

عجز هذه الفئات الذي ظهر بشكل لافت للنظر مرة أخرى خلال الأشهر الأولى من سنة 2011 التي عرفت حراكا اجتماعيا واسعا لازال مستمرا لحد الآن[62]، لم تحاول أن تؤطره أوتعمل على منحه دلالات ومعاني سياسية. عجز عبر عنه الحزب السياسي الذي تسيطر عليه هذه الفئات الوسطى وحتى النقابات المستقلة[63] التي بقيت داخل منطق المطالب النقابية الفئوية corporatisme، مما سهل عملية « رشوتها » من قبل السلطات العمومية بما يتوفر لديها من سيولة مالية. وقرب هذا الوضع الجزائر، على الأقل جزئيا، من الصورة الربعية السائدة في دول الخليج العربي. وتعمل الفئات الوسطى ومؤسساتها السياسية والنقابية التي رفضت القيام بأي محاولة على « لم شمل » هذه المطلبية الكبيرة ومنحها بعدا سياسيا تغييريا، يكون في اتجاه إصلاح النظام السياسي. وهو النظام السياسي الذي تبدو هذه الفئات الوسطى متذمرة منه ومن كثير من سياساته في أكثر من مجال، لكنها لا تعمل على تغييره عمليا[64].

---

62 – لا يعني هذا أن الحراك الاجتماعي كان مفقودا في الجزائر قبل هذا التاريخ. فقد اخترنا فترة ما بعد جانفي 2011 كمثال فقط ولما يميزها من كثافة في المطالبة والاحتجاج.

63 – كمثال فقط يمكن أن نأخذ قطاع الصحة الذي تتواجد فيه أكثر من عشر نقابات مستقلة، زيادة على هياكل النقابة الرسمية (أطباء، أساتذة طب، ممرضين، أطباء عموميين...الخ). رغم أن كل هذه الفئات قامت بإضرابات طويلة كما حصل مع الأطباء، دامت أكثر من شهرين وعرفت تنظيم مسيرات في الشارع، فإن كل هذا الحراك لم يؤد إلى تنسيق بين النقابات أو طرح كلي لمشاكل قطاع الصحة ومن باب أولى للقضايا السياسية المطروحة وطنيا وعلاقاتها بما يحصل داخل قطاع الصحة.

64 – يمكن التأكد من موقف هذه الفئات الوسطى العليا المتعلمة ونظرتها لنفسها ولعلاقاتها بالنظام السياسي، بالعودة إلى بعض الكتابات التي اشتهرت في السنوات الأخيرة في الجزائر. كتب تتراوح بين السيرة الذاتية والشهادة، أنجزها بعض ممثلي هذه الفئة من التكنوقراط، مثل عبد الرحمان حاج ناصر محافظ البنك المركزي السابق (92/1989) الذي عبر عن هذا الشعور بهذه الكلمات في مقدمة الكتاب... أكتب وأنا على مشارف الستينات، من العمر.في الحقيقة أنا اشعر يوميا، بالاحتقار. احتقار أشعر به، كمواطن جزائري ولكن خاصة كإطار سابق أي باعتباري معني بما كان يفترض أن يكون نخبة الجزائر.المفروض أن الإنسان في عمري يبدأ في حصد ما جناه طول حياته، إنسان راض عن عمله المنجز، يعيش بشكل مريح في مسكنه وضامن لمستقبل أبنائه.لكن في الواقع فإن شعورا كبيرا بالإحباط يساورني، لست وحيدا من يشعر به فأنا أشترك مع أغلبية، إن لم اقل كل المواطنين بهذا الشعور. وهنا تكمن إحدى المفارقات في الجزائر. إنه شعور كان يمكن أن تشعر به الفئات المحرومة أو حتى أولئك الذين يظنون أنهم مقصيون من قبل النظام، لكن في الواقع، نجده شعورا سائدا لدى من نسميهم بأصحاب القرار وحتى المستفيدين من الريع وهو أمر أكثر غرابة. إنه الوضع الذي يميز الجزائر.الناس الذين يملكون سلطة القرار، على الأقل في الظاهر، و يستفيدون من تسيير النظام، نجدهم على رأس منتقديه.حالة سخيفة فعلا... ص1 لمزيد من التفاصيل حول هذا الكتاب – الشهادة الذاتية الذي رفض صاحبه أن يؤلفه في مجال اختصاصه الاقتصادي، بعد هذه التجربة الوطنية والدولية في هذا الميدان مفضلا هذه الشهادة حول الأزمة كما سماها.
Abderrahmane Hadj-Nacer, La martingale algérienne, réflexion sur une crise, ed. Barzakh, Alger, 2011.

ضمن هذا السياق، لابد من التنويه بالمكانة الخاصة التي يحتلها أبناء هذا الجيل الثاني على مستوى المؤسسة العسكرية، كجيل يتحكم الآن عمليا في تسيير المؤسسة العسكرية من الناحية التقنية والإدارية اليومية. لكنه لا يسيطر حتى الآن على القرار السياسي داخل هذه المؤسسة المركزية، كما هي الصورة وطنيا بالنسبة للقرار السياسي عموما، وما يميزه من سيطرة للجيل الأول. بالطبع يزداد الأمر أهمية في تحليلنا الجيلي هذا ونحن نتكلم عن الجيش، إذا حاولنا الربط بين موضوع الانتقال السياسي والدور الذي يمكن أن يلعبه الجيش كمؤسسة. نكتفي بالقول هنا، أن تواجد أبناء هذا الجيل الثاني، بكل الخصائص التي تكلمنا عنها كقوة التأهيل وشروط التنشئة ونوعية العلاقة – النظرة التي يملكها أبناء هذا الجيل للجيل الحاكم، الأكبر سنا ولأنفسهم كجيل ولعلاقاتهم مع الجيل الأصغر... كلها شروط تعمل موضوعيا في اتجاه احتراف الجيش وابتعاده عن التدخل في العمل السياسي، عكس ما هو حاصل حتى الآن داخل النظام السياسي الجزائري. اتجاه يمكن أن يقربه على المدى المتوسط من الحالة التركية التي ينظر إليها الكثير من الجزائريين، كحالة مثلى في حل مسألة دور الجيش وعلاقته بالسياسة. رغم بعض التوترات المؤقتة والمرحلية.

طبعا سيمهد عدم حدوث السيناريو الأول للانتقال الذي وصفناه بالسلس بين الجيل الأول والثاني عمليا لحدوث السيناريو الثاني الذي ستنجر عنه أدوار أخرى للجيش، قد تكون المواجهات مع الفئات الشعبية إحداها. كما حصل في تسعينيات القرن الماضي عندما زج بالجيش في حرب ضد الحركات الاجتماعية الشعبية. كما قد يعني استمرار الجيش في لعب أدوار سياسية، قد يكون غير راغب فيها أصلا، هذا الجيل من القيادات العسكرية من أبناء الجيل الثاني الذي لم « يتعلم » القيام بها. وهو ما يعني استمرار مجموعات صغيرة، من القيادات العسكرية الكبيرة في السن، من أبناء الجيل الأول، في احتكار القرار السياسي، على حساب قيادات الجيل الثاني المؤهلة والمسيرة الفعلية للمؤسسة العسكرية.

المدخل الذي سيسمح لنا بالتطرق إلى المعطى الذاتي الثالث الذي نعتقد أنه لن يكون لصالح التغيير ويتعلق الأمر، بما سميناه في هذه الدراسة، بخصائص الثقافة السياسية الشعبية التي وصفناها بكونها مطلبية، جذرية ومساواتية. ثقافة تفضل التعبير عن نفسها من خلال الفعل المباشر. لنكون هذه الأيام أمام محطة تاريخية أخرى يكرر المجتمع الجزائري نفسه فيها، بما يميزه من خصائص سياسية وتركيبة اجتماعية وثقافية. فئات شعبية جذرية (راديكالية) ومطالبة، تتحرك وتبادر، مقابل فئات وسطى ونخب غائبة وفاقدة للمبادرة، للحركة وللفعل. تماما كما حصل أثناء ثورة التحرير، عندما فشلت الأحزاب والفئات الوسطى

التي تتكلم باسمها في حل المسألة الوطنية، فاسحة المجال لقوى شعبية للتدخل والحسم. وضع يمكن أن نفهم منه بسهولة الطابع الشعبي لثورة التحرير في الجزائر والجذرية التي اتسمت بها مقارنة بما حصل في المغرب وتونس، على سبيل المثال، اللتين لم تعرفا الاستعمار الاستيطاني الطويل الذي عرفته الجزائر، وتمكنت فيهما البرجوازية المحلية من الهيمنة على الحركة الوطنية وتوجيهها بما يخدم مصالحها.

خصائص هذه الثقافة السياسية الشعبية، مقابل ما يميز الفئات الوسطى، في الجزائر من انقسامية وعدم مبادرة سياسية لما عرفته من شروط تنشئة اجتماعية وسياسية، يجعل إمكانيات اللقاء بين الحركات الاجتماعية الشعبية ومؤسسات هذه الفئات الوسطى كالحزب والنقابة والجمعية من الحالات النادرة وصعبة التحقيق، بكل الانعكاسات التي يمكن أن نتصورها على مآل هذه الحركات نفسها ومدى تحقيقها لأهدافها. عدم لقاء سيؤثر بقوة على مشاريع التغيير والإصلاح في الجزائر التي تبدو في أزمة، خاصة إذا ربطنا ذلك مع رفض الفئات الحاكمة الممثلة لجيل الثورة مغادرة مراكز السلطة السياسية. وذلك رغم التخبط في السياسات المتبناة الذي وصل إلى حد المأزق الفعلي في السنوات الأخيرة.

أخيرا فإن أزمة التغيير في الجزائر تظهر مرة أخرى في تفضيل الحلول الفردية وعدم الإيمان بالقدرة على الفعل الجماعي المستشرية على مستوى أكثر من جيل من الجزائريين، كما عبرت عن ذلك بقوة كلمات أغنية المطرب بعزيز « أنا اليوم je m'en fou (غير مبالي) »، والتي تتكلم عن إنسان جزائري غير مبال، لا يهتم إلا بنفسه ومشاكله الشخصية. لا ينخرط في الأحزاب التي غادرها، يفضل الصلاة في منزله بدل المسجد. لا يقرأ الجرائد ولا يثق في أي خطاب. لأنها بالنسبة إليه كلها كذب، كلها « فستي » (كذب بالدارجة الجزائرية).

الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية
بين إرث الماضي وتحديات المستقبل

مقـــــدمة

اعتمدنا في دراسة الحالة الجزائرية على عينة من ثلاثة أحزاب سياسية (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية وحركة مجتمع السلم). وذلك لقياس مدى التسيير الديمقراطي للحزب السياسي في التجربة الجزائرية، من خلال محاور الدراسة السبعة التي تحاول التحقق من أن أعضاء الحزب هم مصدر السلطات فيه ولا وصاية لفرد أو قلة من أعضاء الحزب أو غيرهم على خياراته وقراراته، وأن يعكس الحزب النسيج الاجتماعي والسياسي الوطني. وأن تكون نظم الحزب ولوائحه والمساواة أمامها بين أعضاء الحزب في ضوء قانون الأحزاب ودستور الدولة هي الفيصل بين المنخرطين داخله، وأن يُرفض داخل الحزب دائما الجمع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والرقابية التي يملكها مؤتمره العام المنتخب انتخابا دوريا حراً ونزيهاً، مع وجود نوع من المحكمة الحزبية التي تفصل في القضايا الخلافية.

زيادة على ضمان حرية التعبير في الحزب وتشجيعها وإتاحة الفرصة لنمو التيارات والأطياف داخله واتخاذها أشكالا معترفا بها داخليا، وكذا التأكد من تداول السلطة في الحزب وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة وفعالة من القاعدة إلى القمة وقبول الحزب لوجود غيره من الأحزاب وضبط فكره ومنهجه وبرنامجه في ضوء حق الرأي والمصلحة الأخرى في التمثيل، دون إقصاء أو احتواء بالترهيب أو التغييب والإنكار. وأخيرا تنمية الوعي الديمقراطي والارتقاء بالممارسة الديمقراطية عبر عملية تحول ديمقراطي مستمر داخل الحزب وفي المجتمع عامة.

لأول وهلة واعتمادا على القراءات القليلة المتوفرة حول التجربة الحزبية في الجزائر، وكذا على الملاحظة المباشرة وتجربة الباحث وخبرته في التعامل مع الظاهرة الحزبية في الجزائر، يتبين بيسر

نسبي أن الإجابات ستكون في الغالب سلبية على أكثرية محاور الدراسة، حتى وإن كانت بنسب متفاوتة من حزب لآخر. لنضع نتيجة أولية على شكل فرضية أولى للدراسة تجعلنا نفتش عن أسباب غياب الديمقراطية خارج الأحزاب وليس داخلها فقط، في المجتمع الكلي بثقافته ومؤسسات تنشئته وداخل طرق تسيير النظام السياسي وتاريخ مؤسساته وثقافتها السياسية السائدة، حتى وإن كان هذا لا يعفينا من القيام بالتحقق من هذه الفرضية من خلال القيام بالتفحص الضروري لنصوص الأحزاب ووثائقها المركزية كالأنظمة الداخلية والقوانين الأساسية المسيرة لها.

قراءات تبقى ضرورية، لكنها غير كافية لفهم هذه النتيجة إذا راعينا أن الحزب السياسي كأي تنظيم أو مؤسسة تسيره كذلك عادات يومية وثقافة مؤسساتية وعلاقات بين فاعلين سياسيين ؛ وهي في جزء منها غير رسمية، لا نجد لها أي أثر مكتوب، تبتعد أو تقترب من النصوص النظرية، مهما كان الإجماع حولها وطرق الوصول إليها.

للتحقق من هذه الفرضيات المتعلقة بأولوية دور المجتمع الكلي والنظام السياسي في تفسير نتائج غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية اخترنا ثلاثة أحزاب، تمثل كل أنواع الطيف السياسي الجزائري. داخل هذه العينة نجد الأحزاب الوطنية كجبهة التحرير الوطني، والأحزاب الأمازيغية التي تمثل ما يسمى بالقطب الديمقراطي مثل جبهة القوى الاشتراكية. كما اخترنا ضمن العينة حزبا إسلاميا إخوانيا (حركة مجتمع السلم)، مشارك في الحكومة ضمن ما يسمى بالتحالف الرئاسي.

ضمن هذه العينة نجد أحزابا في السلطة، كما هو شأن جبهة التحرير والتجمع وحركة مجتمع السلم. وأخرى في المعارضة كما هو حال جبهة القوى الاشتراكية. وأخيرا نجد ضمن هذه العينة أحزابا قديمة وتاريخية كما هو حال جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية التي يترأسها الوجه القيادي التاريخي حسين آيت أحمد منذ نشأتها في 1963. وأحزاب حديثة كتنظيمات سياسية على الأقل كما هو شأن حركة مجتمع السلم.

حداثة التنظيم التي لا تعني بالضرورية أن الفكرة السياسية جديدة داخل المجتمع والحياة السياسية، فالتاريخ الإخواني على سبيل المثال[1] كان حاضرا في الجزائر من خلال ممثليه (أفراد، جمعيات)، منذ مرحلة ما قبل تاريخ استقلال الجزائر. كما أن الفكرة السياسية الثقافية الأمازيغية التي يتبناها حزب جبهة القوى الاشتراكية هي بدورها فكرة قديمة نسبيا

1 – من الوجوه الفكرية والسياسية المعروفة بقربها من التيار ألإخواني الشيخ فضيل الورتلاني الذي كان من قيادات جمعية العلماء المسلمين نفسها القريبة كتنظيم من هذا التيار الذي حاول « اختراق » أكثر من تنظيم سياسي جزائري وصلت لدرجة أن أحد مفكريه توفيق الشاوي، هم بوضع مسودة أول دستور للجزائر بعد الاستقلال مباشرة.

ويعود أول ظهور سياسي لها إلى سنة 1949 حين طرحت المسألة الأمازيغية داخل الحركة الوطنية التي عاشت بفعل ذلك ما سمي بـ « الأزمة البربرية » التي كان أحد الفاعلين فيها زعيم جبهة القوى الاشتراكية، حسين آيت أحمد نفسه[2].

من الناحية المنهجية وزيادة على التحليل الوثائقي الذي قمنا به للنصوص المركزية للأحزاب (أنظمة داخلية وقوانين أساسية) فإننا اعتمدنا كذلك على مجموعة من المقابلات التي أجريناها مع قيادات حزبية ممثلة لكل أحزاب العينة، حاولنا فيها أن تضم كذلك قيادات « منشقة » عن أحزابها الأصلية زيادة بالطبع على القيادات التي استمرت في العمل الحزبي الرسمي. إيمانا منا بأنه يمكن أن يكون المنشقون مصدر معلومات دقيقة عن التنظيم الداخلي للأحزاب وموازين القوى داخله من خلال الممارسات الفعلية اليومية التي صنفناها في هذه المقدمة ضمن الممارسات غير الرسمية، مقارنة بالممارسات الرسمية التي تحاول التقيد بالقوانين والنصوص الضابطة للعمل الحزبي الرسمي. فالقيادي المنشق يمكن اعتماده من هذه الزاوية كمصدر أول للخبر من داخل التنظيمات الحزبية، خاصة في الحالة الجزائرية التي تنعدم فيها الدراسات العلمية حول الحزب الجزائري الذي يبقى دائما بعيدا عن التناول العلمي الأكاديمي، خاصة إذا تعلق الأمر بدراسات من الداخل.

لاشك أن لإرث السرية التي عرفتها الكثير من القيادات، وحتى الأحزاب إضافة إلى الأحادية التي ميزت التجربة الجزائرية السياسية لسنين طويلة، دور في تفسير هذه الضبابية التي لازالت تلف عمل الحزب عقدين بعد الانتقال الرسمي إلى التعددية.

عندما يمس الانشقاق قيادات وطنية معروفة ويتم بشكل جماعي ودوري، كما هو حاصل في حالتي جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية، فإنه قد يفيدنا في فهم الكثير من المعطيات المتعلقة بتسيير الحزب من الداخل، ويجيبنا بشكل مباشر عن أسئلة الدراسة التي تقيس مدى التسيير الديمقراطي للتنظيم السياسي، خاصة في حالة لجوء القيادات المنشقة إلى توثيق خلافاتها التي لا تبقى حبيسة المستوى الشفهي الشخصي كما يحصل عادة. صراعات لا ننسى أنها تصل في الغالب إلى مسامع الرأي العام، عن طريق الإعلام المكتوب، وقد تتحول إلى قضية صراع تتدخل فيها الإدارة الرسمية ممثلة في وزارتي الداخلية والعدالة.

لهذا اخترنا « حالة الانشقاق » كلحظة يمكن أن تعرفنا عن التسيير الفعلي للحزب وهو في حالة أزمة، قد تكون أكثر إيضاحا لنوعية العلاقات السائدة بين الفرد – المناضل

2 – انظر مؤلفات المؤرخ محمد حربي التي تكلمت عن الأزمة البربرية ومنها مؤلفه الشهير:
Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, ed. Naqd/Enal, Alger, 1990.

والمؤسسة، كما قد تكون هذه اللحظة النزاعية وسيلة أكثر قربا لفهم الثقافة التنظيمية السائدة داخل الحزب ومؤسساته المختلفة. باختصار فضلنا حالة النزاع والأزمة لمناقشة مدى ديمقراطية الحزب، بدل حالة الهدوء والسكينة التي قد تكون حالة خادعة وغير تعبيرية.

المحددات الاجتماعية والسياسية الكلية : إرث التجربة التاريخية

سنحاول، تحت هذا العنوان أن نتعرف على المحددات التاريخية التي تمت داخلها الظاهرة الحزبية في الجزائر وأطرتها، فالحزب كأي مؤسسة أخرى لها تاريخ يمكن أن نفهم الكثير من الأمور المتعلقة بتسييره وأهدافه ومدى تحقيقها وطرق تسييره إذا عرفنا صيرورته التاريخية التي تحدد النظرة السائدة إليه اجتماعيا. نفس الشيء ينطبق على الفاعلين السياسيين، أفرادا كانوا على مستوى قمة الهرم الحزبي أو قاعدته ؛ فمعرفة تاريخهم، يمكن أن تسهل علينا فهم تصوراتهم ومواقفهم ونظرتهم إلى محيطهم، كفاعلين سياسيين داخل تنظيمات سياسية.

لنبدأ بتلك المحددات ذات الطابع السياسي والهيكلي المرتبطة بمكانة الحزب داخل النظام السياسي الجزائري، والتي لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى التجربة التاريخية للجزائريين التي بنوا على أساسها تلك الصورة السلبية التي خرجوا بها عن الحزب السياسي. بعد تجربة الحركة الوطنية التعددية التي عاشوها بدءا من عشرينيات القرن الماضي ولغاية اندلاع ثورة التحرير سنة 1954.

فعلا، فقد لجأ الجزائريون إلى تشكيل العديد من الأحزاب السياسية بدءا من مرحلة عشرينيات القرن الماضي، وهم تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي ؛ أحزاب تكونت بعد التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري بعد مرور قرن كامل من الاحتلال الفرنسي. وأفرزت هذه التحولات قوى اجتماعية اقتنعت بضرورة العمل السياسي، بعد أن جرب المجتمع الجزائري وقواه الفاعلة التقليدية في السابق أساليب العمل المسلح في شكل الانتفاضات الريفية المسلحة، لمدة حوالي نصف قرن من الزمن من بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر.

كانت الانتفاضات المسلحة ريفية، تحت قيادة نمط تقليدي من الزعامات من أبناء القبائل. عرفت باستعمال واضح للخطاب الديني التقليدي ولجوء إلى أشكال مواجهة عسكرية ضد الجيش الفرنسي، انتهت لغير صالح الطرف الجزائري. بعد عدة تجارب قاسية كانت نتيجتها الأساسية تحطيم البناء القبلي نفسه الذي ميز المجتمع الجزائري، بعد أن أنهى الاستعمار الفرنسي لصالحه عملية تفكيك كل القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البناء القبلي ذاته : الملكية الزراعية الجماعية وكل أشكال التضامن والعلاقات المرتبطة بها، بما فيها المؤسسات

التعليمية والرمزية. نتيجة منطقية انتهى إليها هذا الصراع بين قوة رأسمالية صاعدة ممثلة في الطرف الفرنسي ومجتمع تقليدي في حالة تقهقر.

كان لزاما على المجتمع الجزائري، للانطلاق من جديد، انتظار تحولات نوعية جديدة، ظهرت في المدينة الجزائرية هذه المرة بدل الريف الذي كان الحاضنة الأساسية للانتفاضات المسلحة. تحولات أفرزت قوى اجتماعية جديدة كان على رأسها الفئات الوسطى التي أنتجها نمط الإنتاج الرأسمالي الكولونيالي المشوه. فقد أفرز نظام التعليم الاستعماري بعض الفئات المتعلمة، تعليما ابتدائيا ومتوسطا في الغالب وبإحدى اللغتين (الفرنسية أو العربية[3])، احتلت مواقع مهنية في الإدارة والتعليم وبعض المهن « الفكرية » الأخرى المكلفة بتسيير وتأطير المجتمع الجزائري وهو يعيش حالة استعمارية استيطانية طويلة.

زيادة على هذه الفئات الوسطى المتعلمة الأجيرة والحرة، أنتج نمط الإنتاج الرأسمالي المشوه، بعض الفئات الوسطى المالكة الأخرى، المرتبطة بالعمل التجاري أساسا. زيادة بالطبع على تلك القوى الريفية الزراعية المالكة التي ظهرت في الريف الجزائري، لكنها استثمرت وسكنت وعاشت كذلك في المدينة، لتكون على رأس المستفيدين من نظام التعليم بكل أنواعه الفرنسي و« الأهلي »، لتقترب أكثر من الإدارة الفرنسية التي استطاعت أن تعين داخلها، الكثير من أبنائها في مواقع مختلفة. وضع سمح لهذه الفئات بفرض سيطرتها بعد الاستقلال على مستوى الكثير من مؤسسات السيادة والتسيير السياسي. وهي السيطرة التي لا تتناسب إطلاقا وحجم هذه الفئات المالكة والمتعلمة داخل المجتمع الجزائري[4].

قد يكون هذا التقديم السوسيولوجي الحزبي الذي عكسته تحولات عرفها المجتمع الجزائري ناقصا إذا لم نذكر تلك الفئة الواسعة من العمال التي أفرزتها الهجرة إلى فرنسا تحديدا والتي كان لها دور سياسي مركزي في تاريخ الجزائر، ليس في تشكيل الأحزاب فقط، بل في قيادتها وتأطيرها أثناء مرحلة التعددية الحزبية التي عرفتها الحركة الوطنية، وبعد ذلك أثناء ثورة التحرير[5].

---

3 – عدم ظهور مثقفين مزدوجي اللغة في الجزائر « عربية، فرنسية »، كان وراء الكثير من الأزمات التي عرفتها الجزائر ليس في المجال الثقافي فقط، بل في المجالات السياسية كما حاولنا أن نبين في دراستنا :
ناصر جابي، الجزائر : الدولة والنخب، دار الشهاب، الجزائر، 2008.

4 – ناصر جابي، الوزير الجزائري، أصول ومسارات، دار الشهاب، الجزائر، 2011.

5 – تميزت تجربة الهجرة الجزائرية بتكوين فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير التي أطرت ونظمت مساهمة الهجرة الجزائرية بمختلف مكوناتها وعلى رأسها العمال الفيدرالية التي كانت لها مواقف سياسية متقدمة داخل جبهة التحرير كما ساهمت سياسيا وماليا بشكل واضح في دعم ثورة التحرير التي قدمت لها الكثير من النخب السياسية المتميزة. لمزيد من التفاصيل حول دور الفيدرالية يمكن الرجوع إلى : Haroun Ali, La 7ème wilaya, ed. Seuil, Paris, 1986.

تشكلت في الجزائر أحزاب سياسية مختلفة، وممثلة لكل أنواع الطيف السياسي، بدءا من عشرينيات القرن الماضي في المهجر بين العمال وفي الجزائر. فظهر حزب نجم شمال إفريقيا[6] في فرنسا الذي كان أقرب لحزب مغاربي منه إلى حزب جزائري خالص، لمشاركة الكثير من المغاربة والتونسيين في نشاطاته وقيادته قبل استحواذ الجزائريين عليه. حزب نجم شمال إفريقيا الذي عرف في مراحل تاريخية مختلفة تحت تسميات عديدة (حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية) وكانت قواعده وحتى قياداته مكونة في الأساس من العمال المهاجرين قبل انضمام الكثير من الفئات الشعبية إليه، بعد دخول قيادته إلى الجزائر بدءا من عقد الأربعينيات[7]. ليبرز بعد هذه الفترة كذلك الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان من ميزاته أنه حزب مختلط، شارك فيه الجزائري المسلم والأوروبي. حزب زاوج في قواعده وقياداته بين الصبغة العمالية والبرجوازية الصغرى، المثقفة وحتى بعض جيوب الفلاحة والريف المحدودة لدى أُجراء الزراعة وحتى بعض الفلاحين الصغار[8].

بعد فترة قصيرة ستظهر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[9] التي ستقوم ببعض أدوار الحزب السياسي والجمعية الثقافية في نفس الوقت. جمعية كان على رأسها المثقفون المعربون القريبون من التيار الإصلاحي واستطاعت أن تجند الكثير من القوى الريفية وحتى الحضرية حول مواضيع يغلب عليها الطابع الثقافي والفكري، كمسألة نشر التعليم والدفاع عن اللغة العربية والدين الإسلامي. أخيرا تنظيمات سياسية كثيرة ممثلة للفئات الوسطى والبرجوازية الصغيرة الناشئة، تم تكوينها من قبل بعض الشخصيات كفرحات عباس[10] وقبله الدكتور بن جلون كحزب الاتحاد الديمقراطي. كانت هذه الأحزاب في بداياتها الأولى تنادي باندماج

---

6 – حزب كان قريبا جدا من الحركة الشيوعية ،لكنه ابتعد بعد مدة عنها بعد طرحه لمسألة الاستقلال واقتراب قياديه من شخصيات مشرقية وعروبية.

7 – لمزيد من التفاصيل حول خصائص الوطنية الجزائرية ودور الفئات العمالية المختلفة داخلها يمكن الرجوع إلى مؤلفات المؤرخ الفرنسي المتخصص في تاريخ الجزائر، بنيامين ستورا منها على وجه الخصوص :

Benjamin Stora, Le nationalisme algérien avant 1954, ed. CNRS, Paris, 2010.

Benjamin Stora, Ils venaient d'Algérie, l'immigration algérienne en France, 1912/1992, ed. Fayard, Paris, 1992.

8 – Nacer Djabi, Kaidi Lakhdar, Histoire du syndicalisme algérien, ed. chihab, Alger, 2006.

9 – تكونت الجمعية رسميا في مارس 1931 تحت قيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس، ليخلفه بعد وفاته في سنة 1940 الشيخ البشير الإبراهيمي، الذي استمر على رأسها لغاية وفاته في 1964.

10 – صيدلي جزائري من الظاهير بولاية جيجل، عاش وناضل في مدينة سطيف. عين في سنة 1958 كأول رئيس للحكومة المؤقتة للحكومة الجزائرية ورئيسا للمجلس التشريعي، بعد الاستقلال، ليستقيل من كل مناصبه ويدخل في معارضة للنظام احتجاجا على طريقة وضع الدستور.

الجزائريين كمواطنين فرنسيين حتى وإن احتفظوا بخصوصياتهم الدينية وقوانينهم المدنية، لتتطور مع الوقت وتطالب بالاستقلال ضمن جبهة التحرير الوطني، التي التحقت بها قيادات هذا التيار سنة 1956.

أحزاب سياسية اختلفت في برامجها السياسية وسوسيولوجية قواعدها الاجتماعية وقياداتها، لكنها اشتركت في مرحلة متأخرة من الحركة الوطنية في القبول باللعبة السياسية داخل النظام الكولونيالي، من خلال أدوات العمل السياسي المعروفة وعلى رأسها الانتخابات[11] (أربعينيات القرن الماضي).

ظهر الحزب السياسي والجمعية والجريدة والفريق الرياضي والمسرحي، في نفس الفترة التاريخية تقريبا في الجزائر (العشرية الثانية من القرن الماضي) لأداء نفس الأدوار : تمثيل الجزائريين المسلمين وتجنيدهم للحصول على بعض حقوقهم، التي لم يحصلوا عليها عن طريق الانتفاضات المسلحة، التي قادتها القوى الريفية والقبلية قبل ذلك[12]. ظهر الحزب بعد أن استخلص الجزائريون درسا أساسيا من مواجهتهم العسكرية للاستعمار الفرنسي، مفاده أن موازين القوى العسكرية والسياسية ليست لصالحهم وعليهم بالتالي أن يشاركوا في اللعبة السياسية للمطالبة ببعض حقوقهم على الأقل عن طريق الحزب ومختلف أدوات التجنيد الاجتماعي، الثقافي والسياسي المختلفة هذه المرة.

درس استخلصه كل المجتمع الجزائري، بكل أنواع قياداته لكن الذي وضعه على المحك كانت هذه الفئات الحضرية الناشئة غير المتجانسة، التي بادرت بتكوين الأحزاب والجمعيات والجرائد في المدن التي دخلتها بدءا من هذه المرحلة[13]... الخ.

درس ثان سيتم استخلاصه بعد ثلاث عقود من التجربة الحزبية التعددية داخل اللعبة السياسية الاستعمارية : الدفاع عن حقوق الجزائريين وحل المسألة الوطنية غير ممكن داخل اللعبة السياسية الاستعمارية المشوهة وبواسطة الحزب السياسي والانتخابات التي جربت دون

---

11 – انتخابات سنة 1946 كانت التجربة الأساسية التي اكتشف من خلالها الجزائريون استحالة العمل السياسي من داخل النظام الاستعماري.

12 – Saddek Benkada, Revendications des libertés publiques dans le nationalisme algérien, Le cas de la liberté d'association (1919/54), in Omar Derras (coord), Le mouvement associatif au Maghreb, ed. Crasc, 2000.

13 – يمكن الرجوع إلى مؤلفات المؤرخين الذين تطرقوا لدراسة هذه المرحلة، من بينهم محفوظ قداش :
Keddache Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien 1919–1951, ed. Broché, 2003.

فائدة[14]. درس ستوجه نتائجه ضد الفئات الاجتماعية التي قادت العملية السياسية، كونت الأحزاب وشاركت في اللعبة السياسية[15]، تماما مثلما حصل للقيادات الدينية القبلية، بعد أن فشلت في مواجهاتها العسكرية ضد الاستعمار الفرنسي.

ما استخلص من درس ثان هو أن حل المسألة الوطنية والوصول إلى الاستقلال يكمن في اللجوء إلى العنف الثوري، الذي لابد أن يقوده تنظيم سياسي وأحد وليس مجموعة أحزاب، بعد أن فشلت التعددية والأحزاب في حل المسألة الوطنية لمدة عقود بعد تكوينها. وهو ما حصل فعلا في أول نوفمبر 1954 عندما دعت جبهة التحرير كل مناضلي الأحزاب لحل أحزابهم والانضمام إلى الثورة كأفراد. اقتراح عملت به جل الأحزاب السياسية الجزائرية، على مضض وتحت درجات متفاوتة من الإكراه بعد سنتين من اندلاع ثورة التحرير، باستثناء الحزب الشيوعي الذي رفض الاقتراح واستمر إلى غاية الاستقلال ليُحل في سنته الأولى[16].

الأهم من حل الأحزاب، كانت الصورة التي روجت بعد الاستقلال، للأجيال الصغيرة في السن، التي لم تعش التجربة مباشرة عن العمل الحزبي التعددي الذي اتهم بتعطيل حل المسألة الوطنية. العمل الحزبي الذي أصبح مرادفا للبرجوازية والفئات المستفيدة من الحالة الاستعمارية، في عيون جماهير الشعب والفئات الشعبية التي جندتها الثورة خارج اللعبة الحزبية وأطرها[17].

هذه الصورة السلبية عن العمل الحزبي وأدواته التي تحولت إلى مكون رئيسي من خطاب الدولة الوطنية السياسي، الذي أعيد إنتاجه الموسع عن طريق وسائل التنشئة والترويج كالكتاب المدرسي والتلفزيون والتاريخ الرسمي... الخ. صورة زادها قبحا الممارسات السياسية الحزبية الأحادية التي استمرت لمدة أكثر من ربع قرن بعد الاستقلال (1988/62).

---

14 – تزوير الانتخابات من قبل الإدارة الفرنسية في الجزائر خلال هذه الفترة أصبح يضرب به المثل عالميا كان يقال انتخابات على الطريقة الجزائرية أو انتخابات نجلان على اسم الحاكم العام الفرنسي الذي نظمت الانتخابات في وقته.

15 – تحولت المشاركة في اللعبة السياسية خلال هذه الفترة إلى نوع من التهمة بالتعاون مع الاستعمار عممت على كل الفئات البرجوازية والمثقفة ليتحول هذا العداء إلى مكون أساسي ضمن الثقافة السياسية الشعبية السائدة.

16 – التحقت جمعية العلماء بالثورة رسميا في سنة 1956 أي سنتين بعد اندلاعها كما التحق بها عباس فرحات ليصبح أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 في حين كان التحاق الحزب الشيوعي أكثر إشكالا ،فقد حاول في الأول أن ينظم حضورا عسكريا في جبال ولايات الوسط الجزائري لكن التجربة سرعان ما فشلت ،لتكون مساهمة الشيوعيين في الثورة على شكل فردي في الغالب بعد توقف هذه التجربة.

17 – الصراع بين الحزبيين القدماء وغير الحزبيين من الذين التحقوا بالثورة مباشرة استمر بأشكال مختلفة، فقد رفض الرئيس بومدين على سبيل المثال تعيين أي وزير من الحكومة المؤقتة، من الحزبيين القدماء، في حكوماته المختلفة بعد وصوله للسلطة في 1965 ولغاية وفاته في نهاية 1978.

فقد دشنت الجزائر مرحلة ما بعد الاستقلال بفرض الأحادية الحزبية القريبة من النمط السائد في بعض التجارب العربية (مصر الناصرية، تجربة البعث)، وفي دول المعسكر الاشتراكي، بحيث لم يكن واردا تماما لدى النخب المسيطرة داخل مؤسسات الثورة، تقليد التجربة الفرنسية الليبرالية في ميدان تنظيم الأحزاب أو التعددية. في المقابل قلدت بشكل شبه كامل نموذج الدولة اليعقوبية الفرنسية بكل المركزية التي عرفت بها. أحادية حزبية احتل فيها الحزب رغم ذلك، موقعا ثانويا جدا داخل مؤسسات الدولة الأخرى التي سيطرت فيها الأجهزة الأمنية والعسكرية في الواقع. وانفردت الإدارة بحق التسيير العلني والشكلي في مواجهة المجتمع بواسطة الحكومة والجهاز الإداري بمختلف مستوياته.

اختلال موازين القوى المؤسساتية داخل جسم الدولة لغير صالح التنظيم الحزبي الذي أصبح يطلق عليه اسم « جهاز الحزب » ليست هي الخاصية الوحيدة للوضع الجديد بعد الاستقلال، فقد ظهر كذلك نوع من الخصوصيات السوسيولوجية التي ارتبطت بالحزب، بعد أن تخصص في أداء أدوار محددة وثانوية داخل اللعبة السياسية الرسمية الكلية، كانت أقرب للمهام الإيديولوجية وتأطير المواطنين لصالح الإدارة وأصحاب القرار. فارتبط الحزب، جراء هذه الأدوار، بالفئات المتعلمة المعربة وبعالم الريف أكثر من المدينة. تبين من خلال التجربة أن الحزب الأحادي لم يستهو الفئات المتعلمة، خاصة باللغة الفرنسية ولا النساء ولا الشباب، ليتحول إلى وسيلة ترقية اجتماعية لبعض الفئات المتعلمة تعليما متوسطا باللغة العربية، كان على رأسهم المعلمون وموظفو الدولة، الذين احتكروا لصالحهم العملية الانتخابية، تنظيما وترشحا. كما احتكروا بشكل ملفت للنظر هياكل الحزب القاعدية والوسطى وحتى جزءا كبيرا من المناصب القيادية العليا.

بداية التعددية الحزبية : دستور 1989

استمر « جهاز الحزب » على حاله هذا كل فترة بومدين ليحاول الانتعاش لمدة قصيرة، في بداية حكم الرئيس الشاذلي بن جديد قبل أحداث أكتوبر 1988 التي أعلن بعدها مباشرة عن دخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية. وذلك بعد المصادقة على دستور 23 فبراير 1989. تعددية جديدة لم تقبلها قيادة حزب جبهة التحرير إلا مكرهة، بعد أن تم توجيه جزء من الحركة الاحتجاجية في أكتوبر ضد قيادتها الوطنية تحديدا، التي قدمت ككبش فداء للغضب الشعبي[18].

18 – أقيل الرجل القوي للحزب محمد شريف مساعدية من على رأس هرم السلطة الحزبية واستبدل بعبد الحميد مهري كأمين عام للحزب. فقد اتهم الرجل ومن ورائه الحزب بالوقوف في وجه الإصلاحات التي تبناها الرئيس وجزء من المؤسسات السياسية الأخرى، المدني منها والعسكري.

خلال هذه الفترة من التجربة الحزبية الأحادية، وما أفرزته من مكانة للحزب داخل هياكل الدولة وموازين قوى بين الأجهزة المختلفة ؛ كان من السائد أن تتدخل الإدارة والأجهزة الأمنية المختلفة في عمل الحزب الداخلي على المستوى المركزي والمحلي[19]. تتدخل في التعيينات وتحديد المهام و تنظيم الانتخابات التي يترشح لها مناضلو الحزب وحتى تحديد نتائجها مسبقا. وسنرى كيف أن هذه التجربة استمرت جزئيا على الأقل، مع جبهة التحرير، حتى بعد الإعلان عن التعددية، تجربة تحاول المؤسسة الإدارية والأمنية خاصة، تعميمها على كل الأحزاب بعد الإعلان عن التعددية، بدرجات متفاوتة من النجاح والقبول.

لم تتوقف النظرة السلبية التي نظر بها الجزائريون إلى الحزب عند هذا الحد[20]. فزيادة على ما ورثوه من صورة مشوهة عن دور الحزب في الحركة الوطنية، انتقلت فيما بعد إلى الأجيال الشابة عن طريق مؤسسات التنشئة المختلفة ومن تجربة الحزب الواحد السلبية، أضيفت إليها صورة مرحلة الانتقال التي دشنتها الجزائر في نهاية الثمانينيات، بعد الإعلان عن التعددية وظهور الأحزاب.

فقد عمقت مرحلة الانتقال التي عاشتها الجزائر، بدءا من نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، والتي عرفت بروز العديد من الأحزاب السياسية، النظرة السلبية للحزب والنخب المرتبطة به. وذلك بعد المأزق الذي عرفه تنظيم أول انتخابات تشريعية والصورة الباهتة التي ظهرت بها كثير من الأحزاب وقياداتها. فقد طفت على السطح فجأة « قيادات حزبية » من دون برامج ولا مشاريع ولا حتى مواصفات شخصية مطلوبة في من يتولى زمام العمل الحزبي العمومي (كاريزما وقوة حضور، تمكن من اللغة، قوة إقناع... الخ)، مما زاد في تسويد صورة الحزب في نظر أغلبية الجزائريين الذين اتهموا الأحزاب بعدم الفاعلية في تسيير مرحلة الانتقال

---

19 – انظر التفاصيل الكثيرة الواردة في كتاب الوزير الأسبق وعضو اللجنة المركزية للحزب الدكتور علي بن محمد الذي نقتبس منه هذه الصورة وهو يتكلم عن أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير في عهد الرئيس بن جديد في جوان 1980 بعد أن عرف الحزب نوعا من النشاط والحيوية في آخر أيام بومدين وبعد وفاته مباشرة قبل أن يستلم الرئيس الجديد زمام الأمور.

... كان مؤتمرا بلا مفاجآت من ناحية المضمون ومن ناحية الشكل، كان الخطوة الختامية في مسيرة إغلاق قوس المشاغبة، كان تصفيقة المعلم حين يصيح في الأطفال وهم يجرون ويمرحون في فناء المدرسة... انتهت الفسحة يا أولاد... لم تكن في المؤتمر خلافا لسابقه أية معركة، كان كل شيء يسير على النحو الذي نظم به وخطط له، فمن الناحية الاقتصادية والاجتماعية تم اعتماد ما أعده الفنيون... كان ينقص اللجنة المركزية عضو منذ أن تبين أن أحد من عينوا فيها لم يكن حاضرا في المؤتمر فاستكمل العدد بتعيين الأخ عبد الحميد إبراهيمي عضوا فيها... ص 149.

د. علي بن محمد، جبهة التحرير بعد بومدين، حقائق ووثائق، دار الأمة، الجزائر، 1998.

20 – في آخر استطلاع للرأي (البارومتر العربي) 2010. تبين أن 2,2 بالمائة فقط من الجزائريين منخرطين في الأحزاب السياسية. وأن نسبة الذين لا يثقون في الحزب السياسي بشكل مطلق وصلت إلى 51,5 بالمائة مقابل نسبة الذين لا يثقون مطلقا في الجيش 18,5 والشرطة 18,8 والقضاء 22,1 ومؤسسات المجتمع المدني 27,5.

نحو نظام أكثر ديمقراطية، وكذا عدم القدرة على المنافسة الفعلية للنخب الرسمية وعدم الجدية في مواقفها المعارضة[21].

لم يبق من المجموعة الكبيرة للأحزاب السياسية التي ظهرت مع التعددية[22] إلا عدد قليل بعد سلسلة القوانين التي جاءت لضبط العمل الحزبي بعد تداعيات تجربة نتائج أول انتخابات تعددية عاشتها الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وإلغاء نتائج الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمأزق الذي آلت إليه الأوضاع على المستوى السياسي والأمني. تقلص عدد الأحزاب أكثر، بعد الإعلان عن شروط المشاركة في آخر انتخابات(2007) ليصل إلى تسعة أحزاب سياسية فقط توفرت فيها هذه الشروط بعد القوانين الجديدة التي فرضتها وزارة الداخلية، والتي اشترطت الحصول على نسبة معينة من الأصوات في ثلاث آخر انتخابات[23].

علما بأن جو اللا أمن والاضطراب السياسي الذي انطلقت فيه التجربة التعددية الجزائرية لم يكن مواتيا أصلا لتطوير العمل الحزبي بكل مستوياته وأشكاله[24]، خاصة عندما يكون في خطواته الأولى، كما هو حال التجربة التعددية الجزائرية. فقد زاد فرض حالة الطوارئ بدءا من سنة 1992 من تعميق أزمة العمل الحزبي في الجزائر الذي لم يعد في استطاعته القيام بالعمل العادي الذي يقوم به أي حزب كالاحتجاج وتنظيم مسيرات وغيرها من الممارسات السياسية المعروفة... الخ.

من المهم القول هنا، أن تجربة التعددية السياسة التي دشنتها الجزائر، بعد المصادقة على دستور 23 فبراير في الظروف الأمنية والسياسية المعروفة لسنة 1989 لم تغير نوعيا من خصوصيات النظام السياسي الجزائري، الذي يكون قد عرف نوعا من التغيير على مستوى الشكل، لكنه لم يتغير في الجوهر. فالعلاقات بين مختلف أجهزة الدولة لم تتغير بشكل نوعي، فقد استمرت سيطرة المؤسسات الأمنية والعسكرية على المؤسسات السياسية المدنية.

---

21 – تحولت بعض الوجوه الحزبية التي ظهرت بعد التعددية إلى مادة للتندر والضحك من قبل الجزائريين.

22 – تم الاعتراف بأكثر من خمسين حزبا بين سنتي 1989 و 1991. حل ثلاثون حزبا منها في سنة 1998 بعد التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب في 6 مارس 1997 انظر لمزيد من التفاصيل :
Achour Cheurfi, La classe politique algérienne, ed. Casbah, Alger, 2001.

23 – حددت وزارة الداخلية نسبة 3% من الأصوات في آخر ثلاثة انتخابات للمشاركة في انتخابات 2007 مما قلص عدد القادرين من الأحزاب إلى في انتخابات 2007.

24 – كثير من المنخرطين في الأحزاب أصبحوا يتخوفون من منح نسخ من صورهم الشخصية لإدارة الأحزاب خوفا من ضياعها وسقوطها بين أيادي غير آمنة خلال فترة التسعينيات المضطربة.

كما لم يكن هناك تغير جوهري في العلاقات بين مختلف السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي استمرت لصالح السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية على وجه الخصوص، رغم الاضطراب الذي مسها مع الدور الجديد الممنوح نظريا للسلطة التشريعية داخل البناء المؤسساتي الجديد الذي ظهر بعد الإعلان عن التعددية[25].

كما أنه من الضروري التأكيد على أن الانتقال إلى التعددية لم يغير من مكانة الحزب السياسي وأدواره داخل مؤسسات الدولة السياسية، ولا علاقته بالمجتمع ؛ رغم ما جاء في الدستور الجديد من ترتيبات جديدة لم تكن موجودة خلال مرحلة الأحادية. فهل تغير الحزب من الداخل ؟ وهل تتشابه الأحزاب السياسية الجديدة في تسييرها مع الأحزاب القديمة التي تكون قد ورثت من فترة الأحادية جزءا من ثقافتها التسييرية وتقاليدها التنظيمية ؟ وهل تعرف الأحزاب الجزائرية اختلافات في التسيير حسب انتماءاتها الفكرية والسياسية ؟ أسئلة سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا القسم من الدراسة الذي سنعتمد فيه على قراءة لنصوص الأحزاب الداخلية وعلى مقابلات مع قيادات حزبية منشقة أو لازالت عاملة، زيادة بالطبع على ملاحظاتنا المباشرة للساحة السياسية والحزبية في الجزائر.

... يمكن لعضو المكتب السياسي أن ... يعطس !

هذا ما يكون قد رد به الأمين العام الأسبق لجبهة التحرير، المرحوم عبد الحميد مهري في أحد الاجتماعات الحزبية عندما طلب منه بعض أعضاء المكتب السياسي أن يكون لهم حق في اقتراح نقاط جدول أعمال المكتب السياسي بصفة قانونية قبل عرضه عليهم، بدل اقتصار ذلك على الأمين العام. وكان اقتراح أعضاء المكتب السياسي هو تعديل القانون الداخلي للحزب، حتى ينص صراحة على حقهم في التدخل القبلي لتحديد جدول أعمال الاجتماعات. كان رد الأمين العام هو أنه من حق أعضاء المكتب السياسي أن يناقشوا جدول الأعمال المقترح عليهم، لأن ذلك من حقهم تماما مثل... العطس أثناء الاجتماعات. لكنه رفض أن يتم تعديل القانون الداخلي، لمنحهم هذا « الحق الطبيعي » الذي شبهه بالعطس.

حادثة، أردنا الدخول من خلالها إلى موضوع صلاحيات المراكز القيادية داخل الحزب، على غرار منصب الأمين العام ورئيس الحزب بالمقارنة مع صلاحيات المؤسسات الوسطى والقاعدية. جزء من هذه الصلاحيات فقط تنص عليه النصوص الأساسية للحزب، لكن الجزء الأكبر منها

25 – يمكن الرجوع إلى دستور البلاد وقوانين الأحزاب والانتخابات التي تمت في إطارها الانتخابات لغاية 2007 ضمن هذا المرجع : http://www.pogar.org/arabic/countries/country.aspx?cid=1

يحصل على أرض الواقع خارج كل إطار قانوني. صلاحيات توضح لنا بالتفاصيل كيف تتمركز لدى قيادة الحزب، الممثلة في شخص الأمين العام والرئيس، كثير من الصلاحيات التي تعيد النظر جديا في تساوي حقوق وواجبات المناضلين داخل الحزب مع كل ما يترتب عنها من سيطرة أوليغارشية للسلطة، بين عدد قليل من القياديين الذين يتجمعون حول الرئيس أو الأمين العام على حساب أغلبية المناضلين. ولا يبقى أمام هؤلاء المناضلين حل إلا الركون إلى هذا الأمر الواقع أو الابتعاد عن النشاط الحزبي مؤقتا أو كليا أو الانشقاق والتمرد على الحزب بالنسبة للأقلية التي تريد أن تعبر عن رأي سياسي، كما أصبح عادة كثير من القياديين الرافضين لهذا الواقع، حتى من بين الذين قاموا بتسييره أوالاستفادة منه كممارسة، في مرحلة ما.

قراءة بسيطة في نصوص جبهة التحرير تسمح لنا بالتعرف مثلا على أن صلاحيات واسعة يمتلكها رئيس الحزب، رئيس الجمهورية[26]، الذي لم يحضر أصلا جلسات مؤتمر الحزب الذي انتخبه ولا يشارك في أي نشاط تنظيمي رسمي للحزب منذ انتخابه على رأس الجمهورية كمرشح حر مدعوم من قبل تحالف حزبي. صلاحيات من بينها على سبيل المثال ما تنص عليه المادة 53 : الذي جاء فيها أن المؤتمر ينتخب رئيسا للحزب الذي يعتبر هيئة عليا له طبقا لأحكام المادة 31 البند الرابع (04) من القانون الأساسي. في حين تحدد المادة 54 أكثر حين تقول أن : رئيس الحزب يتولى المهام الآتية، طبقا لأحكام المادة 34 من القانون الأساسي :

الحق في استدعاء مؤتمر الحزب العادي والاستثنائي وترؤسهما.

الحق في رئاسة دورات اللجنة المركزية.

فالحزب من خلال هذه المواد يمنح صلاحيات هامة لمؤسسة – شخص لم يحضر أصلا مؤتمر الحزب وانتخب في غيابه. صلاحيات تصل إلى حد استدعاء المؤتمر الاستثنائي وترؤسه وهو المؤتمر الذي من صلاحياته الترشيح، باسم الحزب إلى موقع رئاسة الجمهورية.

صلاحيات رئيس الحزب التي نجد ما يساويها وربما أكثر لدى الأمين العام للحزب الذي يباشر تسيير الحزب اليومي تحت السلطة الفعلية لرئيس الحزب، رئيس الجمهورية كما أصبح سائدا في الكثير من التجارب العربية (مصر، تونس، اليمن... الخ). سلطة استمرت من فترة الأحادية الحزبية التي كان يحتل أثناءها رجل وأحد المنصبين. وبعد المرور بتجربة اضطراب سياسي اتخذت فيها قيادة جبهة التحرير مواقف مستقلة عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، وصلت إلى القطيعة في بعض الأحيان، لتعود الروابط بين المؤسستين بعد العهدة

26 – الكلام هنا عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

الأولى للرئيس بوتفليقة الذي عايش في نهاية عهدته الأولى تجربة وقوف الأمين العام لحزب جبهة التحرير الأسبق (علي بن فليس) أمامه كمنافس في الانتخابات الرئاسية (2004). تجربة قاسية أثرت على استقرار الحزب نفسه وعلى علاقة رئيس الجمهورية بحزب جبهة التحرير التي أعادها الرئيس إلى صورتها الأولى التي يسيطر فيها على الحزب حتى ولو كان بطريقة غير مباشرة من خلال الأمين العام.

سيطرة لم تمنع القانون الأساسي للحزب من منح صلاحيات واسعة للأمين العام الذي يعد رجل ثقة الرئيس وممثله الشخصي، كوزير دولة من دون حقيبة، بعد تجربة رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، فالأمين العام الذي تنتخبه اللجنة المركزية، بدل مؤتمر الحزب، كما كان حاصلا مع الأمين العام الأسبق علي بن فليس، هو الذي يقترح تشكيلة المكتب السياسي التي تزكيها اللجنة المركزية حسب المادة (74). كما تمنح المادة (71) الكثير من الصلاحيات للأمين العام منها[27]، والتي يمكن أن نلاحظ من خلالها أن الأمين العام احتكر لنفسه صلاحيات واسعة، حتى تلك المتعلقة بتعيين رؤساء كتلة الحزب في البرلمان، وتوزيع المهام داخل البرلمان بين أعضاء الكتلة البرلمانية رغم أنهم منتخبون مباشرة من قبل الشعب ويحتلون مواقع هامة داخل سلطة يفترض فيها الاستقلالية والتشريع لصالح المجتمع برمته. صلاحيات تلغي حق النائب البرلماني في انتخاب من يمثله في مؤسسات البرلمان الداخلية. صلاحيات منحت للأمين العام

27 – المادة 71 : طبقا لأحكام المواد 40 و 41 و 42 من القانون الأساسي للحزب، يتولى الأمين العام للحزب، الناطق الرسمي للحزب :
- السهر على تطبيق لوائح اللجنة المركزية وتوصياتها وقراراتها.
- تسيير أجهزة اللجنة المركزية.
- توجيه وتنسيق أعمال المكتب السياسي واللجان الدائمة والهيئات البرلمانية وأعضاء الحكومة المنتمين للحزب.
- توزيع المهام بين أعضاء المكتب السياسي.
- الدعوة إلى اجتماعات اللجنة المركزية.
- ترؤس وتنشيط هيئة التنسيق.
- ترؤس اجتماعات المكتب السياسي ودورات اللجنة المركزية.
- تعيين رئيسي المجموعتين البرلمانيتين.
- توزيع المهام بين منتخبي الحزب في الهياكل البرلمانية.
- اختيار أمناء المحافظات من بين أعضاء مكاتبها.
- تمثيل الحزب لدى هيئات ومؤسسات الدولة.
- تعيين أمين سر المكتب السياسي.
- تعيين الآمر بالصرف وأمين المال على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات.
- توجيه ومتابعة نشاط الهيئات القاعدية طبقا لتوصيات وقرارات اللجنة المركزية وأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي.
- توفير الإمكانيات البشرية والمادية لضمان السير العادي للمكتب السياسي واللجان الدائمة والمحافظات.
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتكييف هياكل وهيئات الحزب مع أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي.
- يمكن للأمين العام تشكيل لجان أو أفواج عمل للتكفل بمواضيع معينة تفرضها طبيعة النشاط الحزبي.

للحزب في ميدان التعيين لمؤسسات الحزب المختلفة كالمكتب السياسي واللجنة المركزية والكتل البرلمانية وأمناء المحافظات الذين يتحكمون في هياكل الحزب في الولايات، بكل ما يفترضه هذا التحكم من سيطرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية والتشريعية وتنظيم مؤتمرات الحزب. صلاحيات عادت بقوة بعد تجربة الأمين العام الأسبق لجبهة التحرير علي بن فليس الذي دخل في منافسة مع رئيس الجمهورية بمناسبة الانتخابات الرئاسية. وكان قد نظم مؤتمرا للحزب فرض فيه مبدأ تعيينه كأمين عام من قبل المؤتمر مباشرة، وهو المؤتمر الذي ألغت العدالة كل نتائجه بما فيها مالية الحزب وكل هياكله (المؤتمر الثامن 2003).

بعد صلاحيات رئيس لم يحضر المؤتمر، صلاحيات لرئيس غائب

نفس الصلاحيات تمنحها نصوص جبهة القوى الاشتراكية لرئيس الحزب، الشخصية التاريخية حسين آيت احمد، المقيم بسويسرا منذ وقت طويل[28]. فالقانون الداخلي للحزب على سبيل المثال يمنح لرئيس الحزب الذي لا يعيش في الجزائر، منذ مدة طويلة ومن دون انقطاع، حق تعيين ثلث أعضاء اللجنة الوطنية التي تحضر المؤتمر (المادة 31). وهو الذي يدعو إلى المؤتمر الوطني للحزب (المادة 31 من نفس القانون)، كما يمنحه نفس القانون حق تعيين هيئة استشارية دبلوماسية في الخارج، تقوم بتطبيق المهام التي يسندها لها رئيس الحزب كتمثيل الحزب بالخارج وتنظيم نشاط المناضلين المقيمين بالخارج[29]. هيئة استشارية، يذكر نفس القانون، أنها تتمتع بجهاز إداري تستعمله للتواصل مع الهيئات الوطنية للحزب في الجزائر. نفس المادة القانونية التي جاء فيها كذلك أن أعضاء الهيئة الاستشارية الدبلوماسية، هم أعضاء بالمجلس الوطني للحزب، بحكم المنصب.

لا يكتفي القانون الأساسي بمنح هذه الصلاحيات لرئيس الحزب في إنشاء نوع من الهياكل الحزبية القيادية في الخارج، بل يضيف إليها حقه في تعيين مؤسسة لجنة أخلاقيات الحزب

---

28 – حسين آيت احمد، مقيم بسويسرا منذ هروبه من السجن في النصف الثاني من الستينيات. عاد لمدة قصيرة بعد الإعلان عن التعددية لكنه سرعان ما غادر الجزائر، بعد تدهور الأوضاع الأمنية في اوت 1992. ليعود إلى الجزائر في سنة 1999 للترشح للانتخابات الرئاسية لكن وعكة صحية فرضت عليه المغادرة، بعد أن قرر الانسحاب ومقاطعة الرئاسيات ليلة تنظيمها مع ستة مرشحين آخرين. ابتعاده عن الجزائر لم يمنعه من التحكم في تسيير حزب جبهة القوى الاشتراكية التي كان على رأس مؤسسيها سنة 1963.

29 – حزب جبهة القوى الاشتراكية يملك قاعدة مهمة نسبيا بفرنسا تحديدا، مكونة من أبناء منطقة القبائل المعروفين بهجرتهم القديمة. قاعدة لم تعد حكرا على جبهة القوى التي تنافسها فيها أحزاب أخرى مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بالنسبة لأبناء المنطقة وأحزاب أخرى إذا تعلق الأمر بكل المهاجرين الجزائريين في الخارج خاصة بعد التحولات الديموغرافية والسوسيولوجية التي عرفتها الهجرة الجزائرية نفسها.

المكونة من خمسة أشخاص (المادة 36)، مكلفة بوضع تقارير نصف سنوية حول حالة الحزب ترسلها إلى رئيس الحزب مباشرة. لجنة، كما تحدد نفس المادة القانونية، أنها تحت المسؤولية الحصرية لرئيس الحزب.

نفس القانون الذي يمنح رئيس الحزب حق تعيين مستشار أو أكثر كما له حق اللجوء إلى تعيين خبراء (المادة 37). صلاحيات واسعة أخرى يمنحها القانون الأساسي، زيادة على ما هو ممنوح له في النظام الداخلي، منها حق دعوة المؤتمر وحق تعيين السكرتير الأول للحزب لمدة سنتين[30]، الذي يجب أن يعمل حسب الصلاحيات المخولة إليه من قبل الرئيس، كما تحدد ذلك المادة (39). علما بأن الأمانة الوطنية للحزب يمكن أن تحل من قبل الرئيس ويمكن أن تعدل جزئيا أو كليا، كما ينص على ذلك القانون الأساسي للحزب، بالصلاحيات المخولة له في القانون الأساسي المحددة بين المادة 36 و47 من نفس القانون[31].

صلاحيات كثيرة وتسيير للحزب من بعيد لا تعني شيئا في الواقع، رغم أهميتها، إذا ما قورنت بالصلاحيات الفعلية الموجودة بين يدي رئيس الحزب في الواقع باعتباره شخصية وطنية تاريخية موجودة على رأس الحزب منذ تكوينه في السنة الأولى للاستقلال. رئيس الحزب الذي يستمد، زيادة على ذلك، قوة حضوره من مكانة اجتماعية ودينية مرتبطة بوضع اجتماعي وديني تتمتع به عائلته في منطقة القبائل كذلك[32].

وتبدو صلاحيات الرجل الأول في الأحزاب حديثة النشأة قانونيا أقل، بالمقارنة مع الأحزاب القديمة، ذات العلاقة الوثيقة بالسلطة، كما هو حال حزب جبهة التحرير أو جبهة القوى الاشتراكية التي يتمتع فيها الرئيس بشرعية تاريخية تنافس شرعية السلطة القائمة التي لم تبتعد عنها جبهة التحرير بعد عقدين من الإعلان عن التعددية.

فالمؤتمر هو الذي ينتخب رئيس الحزب في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، كما هو حال جبهة القوى الاشتراكية وعكس ما هو موجود في حزب جبهة التحرير. في حين قررت حركة مجتمع السلم في قوانينها التوفيق بين تزكية المؤتمر لرئيس الحركة وانتخابه في الأخير من قبل مجلس الشورى الوطني (المادة 16 من القانون الأساسي للحركة). مسألة انتخاب الرجل

30 – لجأ رئيس الحزب إلى تعيين دوري للأمين الأول للحزب لمدة ستة أشهر فقط قابلة للتجديد خلال التسعينيات، مما أثار موجة استياء واستقالات بين الكوادر.

31 – انظر لمزيد من التفاصيل حول القوانين المنظمة لعمل حزب جبهة القوى الاشتراكية، الموقع الرسمي للحزب :
http://www.ffs-dz.com/

32 – جد حسين آيت احمد الذي سمي باسمه كان مشرفا على زاوية بمنطقة القبائل التي تتمتع فيها العائلة بمكانة دينية واجتماعية مرموقة باعتبارها عائلة« شرفاء » أو « مرابطين » كما يطلق عليها محليا لتمييزها عن بقية أبناء القبائل.

الأول في الأحزاب والشكل الذي تتم به تثير حساسية خاصة وتشكل رهانا مركزيا من الناحية السياسية والتنظيمية، إذا عرفنا أن انتخابه من قبل المؤتمر مباشرة يمنح قوة هائلة للرجل الأول الذي يبتعد عن الضغوط التي يمكن أن تنشأ عكس ما يكون لو تم انتخابه من قبل مؤسسة أخرى داخل الحزب قليلة العدد مثل اللجنة المركزية أو المجالس الوطنية للأحزاب، خاصة إذا عرف الرجل الأول، كيف يتحكم قانونيا في مسألة الدعوة إلى المؤتمر العادي أوالاستثنائي. إجراء يقيه شر الانقلاب عليه من قبل مجموعات صغيرة غاضبة أو منافسة، عكس احتمال الانقلابات داخل المؤتمرات التي يصعب تحقيقها من قبل المعارضين للرجل الأول الذي يعرف كيف يتحكم في عملية التحضير للمؤتمرات منذ بداياتها الأولى والتي تنص كل القوانين على جعلها بين يدي الرجل الأول شخصيا و/أو أغلبية واضحة من قياديي الهياكل الوطنية، كما هو حال التجمع من أجل الثقافة التي يشترط دعوة الرئيس للمؤتمر الاستثنائي وثلثي المجلس الوطني (المادة الخامسة من القانون الأساسي) ليكون رئيس الحزب مسؤولا أمام المؤتمر فقط.

التوازن الإخواني

الاستثناء الوحيد الذي يمكن أن يلاحظ هي حالة حركة مجتمع السلم التي يشارك فيها رئيس مجلس الشورى الوطني الذي تمنحه القوانين الكثير من الصلاحيات من بينها الدعوة إلى عقد المؤتمرات العادية والاستثنائية كما جاء في المادة 14 من القانون الأساسي بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى دائما.

تنص المادة 14 : ينعقد مؤتمر الحركة في دورة عادية مرة كل خمس (05) سنوات وينعقد في دورة استثنائية كلما دعت الحاجة بقرار من مجلس الشورى الوطني وبموافقة ثلثي (2/3) أعضائه. حالة حركة مجتمع السلم في منحها صلاحيات واسعة لمؤسسة مجلس الشورى ورئيسها لا تتوقف عند حد المبادرة بالدعوة إلى انعقاد مؤتمر الحركة بل تمتد إلى مجالات واسعة من بينها انتخاب الرجل الأول للحركة وتنحيته، كما هو موضح في المادة 21 من القانون الأساسي للحركة، مما يجعلنا فعلا أمام حالة نادرة في توزيع الصلاحيات وعدم احتكارها من قبل الرجل الأول في الحزب، لصالح مؤسسة مختلفة ومراكز قرار متعددة كرئيس مجلس الشورى ونائبه ونائبي رئيس الحركة.

المادة 21 : لمجلس الشورى الوطني المهام والصلاحيات التالية :

- انتخاب رئيس الحركة.
- انتخاب نائبي رئيس الحركة.

- انتخاب رئيس مجلس الشورى الوطني ونائبه.
- تزكية أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.
- اعتماد خطة الحركة وتوجهاتها.
- المصادقة على البرنامج السنوي والميزانية العامة للمكتب التنفيذي الوطني.
- تقويم أداء الحركة ومؤسساتها.
- متابعة ومراقبة أعمال المكتب التنفيذي الوطني.
- مناقشة التقرير السنوي للمكتب التنفيذي الوطني والمصادقة عليه.
- اقتراح التعديلات على المؤتمر فيما يتعلق بالقانون الأساسي.
- تكوين لجان دائمة أو مؤقتة حسب الحاجة.
- تعديل النظام الداخلي للحركة.
- تعديل النظام الداخلي لمجلس الشورى الوطني.
- السهر على متابعة تطبيق قوانين الحركة ونظمها وتنفيذ قراراتها.
- إصدار اللوائح التنظيمية وتعديلها.
- إعفاء رئيس الحركة من مهامه بموافقة ثلثي أعضاء المجلس.
- إعفاء نائبي رئيس الحركة ورئيس مجلس الشورى الوطني ونائبه بالأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس في دورة عادية.
- إعفاء أي عضو من المجلس بالأغلبية في دورة عادية.
- قبول طلبات إعفاء أعضاء المكتب التنفيذي الوطني بالأغلبية في دورة عادية.
- المصادقة على طلب رئيس الحركة لإعفاء أعضاء المكتب التنفيذي الوطني بالأغلبية في دورة عادية.
- يمكنه اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة في حالة عدم المصادقة على تقرير المكتب السنوي.

ولم يمنع التنظيم الداخلي للصلاحيات وتوزيعها من تسجيل حالات انشقاق وأزمات وصلت إلى حد تكوين كيان مستقل عنها مس قواعدها وإطاراتها الوسطى وحتى كتلتها البرلمانية، كما حصل مع حركة الدعوة والتغيير التي قادها الوزير السابق عبد المجيد مناصرة. للتتحول إلى حزب سياسي شارك بقوائم مستقلة في إنتخابات 2012 بعد أن رفض الإنظمام إلى قوائم التحالف الأخضر الذي كونته حركة مجتمع السلم مع الإصلاح والنهضة انشقاقات مست

كل الأحزاب ولو بدرجات متفاوتة وكانت شرارتها الأولى مؤتمرات الأحزاب والانتخابات التي تعرفها على المواقع، بما فيها مواقع الرئاسة على الحزب.

أنا انشق أنت تنشق.. هو ينشق

1. الانشقاق على طريقة الإخوان

تزامن الانشقاق مع المؤتمر الرابع[33] للحركة الذي أعاد انتخاب رئيسها أبو جرة سلطاني وترشح فيه عبد المجيد مناصرة الذي قبل الانسحاب في آخر دقيقة. مؤتمر قال عنه المنشقون وعلى رأسهم المرشح المنافس أنه تحول إلى رهينة للإبقاء على نفس الرئيس. لم يناقش المؤتمرون أي ملف غير هذا، ولم يقدم الرئيس تقريره أمام 1400 مندوب. ابتداء من هذا التوقيت يضيف مناصرة، بدأت سياسة التهميش للإطارات التي وقفت معي في الترشيح كما سلطت عليها عقوبات... فقد بدأ سلطاني في نزع المناصب من الإطارات التي مشت معي في مجلس الأمة والمجلس الوطني الشعبي، لمنحها للمقربين منه، لتطال العقوبات إطارات الحركة وحتى قيادات في جمعية الإصلاح والإرشاد.

يقارن السيد مصطفى بلمهدي[34] الذي عين على رأس حركة التغيير في أول تصريح صحفي له بين عهد الشيخ نحناح مؤسس الحركة وما آلت إليه الأوضاع مع أبو جرة سلطاني : « في عهد نحناح كان الالتزام بالشورى والقيادة الجماعية، أصبحت بعده الشورى شكلية، فكم من المواقف اتخذت بغير شورى وحلت محلها الديكتاتورية والمبادرات الفردية غير محسوبة العواقب، مثل السعي للوزارة، وملفات الفساد والإعلان على أن المشروع الإسلامي انتهى... وخلاصة القول أننا كنا مع الشيخ محفوظ في نعمة وعافية وستر، لأنه كان يجمع ولا يفرق، وتجاوز حدود الحركة ليجمع كل أطياف الساحة الجزائرية ومكوناتها، ويحوز احترام جميع الجهات حتى خصومه »[35]...

شرحت قيادات حركة الدعوة والتغيير الأوضاع داخل حركة مجتمع السلم على هذا النحو في وثيقة الإعلان عن ميلادها، بعد تأكدها، كما جاء في الوثيقة، من فشل إمكانية الإصلاح من الداخل.

---

33 – أبريل 2008 وقد عرف المؤتمر عدة محطات هامة كان من بينها عدم الموافقة على مكتب المؤتمر المقترح وتأجيل المؤتمر لعدة أيام، كما عرف المؤتمر تنافسا كبيرا بين المرشحين الاثنين لرئاسة الحركة قبل أن يعلن عبد المجيد مناصرة انسحابه من المنافسة، بعد تشنجات كثيرة عرفها سير المؤتمر.

34 – انظر موقع حركة الدعوة والتغيير : http://www.alhadionline.net

35 – جريدة الشروق اليومية، 8 مايو 2008.

... عرفت حركة مجتمع السلم منذ السنوات الأخيرة سلسلة أخطاء تطورت إلى خطايا وتقصير تحول إلى قصور وتراجعات انتهت إلى تخل كلي عن الدور المنوط بها تجاه المجتمع والأمة وفقدت بالتالي رسالتها، ولم تفلح كل الوسائل المتاحة في التصحيح. وأمام اتساع دائرة الصراع وضيق قنوات الإصلاح وانسداد منافذ التغيير وفي ظل استمرار الانحراف عن المنهج والابتعاد عن المجتمع وقضاياه، وبعد التوتر والتراجع في علاقات (حمس) محليا ودوليا، مع تضييع الرصيد الذي خلفه الشيخ نحناح من علاقات خادمة للأمة والوطن والحركة. فقد أصبح واضحا أنه لا أمل في نجاح محاولات الإصلاح والتغيير من الداخل، والاستمرار فيها هو شرعنة للانحراف وتضييع للأفراد وتخل عن الدور والرسالة المنوطة بالدعاة إلى الله. في إطار هذه التغيرات والإرهاصات ولدت حركة الدعوة والتغيير ورفعت رايتها كعمل إسلامي متكامل ينتصر للإسلام ويعرف به ويصبغ جوانب الحياة كلها على ضوء تعاليمه...

لم تكتف الوثيقة[36] بتشريح الوضع داخل حركة مجتمع السلم، بل زادت عليه بالتطرق إلى وضع الأحزاب والمعارضة، بما فيها الإسلامية التي تبرر حسب قيادة حركة الدعوة والتغيير الانشقاق عن حركة مجتمع السلم وتكوين تنظيم جديد حيث جاء في وثيقة الإعلان :

... « تعيش الجزائر حالات من التناقض الصارخ بين الاجتماعي والسياسي، بين السلطة والمجتمع، بين الفرد والجماعة، بين التعددية والأحادية، تميزها المعطيات التالية :

– استمرار الرئيس لعهدة ثالثة بتزكية شعبية وسياسية وجمعية في ظل غياب منافسة حقيقية.

– ابتعاد الناس عن المشاركة السياسية من خلال الأطر الحزبية الموجودة، مما أفرغها من مقومات استمرارها.

– ضعف المعارضة واكتفائها بالقول بدل الفعل وعجزها عن قيادة الشعب.

– التراجع في الحجم السياسي الإسلامي، نتيجة الأخطاء المرتكبة وتزييف المنافسة السياسية.

– تراجع الدور الدعوي الوسطي في المجتمع وانتشار أفكار دينية تجنح إلى الغلو والتطرف في أوساط المتدينين.

---

36 – http://islamyoon.islamonline.net/servlet

– هيمنة الوسائط الإعلامية الفضائية على توجيه الصحوة الإسلامية النسائية والشبابية، مما أضعف دور الدعاة المحليين والحركات المحلية في قيادة الصحوة الإسلامية التي بدأت تتحرك خارج الأطر المعهودة.

– انتشار الفساد بكل أنواعه وفي مجالات كثيرة.

– حاجة البلاد الماسة إلى الإصلاح ورغبة الشعب الكبيرة في التغيير، تعبر عنها حالات الاحتجاج والاحتقان والرفض والاضطرابات وكل مظاهر التعبير الجماعية الأخرى.

فالوثيقة، كما يبدو، زيادة على إعلانها عن عدم إمكانية الوصول إلى الإصلاح من داخل التنظيم وضرورة الانشقاق، فإنها تعلن في نفس الوقت عن عدم قدرة الأحزاب القائمة على تجسيد الإصلاحات المطلوبة شعبيا، ضمن تشريح دقيق قامت به للحالة السياسية الجزائرية التي كانت تمثل فيها حالة حركة مجتمع السلم حالة توصف بالانضباط والجدية، لما عرف عن قياداتها من خصوصيات فكرية وسوسيولوجية، ميزتها عن باقي الأحزاب الجزائرية. خصوصيات بدأت في التقلص بعد وفاة الشيخ المؤسس محفوظ نحناح الذي ترك جيلا من القياديين يشترك في الكثير من الخصائص والمميزات، من حيث السن والتجربة والمؤهلات الشخصية[37]. صعبت حالة التشابه هذه من إمكانية بروز قيادي متميز يلتف حوله الجميع ويكون محل إجماع بين مجموعة الصف الثاني من القيادات التي وجدت نفسها فجأة على رأس الحركة وداخل مؤسساتها دون تحضير. بعد وفاة الشيخ المؤسس محفوظ نحناح الذي عانى هو الآخر مع أبناء جيله من نفس الظاهرة، قبل أن يتمكن من السيطرة على الحركة وفرض وجودها داخل الساحة السياسية الإسلامية[38].

الأحزاب الإسلامية وحتى العمل الدعوي الذي رأت الحركة أنه لم يعد تحت سيطرة الدعاة والحركات المحلية، بعد ظهور هيمنة الفضائيات، ... مما جعل الحركة الإسلامية تتطور خارج الأطر المعهودة، ... في إشارة واضحة لسيطرة التيارات الإسلامية السلفية والوهابية التي اجتاحت الساحة الإسلامية في الجزائر من خلال الفضائيات والوسائط الإعلامية الحديثة، على حساب الإسلام المحلي وأدوات عمله التقليدية المعتمدة على الجوارية التي يمثلها الدعاة والمساجد.

---

37 – قد يكون هذا هو السبب وراء تكوين حركة الدعوة والتغيير المنشقة لما سمته بهيئة أهل السبق والتأسيس التي تتكون من مؤسسي الحركة ودعاتها في عهد السرية. نفس الشيء الذي يمكن أن يلاحظ على حركة مجتمع السلم في قانونها الداخلي التي تمنح فيها مكانة خاصة لأهل السبق والمؤسسين.

38 – كعينة عن هذه الصراعات التي عرفتها الساحة السياسية الإسلامية في بداية عصر التعددية انظر : أحميدة العياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، دار الحكمة، الجزائر، 1992.

استمرت النقاشات داخل حركة الدعوة والتغيير إلى نهاية سنة 2010 في الشكل التنظيمي الذي ستأخذه، والذي تراوح بين الجمعية الوطنية والحزب. نقاشات أخذت بعين الاعتبار الحالة السياسية للبلاد التي لم يسمح فيها بتكوين جمعية وطنية أو حزب منذ سنوات عديدة. كما أخذت بعين الاعتبار موازين القوى السياسية داخل التنظيم الأم (حركة مجتمع السلم) وحتى داخل كل التيار الإسلامي الذي يعرف انحسارا واضحا منذ سنوات. أمور كلها حسمت في سنة 2011، بعد تداعيات الربيع العربي على الجزائر التي بادر رئيس الجمهورية على إثرها إلى اقتراح سلسلة إصلاحات كان من بينها تعديل قانون الأحزاب وفتح مجال الاعتراف بالأحزاب التي أودعت ملفات تأسيسها. وضع سمح أخيرا الاعتراف بحزب الدعوة والتغيير ومشاركته في انتخابات 2012.

زيادة على أزمة حركة مجتمع السلم، لا يجب أن ننسى أن نفس جو الأزمة والانشقاق قائم في حركة الإصلاح التي غادرها مؤسسها عبد الله جاب الله ليتركها بين يدي قيادة كانت قد اتهمته بالسيطرة والدكتاتورية وحب الزعامة... إلخ لتعيش هي نفسها أزمة الانشقاق[39] من جديد، بعد النتائج الهزيلة التي حققها أمينها العام جهيد يونسي في آخر انتخابات رئاسية (2009) ترشح لها منافسا للرئيس بوتفليقة والتي لم تتجاوز 1,37 بالمائة من الأصوات. فإذا أضفنا إلى ذلك ما تعرفه حركة النهضة[40] من تقلص كبير في حجم حضورها الشعبي، بعد سلسلة الأزمات التي مرت بها بعد مغادرة مؤسسها عبد الله جاب الله، ندرك جيدا عمق أزمة التيار الإسلامي الإخواني الذي قبل بلعبة المشاركة السياسية في هذا الظرف الذي ميز الجزائر خلال أكثر من عقدين، بعد الاعتراف بالتعددية السياسية. أزمة ستزيد الصورة قتامة إذا أضفنا إليها المأزق الذي وصل إليه التيار الإسلامي الجذري الذي لجأ إلى العنف المسلح، مما ترك الساحة الشعبية تحت رحمة تيارات سلفية جديدة، بدأت في ملء الفراغ الذي تركته هذه التيارات ولم يتمكن الإسلام الرسمي بخطابه ومؤسساته من الاستحواذ عليه[41]، ناهيك عن الأحزاب السياسية المعارضة أو تلك الموجودة في السلطة.

---

39 – بتت العدالة بشرعية مؤتمر المنشقين الذين أبعدوا فيه عبد الله جاب الله، لكن سرعان ما انشق رئيس الحركة الجديد محمد بوكحية ضد الأمين العام الجديد هو الآخر والمترشح للانتخابات الرئاسية محمد جهيد يونسي، بعد النتائج الهزيلة المعلن عنها.

40 – –الكثير من قيادات النهضة التي مرت بمرحلة العمل البرلماني والحكومي في التسعينيات على قلتها، فضلت الانقطاع عن العمل الحزبي والالتحاق بمناصب دبلوماسية، كما كان الحال مع الأمين العام للحركة لحبيب آدمي الذي قاد الانشقاق ضد رئيسها المؤسس بعد أن فضل تأييد المرشح للانتخابات عبد العزيز بوتفليقة بدل رئيس الحركة عبد الله جاب الله.

41 – رفض مجموعة من الأئمة في حفل تخرج رسمي في بداية جويلية 2010 وبحضور وزير الشؤون الدينية الوقوف لتحية العلم الوطني بحجة أن ذلك بدعة. كما قام طلبة مهندسون في حفل تخرج آخر بنفس السلوك بحضور السلطات الرسمية.

كما كان الحال مع حزب الدعوة والتغيير المنشق عن حركة مجتمع السلم، فإن إفرازات التحولات التي عاشتها الجزائر والعالم العربي خلال سنة 2011 قد فرضت على النظام السياسي فتح المجال السياسي والاعتراف بحزب عبد الله جاب الله (جبهة العدالة والتنمية) الذي قرر تكوينه والدخول به في منافسات 2012 الانتخابية. جاب الله الذي يمكن أن يكون على رأس المستفيدين من هذه الانتخابات التي يدخلها من دون تبعات المشاركة السياسية في مؤسسات الحكم، كما هو حال حركة مجتمع السلم. كما قد يستفيد من ضعف الكاريزما الذي يميز الساحة السياسية عموما والإسلامية على وجه التخصيص.

2. الانشقاق على الطريقة القبائلية

لم يقتصر الانشقاق على حركة مجتمع السلم التي عرفت بانضباط قياداتها في السابق، رغم حالات الانشقاق التي مست الحركة في بداياتها الأولى، عندما بادرت قيادتها بالتحول من جمعية إلى حزب سياسي، بل مس كل الأحزاب السياسية بدرجات متفاوتة ومنها جبهة القوى الاشتراكية التي عرفت حالة استمرارية كبيرة على مستوى قيادتها التاريخية ممثلة في الوجه التاريخي المعروف حسين آيت أحمد، في المقابل الذي عرفت فيه حالات انشقاق متعددة ودورية مست بعض الوجوه التاريخية كما كان الحال مع بعض ممثلي جيل 1963 المؤسس وعلى رأسهم القيادي عبد الحفيظ ياحا[42]. كما مست الانشقاقات أيضا قيادات الصف الثاني التي يمثلها سعيد خليل والهاشمي نايت جودي[43] التي وصلت إلى الأمانة العامة للحزب، قبل انشقاقها ومحاولتها تكوين أحزاب بديلة لم تنجح في الصمود والبقاء. كما كان حال جيل سعيد سعدي الذي انشق قبلهم ونجح في تكوين التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، قبيل الإعلان عن التعددية سنة 1989[44].

---

42 – ضابط في جيش التحرير، من قيادات التمرد العسكري الذي قامت به جبهة القوى الاشتراكية سنة 1963 ضد حكم الرئيس بن بلة. حاول في سنة 1989 أن يضع باسم جماعته المنشقة عن الحزب، أوراق اعتماد الجبهة، لكن وزارة الداخلية فصلت لصالح التيار الذي يمثله آيت احمد.

43 – طبيب مختص انضم إلى جبهة القوى الاشتراكية، بعد تجربة الحركة البربرية في فرنسا والجزائر كان على رأس الوفد الذي وضع ملف اعتماد جبهة القوى الاشتراكية رسميا لدى وزارة الداخلية، بعد الإعلان عن التعددية باسم قيادتها التاريخية ممثلة في حسين آيت احمد الذي انشق عليه بعد ذلك.عين وزيرا للمواصلات في حكومة سيد احمد غزالي 1992.

44 – بالفعل فقد أعلن عن تأسيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في 10 فيفري 1989، قبل المصادقة على الدستور الذي يسمح بالتعددية في 23 فيفري 1989. إعلان جعل البعض يرى في ظهور التجمع كوسيلة ضغط من بعض مراكز القرار الرسمي لفرض التعددية الحزبية التي لم تكن محل إجماع كل مراكز القرار. الإعلان عن تشكيل الحزب الذي نظم مؤتمره التأسيسي في 16 ديسمبر من نفس السنة للتوافق مع قانون الأحزاب جعل البعض كذلك يتكلم عن تأييد رسمي للحزب الذي اتهم بأنه جاء أساسا لمزاحمة جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل.

من جملة الانشقاقات التي استمرت كظاهرة في جبهة القوى الاشتراكية، حالة النواب الثمانية الذين أعلن عن فصلهم من الحزب في سنة 2001. بعد أن قاموا بطرح العديد من القضايا التي تمس التنظيم، في مذكرة أرسلوها إلى قيادة الحزب كوثيقة داخلية يقترحون مناقشتها في إطار تحضير مؤتمر الحزب. لكنها سربت للصحافة لتشويه أصحاب المبادرة. حسب أحد الموقعين على المذكرة.

في رسالة غير منشورة يشرح[45] آرزقي فراد، أحد النواب الموقعين على المذكرة، ظروف كتابة هذه الوثيقة وما حملته من أفكار حول التسيير الداخلي للحزب وحول إشكالية غياب الديمقراطية وظهور الزعامة وتقوقع الحزب داخل منطقة القبائل... « ماذا أقول حين تكون الغصة في الحلق والحسرة في القلب، إثر إعلان جهاز الحزب شطب النواب الثمانية من الحزب بطريقة تعسفية تقطر استبدادا على حساب النظام الداخلي للحزب وعلى حساب أبجديات الديمقراطية، غير آخذة بعين الاعتبار، قرار اللجنة الوطنية للانضباط الذي برأ ساحتهم، وغير آبهة بسلطة جيل 1963 ورأي القاعدة الرافضة لقرار الشطب بأغلبية ساحقة »...

الرسالة التي عنونها صاحبها بالأفافاس (جبهة القوى الاشتراكية) وفاء و ... سراب، جاء فيها كذلك « أن تعسف الجهاز أكد على أن الديمقراطية مازالت كلمة حق يراد بها باطل ومازالت شعارا يرفع للمغالطة (...) فماذا بقي من الديمقراطية في الحزب الذي يعتبر الرأي الآخر تواطؤا مع السلطة ؟ وماذا يبقى من الديمقراطية إذا أصبحت حرية التعبير خيانة تستوجب الإقصاء ؟ وماذا يبقى من الديمقراطية عندما يدوس جهاز الحزب على مبدأ فصل السلطات ؟ (...) لقد أكد هذا التناقض على أن التعددية الحزبية عندنا ما هي إلا « حزب وأحد في صيغة الجمع ». بماذا نفسر « النزيف المزمن » الذي لازم الأفافاس، منذ تأسيسه إلى اليوم ؟ فكلما ظهرت كفاءات إلا وهمشت ودفعت نحو الإقصاء بطريقة أوبأخرى والأمثلة كثيرة (...) إن التفسير الطبيعي لهذا « النزيف المزمن » هو طغيان ثقافة « الزعامة » و« الجهاز » على تسيير الحزب ومن مميزات هذه الثقافة، غلق الأبواب أمام بروز الكفاءات، تشجيع الرداءة لضمان الولاء للزعيم واحتقار القاعدة من خلال عدم استشارتها في القضايا الهامة كعقد روما[46] مثلا وحرمانها من روح المبادرة. ومن خصائص ثقافة الزعامة والجهاز أنها

45 – ارزقي فراد نائب عن ولاية تيبازة 1997/2002 من مواليد بلدية أزفون بمنطقة القبائل. مدير ثانوية سابقا. من العناصر المعربة القليلة في الحزب. له مساهمات في الكثير من اليوميات الجزائرية.

46 – كانت من نقاط الخلاف بين النواب وزعيم الحزب الذي لم يستشر قيادات الحزب في حضور اجتماع روما مع قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وشخصيات سياسية جزائرية أخرى توجت باتفاق سانت ايجيديو المعروف في نوفمبر 1994.

تشجع الولاء للأشخاص على حساب المبادئ الديمقراطية. فمعيار الخطأ والصواب يتمثل في نزوات الزعيم ».

بعد أن يشرح صاحب الرسالة، التي لم ينشرها لحد الساعة، خوفا على سمعة الحزب كما يقول كيف أن ما حصل للنواب الثمانية يشبه إلى حد كبير ما تعرض له حسين آيت أحمد زعيم الحزب عند اندلاع ما سمي بالأزمة البربرية سنة 1949. أزمة لم يتعظ بها وكررها ضد مناضلي الحزب. كما يذكر صاحب الرسالة بمحتوى مبادرة النواب التي جاءت على شكل مذكرة تحت عنوان « من أجل عصرنة الأفافاس » تتميز بالمميزات التالية :

حررت الوثيقة من أجل إثراء النقاش في إطار تحضير المؤتمر الثالث للحزب المقرر في أكتوبر 1999. دعت الوثيقة إلى الاهتمام بالبعد الوطني وإخراج الحزب من « القوقعة » القبائلية نحو أفق أرحب[47]. الفصل بين العمل الجمعوي الذي يتكفل به المجتمع المدني وبين العمل السياسي الذي تقوم به الطبقة السياسية. وفي هذا الإطار اقترحت الوثيقة ضرورة احترام استقلالية الحركة الثقافية البربرية MCB عن الأفافاس. الابتعاد عن التهريج والممارسة الشعوبية التي تعتمد على منطق المغالطة ودغدغة العواطف ورفض كل شيء دون اقتراح أي شيء. محاربة ثقافة الجهاز التي تسد الطريق أمام بروز الكفاءات وتدوس القاعدة النضالية وتحول هياكل الحزب إلى جثث هامدة وغرف للتسجيل وتزكية أوامر « الزعيم » واستبدالها بثقافة ديمقراطية تعيد القرار إلى هياكل الحزب[48]. وضع برنامج سياسي واضح المعالم، يمكن تطبيقه في حالة وصول الحزب إلى السلطة، مع توضيح رؤية الحزب بعمق، حول الإسلام والعربية، لإزالة الضبابية واللبس المعرقلين لتوسيع قواعد الحزب في ولايات الوطن[49].

الرسالة التي جاء فيها أن الجهاز قد فاجأنا برد فعله العنيف الذي جاء في شكل اتهامات خطيرة لا أساس لها من الصحة. اتهام النواب الثمانية بالانحراف والتواطؤ مع النظام القائم من أجل تكسير الحزب ! اتهام النواب الثمانية بوجود اتصالات بينهم وبين رئيس الجمهورية

47 – تشير الوثيقة إلى الصعوبات التي وجدها الحزب في الحصول على الـ 75 ألف إمضاء المطلوبة على المستوى الوطني لترشح آيت احمد نفسه للانتخابات الرئاسية مما جعل الحزب يلجأ – حسب شهادة أحد القياديين – إلى عبد الله جاب الله زعيم حركة الإصلاح، لمساعدته في الحصول على إمضاء منتخبي الإصلاح.

48 – الوثيقة تطرح لأول مرة وبشكل علني مسألة غياب رئيس الحزب حسين آيت احمد ونتائجه السياسة والتنظيمية على تسيير الحزب الذي أصبح يتم عن طريق الفاكس كما جاء في المذكرة.

49 – جاء في المذكرة أن غياب النقاش الديمقراطي جعل الحزب من دون إستراتيجية سياسية فعلية. غياب جعل الحزب يكتفي بالقوقعة القبائلية بدل الانتشار الوطني والمطالبة بالأمازيغية بدل برنامج سياسي وطني، وأخيرا بالصراع ضد التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية غريمه في منطقة القبائل، بدل الرؤية الوطنية الواسعة للساحة السياسية.

عبد العزيز بوتفليقة، من أجل الانضمام إلى حكومته. خرق زعيم الحزب مبدأ فصل السلطات عندما رفض قبول قرار اللجنة الوطنية للانضباط الذي برأ ساحة النواب الثمانية. رفض زعيم الحزب الوساطة التي قام بها جيل 1963 شطب النواب الثمانية بطريقة تعسفية، غير قانونية، قبل انعقاد المؤتمر الثالث بأيام معدودة لحرمانهم من المشاركة فيه وحرمانهم من فرصة الدفاع عن مواقفهم.

تطرح لنا هذه الرسالة التي لم تنشر، - خوفا على سمعة الحزب، كما صرح لنا به صاحبها -، العديد من القضايا التي يمكن أن نناقش من خلالها حالة جبهة القوى الاشتراكية. فقد طرحت الرسالة مسألة ظهور « الزعامة » التي تميز حالة الجبهة بوجود آيت احمد، الرجل التاريخي على رأسها منذ تكوينها والعلاقات التي تولدت داخل الحزب جراء هذه العلاقة بين « الزعيم » والمناضل الحزبي القيادي والقاعدي. كما طرحت مسألة سيطرة منطق الجهاز داخل الحزب.

الرسالة التي طرحت كذلك نقطتين أخريين في غاية الأهمية، تتعلق الأولى بما يمكن تسميته بالثقافة السائدة داخل الحزب عندما يتعلق الأمر بعلاقاته بالمحيط السياسي. أما النقطة الأخيرة الهامة فتلك المتعلقة بالصبغة الجهوية المحدودة التي تميز الحزب والتي عادة ما يرفض مناضلو جبهة القوى الاشتراكية الاعتراف بها، ويحاولون في الغالب التركيز على مسؤوليات النظام السياسي الجزائري في إيجادها[50].

إشكالات يمكن فهمها بالعودة إلى تاريخ نشأة الحزب نفسه ومساره السياسي وخصائص شخصية آيت أحمد بكل أبعادها، فالرجل من الجيل الأول للحركة الوطنية[51] الذي دخل في صراعات سياسية متعددة، مع زعيم الحزب مصالي الحاج، مما جعله لا يبتعد كثيرا عن ثقافة

50 - عدم الاعتراف بالحزب في الأول والمضايقات التي صادفت وجوده، بعد الإعلان عن التعددية وحالة الطوارئ فيما بعد، زيادة على عدم شفافية الانتخابات، ترجع دائما كأسباب لهذا الطابع الجهوي الذي لا يتم عادة الاعتراف به رسميا.

51 - آيت احمد حسين من مواليد عين الحمام بمنطقة القبائل 1926. انخرط في حزب الشعب وهو لايزال طالبا في المرحلة الثانوية 1943 عضو المكتب السياسي ورئيس المنظمة الخاصة في حركة الانتصار. غادر إلى القاهرة بعد الأزمة البربرية في سنة 1949. مثل قيادة جبهة التحرير في الخارج لغاية اختطاف طائرته مع قيادات أخرى في 1956. قام بتمرد عسكري ضد حكومة بن بلة بعد الاستقلال مباشرة. استقر في الخارج منذ هروبه من السجن في 1967 باستثناء بعض الفترات القصيرة التي دخل فيها الجزائر على غرار مرحلة ما بعد الإعلان عن التعددية أو الفترة القصيرة التي ترشح فيها للانتخابات الرئاسية في سنة 1999 قبل الإعلان عن مقاطعتها وعودته إلى الخارج.
لمزيد من التفاصيل عن حياة حسين آيت احمد يمكن الرجوع إلى مذكراته الشخصية أو إلى هذا الموقع الالكتروني :
Ait Ahmed Hocine, Mémoires d'un combattant, l'esprit d'indépendance, 1942-1952, Mémoires, Messinger.
http://fr.wikipedia.org/wiki/Hocine__A%C3%AFt__Ahmed

الحركة الوطنية السياسية والحزبية بكل الخصائص التي ميزتها. ثقافة تأثرت بلحظات جيلية مهمة، كان على رأسها محطة الصراع ضد الزعامة التي حاول مصالي الحاج فرضها داخل حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية[52]. زعامة تمكن في النهاية من فرضها آيت أحمد داخل حزب جبهة القوى الاشتراكية، بعد نصف قرن من التجربة السياسية الأولى.

البعد الثاني الذي طرحته الرسالة يتعلق بمسألة الطابع الجهوي الحزبي، وكيف أنه لم يستطع الخروج مما سمته « القوقعة القبائلية ». فآيت أحمد هنا كذلك، لازال متأثرا بالأزمة البربرية التي كان ضحيتها كما ذكرته الرسالة في سنة 1949. أزمة عادت إلى سطح الأحداث السياسية سنة 1963 بعد التمرد العسكري الذي قاده حسين آيت احمد ضد حكومة بن بلة، مباشرة بعد الإعلان عن تكوين جبهة القوى الاشتراكية. أحداث زادت في ترسيخ الطابع الجهوي للرجل وللتنظيم السياسي الجديد الذي كان تكوينه في الأصل أكثر تنوعا من القوقعة القبائلية التي سقط فيها لاحقا[53].

القوقعة القبائلية الجهوية تؤكدها العديد من القرائن والمؤشرات كنتائج الانتخابات القليلة التي دخلتها الجبهة، بعد الإعلان عن التعددية ونوعية التجنيد وخصوصيات القيادة التي يحتكرها أبناء المنطقة[54]... الخ نقول هذا، رغم الفرص التي سمح بها تاريخ الجزائر السياسي لجبهة القوى الاشتراكية لتجاوز هذه القوقعة التي تتحدث عنها الوثيقة. فعلا فقد كان في مقدور الحزب أن يخرج ولو جزئيا من هذه « القوقعة » خلال فترة الاضطراب السياسي التي عاشتها الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، بعد أن توجهت نحوه الكثير من الفئات الوسطى المتعلمة والإطارات التي رفضت الاختيار بين جبهة الإنقاذ الإسلامية وجبهة التحرير والتي لخصها آيت احمد نفسه في الخيار القاتل بين الكوليرا والطاعون !

خيار ليس خاليا من كل التبعات السياسية المرتبطة به، إذا عرفنا أن ظاهرة الانشقاقات قد ارتبطت أصلا بهذه الفئات الوسطى المتعلمة التي التحقت بالأحزاب السياسية بكثافة، بعد الإعلان عن التعددية. يمثل هذه الفئات أحسن تمثيل ظاهرة « الوزراء المناضلون » الذين

---

52 – لمعرفة المزيد من التفاصيل حول هذه المرحلة والصراعات التي ميزتها العودة إلى مؤلفات المؤرخ الجزائري المعروف محمد حربي وعلى رأسها : Harbi Mohamed, Le FLN, mirage et réalité, ed. Naqd/Enal, Alger, 1993.

53 – يمكن العودة إلى شهادة الرائد لخضر بورقعة الذي كان من المؤسسين لجبهة القوى الاشتراكية في كتابه : الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 1990.

54 – الاستثناء الوحيد الذي يؤكد القاعدة تمثل في الدكتور احمد جداعي الذي احتل موقع الأمانة العامة للحزب في التسعينيات دون أن يكون من أبناء المنطقة، قبل أن يبتعد هو الآخر بعد صراعات مع قيادات منافسة للظهور من جديد بعد ابعاد كريم طابو واستبداله بعلي العسكري على رأس قيادة الحزب في 2012.

اقترحتهم الأحزاب السياسية المختلفة لتمثيلها في الحكومات الائتلافية التي دشنتها الجزائر بعد مرحلة ما سمي بالعودة إلى المسار الانتخابي في سنة 1995[55] وحتى قبلها بالنسبة للبعض الذين انضموا لحكومات تعددية كممثلين لتيارات أو عائلات سياسية. كنوع من التأييد لمسعى رئيس الحكومة المعين حتى ولو لم يصل التأييد إلى تكوين حكومات ائتلافية كما حصل بعد 1995[56].

وهو ما يمكن أن يستشف من هذه الرسالة /الوثيقة التي تتحدث في نقطتها الرابعة : « الابتعاد عن التهريج والممارسة الشعوبية التي تعتمد على منطق المغالطة ودغدغة العواطف ورفض كل شيء، دون اقتراح أي شيء » وفي النقطة السادسة : « وضع برنامج سياسي واضح المعالم، يمكن تطبيقه في حالة وصول الحزب إلى السلطة، مع توضيح رؤية الحزب بعمق حول الإسلام والعربية لإزالة الضبابية واللبس، المعرقلين لتوسيع قواعد الحزب في ولايات الوطن ».

فئات وسطى متعلمة تريد أن تشارك في اتخاذ القرار السياسي المركزي وتستشار حوله، كما تريد، ربما وبدرجة أكبر، الدخول في المنافسة الانتخابية والمشاركة في السلطة السياسية على المستوى الوطني والمحلي التي ترفضها قيادات الأحزاب، كما هو حال آيت احمد أو حتى زعامات من تيارات أخرى، مثل عبد الله جاب الله الذي عاش عدة انشقاقات داخل الأحزاب التي كونها على غرار حركتي النهضة والإصلاح قادتها شخصيات تنتمي للفئات الوسطى المتعلمة التي تريد أن تصل إلى مراكز القرار المختلفة بعد فترات متفاوتة من المعارضة للنظام. تقابل قيادات الأحزاب هذه النزعة القوية للمشاركة بوضع استراتيجيات ممانعة ومعارضة، لا تخدمها، ولا يتم التشاور حولها دائما، على غرار ما حصل عندما شاركت جبهة القوى الاشتراكية في ندوة سانت إيجديو بروما حول الأزمة الجزائرية[57]. أو حتى عندما قررت مقاطعة

55 – انشق بلمهيدي عبد العزيز وزير السياحة، ممثل حزب التجديد الجزائري في حكومة احمد أويحي الأولى 1996، كما انشق فيما بعد عمارة بن يونس ممثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وانشق كذلك عبد القادر بن قرينة وعبد المجيد مناصرة ممثلي حركة مجتمع السلم، كما انشق نور الدين بحبوح ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي وانشق قبله نايت جودي وراشدي عبد السلام ممثلي حزب جبهة القوى الاشتراكية في حكومتي حمروش مولود وغزالي سيد احمد كما انشق أخيرا دربال عبد الوهاب ممثل حركة النهضة الإسلامية التي عرفت انشقاقات كثيرة ضد زعيمها عبد الله جاب الله.

56 – كان هذا الحال مع حكومتي مولود حمروش (1991/1989) التي دخلها وزير قريب من جبهة القوى الاشتراكية « عبد السلام راشدي » كان مصيره الانشقاق فيما بعد عن الحزب، بعد أن وصل إلى أمانته العامة. نفس الشيء الذي حصل مع قيادي آخر من جبهة القوى الاشتراكية الدكتور الهاشمي نايت جودي مع حكومة سيد احمد غزالي والذي وصل هو الآخر إلى قيادة الجبهة وانشق عنها بعد خلاف مع رئيسها حسين آيت احمد.

57 – الأستاذ فراد أثناء المقابلة معه قال بأن آيت احمد برر عدم قيامه باستشارة قيادة الحزب حول المشاركة في ندوة روما لأنه قرر ذلك باسمه الشخصي كزعيم سياسي الحضور في الندوة، مع قيادات أخرى من بينها كان الرئيس احمد بن بلة وليس باسم الحزب... تفسير لم يقنع قيادات الحزب الرافضة لهذا التوجه.

الانتخابات أكثر من مرة[58]. مقاطعة لا تخدم بالطبع مصالح هذه الفئات الوسطى المتعلمة التي تملك استراتيجية الوصول إلى الكثير من المواقع، عن طريق الأحزاب السياسية التي التحقت بها بقوة بعد الاعتراف القانوني بها وحتى قبل ذلك، عن طريق الانتخابات بالذات التي تقاطعها كل مرة قيادة هذه الأحزاب.

فئات وسطى تعيش حالة اضطراب وقلق، نتيجة ما مس مواقعها الاقتصادية والاجتماعية التقليدية في الجزائر، بعد سلسلة التحولات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها السلطات، وذلك بعد انطلاق مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق. ومن بين هذه الخيارات التي كان لها دور أساسي في هذه التحولات، تقليص دور الدولة الاقتصادي وبداية تفكيك القطاع الاقتصادي العمومي الذي ارتبطت به هذه الفئات من الناحية المهنية، وكونه مجال تجربتها الأساسي. سلسلة من الخيارات أثرت سلبا على مكانة الفئات الوسطى الأجيرة منها على وجه الخصوص، والتي وجدت مع الوقت منافسة قوية من قبل الفئات غير المالكة وصاحبة النشاط الحر التي دعمت مواقعها خلال مرحلة الانتقال هذه. لتدخل في وقت لاحق مرحلة التنافس على المواقع السياسة مع الفئات الأجيرة والموظفين الذين فقدوا الكثير من مواقعهم حتى على المستوى الرمزي، والاجتماعي[59] داخل الأحزاب وبمناسبة الاستحقاقات الانتخابية المختلفة التي عرفت بروز ظاهرة المال السياسي أو « الشكارة »، كما سميت في الجزائر[60].

ظاهرة الخوف من المحيط السياسي لدى هذه الأحزاب ومن مؤسسات الدولة وعلى رأسها المخابرات، هي كذلك من بقايا الثقافة السياسية المرتبطة بثورة التحرير التي أعيد إنتاجها الموسع بعد الاستقلال. لدرجة أنها تحولت إلى اتهام جاهز لدى القيادات ضد كل من يحاول النقد أو التعبير عن رأي مخالف، دون أن يعني هذا أن محاولات الاختراق والتوجيه عن بعد، وحتى قيادة انشقاقات داخل الأحزاب ليست واردة من قبل هذه المؤسسات التي تملك وسائل عمل وإمكانيات ضخمة وخارج أي نوع من الرقابة القانونية أو السياسية. علما بأن نوع التحالفات السياسية والمواقف التي يتخذها الكثير من المنشقين تؤكد، كما كان الحال في حركة

58 – لم تشارك جبهة القوى الاشتراكية على سبيل المثال في آخر انتخابات تشريعية حصلت في 2007. كما قاطعت الجبهة أول انتخابات محلية تعددية نظمت في سنة 1990، لتعلن المشاركة في انتخابات التشريعية لسنة 2012 التي قاطعها غريمها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

59 – حتى داخل الفئات الأجيرة والموظفين زادت حدة التنافس الداخلي، بعد التوسع الكبير في التعليم العالي على وجه التخصيص.

60 – ظاهرة « الشكارة » التي دخلت كمفهوم سياسي، لتفسير الكثير من الظواهر المرتبطة بالانتخابات. فالشكارة ترشح وتحدد النتائج، كما تفسر الانتقال من حزب لآخر. وهي ترمز لحديثي النعمة المسيطرين على القطاع الاقتصادي غير الرسمي الذين يتعاملون بكميات كبيرة من الأموال خارج النظام البنكي. عن طريق« الشكارة ».

النهضة أو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة التحرير، أنها انشقاقات تمت بغرض تغيير سياسات الحزب والضغط على قياداته لتوجيهها بما يخدم مواقف رسمية واضحة[61].

عمليات تتم في بعض الأحيان عن طريق تنظيم مؤتمرات مشكوك في شرعيتها أو تفعيل اجتماع مؤسسات رسمية للأحزاب كاللجان المركزية ومجالس الشورى. عمل يتم بالتزامن مع اللجوء إلى العدالة في غياب شبه كلي لمؤسسات التحكيم داخل الأحزاب التي تفتقر كلها إلى محاكم حزبية، مما يجعلها عرضة اللجوء إلى تحكيم العدالة وحتى إلى وزارة الداخلية في بعض الأحيان، بكل ما يعرف عن هذه المؤسسات من عدم استقلالية وتحيز لصالح الأطروحات والمشاريع الرسمية.

انشقاق أبناء السلطة في جبهة التحرير ونتائجه الوخيمة

دخل حزب جبهة التحرير التعددية في جو عاصف. فقد بدت وكأنها مرحلة سياسية موجهة ضده، إذا راعينا أن الحركة الاحتجاجية التي مهدت للانتقال إلى التعددية قد وجهت ضد قيادة جبهة التحرير تحديدا التي تمت التضحية بها قبل الشروع في المصادقة على الدستور الجديد الذي منح التعددية للجزائريين. جو جعل تكيف جبهة التحرير مع هذه المرحلة الجديدة صعبا ومكلفا حتى بعد تنصيب عبد الحميد مهري على رأس الجبهة عوض محمد الشريف مساعدية الذي اتهم بعرقلة الإصلاحات والوقوف في وجهها، خلال سنوات المخاض التي عاشتها الجزائر في أواخر الثمانينيات[62].

لم تقبل السلطة التنفيذية، التي كانت متعودة على التدخل في شؤون جبهة التحرير الداخلية، بسهولة المواقف « المستقلة » التي بدأت الجبهة في اتخاذها، بعد الإعلان عن التعددية تحت قيادة أمينها العام عبد الحميد مهري الذي تم الاكتفاء بتعيينه من قبل اللجنة المركزية، على رأس الحزب، كما تسمح بذلك قوانين الجبهة. فقد دشن رؤساء الحكومات[63]

61 – الكثير من المنشقين عن الأحزاب التحقوا بمناصب رسمية في الداخل والخارج وتحولوا إلى مدافعين عن مواقف السلطة إزاء الكثير من المواقف والملفات الوطنية والدولية.

62 – عرفت الجزائر خلال النصف الثاني من الثمانينيات مخاضا سياسيا عسيرا ظهر على شكل صراع بين مراكز سياسية متعددة كالرئاسة والحكومة والحزب ومخابرات الجيش وحتى مديرية الأمن الوطني. مخاض اكتسب طابعا غير شفاف، استعملت فيه كل الوسائل والمجالات كالقضايا الاقتصادية والرموز التاريخية كالمجاهدين وتاريخ الثورة وقضية المرأة. صراع كان من نتائجه إضعاف الجميع وزيادة عدم شرعية كل المؤسسات مما خدم لاحقا التيار الإسلامي الجذري الذي قطف بسهولة ثمار هذه الصراعات بالطريقة التي أديرت بها لمدة عقد كامل تقريبا.

63 – أول رئيس حكومة بعد الإعلان عن التعددية كان قاصدي مرباح الذي استقال بعد تجربة الحكومة القصيرة ليكون حزبا معارضا ويغتال فيما بعد (1993) رفقة أخيه الأصغر وابنه. أما مولود حمروش فقد استمر في جبهة التحرير لكنه كممثل لجناح وليس كل جبهة التحريرالتي همشته قياداتها المختلفة. سيد احمد غزالي كانت علاقاته مع جبهة التحرير أكثر عداء مما جعله يلجأ إلى تكوين حزب معارض رفضة السلطة الاعتراف به. عبد السلام بلعيد الذي خلفه ومن بعد رضا مالك استمر

الذين نصبوا بدءا من بداية التسعينيات سلسلة حروب مواقع ضد جبهة التحرير وصلت إلى حد إخراجها من مقراتها والتضييق عليها إعلاميا وسياسيا وإدخالها في منافسة انتخابية.

تعددية[64] محلية لم تكن محضرة لها، في مواجهة التيار الإسلامي الصاعد، وحتى الأحزاب الجديدة التي تبين ضعف حضورها الاجتماعي، في أول منافسة انتخابية تعددية في جوان 1990.

جبهة التحرير التي عرفت تغييرات على مستوى قيادتها[65] أكثر من أي حزب سياسي آخر، ليس بسبب الحراك الداخلي الذي عاشته فقط، بل كذلك، وربما بدرجة أكبر، نتيجة التغييرات التي حصلت على مستوى رأس السلطة التنفيذية برئاسة الجمهورية والتي كانت تنصب الأمين العام الذي ترضى عنه في كل مرة وبمناسبة كل ظرف سياسي وما يحمله من هموم وتحديات.

فقد جاء التغيير الأول في آخر عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، قبيل التعددية، بمناسبة أحداث أكتوبر المعروفة وما نتج عنها من تحولات دخلت بموجبها الجزائر عهد التعددية في أصعب الظروف. فترة قادها عبد الحميد مهري متخذا فيها مواقف مستقلة، رافضا التدخل القديم من قبل السلطة التنفيذية في تحديد مواقف الحزب. أثرت هذه الحالة غير المألوفة سلبا على توازنات السلطة، مما جعلها تفكر جديا في تطبيق سيناريو من ثلاث محاور.

التدخل من داخل الحزب وعلى مستوى القيادة الممثلة في اللجنة المركزية لإبعاد الأمين العام، ووضع أمين عام جديد يتبنى مواقف السلطة. إدخال تغييرات على الخارطة السياسية والحزبية بتشجيع أحزاب منافسة والسماح بأخرى جديدة. خلق حزب سياسي جديد (التجمع الوطني الديمقراطي) ليقوم بوظائف حزب جبهة التحرير جزئيا على الأقل في علاقاته بالسلطة القائمة،

سوء العلاقات بينهما وبين جبهة التحرير لدرجة إخراج الجبهة من مقراتها. علما بأن رضا مالك هو الآخر قرر تكوين حزب لم يتمكن من فرض نفسه على الساحة السياسية.
لمزيد من التفاصيل انظر دراستنا التي خصصناها لرؤساء الحكومات ضمن مؤلفنا : ناصر جابي، الجزائر :الدولة والنخب، دار الشهاب، الجزائر، 2008.

64 – جاءت النتائج كما هو معروف لصالح جبهة الإنقاذ التي حصدت كل بلديات المدن الكبرى(55,42%) لتكتفي جبهة التحرير بالمناطق الريفية الداخلية بنسبة (31,64%). لمزيد من التفاصيل حول هذه الانتخابات انظر مؤلفنا :
ناصر جابي، الانتخابات : الدولة والمجتمع، دار القصبة، الجزائر، 1999.

65 – عرفت قيادة جبهة التحرير أربع أمناء عامين فقد انطلقت في التعددية بالقيادي التاريخي عبد الحميد مهري الذي نظم ضده ما سمي بـ « الانقلاب العلمي » بعد مواقفه المستقلة عن السلطة وبسبب اتفاق سانت ايجيديو تحديدا الذي رفضته السلطة الجديدة التي كان على رأسها الرئيس ليامين زروال. لينصب بوعلام بن حمودة على رأس الحزب (1996) من قبل اللجنة المركزية لغاية مجيء علي بن فليس الذي نصب من قبل اللجنة المركزية دائما في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قبل أن يدخل في صراع سياسي حاد ويبعد من قيادة الحزب (2003) لصالح عبد العزيز بلخادم، بعد المؤتمر الثامن الملغى الذي نصبه أمينا عاما.

يعتمد أساسا على قاعدة جبهة التحرير وروافدها من منظمات جماهيرية وتنظيمات شعبية[66]. ليأتي التغيير الثاني بعد مواقف قيادة الجبهة برئاسة عبد الحميد مهري من الكثير من القضايا الوطنية المطروحة كالعقد الوطني بروما (سانت إيجيديو) الذي تم الاتفاق خلاله على أرضية حل للأزمة بحضور ممثلي جبهة الإنقاذ بالخارج ومجموعة من الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية لتسيير مرحلة الانتقال بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية... الخ، وهي الفترة التي تزامنت مع فراغ كبير مس رئاسة الجمهورية، بعد استقالة الشاذلي بن جديد[67] وتنصيب المجلس الأعلى للدولة الذي اغتيل رئيسه الأول الوجه التاريخي المعروف محمد بوضياف، ليتم تعيين العقيد علي كافي كرئيس دولة لغاية الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر التي فاز بها الجنرال ليامين زروال الذي لم يكمل كل عهدته واستقال في خريف 1998. مما يؤكد طابع الأزمة العميق الذي مس أهم مؤسسات الجمهورية خلال هذه الفترة.

يمكن أن تكون أكبر أزمة تعرض لها حزب جبهة التحرير خلال هذه الفترة مفتاحا لنا لفهم ما يميز الجبهة من خصائص في التسيير ومدى احترام القانون والمؤسسات ولقياس دور وصلاحيات المناضلين وعدم التدخل من الخارج... الخ، وهي تلك الأزمة التي تعرض لها الحزب، بعد إعلان الأمين العام لجبهة التحرير علي بن فليس، الترشح لرئاسة الجمهورية في مواجهة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة خلال انتخابات سنة 2004 الرئاسية.

أزمة كان يمكن أن تكون لها تداعيات كثيرة ليس على المستوى السياسي فحسب بل حتى على المستوى الاجتماعي والتجانس الوطني ككل، نظرا لطابع الصراع الجهوي الذي تلبست به جزئيا. فالنظام السياسي الجزائري ككل، يخضع لنوع من التوازنات الجهوية التي ظهرت قبل الاستقلال داخل المؤسسات، بين أبناء جهويات سياسية فاعلة، يأتي على رأسها أبناء المنطقة الشرقية من البلاد الذين سيطروا على مؤسسات سياسية وعسكرية مهمة، مقابل أبناء الجهة الغربية الذين كانوا لغاية انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ابن مدينة تلمسان بالغرب الجزائري يشعرون بنوع من الإقصاء والتهميش على مستوى مؤسسات القرار المختلفة. مقابل هاتين الجهويتين السياسيتين المركزيتين يمكن إضافة جهوية أبناء منطقة القبائل[68]، بكل

66 – فقد حزب جبهة التحرير الكثير من قواعده القديمة بعد الإعلان عن التعددية خاصة على مستوى ما كان يسمى بالمنظمات الجماهيرية كالاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد النساء... الخ لكن الأهم هو ابتعاد منظمات جديدة عنه كأبناء الشهداء والمجاهدين ومنظمة المجاهدين التي أصبحت أكثر وزنا خلال هذه الفترة تحت تسمية الأسرة الثورية.

67 – ارتبطت عائلة عبد الحميد مهري خلال هذه الفترة بعلاقة مصاهرة مع عائلة الشاذلي بن جديد، بعد زواج ابنة الأول بابن الثاني.

68 – أبناء منطقة الوسط وحتى أبناء الجنوب لا يملكون هذا التعبير القوي سياسيا عن جهويتهم التي تكتفي بالتعبيرات الفنية والثقافية دون الحضور السياسي القوي الذي أخذ ضربة سياسية وعسكرية قوية بعد فشل الولاية الرابعة في صراعها المسلح

ما يميزها من خصائص ثقافية وحتى سياسية عبرت عن نفسها بأشكال مختلفة من داخل مؤسسات السلطة وعن طريق المعارضة. جهوية عبر عنها سياسيا كل من حزبي جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بشكل أساسي.

رغم الطابع الوطني لتشكيلة حزب جبهة التحرير، كما هو حال حركة مجتمع السلم، عكس جبهة القوى والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فإن سيطرة جزئية استمرت على قيادة جبهة التحرير، من قبل أبناء الشرق[69]، كما كان الحال بالنسبة للكثير من المؤسسات، بما فيها قيادة الجيش. سيطرة لم تمنع حضور بعض من أبناء الجهة الغربية[70] وحتى الوسطى على مستوى قيادة الحزب. مما يمنح الحزب هذه الخاصية الوطنية رغم كل الصعوبات التي يواجهها في تسيير هذه التوازنات الجهوية يوميا.

وضع جعل المنافسة الرئاسية بين رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وعلي بن فليس تأخذ مظهر صراع جهوي، إضافة إلى أبعاده السياسية التي برزت بعد تنظيم المؤتمر الثامن لجبهة التحرير (مارس 2003) وترشيح الأمين العام للحزب علي بن فليس لرئاسة الجمهورية في مواجهة الرئيس بوتفليقة، بعد ذلك من خلال مؤتمر استثنائي عقده الحزب بمقره الوطني في 3 أكتوبر من نفس السنة 2003. بن فليس الذي كان قد بادر بإبعاد كثير من الوجوه السياسية المحسوبة على الرئيس بوتفليقة وفرض انتخابه من قبل المؤتمر مباشرة وليس من قبل اللجنة المركزية، كما كان سائدا خوفا من الضغوط التي يمكن أن تمارس ضد أعضاء هذه الهيئة، كما حصل مع عبد الحميد مهري.

صراع وصل إلى العدالة التي فصلت بعدم شرعية المؤتمر الثامن لتقوم بتجميد كل هياكل الحزب وإلغاء كل نتائج المؤتمر الثامن، مما جعل الأمين العام للحزب يتقدم لرئاسيات 2004 كمرشح مستقل، مقابل الرئيس بوتفليقة المرشح الحر هو الآخر والمدعوم من قبل جناح التصحيحية في جبهة التحرير ؛ بالإضافة إلى أحزاب التحالف الرئاسي الأخرى (التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، زيادة على العدد الكبير من التنظيمات المدنية والجمعيات).

ضد قيادة الأركان ومجموعة تلمسان الداعمة للثنائي بن بلة – بومدين في صيف 1962. نفس الشيء الذي حصل لمنطقة الجنوب التي فقدت الكثير من أوراقها، بعد إعدام العقيد محمد شعباني الذي تمرد على السلطة المركزية في 1964.

69 – جسد هذه السيطرة وجود شريف بلقاسم ومحمد الصالح يحياوي ومحمد الشريف مساعدية قبل التعددية وعبد الحميد مهري وعلي بن فليس بعد الإعلان عن التعددية.

70 – من أبناء المنطقة الغربية الذين تربعوا على رأس سلطة الحزب قبل التعددية قايد احمد، وعبد العزيز بلخادم الذي وصل إلى الأمانة العامة للحزب بعد التعددية مثله مثل بوعلام بن حمودة المحسوب على منطقة الوسط.

صراع عاشته جبهة التحرير واستمر معها لغاية ما بعد المؤتمر الثامن التصحيحي الذي انتخب أمينا عاما جديدا في شخص قائد مجموعة التصحيحيين عبد العزيز بلخادم بمدينة الجلفة[71] (2004). علما بأن هذا الصراع داخل جبهة التحرير هدد استقرار الكثير من مؤسسات الدولة الأخرى[72] بما فيها العدالة والجيش والهيئتين التشريعية والتنفيذية[73] والمجالس المنتخبة المحلية للمكانة الخاصة التي تحتلها الجبهة داخل النظام السياسي، زيادة على الاستقطاب الحاد الذي عرفته وسائل الإعلام المستقلة والحكومية[74] ولدى الرأي العام.

بينت هذه التجربة بالملموس أن صاحب القرار، لا يمكن أن يتقبل استقلالية ولو جزئية لحزب جبهة التحرير. كما تبين هذه الحالة أن احتمال وجود أغلبية سياسية تكون مستقلة سياسيا عن صاحب القرار غير واردة في الجزائر في ظل التسيير السياسي الحالي وموازين القوى المترتبة عنه. مما يعني أن الحزب في الوضع القائم بالجزائر لا خيار له إلا تأييد قرارات السلطة التنفيذية مهما كانت. وهو ما يعني أخيرا أن نتائج أي انتخابات سياسية وطنية أوحتى داخل الحزب لا يجب أن تخرج عن هذا السيناريو الرسمي الموضوع لعلاقة الجبهة بالدولة ومؤسساتها. وضع يجعل من الصعوبة بمكان مسألة التعويل على الحزب لمساعدة النظام السياسي في الانتقال إلى شكل تسيير أكثر ديمقراطية.

لا يعني هذا بتاتا أن لا حراك سياسي داخل جبهة التحرير، فالجبهة تعرف صراعات متعددة، تأخذ في الكثير من الأحيان طابعا فرديا لا يتعدى في الغالب مجموعات صغيرة في أحسن الأحوال، لغياب حاسة التضامن بين الأفراد والمجموعات والكتل وغياب زعامات معترف بشرعيتها داخل التنظيم، يمكن أن يلتف حولها عدد كبير من المناضلين. وهو ما يضفي على الجبهة طابع الهدر الكبير للكفاءات البشرية التي تمر بهياكلها لفترة، قبل مغادرتها لصالح عصب أخرى، أكثر توافقا مع صاحب القرار المرحلي. حراك سياسي غير مسموح له أن يصل إلى

71 – خيار مدينة الجلفة بالجنوب تم تفسيره لاحقا بالدور الذي لعبه والي الولاية الذي عين لاحقا كوالي للعاصمة والذي تقول بعض المصادر التي لم نتأكد من صحتها أنه يملك علاقة قرابة عائلية بالرئيس بوتفليقة.

72 – استقال الرجل القوي في الجيش وقائد الأركان محمد العماري بعد انتخاب الرئيس بوتفليقة بنسبة عالية على حساب بن فليس الذي كان من مؤيديه.

73 – أقيل كل الوزراء الذين حسبوا على الأمين العام السابق ورئيس الحكومة علي بن فليس. واستبدلوا بمؤيدين للرئيس بوتفليقة.

74 – لم تدرس لحد الساعة حالة هذه الانتخابات خاصة فيما يتعلق بدور الإعلام الذي قيل الكثير حول اختراقه من قبل مؤسسات رسمية لصالح هذا الطرف أو ذاك.

مرحلة الوصول إلى استقلالية الموقف السياسي الجماعي أو تكوين أجنحة وتيارات معترف بها داخل الحزب، تكون لها مواقف مختلفة عن الطرح السائد رسميا[75].

الثقافة السياسية السائدة داخل حزب جبهة التحرير كحزب قريب من السلطة، تجعل الصراعات داخله تعرف تسييرا مختلفا، وتعرف حلولا أقل حدة، مما يمكن ملاحظته داخل جبهة القوى الاشتراكية وحتى حركة مجتمع السلم على سبيل المثال. فالقيادي الجبهوي الذي يعبر عن خلافاته مع السلطة كما حصل أكثر من مرة، على طول تاريخ مسيرة الحزب، يكتفي بعدم الحضور إلى مقر الحزب كما كان يفعل ومقاطعة نشطات الحزب الرسمية مؤقتا كوسيلة تعبير عن عدم موافقته مع الخط السياسي وعدم رضاه عن الأوضاع السياسية القائمة في الحزب، دون أن تصل عقوبته إلى الشطب من قوائم الحزب أو الفصل كما يحصل عادة في جبهة القوى الاشتراكية والأحزاب الأخرى التي عادة ما تنطلق فيها سلسلة شائعات لتحطيم المنشق والمعارض[76].

حالة جبهة التحرير في تسيير العلاقة بين الفرد ومؤسسة الحزب، بعد الإعلان عن المعارضة، يمكن إرجاعها إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه الحزب[77] إلى التوازن الجهوي داخله، كما يمكن تفسيرها باحترام الحزب لمنطق الزبونية السائدة داخله بين المجموعات السياسية المكونة لقياداته والتي تعتمد أساسا على توازن جهوي دقيق جدا[78]، يضرب في عمق المجتمع الجزائري. وهو ما لا نجد ما يقابله في جبهة القوى الاشتراكية مثلا التي تتكون أساسا من أبناء منطقة واحدة، هي منطقة القبائل.

---

75 – فشل مولود حمروش في تكوين تيار إصلاحي داخل جبهة التحرير بمجرد إقالته من رئاسة الحكومة في صيف 1991. كما غادر علي بن فليس كل مواقعه داخل الحزب بما فيها حتى إمكانية حضوره لمؤتمرات الحزب بمجرد انهزامه في انتخابات 2004 كما لم يسمح لعبد الحميد مهري بحضور المؤتمرات. انظر ضمن الملحق الرسالة التي وجهها هذا الأخير للمؤتمر التاسع لجبهة التحرير الذي دعي لحضور جلسته الافتتاحية فقط حسبما يفهم من نص الدعوة الموجهة له.

76 – قد تكون بعض الجوانب المتعلقة بالطابع الثقافي والجغرافي المميزة لمنطقة القبائل، دور في تفسير حدة النتائج التي تصل إليها الصراعات بين أبناء المنطقة. لمزيد من التفاصيل حول منطقة القبائل يمكن العودة إلى :
Alain Mahé, Histoire de la grande Kabylie, anthropologie historique du lien social dans les communautés villageoises, ed. Bouchène, 2006.

77 – جبهة التحرير تراعي دائما ما تسميه بالتمثيل الجهوي داخل مؤسساتها المختلفة التي تنتخب على هذا الأساس. كما تمنح مناصب داخل هياكلها لشخصيات على أساس جهوي حتى وان لم يتوفر التمثيل الجهوي لدى هذه « الشخصيات ». أمور وصلت لحد أخذ مقياس الجهة للترشح داخل هياكل المجلس الشعبي الوطني من قبل النواب الذين يفترض فيهم قانونا أنهم ممثلون للأمة حتى ولو انتخبوا على أساس تمثيل جغرافي حسب التقسيم الولائي للتراب الوطني.

78 – تعيش جبهة التحرير أزمة حادة يمكن أن تؤدي إلى ابعاد أمينها العام عبد العزيز بلخادم بمناسبة الإنتخابات التشريعية 2012 التي تدخلها وهي في حالة تصدع بين أكثر من طرف مما قد يؤثر سلبا على نتائجها في هذه الإنتخابات.

فقد استقال على سبيل المثال عضو الهيئة التنفيذية عبد القادر بونكراف[79] من منصبه القيادي احتجاجا على ما سماه « ببقاء الأمين العام للحزب رهينة لعصبة داخل الحزب وبالتسيير غير العصري للتنظيم »، كما أتهم الأمين العام للحزب بالتسيير الجهوي وبتدخل الإدارة في الشأن الداخلي للحزب خاصة بمناسبة الانتخابات التشريعية[80] التي يقول الرجل أنه ... « كان يستطيع أن يفسرها عندما كان الوالي يتدخل في قائمة الترشيح، خلال مرحلة الحزب الواحد، لكن الآن ليس هناك ما يبررها، خاصة على مستوى الشكل الذي تأخذه »... الخ.

عدة استقالات وإعلان عن مواقف معارضة عبر عنها الكثير من قيادي جبهة التحرير، في أكثر من محطة وفي مواجهة أكثر من أمين عام، لم يمنعهم ذلك من الاستمرار داخل الحزب بأشكال مختلفة، رغم ما يتعرضون له من تهميش متفاوت. يعتقدون دائما أنه مؤقت، في انتظار تغيير موازين القوى داخل الحزب والنظام السياسي ككل[81]. قيادة الحزب التي تفرض عليها الثقافة السياسية السائدة محاولة احترام التوازنات الجهوية والشللية التي يمثلها هؤلاء القياديين داخل الحزب، مما يجعلهم لا يتعرضون للتهميش الكلي إلا في حالات محددة[82]، كما حصل مع المجموعة التي بادرت بطرح ما أسمته بـ « محور للتفكير من أجل تجديد الحزب » 2007/12/15[83].

المجموعة التي تبنى قيادتها عبد الرزاق بوحارة الوزير السابق ونائب رئيس مجلس الأمة المعين، لم تعمل على توسيع نشر وثيقتها التي فشلت في خلق نقاش سياسي حول المبادرة، لا داخل الحزب ولا خارجه ماعدا بعض الاهتمام الإعلامي المحدود عن طريق مقابلات أجريت مع قائد المجموعة عبد الرزاق بوحارة الذي كان الوحيد الذي أعلن عن اسمه ضمن قائمة المبادرين التي بقيت رسميا مجهولة[84].

79 – وزير سابق للسكن ومحافظ في أكثر من ولاية من المقربين للأمين العام السابق بوعلام بن حمودة. يعتبر من القياديين الجبهويين الذين يمثلون منطقة الوسط داخل جبهة التحرير. لمزيد من التفاصيل حول قيادات جبهة التحرير من الوزراء ومنهم بونكراف عبد القادر انظر : ناصر جابي، الوزير الجزائري أصول ومسارات، دار الشهاب، الجزائر، 2011.

80 – انظر المقابلة التي أجرتها جريدة Le Soir d'Algérie مع عبد القادر بونكراف لشرح أسباب استقالته 30 أكتوبر 2007.

81 – كمثال يمكن أن نذكر الانشقاق الذي أعلنت عنه قيادات حزبية وطنية يتزعمها الوزير السابق والمجاهد، صالح قوجيل تحت تسمية « حركة التأصيل والتقويم » التي تنوي تقديم ترشيحات مستقلة في انتخابات 2012، بعد فشل محاولات التصالح مع قيادة الحزب التي طالبتها بعدة نقاط من بينها ما سمته بتطهير اللجنة المركزية للحزب من الدخلاء، كما يمكن أن نذكر بالمواقف النقدية والمعارضة التي يعبر عنها عبد الرزاق بوحارة نائب رئيس مجلس الأمة، دون أن يستقيل من قيادة الحزب رغم التهميش الحاصل له منذ مدة.

82 – من بينها أن يتم تعويض المغضوب عليه بأحد أبناء جهته ضمن قيادة الحزب مما يسهل الاستغناء عنه.

83 – Un axe de réflexion pour le renouveau du parti, Document non signé, 10 pages.

84 – قد يكون ذلك خوفا من التبعات في حالة فشل المبادرة.

المبادرة التي تمحورت حول ست نقاط أساسية استهلها أصحابها بالتذكير بأنهم يهدفون من خلالها إلى فتح نقاش بناء من أجل تجديد حزب جبهة التحرير وأن النقاش لابد أن يتعالى عن الطرح الشخصي ليستقر على مستوى الأفكار.

أول نقطة تطرقت إليها الوثيقة ركزت على الإجابة عن هذا السؤال، لماذا المطالبة بتجديد الحزب ؟ وقد لخصت الإجابة عن هذا السؤال في خمس محاور جاءت على الشكل التالي : حاجة الجزائر إلى تجمع شعبي واسع وتعددي لإخراج الجزائر نهائيا من أزمتها. لأن موازين القوى الدولية الحالية تفرض تكوين هذه الجبهة الداخلية للدفاع عن السيادة الوطنية. لأن الشرعية الواسعة التي يتمتع بها الرئيس بوتفليقة فرصة لتكوين هذا التجمع الشعبي الذي يحترم التعددية السياسية والحزبية. لأن حزب جبهة التحرير، يجب أن يساهم في هذا التجمع الشعبي بفعل دوره التاريخي ويستطيع ذلك.

وأخيرا لأن الوضعية المتهالكة التي يوجد عليها حزب جبهة التحرير لا تجعله قادرا في الوقت الحالي على القيام بهذه المهمة، مما يفرض عليه التجديد الذي تطالب به الوثيقة.

بعد هذه الحيثيات، حاولت الوثيقة أن تتطرق بالتفصيل أكثر إلى تشريح ما سمته بأزمة حزب جبهة التحرير التي طالبت بمواجهتها وعدم التهرب منها. فالحزب في أزمة وهي قناعة الكثير من المناضلين والأنصار كما جاء في الوثيقة. أزمة لا يجب أن تختصر فقط في غضب بعض المناضلين بعد إقصائهم من الترشح للانتخابات، فكل ما قامت به الانتخابات هو كشف هذه الأزمة، التي تصفها الوثيقة بأنها أزمة متعددة الأبعاد ودائمة.

أزمة هوية تتجسد في هذا الحنين إلى الماضي الذي يتم التعامل معه بأشكال مختلفة، وإلى هذا التعامل مع الإرث الوطني غير المتبنى، وفي هذا البعد الشعبي المبعد وأخيرا في هذه النزعة المحافظة المخفية كما جاء في الوثيقة. الخلاصة، كما تقول نفس الوثيقة، أن هوية الحزب قد شوهت وأن المناضلين والأنصار قد اختلطت عليهم السبل. الحزب، الذي تقول عنه الوثيقة، أنه يعاني من غياب مشروع سياسي توافقي لأن دعم مشروع رئيس الجمهورية لا يعفيه من وضع تصورات اقتصادية، واجتماعية وثقافية وسياسية على المديين المتوسط والطويل.

زيادة على أزمة الهوية التي يتخبط فيها حزب جبهة التحرير، تضيف الوثيقة ما أسمته بأزمة التمثيل التي تذكر ببعض ملامحها، على غرار ضعف تمثيل الشباب والمرأة ونبذ القيادات الحزبية القديمة بشكل واضح، وأخيرا ضعف الفعل السياسي مع المنظمات النقابية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة.

أزمة تسيير : تحت هذا العنوان تذكر الوثيقة مجموعة طويلة من الملاحظات والعيوب المرتبطة بتسيير الحزب من بينها : غياب النقاش الداخلي والاستحواذ على صلاحيات مؤسسات الحزب وسيطرة ثقافة العنف وغياب المحاسبة والاختيار التعسفي للمسؤوليات، وظاهرة الرشوة واختفاء تسييس العمل الحزبي وابتذال قوانين الحزب وتشجيع الشللية وسيطرة منطق الابتزاز وتهميش من يطالب بالنقاش الديمقراطي وإجهاض كل مبادرات المصالحة الداخلية وأخيرا إبعاد كل فكرة عن تقديم الحساب.

زيادة على أزمة التسيير التي تعطي الوثيقة الكثير من الأمثلة عنها، تذكر الوثيقة ما أسمته بأزمة الثقة التي تبرز نتيجة التناقض الصارخ بين خطاب القيادة وممارساتها، لتذكر بعض ملامحها في التناقض بين المطالبة بمحاربة الرشوة في مؤسسات الدولة ورفض القيام بها داخل الحزب. ومثل الحديث عن الديمقراطية في المجتمع وعدم احترامها داخل الحزب. نفس الشيء الذي ينطبق على المصالحة التي تنادي بها قيادة الحزب على المستوى العام لكن ترفض حصولها بين أبناء نفس الحزب.

أخيرا فإن الوثيقة تقترح تنظيم مؤتمر لتقدم للنقاش بعض المعطيات الإحصائية[85] حول الانتخابات التي تؤكد حسب أصحاب المبادرة أن النتائج السلبية تؤكد دليل على فشل الهيكل الحزبي وليس حزب جبهة التحرير الذي لازال يحظى بدعم وقبول الكثير من الجزائريين.

ما يشبه الخلاصة

أزمات الحزب السياسي الجزائري التي تعرفنا عن جزء من مؤشراتها التنظيمية والسياسية، لا تجعلنا متفائلين حول إمكانية مساهمته في إخراج النظام السياسي الجزائري من أزماته المتعددة التي تتسبب بدورها في تعميق أزمة الحزب، بل واستفحالها جراء الخوف الذي تبديه السلطات من إمكانية ظهور أحزاب قوية تستطيع تجنيد المواطنين[86]. فالحزب السياسي مازال مغلقا أمام الكثير من الفئات الاجتماعية الحية وعلى رأسهم الشباب والمرأة والكثير من

85 – ترى الوثيقة أن معدل الأصوات التي حصل عليها حزب جبهة التحرير لا تتجاوز 20 بالمائة منذ الإعلان عن التعددية في سنة 1990 اعتمادا على مقياس عدد المسجلين في الانتخابات. لقياس ما سمته الوثيقة القاعدة الانتخابية للحزب. وتذكر أن أعلى نسبة أصوات حصلت عليها جبهة التحرير في الانتخابات التشريعية كانت في سنة 2002 بـ 14 بالمائة من أصوات المسجلين وتقهقرت هذه النسبة إلى 7,5 بالمائة في سنة 2007. أما فيما يخص الانتخابات المحلية فأعلى نسبة كانت 17 بالمائة في سنة 1990 في حين أن أحسن نسبة كانت في انتخابات 2007 بـ 11 بالمائة من أصوات المسجلين دائما.

86 – الكثير من المؤشرات تأكد أن الإعتراف بعدد كبير من الأحزاب في بداية 2012 لن يساهم في تحسين صورة الظاهرة الحزبية في عين الجزائرين ولن تساهم هذه الإعترافات التي جاءت تحت ضغط الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية في تحسين أداء النظام السياسي الجزائري الذي قد تزداد صعوباته جراء التشرذم الذي قد يظهر على مستوى البرلمان والحياة السياسية ككل.

الفئات الحضرية الوسطى المتعلمة التي ابتعدت عن العمل السياسي الحزبي المنظم. الفئات الوسطى من أبناء ما سميناه الجيل الثاني[87] التي تعيش حالة اضطراب جدي، أثر سلبا على مواقعها الاجتماعية والاقتصادية، ليزيد من انكماشها حول نفسها وتخليها عن أدوارها السياسية المفترضة.

كما يزيد ضعف الثقافة الحزبية لدى جيل الشباب من صعوبة عمليات إصلاح المنظومة الحزبية التي تبدو كهياكل فارغة، مقابل الحراك الاجتماعي الواسع الذي تقوده حركات اجتماعية احتجاجية مختلفة، بقيت حتى الآن من دون آفاق سياسية واضحة، وقد يكون مآلها الانتكاسة واللجوء إلى العنف وتكرار نفسها ؛ إذا غاب التفكير في حلول ذكية لحل هذا الإشكال الذي تعيشه أكثر من حالة عربية : أحزاب دون قواعد ولا أدوار ولا جماهير، دون تنظيم ولا آفاق سياسية.

87 – انظر ضمن مؤلفنا هذا القسم الذي يتحدث عن المسألة الجيلية وسيناريوهات الانتقال في الجزائر.

الانتخابات التشريعية الجزائرية
انتخابات استقرار... أم ركود سياسي ؟

مقـــــدمة

من مفارقات الانتخابات التشريعية الجزائرية الثالثة التي جرت منذ العودة إلى المسار الانتخابي (ماي 2007)، أنها تمت بعد التعديلات القانونية التي أدخلت على قانون الانتخابات[1] باقتراح من المجموعة البرلمانية لحركة الإصلاح الوطني، التي دخلت هذه المنافسة الانتخابية وهي مقسمة بين مؤيدي قيادتها التاريخية بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله، الداعي إلى مقاطعة الانتخابات والتيار المنشق عنه بقيادة أغلبية نواب الحركة وقيادييها. صراعات أثرت على نتائج الحركة الانتخابية كثيرا، فلم تحصل القوائم التي تقدم بها المنشقون إلا على ثلاثة مقاعد، في حين كانت القوة السياسية الثالثة في العهدة الماضية بـ 47 نائبا. مما يؤكد هشاشة الظاهرة الحزبية ضمن الخارطة السياسية الجزائرية، بعد عقدين من الإعلان عن التعددية السياسية.

القانون الانتخابي الجديد الذي حسن جزئيا من شروط إجراء الانتخابات، بفرضه لبعض القيود على الإدارة احتراما لشفافية أكبر للعملية الانتخابية، من ذلك على سبيل المثال : السماح لأعضاء قوات الجيش، الشرطة والدرك والحرس البلدي والحماية المدنية... الخ بالتصويت في أماكن سكناهم. وهو ما يعني إلغاء « المكاتب الخاصة » التي اشتكت منها كثير من الأحزاب وطالبت بإلغائها. كما منح نفس القانون الحق في الاطلاع على الهيئة الانتخابية لممثلي الأحزاب المرشحة للانتخابات وممثلي القوائم الحرة والحصول على نسخة منها. كما فرض التعديل القانوني في المادة 40، نشر قائمة أعضاء مكاتب ومراكز التصويت

1 – القانون العضوي رقم 04-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1424 الموافق لـ 7 فبراير 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 97-07 المؤرخ في 6 مارس 1997 المعدل والمتمم، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.

من المؤطرين، وتسليم نسخ منها إلى ممثلي الأحزاب السياسية والقوائم الحرة، خمسة أيام قبل إقفال قائمة الترشيحات.
في نفس الإطار دائما، لم يكتف المشرع بما فرضته المادة 56 من القانون، على رئيس المكتب الذي يوجب عليه القانون التصريح بنتيجة الاقتراع وتعليقها بمجرد تحرير محضر الفرز، بل فرضت عليه تسليم نسخة من محضر فرز الأصوات، مصادق على مطابقتها للأصل من قبل رئيس مكتب التصويت إلى الممثل المؤهل قانونا، لكل مترشح حر أو مترشحين حزبيين، مقابل توقيع باستلام، فور تسلم المحضر، قبل مغادرة مكتب التصويت.

هذا الغطاء القانوني الذي جرت فيه الانتخابات، لم يمنع بعض الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ومن ورائها المواطن من التشكيك في نزاهة العملية، اعتمادا على ترسبات التجربة التاريخية للعملية الانتخابية في الجزائر وخصائص النظام السياسي الجزائري نفسه. رغم أن الأصوات المشككة في نزاهة الانتخابات قد خفت هذه المرة بالمقارنة مع الاستحقاقات السابقة التي عرفت تشكيكا كبيرا في نتائجها[2]، فما الذي جد من جديد حتى تخف الأصوات الحزبية المتعودة على التشكيك في الانتخابات ؟ بمعنى آخر ما هي ميزات الظرف الذي تمت فيه هذه الانتخابات التي قد تكون وراء هذا الموقف ؟ أم أن الأمر يتعلق باتجاهات عامة مرتبطة بخصائص النظام السياسي الجزائري وما يكون قد طرأ عليه من تغييرات مع الوقت في اتجاه احترام أكبر لأراء المواطنين وقناعاتهم السياسية بمناسبة الانتخابات ؟ أم أن الأمر يتعلق فقط بنوعية الانتخابات التشريعية بالذات، بالمقارنة مع أنواع الانتخابات الأخرى، كالرئاسية وحتى المحلية ؟

الإجابة عن هذا الأسئلة تفرض علينا ونحن نتحدث عن تجربة الانتخابات التشريعية في الجزائر، وضع الفروق الواضحة بين الاتجاهات العامة التي تميز النظام السياسي الجزائري، وتحدد سولوكاته في تعامله مع القوى السياسية المختلفة بمناسبة هذه الاستحقاقات الانتخابية التي لجأ إليها منذ الاستقلال في عهدي الأحادية والتعددية، وبين ما قد يميز لحظة الانتخابات بالذات من أحداث أو متغيرات ظرفية ذات طابع سياسي أو اقتصادي اجتماعي، يمكن أن يكون لها تأثير هي الأخرى على نتائج الانتخابات ومصداقيتها في أعين الفاعلين السياسيين.

---

2 – انتخابات جوان 1997 التشريعية التي فاز بها التجمع الوطني الديمقراطي، حزب السلطة الجديد الذي أعلن عن تكوينه في 21 فيفري 1997، كان التشكيك في نتائجها أقوى بكثير مثلها مثل الانتخابات المحلية التي تلتها في أكتوبر من نفس السنة وفاز بها نفس الحزب.

الانتخابات على« الطريقة الجزائرية »

تعود النظام السياسي في الجزائر على تنظيم انتخابات لأسباب عديدة، نجد على رأسها :

1 - محاولة إقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية المؤطرة والمناسباتية.

2 - محاولة إضفاء مسحة من الشرعية الوطنية بالداخل ودوليا على المؤسسات السياسية الرسمية.

3 - إفراز نخب سياسية، يمكن أن تشارك جزئيا، في عملية تسيير المؤسسات، تستعمل كوسيط بين المؤسسات المركزية والمواطن خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية.

4 - محاولة إشراك/ إلهاء لبعض أفراد النخبة المركزية الموجودة على هامش المؤسسات أوفي مواقع التحفظ كالوزراء القدماء وضباط الجيش المسرحين وبعض الوجوه التقليدية والشخصيات السياسية المبعدة عن مراكز القرار الفعلي، عن طريق مشاركتها في الانتخابات البرلمانية على وجه الخصوص، حتى لا يتطور تهميشها إلى نوع من المعارضة وحتى تتمكن من الاستفادة من الريع المالي الناتج عن مواقعها في الهيئات الوطنية المنتخبة.

نفس الشيء يمكن قوله حول أنواع الاستفتاءات الكثيرة التي نظمت[3] منذ الاستقلال، فقد جرت انتخابات في أول سنة للاستقلال، لتكوين المجلس التأسيسي، كما جرت انتخابات رئاسية غير مباشرة (بن بلة) ورئاسية مباشرة (بومدين والشاذلي[4]) تمت كلها في ظل النظام الأحادي الذي اختارته النخب السياسية والعسكرية المسيطرة بعد الاستقلال. انتخابات واستفتاءات كانت من تنظيم الإدارة والحزب الواحد حصريا، أعلن عن نسب مشاركة عالية جدا فيها، كما جرت العادة في الكثير من دول العالم الثالث خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. بالطبع دون أدنى إمكانية للتحقق من صدق الأرقام المعلنة أو مراقبة لسير عمليات الاقتراع والتنظيم من قبل المواطنين أو الفاعلين السياسيين المستقلين[5].

---

3 – انظر عدد الاستفتاءات منذ الاستقلال ونسب المشاركة الكبيرة المعلنة رسميا فيها ضمن المؤلف التالي :
Hosni Labidi (direction), Algérie : comment sortir de la crise ? l'harmattan, Paris, 2003, p 103.

4 – انتخب الرئيس أحمد بن بلة بطريقة غير مباشرة في 1962 لينتخب الرئيس بومدين في سنة 1976 بطريقة مباشرة ويليه بعد ذلك الشاذلي بن جديد في 1979، 1984 و1989.

5 – على سبيل المثال فقط ذكرت يومية السلام اليومية أن الرئيس الشاذلي بن جديد لم يحصل إلا على نسبة تقل عن عشرين بالمائة من الأصوات خلال ترشحه للعهدة الثالثة 1988، رغم الأرقام، كانت النسب المعلنة كبيرة كما جرت العادة. انظر لمزيد من التفاصيل المرجع التالي : ناصر جابي، الانتخابات/الدولة والمجتمع، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 139.

عملية الانتخاب التي سيطر على تنظيمها ثلاثي مكون من حزب جبهة التحرير كغطاء سياسي والإدارة (الولاة) كمسير إداري، تحت المراقبة الصارمة للأجهزة الأمنية ومخابرات الجيش التي كانت لها اليد الطولى في مراقبة الترشيحات وتأطير العملية الانتخابية ككل واتخاذ القرار بشأنها ؛ رغم دور الواجهة الممنوح للحزب الذي « تخصص » مناضلوه وإطاراته وهياكله المحلية والمركزية في التسيير المباشر للعملية واحتكار الترشيحات لها ؛ في ظل القطاعية التي ميزت النظام السياسي الجزائري ولازالت جزئيا. فقد كان من نتائج الاستعمار الاستيطاني الطويل الذي عرفته الجزائر ظهور نخبة ضعيفة السمك الاجتماعي منقسمة على أساس لغوي وقيمي تخصصت في القيام بمهام مختلفة واحتلال مواقع اجتماعية مختلفة هي الأخرى كذلك، في علاقاتها بالمجتمع وداخل الهياكل والمؤسسات التي احتلتها قبل وبعد الاستقلال.

انقسامية النخبة[6] هذه هي التي كونت الأرضية السوسيولوجية للقطاعية التي ميزت مؤسسات الدولة بموجب تقسيم المهام الذي عرفت به النخب الجزائرية المختلفة، المتمترسة داخل مختلف الهياكل والمؤسسات. وكان من نتائج تقسيم المهام هذا، أن « منحت » المؤسسات الإيديولوجية كهياكل حزب جبهة التحرير والمنظمات الجماهيرية[7]، بالإضافة إلى وزارات إيديولوجية أخرى كوزارة التربية والعدل والشؤون الدينية إلى النخب المعربة، مقابل « منح » المؤسسات الاقتصادية والإدارية إلى النخب المفرنسة التي أعادت إنتاج سيطرتها داخلها.

تقسيم مهام ومؤسسات تم أساسا على النظرة السائدة اجتماعيا إلى اللغات. فمقابل اللغة العربية التي اعتبرت لغة دين وآخرة وتواصل شفهي مع المواطنين ومن ثمة تأطير سياسي وإيديولوجي لهم، تم النظر إلى الفرنسية كلغة دنيا، عمل وملفات، « لغة الخبز » كما يقول الكثير من الجزائريين عنها.

تقسيم المهام هذا هو الذي جعل الانتخابات من اختصاص النخب، والمعلمون بمختلف فئاتهم، المسيطرون على المؤسسات الإيديولوجية كحزب جبهة التحرير المكلف رسميا بتأطير المواطنين. انتخابات تحولت مع الوقت إلى وسيلة لإعادة إنتاج هذه الانقسامية والقطاعية التي تميز النظام السياسي الجزائري، بما تحتويه من نزاعات وصراعات، كتلك التي تميز العلاقة بين المؤسسات المنتخبة مثل البلديات التي يسيطر عليها المنتخب المعرب في مواجهة الإدارة المفرنسة بمختلف مراتبها.

---

6 – يمكن الرجوع إلى مؤلفنا : الانتخابات/الدولة والمجتمع، دار القصبة، الجزائر، 1999. لمعرفة المزيد من التفاصيل حول مفهومي الانقسامية والقطاعية.

7 – وصلت عملية تأطير المجتمع من قبل حزب جبهة التحرير إلى قمتها في بداية الثمانينات عن طريق ما كان يسمى بالمنظمات الجماهيرية التابعة لجبهة التحرير، كاتحاد الفلاحين والعمال والنساء والشباب وحتى الفنانين والكتاب والصحفيين... الخ.

هذه الانتخابات التي كان التنافس فيها محصورا داخل نفس النخب التي تملك نفس المواصفات والخصائص والبرامج، مما جعل الاقتراعات بالنسبة للمواطن، من دون رهانات سياسية فعلية. وقل اهتمام المواطنين الجزائريين بهذه الانتخابات مع الوقت، باستثناء تلك « المناوشات » ذات الطابع الشخصي والعائلي[8]. بما يمكن أن تجنده هذه الانتخابات من قوى وروابط تقليدية عشائرية وعائلية في الغالب، خاصة في المناطق الريفية التي استمرت فيها قوة مثل هذه الروابط القبلية على غرار مناطق الهضاب العليا، عكس المدن المتوسطة والكبرى خاصة التي برز عدم اهتمامها بمثل هذه الاستحقاقات مبكرا، ليتحول مع الوقت إلى اتجاه غالب، حتى بعد الانتقال إلى التعددية، المدن التي انتقل إلى العيش فيها أغلبية المواطنين الجزائريين.

التعددية ولعنة الانتخابات

لم يكن غريبا، أن تظهر الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير في المدن الكبرى[9] بالذات، التي كانت إحدى وسائل تعبيرها السياسي، مقاطعة الانتخابات الأحادية، ليتحول هذا السلوك بعد الإعلان عن التعددية إلى الاقتراع لصالح قوى المعارضة والدينية منها على وجه الخصوص. وذلك على حساب القوى الحزبية السياسية الرسمية التي أخرِجت من هذه الفضاءات الحضرية التي تحول أغلبية الجزائريين للعيش فيها. بالطبع لم تكتف هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي كانت من ورائها القوى الشابة الشعبية، كقاعدة اجتماعية، بهذا الشكل السلمي للمطالبة عن طريق الانتخابات بالمشاركة فيها أو مقاطعتها، بل لجأت في الغالب إلى أشكال تجنيد ومطالبة أكثر جذرية. خاصة بعد أن تم ركوبها من قبل التيار الديني الجذري ذو التوجه السلفي، ابتداء من نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

تحولت الانتخابات رسميا، إلى أحد مفاتيح الحل، لإنجاز المرحلة الانتقالية التي انطلقت بعد الموافقة على دستور 23 فبراير 1989 الذي أقر التعددية السياسية، الإعلامية والنقابية، واعترف بحق الإضراب والتظاهر في جو اتسم بالكثير من نقاط التصادم بين النخب التي برزت مع الظاهرة التعددية الجديدة والقديم منها ؛ في ظل أزمة متعددة الأوجه زادها تعقيدا تدهور الوضع الاقتصادي والمالي كحدث ظرفي وبروز الكثير من علامات التشنج وسيطرة الأطروحات الإيديولوجية الإقصائية بين النخب المتصارعة. وذلك لما عرف عنها من انقسامية، زادت حدتها وعبرت عن نفسها أكثر لأول مرة في جو من الانفتاح الإعلامي والسياسي.

---

8 – للرفع من القيمة التنافسية للانتخابات التشريعية وحث المواطن على مشاركة أكبر فيها اقترح حزب جبهة التحرير ثلاثة من مناضليه بدل اثنين للتنافس على المقعد النيابي في انتخابات ربيع 1987.

9 – للمزيد من التفاصيل حول الحركات الاجتماعية في الجزائر يمكن الرجوع إلى مؤلفنا الذي خصصناه لها : ناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.

علما بأن هذه المكانة الممنوحة للانتخابات، كمفتاح لتسيير وإنجاح المرحلة الانتقالية، لم تكن نتيجة لاتفاق بين الأطراف السياسية الفاعلة الرسمية والشعبية، بل كل العملية تمت على العكس. تحت ضغط الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي لم تكن تملك في الغالب أي تنشئة اجتماعية ديمقراطية أو تعددية، باعتبارها بنت النظام السياسي الأحادي كأجيال تربت في ظل قيمه الإقصائية وداخل مؤسسات تنشئته الأحادية، بما فيها المنظومة التعليمية التي كانت وراء الكثير من أوجه التغيير في المجتمع الجزائري ؛ نتيجة لما عرفه انتشار التعليم من سرعة وعمق شعبي بعد الاستقلال. استفحلت الأمور أكثر عندما تمكنت التيارات الدينية السياسية الجذرية، القريبة من التيارات السلفية، من ركوب هذه الحركات الاجتماعية الخام ومنحها أهدافا قيمية ودينية لم تكن هي السائدة لديها في الأصل. هذه الحركات التي فشلت كل القوى السياسية والفكرية الأخرى من ركوبها ، بما فيها القوى الدينية المعتدلة واليسارية والوطنية.

عكس ما كان يُنتظر من النظام السياسي الجزائري المتعود على تسيير طبخات انتخابات غير شفافة، فإن الانتخابات المحلية لـ 10جوان 1990 التي دشن بها المرحلة التعددية، لم يتم التشكيك في نتائجها الكلية، رغم ما شابها من تجاوزات محدودة، لم تكن دائما من قبل الإدارة المتعودة على التدخل في تحديد نتائج الانتخابات وتسيير مراحلها الأخرى، بل من قبل جماهير الحركة الاجتماعية المؤطرة من قبل التيار الديني، في جو من تخبط كبير ميز الأداء الإداري المركزي والمحلي. زاده تعقيدا ، اضطراب واضح في الرؤية السياسية لدى النخب الحاكمة ومؤسسات القرار الرئيسية (الحكومة، الرئاسة، المؤسسة الأمنية... الخ) التي حاول أكثر من طرف فيها استغلال هذه الانتخابات ومن ورائها القوى الاجتماعية الشعبية التي جندتها ، لتصفية حساباته مع النخب المنافسة الأخرى، وتحضير مشاريع سيطرته على مؤسسات الدولة، في غياب حد أدنى من الإجماع والتوافق بين هذه النخب الحاكمة، والذي ميز كل المرحلة الانتقالية.

تغيرت الكثير من المعطيات بعد هذه التجربة الانتخابية التعددية الأولى، نتيجة سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السلطة المحلية في أغلبية المدن الكبرى والمتوسطة على حساب الأحزاب السياسية، بما فيها جبهة التحرير التي تقوقعت داخل الفضاءات الريفية بالهضاب العليا والجنوب. فقد فتحت نتائج هذه الانتخابات شهية التيارات السياسية المسيطرة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، خاصة مع حالة التخبط التي كانت تعيشها الكثير من مراكز القرار الرسمية، بما فيها تلك التي لا تؤمن أصلا بالانتخابات كوسيلة للتداول السلمي على السلطة، لتطالب بانتخابات تشريعية وحتى رئاسية مسبقة، في هذا الجو السياسي المتشنج المميز بحالة

صعود للحركات الاجتماعية الاحتجاجية، الذي كان يقابله حالة تخبط سياسي قصوى، لدى مؤسسات اتخاذ القرار المختلفة المدنية والعسكرية.

كانت مرحلة التحضير للانتخابات التشريعية وصدور القوانين المنظمة لها[10] الشرارة التي استغلتها بعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ للقيام بإضراب وطني عام، كان من المقرر له أن يستمر لمدة ثلاثة أيام، تحول فيما بعد إلى إضراب وطني مفتوح قريب من العصيان المدني[11]، كان من تداعياته إلقاء القبض على قيادة الجبهة نفسها وإعلان حالة الطوارئ، بعد تدخل الجيش وتأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في بداية صيف1991 لغاية نهاية السنة، بعد ذهاب الحكومة التي نظمت الانتخابات المحلية التعددية الأولى ودشنت الإصلاحات في أكثر من مجال.

لعنة الانتخابات كانت أكبر هذه المرة بمناسبة تنظيم الانتخابات التشريعية المؤجلة لشتاء 1991، فقد فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنتائج دورها الأول، رغم سجن قيادتها وبروز العديد من مؤشرات العنف المنظم تحت تسميات إسلامية مختلفة، بحيث لم تتوقف تداعيات الانتخابات عند هذا الحد، فقد تدخل الجيش لإلغاء نتائج الدور الأول منها، بعد إقالة/ استقالة رئيس الجمهورية الذي عوض برئاسة جماعية، كانت بداية تنصيبها، مرحلة لدخول الجزائر عشرية كاملة من الاضطراب السياسي والعنف.

التفسير الذي يمكن تقديمه للعنة الانتخابات هذه وما ميزها من عنف واضطراب سياسي هو أن الانتخابات لم تعد تقوم بنفس الوظائف التي تكلمنا عنها كوسيلة لتجديد جزئي في النخبة أو خلق وسائط بين الدولة والمجتمع أو محاولة لإضفاء شرعية أكبر على المؤسسات... الخ، كما كان الحال في ظل الأحادية واستقرار المؤسسات السياسية، في الوقت الذي لم يحصل فيه أي تفاهم بين الفاعلين السياسيين للاتفاق حول أهداف محددة للانتخابات التعددية الجديدة، بما ميزها من تجنيد شعبي واسع، سمح بتدخل قوي للشباب والكثير من القوى الاجتماعية التي همشتها اللعبة السياسية الأحادية، وبما أفرزته من تعدد في الفاعلين السياسيين المتمتعين بمستوى كبير من الاستقلالية وروح المبادرة. فقد ارتبطت الانتخابات

10 – اتهمت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الحكومة بأنها اقترحت قوانين على مقاس حزب جبهة التحرير عن طريق تقسيم للدوائر الانتخابية يمنح عدد نواب أكبر للمناطق الريفية بما فيها الجنوب والهضاب العليا أين يفترض أن حضور جبهة التحرير أقوى من تواجد جبهة الإنقاذ التي برزت كظاهرة حضرية في المقام الأول.

11 – انظر وثيقة العصيان المدني المحررة من قبل أحد رؤوس التيار الجذري داخل الجبهة الإسلامية، سعيد مخلوفي، الذي التحق بالجماعات المسلحة في جنوب البلاد بعد ذلك والتي تم توزيعها على جماهير الجبهة الإسلامية أثناء فترة الإضراب، في ملحق المرجع التالي : أحميدة عياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، دار الحكمة، الجزائر، 1991.

لدى التيار الإسلامي الجذري، المستفيد الأول منها، بتغيير عميق هو أقرب للانقلاب والتغيير الكلي لنظام الحكم ونخبه ومؤسساته.

في المقابل سادت ضبابية كبيرة لدى النخب الحاكمة ومؤسسات اتخاذ القرار الرسمية مما جعلها عاجزة عن التدخل لتوجيه نتائج الانتخابات لصالحها، كما تعودت على ذلك في ظل الأحادية السياسية. ضبابية زادتها عتمة الصراعات متعددة الأوجه (سياسية، شخصية، جهوية... الخ) بين النخب الرسمية الحاكمة والمؤسسات المختلفة التي تمترست داخلها. وكانت النتيجة الأساسية أزمة سياسية ومؤسساتية حادة في ظل وضع اقتصادي واجتماعي في غاية التشنج تزامن مع بداية تغيير في نمط التسيير الاقتصادي الكلي المتجه نحو تدخل أقل للدولة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

شروط العودة إلى المسار الانتخابي

دشنت الجزائر عشرية التسعينيات من القرن الماضي بمواجهات مسلحة وحالة عنف كبيرة واضطراب مؤسساتي بعد فشل انتخابات 1991 التشريعية التعددية الأولى، كان أحد فاعليها الرئيسيين الجماعات الإسلامية المسلحة بمختلف تسمياتها[12] لتدشن الألفية الجديدة، عشر سنوات بعد ذلك بحالة عنف واضطراب بدرجة محدودة جغرافيا هذه المرة، منطقة القبائل تحديدا، كان من نتائجها مقاطعة انتخابات 2002 التشريعية والمحلية من قبل القوى السياسية الفاعلة في المنطقة (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية).

عشرية كاملة (2002/1992)، كانت كافية لكي تصل فيها الحركة الاجتماعية الشعبية التي كانت وراء الحراك الاجتماعي والسياسي الذي عرفته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 إلى مأزق فعلي، عبر عن نفسه من خلال حالة العنف والانسداد السياسي، بعد أن أوصلت هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية[13] حالة التجنيد الشعبي إلى مستوياتها القصوى.
مستوى تجنيد أبان عن نفسه من خلال النتائج الانتخابية التي حققتها الأحزاب والقوى السياسية التي عبرت بدرجات متفاوتة عن هذه الحركات الاجتماعية الشعبية وطنيا وجهويا، كحال الجبهة الإسلامية للإنقاذ وطنيا وجبهة القوى الاشتراكية محليا بمنطقة القبائل، خلال

12 – ظاهرة الجماعات الإسلامية المسلحة أخذت تسميات مختلفة كحركة الدولة الإسلامية والجماعات الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحولت بدورها إلى قاعدة المغرب الإسلامي في المدة الأخيرة. وعرفت اقتتالا داخليا ذهب ضحيته الكثير من قياداتها وعدد أكثر من المواطنين ورجال الأمن.

13 – انظر ما يميز الحركات الاجتماعية من شمولية في التعبير ضمن هذا المرجع :
Eric Neveux, Sociologie des mouvements sociaux, ed. La Découverte, Paris, 2004.

انتخابات بداية التسعينيات الملغاة التي كانت ذات رهانات سياسية أكيدة. هذه الأحزاب السياسية التي دفعت الثمن غاليا بعد ذلك عندما وصلت هذه الحركات الاجتماعية إلى المأزق الذي عرفته، جراء ما ميز هذه الحركات نفسها من عفوية وجذرية وقوة تجنيد، مع ضعف في التأطير وتخبط في تحديد الأهداف، نتيجة الخصوصيات المميزة للوضع الثقافي الجزائري ونخبه المنقسمة على نفسها على أكثر من صعيد، لغويا وقيميا.

لم يكن من الممكن بالنسبة لصاحب القرار العودة إلى المسار الانتخابي، بعد هذه التجربة، إلا بعد التغييرات الجوهرية التي أدخلت على الخارطة السياسية وإعادة تأطيرها من جديد، دون المس بالمبدأ التعددي شكليا، الذي تم الحفاظ عليه، في أحلك الظروف الأمنية. فقد أبعدت قيادة جبهة التحرير التي ظهرت عليها الكثير من علامات الاستقلالية إزاء السياسات الرسمية، في الوقت الذي أعلن فيه عن تشكيل حزب جديد للسلطة (التجمع الوطني الديمقراطي) كبديل مضمون للقيام بالأدوار المناطة تقليديا بجبهة التحرير في علاقاتها بالنظام السياسي الجزائري، بعد أن حلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وانطلقت محاولات تفعيل ساحة سياسية تعددية هشة مؤلفة من العديد من التنظيمات السياسية الصغيرة والآلاف من الجمعيات[14]. حالة أعيد إنتاجها في 2012 عندما قررت الدولة الإعتراف بعدد كبير من الأحزاب السياسية دخلت الإنتخابات التشريعية دون تحضير ولا برامج مما قد يحول هذه الأحزاب إلى وسيلة إفساد جديدة للحياة السياسية وهشاشة أكثر للمؤسسات السياسية وعلى رأسها البرلمان.

كما ارتبطت الانتخابات بانطلاق موجة العنف في الجزائر في بداية التسعينيات، عرفت الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 والتشريعية سنة 1997 بداية انحسار لأعمال العنف والإرهاب، بعد سنوات من المواجهات الدامية بين الجماعات الإسلامية المسلحة وقوات الأمن المختلفة، لتخسر هذه الجماعات رهانها السياسي بمقاطعة شعبية لمؤسسات الدولة ومشاريعها، وذلك بعد خروج المواطنين بقوة إلى المشاركة في الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر السياسي 1995، مما جعل هذه الجماعات تلجأ إلى عمليات إرهابية واسعة انتقاما من المجتمع الذي صدرت فتاوى عديدة بتكفيره وردته. فتاوى زادت في عزلة هذه الجماعات وفقدانها للغطاء والدعم الشعبي الذي حققته جزئيا في العديد من المناطق بأشكال ووسائل مختلفة.

تمت الانتخابات التي نظمتها الجزائر بعد هذه التجربة في نفس الإطار السياسي والقانوني الذي ميزه قانون حالة الطوارئ المعلنة منذ 1992 الذي قلص من فرص نشاط الأحزاب

14 – ظهر في الجزائر وفي وقت قصير أكثر من ستين حزبا سياسيا وحوالي ثمانين ألف جمعية منها حوالي ألف جمعية ذات طابع وطني.

السياسية وأثر سلبا على ممارسة الحريات الجماعية والفردية. تمت الانتخابات التي عرفتها نهاية التسعينيات إذن بعد العودة التدريجية للاستقرار للكثير من مؤسسات الدولة وعلى رأسها رئاسة الجمهورية، بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 على وجه الخصوص التي تزامنت مع تحسن في أسعار النفط وبداية تقليص ضغوط المديونية الخارجية وانطلاق العديد من مشاريع الإصلاحات الاقتصادية، التي زادت من حدة الفروق الاجتماعية بين الجزائريين المتعودين على ثقافة سياسية مساواتية عبرت بصدق عن مسارهم التاريخي كشعب.

فروق اجتماعية كان من نتائجها بروز الكثير من مظاهر التهميش التي مست زيادة على الفئات الشعبية، التي تأثرت وضعيتها سلبا بالتحولات الاقتصادية الجارية وتقليص الأدوار التقليدية للدولة في المجال الاجتماعي، جزءا كبيرا من الفئات الوسطى الأجيرة التي التحقت بصفوف الفقراء الجدد وهي الفئات التي كانت ذات علاقة خاصة بالعملية الانتخابية، ليس من حيث الترشح لها فقط، بل من حيث تأطيرها والترويج لها سياسيا واجتماعيا.

في المقابل طفت على السطح فئة الأغنياء الجدد الذين استفادوا من التحولات الاقتصادية الجارية للحصول على تراكمات مالية سريعة، ظهرت نتائجها في سلوكات وأنماط استهلاكية جديدة لم يتعود عليها المواطن الجزائري ابن الثقافة المساواتية واقتصاد الندرة. وسيبدي الأغنياء الجدد اهتماما كبيرا بالعملية الانتخابية بمناسبة هذه الانتخابات التشريعية، مستعملين فيها نقاط قوتهم الجديدة التي تحصلوا عليها في سنوات العنف : المال الذي ظهر بقوة كعامل حاسم خلال هذه الانتخابات، وهو ما تأكد حضوره كإتجاه عام في إنتخبات 2012.

إضافة إلى ضمانات التأطير السياسي للخارطة الحزبية وعدم تكرار سيناريوهات بداية التسعينيات، تم استحداث التحالف الرئاسي المكون من أحزاب جبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم (الإخوان المسلمون) 2003، الذي كان من أولوياته ضمان نجاح رئيس الجمهورية في انتخابات العهدة الثانية التي نافسه فيها الأمين العام لحزب جبهة التحرير خالقا بهذا الترشح حالة اضطراب لم يتعود عليها النظام السياسي الجزائري، بعد أكثر من عشر سنوات من الإعلان عن التعددية السياسية التي تقر بمبدأ التنافس السياسي وتنظمه شكليا[15].

15 – تداعيات هذا التنافس الذي حصل بمناسبة انتخابات 2004 الرئاسية بين الأمين العام لحزب جبهة التحرير علي بن فليس والرئيس بوتفليقة لازالت قائمة حتى الآن داخل وخارج هياكل الحزب.الذي عرف ابتعاد/إبعاد الكثير من إطاراته المحسوبة على الأمين العام السابق.وعلى شكل عدم انتظام حياة هيكلية في أغلبية الولايات والانشقاقات، في انتظار نتائج انتخابات 2012. التي يمكن أن تكون مقياس لهذه الأزمات متعددة الأشكال التي يعيشها أكبر حزب سياسي جزائري.

وصل التحالف الرئاسي، الذي كان عامل « استقرار سياسي » كبير للمؤسسات، إلى حد الركود وغلق المجال السياسي التنافسي، خاصة في علاقات السلطة التنفيذية بالبرلمان الذي ظهر بشكل باهت، متنازلا حتى عن الصلاحيات الممنوحة له قانونيا. وفي مقابل الضمور الذي مس المؤسسات السياسية المختلفة ومستوى أدائها، بما فيها الأحزاب السياسية، ظهرت شخصية الرئيس بوتفليقة كأول مؤسسة سياسية تتحكم في الكثير من مصادر القوة واتخاذ القرار حتى في علاقاته بالمؤسسة العسكرية. شخصية قوية الحضور تقليديا داخل دواليب السلطة واتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري منذ فترة ما قبل الاستقلال.

الانتخابات التشريعية لماي 2007 : تفاصيل الحدث

بعد أن تعرفنا على الخطوط العامة للاتجاهات الكبرى المؤسساتية والسياسية التي تمت فيها العملية الانتخابية في الجزائر تاريخيا، سنحاول ضمن هذا القسم من الدراسة التطرق إلى المتغيرات المتعلقة بالجانب الحدثي الذي ميز هذه الانتخابات وكان له تأثير على نتائجها من دون شك وعلى أكثر من صعيد، كنسب المشاركة فيها وحتى نتائجها جزئيا، ونوعية القضايا المطروحة أثناء الحملة الانتخابية، ومدى تجنيد الناخبين، دون إهمال التأثيرات التي تفرضها الاتجاهات العامة المعروفة المرتبطة بخصائص النظام السياسي وتجربته التاريخية في التعامل مع الانتخابات، وكذا نوعية الخارطة الحزبية... الخ.

من مرض الرئيس إلى فضيحة « بنك الخليفة »

كان لعدم الاستقرار الذي ميز النظام السياسي الجزائري منذ بداية التسعينيات نتائج سلبية على أداء الكثير من مؤسسات الدولة. رئاسة الجمهورية كانت من بين المؤسسات المركزية التي تأثرت سلبا بهذا الوضع الذي ميز فترة بداية الاعتراف بالتعددية. فقد فشل الرئيس الشاذلي بن جديد في إنهاء عهدته الثالثة بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية 1992 لتدشن الجزائر بعد ذلك مرحلة الرئاسة الجماعية التي اغتيل رئيسها، بعد ستة أشهر فقط بعد تعيينه. فكان الرئيس ليامين زروال أول رئيس جزائري ينتخب في منافسة تعددية، بعد المصادقة على الدستور الجزائري لسنة 1996 الذي حدد عهدة الرئيس بواحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

لم يكمل الرئيس زروال هو الآخر عهدته الأولى، لأسباب مجهولة حتى الآن، رغم ما قيل عن علاقتها بملف الاتصالات بين مؤسسات الدولة والجيش الإسلامي للإنقاذ، مفضلا الاستقالة وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة فاز بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي عبر أكثر

من مرة عن عدم رضاه عن الدستور الحالي. الذي كان يريد تغييره في اتجاه صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية على حساب رئيس الحكومة والبرلمان وإلغاء تقييد عدد العهدات الرئاسية. وهو ما قام به الرئيس بوتفليقة فعلا في نوفمبر 2008.

ما لم يكن في حسبان مثل هذه الاستراتيجيات الرئاسية حصل في خريف 2005، عندما أُعلن عن دخول الرئيس بوتفليقة أحد المستشفيات الباريسية لإجراء عملية جراحية في جو من الشائعات حول حقيقة المرض الذي فرض عليه الدخول مرة ثانية إلى نفس المؤسسة الاستشفائية، كما فرض عليه هذا المرض التقليص بشكل واضح من نشاطاته خارج وداخل البلاد بعد الإعلان الرسمي عن عودته إلى القيام بنشاطاته العادية.

لم يؤثر هذا التقليص الكبير في النشاط على المؤسسات الرسمية فقط، بل أثر في تلك الفترة حتى على مشاريع الرئيس، فيما يتعلق بتغيير الدستور وإمكانية الحصول على عهدة رئاسية ثالثة، مما قد يؤدي إلى اضطراب في أداء مؤسسة الرئاسة من جديد، كما بدأت توحي به بعض المؤشرات المرتبطة بالعملية الانتخابية الأخيرة نفسها خاصة وأن الرئيس قد استحوذ على الكثير من الصلاحيات وتحول عمليا إلى الفاعل السياسي الوحيد على مستوى الساحة السياسية والإعلامية الرسمية.

فقد عرفت عملية تنصيب اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، تأخيرا في الإعلان عنها مما منعها من القيام بنشاطاتها بطريقة عادية، كما ظهر هذا الاضطراب على مستوى التعامل الشكلي القانوني مع نتائج الانتخابات التشريعية وتداعياتها، فتأخر تنصيب المجلس الشعبي الوطني الذي لم تراعى فيه شكليات التنصيب القانونية، كعدم استقالة الحكومة في الآجال المطلوبة قانونا، بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات التي ترشح لها 19 وزيرا من أحزاب التحالف الرئاسي. مما جعل الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ينتخب رئيسا للمجلس الشعبي الوطني، قبل استقالته من منصبه كوزير. كما أعيد تكليف نفس رئيس الحكومة المستقيل بعد عدة أيام من قبول استقالته المتأخرة وتعيين وزراء بالنيابة لتسيير الأمور لمدة أقل من أسبوع. وزراء كانوا قد تعرضوا أكثر من مرة إلى توبيخ ولوم رئيس الجهورية على المباشر، أمام أعين المواطنين، الذين كانوا ينتظرون مغادرتهم لمواقعهم الحكومية في أول فرصة تغيير.

أمثلة تدل بشكل واضح على تخبط في أداء العمل الرئاسي، لا يمكن إلا ربطه بالحالة الصحية للرئيس التي لا يتم التكتم عنها رسميا فحسب بل وتكذّب في بعض الأحيان[16]، لكنها

16 – الصحافة الجزائرية تتحاشى بصفة عامة الحديث عن الموضوع باستثناءات قليلة جدا، مما ترك الأمر للصحافة الأجنبية التي تبادر بطرح أسئلة حول صحة الرئيس بمناسبة زيارة وفود أجنبية للجزائر.

حاضرة بقوة كخلفية لتفسير الكثير من القرارات المعلنة والمسكوت عنها، بما فيها تلك المرتبطة بالمحطات السياسية الهامة كالانتخابات الرئاسية لسنة 2009[17] التي فاز فيها الرئيس.

التحولات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر منذ بداية التسعينيات، بتزامنها مع أزمة سياسية وأمنية حادة، كانت الأرضية التي سمحت بظهور واستفحال الكثير من مظاهر الفساد كالرشوة وتبذير المال العام أوصلت الجزائر إلى مراتب متدنية في التقارير الدولية الصادرة عن عديد من المؤسسات الدولية المهتمة بقياس الفساد على المستوى الدولي. « فضيحة بنك الخليفة » كانت من بين أهم هذه القضايا التي كان لها صدى شعبي كبير، نظرا للعدد الكبير من المتورطين فيها ونوعيتهم، ناهيك عن المبالغ المالية المتداولة أثناء المحاكمة التي عرفت وقوف 104 متهمين وشهود من بينهم وزراء حاليون وسابقون ومديرون عامون وقياديون نقابيون والكثير من الشخصيات العمومية المعروفة.

انطلقت المحاكمة تحت تغطية إعلامية واسعة يوم 8 جانفي 2007 لتعلن الأحكام يوم 21 مارس من نفس السنة، أي في أقل من شهرين من تاريخ الانتخابات التشريعية، مما يكون قد ساهم في زيادة تنفير المواطنين من المشاركة في الاقتراع وترك آثار سلبية في نظرة المواطن الجزائري للنخب والمؤسسات القائمة وشرعيتها. مواقف انعكست سلبا على الكثير من المؤشرات المرتبطة بالانتخابات التشريعية كضعف نسبة المشاركة وازدياد في عدد الأصوات الملغاة وعدم اهتمام واضح بيوميات الحملة الانتخابية الذي لاحظته الكثير من وسائل الإعلام.

سوسيولوجيا المرشحين

من سيترشح لهذه الانتخابات التي وصفت بأنها من دون رهانات سياسية، نظرا للسيطرة التي فرضها ما يسمى بالتحالف الرئاسي المكون من ثلاثة أحزاب كبرى، أعلنت مسبقا أنها ستحصل على أغلبية المقاعد النيابية. رهانات سياسية منعدمة تقريبا، إذا راعينا تلك الصورة الباهتة التي ظهر بها المجلس الشعبي الوطني خلال العهدة الماضية 2002/2007، في علاقاته بالسلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية تحديدا الذي تعود على التشريع عن طريق أوامر رئاسية، حتى عندما يتعلق الأمر بقضايا هامة تستدعي النقاش العام وأخذ رأي نواب الشعب. وضع كما عاشه الجزائريون، لم يتغير كثيرا، بل يمكن القول أنه استفحل أكثر مع الهيئة التشريعية التي أفرزتها انتخابات 2007، محل هذه الدراسة.

17 – استمرت هذه الحالة مع الرئيس بوتفليقة. الذي لم يعلن عن افتتاح السنة الجامعية إلا في نهاية ديسمبر 2011، أيام معدودة قبل العطلة الجامعية الشتوية. نفس الشيء بالنسبة لافتتاح السنة القضائية التي تأخرت إلى الأيام الأخيرة من سنة 2011. بوتفليقة الذي ظهر متعبا جدا وهو يعلن في التلفزيون الجزائري عن الإصلاحات السياسية في 15 أبريل 2011.

القوائم المستقلة... أزمة الحزب وظهور المال السياسي

تميزت هذه الانتخابات التشريعية بمشاركة واسعة من قبل العديد من الأحزاب السياسية، باستثناء جبهة القوى الاشتراكية التي وصفتها بـ « زواج المتعة »، الذي ترفض أن تكون أحد أطرافه مع النظام السياسي الجزائري. في المقابل، عبرت الأحزاب والمرشحون الأحرار كأفراد وقوى سياسية منظمة عن نية مشاركة كبيرة، كما هو حال « حركة العروش » وقيادات الجيش الإسلامي للإنقاذ، التي لم تتمكن من الترشح في نهاية الأمر، بعد فشل مسعاها لدخول المنافسة عن طريق قائمة حزب صغير(حركة الوفاق الوطني)، نفس الشيء بالنسبة « لحركة العروش » التي لم تفلح في تكوين قوائم مستقلة بمنطقة القبائل بعد التآكل السريع الذي عرفه تأثير الحركة بالمنطقة، فكما تميزت « حركة العروش » بسرعة البروز وقوة التأثير لمدة قصيرة، عرفت نفس السرعة في أفولها وفقدان تأثيرها بالمنطقة.

رغم الموقف المعادي الذي وقفته الإدارة من ظاهرة القوائم المستقلة، والتخوف الكبير الذي أبدته الأحزاب السياسية الكبرى منها، فقد وصل عدد القوائم التي دخلت الانتخابات إلى 100 قائمة من بينها 95 داخل الجزائر و5 بالهجرة. ورغم ذلك لم تفلح ظاهرة المستقلين في التقدم للانتخابات في 17 ولاية من مجموع 48 ولاية، فقد اختفت القوائم الحرة في ولايات كالجزائر العاصمة، سطيف، باتنة، الوادى، خنشلة وسوق أهراس... الخ، لتظهر بقوة في ولايات مثل عين الدفلى بـ 9 قوائم، الأغواط بـ 8 قوائم، بجاية وقالمة بـ 6 قوائم، وبسكرة، تبسة، سكيكدة وعنابة بـ 5 قوائم... الخ.

لا يمكن فهم هذا التفاوت في الحضور للقوائم الحرة عبر الولايات[18] إلا بالعودة إلى يوميات الحياة السياسية داخل الولاية نفسها والصراعات التي تعرفها والتحولات التي تعيشها حتى في أبعادها التقليدية. فقد ارتبطت القوائم الحرة في بعض الحالات بالصراعات بين القبائل والعروش ومدى تمثيل أبنائها وترتيبهم داخل القوائم الحزبية في المناطق التي لازالت تعرف حضورا قويا لمثل هذه الظواهر الاجتماعية، كما هو حال منطقة الهضاب العليا على سبيل المثال.

كما كانت التحولات الاقتصادية هي الأخرى وما أنتجته من فرز اجتماعي جديد، وراء ظهور القائمة الحرة التي تعكس من هذه الزاوية بروز فئة رجال الأعمال الجدد بمختلف أصنافهم وقطاعات نشاطهم. ظاهرة ارتبطت بظهور المال كوسيلة عمل وإقناع داخل المجال السياسي،

18 – تم رفض 42 قائمة حرة و 82 قائمة حزبية من قبل الإدارة لأسباب متعددة من مجموع 145 قائمة حرة و 1132 حزبية، كانت السوابق القضائية للمرشحين على رأس هذه الأسباب.

وتم ربطها بالفساد المستشري في الجزائر داخل دواليب السلطة والإدارة. بل حملتها بعض التحاليل مسؤولية عزوف المواطن عن المشاركة في الاستحقاق نفسه[19].

كذلك يمكن عد الصراعات داخل الأحزاب السياسية ونوعية تسييرها البعيدة عن المقاييس الديمقراطية، هي الأخرى كأحد أسباب هذه الظاهرة التي عبر من خلالها جزء من النخبة الحزبية المغضوب عليها، المعارضة أو المقصاة، كما حصل في العديد من الأحزاب، بدرجات متفاوتة. الصراعات الداخلية التي عرفتها بعض الأحزاب والموقف الذي اتخذته الإدارة من هذه الصراعات، كما حصل مع حركة الإصلاح الوطني فرخ هو الآخر العديد من القوائم الحرة وحتى التقدم للانتخابات من خلال أحزاب صغيرة، كما حصل مع الإصلاحيين داخل قوائم الحركة من أجل الطبيعة و النمو.

ترشيحات الأحزاب... اهتمام شخصي بالانتخابات

زيادة على القوائم الحرة التي برزت كظاهرة ملفتة للنظر في هذه الانتخابات، لا يمكن للمتتبع إلا تسجيل تلك المفارقة المتمثلة في الاهتمام الكبير الذي عبرت عنه النخب السياسية والأحزاب بالانتخابات، مقابل عدم الاكتراث، بل الإهمال الذي قابل به المواطن الجزائري نفس الظاهرة، معبّرا عنه بأشكال مختلفة منها : عدم المشاركة في الانتخابات يوم الاقتراع وضعف الاهتمام بمجريات الحملة الانتخابية ومواضيعها.

أربعة وعشرون حزبا شارك في هذه الانتخابات، بما فيها الأحزاب التي تعودت على المقاطعة كالحركة الديمقراطية والاجتماعية (الحزب الشيوعي سابقا) أو الحزب الاشتراكي للعمال (تروتسكي). يمكن تلمس هذا الحضور الحزبي في كثافة القوائم على مستوى الولايات وحتى المهجر، ونجد على رأس قائمة الحضور :

1 - أحزاب التحالف الرئاسي (جبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم) المتواجدة في المنافسة على كل المواقع، بما فيها المهجر، بخمس وخمسين قائمة.

2 - أغلبية الأحزاب الأخرى المشاركة في أكثر من أربعين دائرة انتخابية (17حزبا)، رغم عدم تجانسها من حيث القوة والحضور والنتائج المحققة، نجد أحزابا مثل حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحركة الإصلاح والجبهة الوطنية الجزائرية وحزب التجديد والعديد من الأحزاب الصغيرة التي لا تظهر عادة إلا في المناسبات الانتخابية

19 – هذا ما حاول وزير الداخلية أن يقنع به اللجنة القانونية للمجلس الشعبي الوطني عندما قدم أمامها مشروع قانون تعديل الانتخابات يوم 7 جويلية 2007.

دون تحقيق نتائج، رغم هذه المشاركة القوية شكليا، التي أوعزها البعض إلى ما سمي بظاهرة « البزنسة »، بمناسبة الانتخابات على مستويين على الأقل : مرحلة وضع القوائم التي تحدثت عنها الكثير من وسائل الإعلام والسياسيين، وعن بيع للمواقع الأولى، داخل القوائم وبأسعار كادت أن تكون معروفة. ويتعلق الأمر الثاني بالمستحقات المالية المدفوعة من قبل الحكومة عن الحضور الحزبي داخل لجان المراقبة السياسية الوطنية الولائية والمحلية والمرتبط بعدد القوائم المرشحة، التي كانت هي الأخرى مجالا لبروز مظاهر فساد. فالأحزاب الصغيرة لا تملك العدد المطلوب من المناضلين لتمثيلها في كل اللجان المحلية، ومن باب أولى المكاتب والمراكز الانتخابية، مما يجعلها تلجأ إلى توظيف المال المتحصل عليه كمستحقات مشاركة لتجنيد مؤطرين وملاحظين تعجز أغلبية الأحزاب باستثناء تلك الكبرى عن توفيرهم[20]، مما يترك الإدارة وجها لوجه مع بعض الأحزاب الكبرى أثناء عمليات فرز الأصوات والإعلان عنها.

3 - تسجل الأحزاب الأربعة المتبقية حضورا ضعيفا نسبيا، ويتعلق الأمر بالمعروف منها كحزب العمال الاشتراكي (التروتسكي) والحركة الديمقراطية والاجتماعية (الحزب الشيوعي سابقا) التي دخل جناح منها فقط الانتخابات، بعد إعلان المقاطعة من قبل الجناح الثاني الذي رفض نتائج آخر مؤتمر للحزب. حزبان تعودا على المقاطعة ومن دون قواعد شعبية فعلية، لم تسمح للحزب الأول بالحصول على أي مقعد، في حين حصل الثاني على مقعد واحد.

وعرفت قوائم الأحرار مشاركة قوية في الانتخابات جعلت بعض الولايات تسجل ترشح 31 قائمة، كما هو حال ولاية الأغواط، و 30 في بجاية و 29 في قالمة و 28 في كل من الجلفة وبسكرة. مشاركة كبيرة تكون وراء ازدياد نسبة الأصوات الملغاة، حسب بعض الملاحظين، في مجتمع مازالت مستويات الأمية تسجل فيه نسبا عالية خاصة في المناطق الريفية وبين النساء، خاصة وأنه لم يتم الاتفاق على شعارات للأحزاب تكون في متناول المواطنين الأميين، بل تم الاكتفاء بوضع اسم الحزب وصورة رأس القائمة. عدد كبير في القوائم فسر به البعض النتائج المحصل عليها بالنسبة لبعض الأحزاب التي وضعت ورقة قائمتها في أول الطاولة أو في آخرها، قبل المرور إلى القيام بالعملية الانتخابية بوضع الورقة في الصندوق[21].

---

20 – للقيام بالعملية الانتخابية تم فتح 10397 مركز انتخابيا و 42877 مكتبا من بينها 42574 مكتبا قارا (99,29) و 303 مكتب متنقلة (0,71) أغلبيتها الساحقة في المناطق الجنوبية كالأغواط(56) أدرار (52) البيض (32).

21 – نفس الملاحظات حصلت بمناسبة الانتخابات السابقة التي جربت فيها الحروف أو أرقامها، فلم يفرق بعض المواطنين بين حرفي (ض) و (ص) و (ح) و (ج) مما جعل بعض الأحزاب الصغيرة تستفيد من تشابه حروفها أو أرقامها مع أحزاب أكبر.

المرأة والانتخابات : نخب محافظة أم مجتمع محافظ ؟

من مجموع المرشحين الإجمالي (12,225) لم تترشح إلا 1,018 امرأة على المستوى الوطني في انتخابات 2007، وهو ما يعادل 8,33% فقط من الترشيحات الإجمالية، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 6,90% فقط خلال انتخابات 2002 التشريعية، مما يعكس الحضور المتواضع للمرأة الجزائرية على مستوى الساحة السياسية كفضاء عام، رغم النجاحات التي حققتها على مستوى التعليم وعالم الشغل بدرجة أقل منذ الاستقلال. ضعف حضور في الفضاء العام، تعاني منه المرأة الجزائرية كنتيجة منطقية لخصوصيات التاريخ الاجتماعي السياسي والثقافي الجزائري ذات العلاقة الأكيدة بالظاهرة الاستعمارية وما ميزها من طول وطابع استيطاني. خصوصيات أعيد إنتاجها بعد الاستقلال عن طريق الكثير من المؤسسات، بما فيها الحزب السياسي الذي مازال مغلقا أمام المرأة الجزائرية رغم بعض الاختراقات التي قامت بها لدى بعض العائلات السياسية، كما هو حال حزب العمال وزعيمته لويزة حنون[22] المرشحة الرسمية للانتخابات الرئاسية لعام 2004، ورغم بعض المبادرات التي قامت بها بعض الجمعيات النسوية للحث على مشاركة أوسع بمناسبة كل عملية انتخابية[23]. مجهود لم يكن له تأثير كبير، إذا نظرنا إلى نتائج الانتخابات من وجهة نظر النوع، التي تمخضت عنها الانتخابات التشريعية حتى الآن، لا على المستوى التشريعي فقط، بل كذلك على مستوى الانتخابات المحلية[24] التي تميزت بحضور متواضع للمرأة، مقارنة مع الانتخابات التشريعية.

ميز ترشيحات المرأة داخل قوائم الأحزاب الحضور الضعيف في مختلف القوائم الحزبية باستثناء حالة حزب العمال التي مثلت فيها المرأة أكثر من أربعين بالمائة من الترشيحات، منها 16 قائمة كانت على رأسها نساء[25]. وقد تساوت الأحزاب تقريبا في معاملتها للمرأة فلم يرشح

---

22 – ترشح لويزة حنون للانتخابات التشريعية على رأس قائمة ولاية الجزائر، ووضع صورتها على بطاقة الانتخاب فسر به البعض نجاح الحزب وحصوله على 10 مقاعد كاملة في العاصمة واحتلال المرتبة الثانية بعد جبهة التحرير وقبل العديد من الأحزاب الأخرى.

23 – حاول مركز الإعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، القيام بتنسيق نشاطات عامة بمناسبة انتخابات 2007 التشريعية للحث عل مشاركة أوسع للمرأة الجزائرية في العملية الانتخابية بحضور فعاليات حزبية وإعلامية، كما بعث المركز بمذكرة حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بعث بها إلى المسؤولين السياسيين بما فيهم رئيس الجمهورية للمطالبة بتعديل للدستور وقانوني الانتخاب والأحزاب لتخصيص حصة 30 بالمائة على الأقل من المواقع الانتخابية للمرأة. المذكرة أعدت اعتمادا على دراسة مغاربية مقارنة حول المشاركة السياسية للمرأة في دول المغرب العربي، للمزيد من التفاصيل حول المذكرة والدراسة يمكن الرجوع إلى الموقع الالكتروني للجمعية : www.ciddef-dz.com

24 – انتخابات عام 2002 المحلية لم تسجل المرأة حضورها داخل قوائم الترشيحات إلا بنسبة 8,23 بالمائة من مجموع الترشيحات.

25 – الفوز الذي حققته المرأة داخل قوائم حزب العمال هو ما جعل ربما أحد قيادي حركة مجتمع السلم يقول ... أن كل القوائم التي ترأستها امرأة نجحت ليفسر ذلك بأن ... وجود صورة المرأة هو الذي يكون قد ساعد على تحقيق هذه النتيجة، لان صورة

حزب جبهة التحرير إلا 72 امرأة من مجموع 525 مرشح إجمالي، نفس الشيء بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي الذي لم تتعد ترشيحاته 41 امرأة في كل القوائم التي تقدم بها وطنيا في كل الدوائر الانتخابية داخل الجزائر وفي الهجرة، كما هو الحال بالنسبة لجبهة التحرير.

الأهم من الكم، هو النوع، فقد رشحت جل الأحزاب المرأة داخل قوائمها في مواقع لا تملك فيها الكثير من حظوظ النجاح وهو ما بينته نتائج الانتخابات، فلم تفز إلا 11 امرأة على سبيل المثال ضمن قوائم جبهة التحرير ؛ وامرأة واحدة من التجمع الوطني الديمقراطي وامرأة واحدة أخرى في قوائم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يقدم نفسه كحزب علماني، في حين لم تفز ولا امرأة واحدة ضمن قوائم حركة مجتمع السلم الذي لم يرشح إلا سيدتين في المرتبة الثانية ضمن قوائمه على المستوى الوطني. مما يؤكد مرة أخرى الطابع المحافظ للتيار الإخواني.

بينت الانتخابات التشريعية التوزيع العادل لهذا الطابع المحافظ بين مختلف النخب السياسية الحزبية الجزائرية التي عادة ما تتحجج بسيطرة القيم المحافظة لدى القواعد الحزبية والناخب الجزائري لكي لا تترشح المرأة. حجج كذبتها قوائم حزب العمال التي فازت في مناطق مختلفة من التراب الوطني، بما في ذلك تلك التي تصنفها النخب الحزبية بالمحافظة والتقليدية. فقد فازت قائمة الحزب التي كانت على رأسها امرأة في ولايات مثل قسنطينة وسكيكدة بالشرق وتلمسان وسيدي بلعباس ومستغانم بالغرب والبليدة والجزائر العاصمة التي فاز فيها الحزب بعشر مقاعد كاملة كان من بينها ثلاث نساء.

هذا الحضور الضعيف للمرأة في القوائم الانتخابية الحزبية وحتى للأحرار، كميا ونوعيا، هو الذي أفرز ذلك الحضور المحتشم للمرأة داخل الهيئة التشريعية بحيث لم تمثل النساء الجزائريات إلا بـ 29 امرأة من مجموع 389 برلمانيا، لتحتل الجزائر بذلك المرتبة الأخيرة مغاربيا، بعد موريتانيا، تونس والمغرب في التمثيل النسوي داخل البرلمانات[26].

صراع « الشيخ والمريد » داخل الأحزاب

كثير من الصور التي تضمنتها دراسة « الشيخ والمريد » للأنثربولوجي المغربي عبد الله حمودي، يمكن تلمسها داخل هياكل ومؤسسات الحزب السياسي الجزائري بين نخبه و قياداته

المرأة مميزة كثيرا وسط صورة الرجال.

انظر الورقة التي قدمها عبد المجيد مناصرة للدورة 25 للمجلس السياسي يوم 24 ماي 2007 والمنشورة ضمن موقع الحركة الالكتروني : www.hamsalgeria.net

26 – انظر في هذا الصدد الدراسة المقارنة التي أنجزها مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة حول مشاركة النساء في المؤسسات السياسية بدول المغرب العربي : www.ciddef-dz.com

و قاعدته وخارجه في علاقاته بالسلطات الحاكمة. كما تبينه محطة وضع القوائم وترتيبها بمناسبة الانتخابات التشريعية. فقد تراوحت عملية إعداد القوائم بين حالة حزب جبهة التحرير التي احتكرت فيها قيادة الحزب عملية وضع القوائم وترتيبها وبين حالة حركة مجتمع السلم التي تكفلت بذلك مجالس الشورى الولائية، لتكون حالة التجمع الوطني الديمقراطي المزج بين الأسلوبين ؛ من خلال منح دور كبير للهياكل الولائية وتطعيمه بتدخل للقيادة الوطنية، في حدود العشرين بالمائة كما قدرته وثائق الحزب[27].

عرفت عملية إعداد القوائم صراعات كبيرة مست كل الأحزاب السياسية بدرجات متفاوتة. فقد استغلت قيادة حزب جبهة التحرير العملية لتصفية الحسابات مع الوجوه السياسية المحسوبة على الأمين العام السابق علي بن فليس، التي بقي حضورها أكيدا في كثير من محافظات الحزب على المستوى الولائي. وهو ما جعل قيادة الحزب تحتكر عملية إعداد القوائم وترتيب المواقع داخلها. عملية أثارت الكثير من مظاهر الاحتجاج ليتغلب في الأخير منطق الانضباط الحزبي والركون إلى مهادنة موازين القوى الحالية في انتظار فرص أخرى[28]. مما خلق حالة تذمر غير معلنة في الغالب، خوفا من تبعات المجاهرة بالصراع، قد لا تكون بعيدة عن تفسير نتائج الحزب في هذه الانتخابات.

رغم أن الصراع كان أقل بروزا داخل حركة مجتمع السلم بمناسبة إعداد القوائم التي تكفلت بها مجالس الشورى، وذلك للانضباط الكبير الذي يتحلى به المناضل الإخواني تقليديا بالمقارنة مع مناضلي الأحزاب الأخرى، فذلك لم يمنع من ملاحظة الكثير من علامات التذمر البادية على قيادات الحزب من النواب القدماء الذين لم يتيسر لهم تقديم ترشيحاتهم بعد تدخل رئيس الحركة وطلبه من النواب الذين أمضوا عهدتين بالمجلس النيابي عدم الترشح للمرة الثالثة.

القرار الذي تم النظر إليه كجزء من الصراع بين رئيس الحركة وبعض من قياديها المتحفظين أصلا على وصول أبو جرة سلطاني إلى قيادة الحركة بعد وفاة مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، الذي كان أكثر شرعية في عيون قيادات الصف الأول من شباب الحركة مما هو عليه رئيسها الحالي الذي أعاب عليه بعضهم قبول منصب وزير دولة داخل الحكومة وتصريحاته الإعلامية حول الفساد[29] وحتى انخراطه المتأخر في صفوف الحركة. وهو ما يكون قد أوعز للشيخ

27 – انظر الموقع الالكتروني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي : www.rnd.dz.com

28 – فرصة تكون قد حانت بمناسبة وضع قوائم الحزب لدخول انتخابات 2012 التشريعية التي فجرت الصراع بين اللجنة المركزية للحزب والأمين العام عبد العزيز بلخادم الذي طالبت الكثير من القيادات برأسه.

29 – تصريحات أثارت ضده رئيس الجمهورية الذي انتقده علانية وعلى المباشر طالبا كل من كانت له ملفات حول الفساد تقديمها للعدالة بدل التلويح بها إعلاميا.

بالاستنجاد بقيادات الصف الثاني المتواجدة على مستوى مجالس الشورى ضد قيادة الصف الأول وتشجيعها على الترشح بدلا عنها تحت شعار إعطاء فرصة لقيادات جديدة بديلة لاكتساب تجربة برلمانية[30].

أخذت الصراعات داخل التجمع الوطني الديمقراطي، منحنيات أخرى راعت قوة وسيطرة الأمين العام للحزب والطموحات السياسية الواسعة المنسوبة إليه. لم يجد أحمد أويحي صعوبة كبيرة في « إقناع » الكثير من قيادات الحزب المتواجدة بقوة على رأس الكثير من الجمعيات الوطنية بعدم الترشح لعهدة برلمانية جديدة كالأمين العام لمنظمة المجاهدين والأمينة العامة لاتحاد النساء والقائد العام للكشافة الإسلامية والأمين العام لمنظمة أبناء الشهداء والأمينة العامة لمنظمة ضحايا الإرهاب... الخ، رغم الدور الكبير الذي كان لهذه الجمعيات في ظهور الحزب نفسه في ربيع 1997 و« فوزه » بعد أقل من ثلاثة أشهر، وبعد ذلك في « التغلب » على منافسيه في الانتخابات التشريعية والمحلية التي تلتها بمن فيهم جبهة التحرير.

احتياطات كبيرة لجأت إليها قيادة حزب العمال وزعيمته لويزة حنون بعد التجربة الصعبة التي تعرضت لها كتلة الحزب البرلمانية في العهدة السابقة، جراء الانشقاق الذي عرفته، فقد فرضت قيادة الحزب على المرشحين للانتخابات إمضاء استقالة مسبقة لدى موثق توضع بين أيدي قيادة الحزب لتقديمها إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني في حالة عدم التقيد بسياسة الحزب ومواقفه، كما حصل في العهدة الماضية.

بغض النظر عن مدى شرعية هذا الإجراء وإمكانية تطبيقه الفعلي، فإن هذه الاحترازات التي لجأت إليها قيادة الحزب التروتسكي المتعودة على ثقافة وممارسات العمل السري قد تعكس تخوف القيادة التاريخية للحزب من آثار انفتاح الحزب على المجتمع وازدياد عدد منخرطيه، جراء المواقف الشعبية المعلنة من قبل زعيمة الحزب لويزة حنون تحديدا التي تطمح إلى خلق قاعدة شعبية وعمالية أكبر للحزب. قد تجد القيادة التروتسكية التاريخية، قليلة العدد، صعوبة في تأطيرها والتعامل معها سياسيا خاصة عندما يتعلق الأمر بنواب الحزب، جراء احتكاكهم المباشر واليومي بمراكز السلطة المختلفة بالعاصمة مما يجعل القيادة تصر على التحكم في آليات تسيير الحزب وهياكله. كما بينته تجربة وضع وترتيب القوائم التي احتكرتها كلية القيادة بمناسبة هذه الانتخابات التشريعية[31].

30 – الدخل المالي المتحصل عليه كتعويض من النواب القدماء قد يكون عمل تفسير مهم لفهم السلوكات السياسية الحزبية وترشحها من عدمه.

31 – ما كانت تتخوف منه قيادة الحزب حصل فعلا ثلاثة أشهر بعد تنصيب المجلس الشعبي الوطني، فاستقال خمسة نواب من كتلة حزب العمال كما أوردت الصحافة الوطنية ذلك. نزيف استمر طول العهدة النيابية. حاولت لويزة حنون إستصدار قانون

حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي عرف سلسلة واسعة من الانشقاقات التي قامت بها قيادة الصف الأول من المؤسسين ضد زعيمه الدكتور سعيد سعدي على فترات متتالية، كانت آخرها من قبل نواب العهدة ما قبل الأخيرة. فقد انشقت وزيرة الثقافة الحالية وأحد الوجوه النسائية المعروفة داخل الحزب والحركة النسوية خليدة تومي. كما انشق نائب رئيس الحزب والوزير السابق عمارة بن يونس الذي أعلن عن تكوين حزب جديد لم يتم الاعتراف القانوني به إلا في سنة 2012 مما جعله يترشح على رأس قائمة حزب الاتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية لرئيس الحكومة الأسبق رضا مالك بالعاصمة، ويفشل في الحصول على مقعد بالمجلس الوطني الشعبي، كما كان الحال في انتخابات 1997، مع حزبه الأصلي : التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

حاول حزب الدكتور سعدي، بمناسبة هذه الانتخابات، الانفتاح على القيادات القديمة من أبناء منطقة القبائل من غير المنخرطين في الحزب ؛ كبعض النقابيين الذين تم اللجوء إليهم على غرار الكثير من الأحزاب. مما سمح للحركة النقابية بمختلف فصائلها القديم منها كالاتحاد العام للعمال الجزائريين والجديد المتمثل في النقابات المستقلة الممثلة للفئات الوسطى الأجيرة كالأطباء من إيصال حوالي ثلاثين نقابيا تحت سقف قبة البرلمان. هؤلاء النقابيون الذين عادوا إلى الاهتمام بالانتخابات عن طريق أحزاب المعارضة وليس أحزاب السلطة فقط، كما كان الحال في السابق. لم يستفد التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كثيرا، من حيث نتائج الانتخابات من غياب غريمتيه بالمنطقة : جبهة القوى الاشتراكية التي قاطعت الانتخابات و« حركة العروش » التي فشلت في تكوين قوائم حرة بقدر ما استفاد من هذا الغياب على مستوى الترشيحات التي كانت أكثر يسرا بالنسبة له، بعد التصدعات الكثيرة التي عرفها على مستوى القيادة والمنتخبين في السنوات الأخيرة[32].

علما بأن التهم الموجهة للأحزاب الصغيرة المشاركة في التشريعيات بالفساد، انصبت تحديدا على مرحلة وضع القوائم وترتيب المواقع فيها. وكونت هذه التهم أساس المرافعة التي قام بها وزير الداخلية أمام اللجنة القانونية للمجلس الشعبي الوطني لإقناعها بوجهة نظر وزارة الداخلية وهو يقدم مشروع تعديل قانون الانتخاب.

اختلفت الأحزاب السياسية إذن في طريقة إعدادها للقوائم الانتخابية وإدارة التنافس الداخلي حولها بين النخب والهياكل المركزية والمحلية مما أفرز هذه الترشيحات الكلية التي

يمنع ما سمته بالتجوال السياسي بمناسبة صدور ما سمية بالقوانين الإصلاحية خلال سنة 2011 إلا أنها فشلت في ذلك نتيجة معارضة الأحزاب المستفيدة من هذه الظاهرة.

32 – ابتعد الدكتور سعدي عن رئاسة الحزب بمناسبة مؤتمر 2012 لصالح الأمين السابق المكلف بالإعلام محسن بلعباس.

سنقوم بدراستها اعتمادا على المؤشرات المعروفة المعروضة : كالمستوى التعليمي والسن والفئة المهنية/الاجتماعية، للتعرف عن كثب على خصائص القوى الاجتماعية التي اهتمت بالعملية الانتخابية، بالوظائف والأدوار الممنوحة لها داخل النظام السياسي الجزائري، بعد بداية خروجه من حالة الاضطراب التي عاشها خلال عقد التسعينيات ودخوله مرحلة استقرار قد تكون بداية إعادة تشكيل خارطة سياسية جديدة بفاعلين جدد.

معطيات كمية كلية، تشمل الترشيحات الوطنية لكل القوائم الحزبية لأكثر من استحقاق انتخابي، سنقوم بمقارنتها مع قوائم ترشيحات بعض الأحزاب السياسية كلما توفرت لدينا معلومات خاصة، بالنسبة للأحزاب السياسية الكبرى والممثلة على الأقل.

فئات السن للمرشحين : صراع الشباب والشيوخ

يتبين من خلال المعطيات الكمية المتوفرة حول سن المرشحين لاستحقاقي 2002 و2007، أن الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 31 و50 سنة هي التي تسيطر على الترشيحات للتشريعيات، في حين أن المقارنة بين الاستحقاقين تؤكد أن فئة الشباب (الأقل من ثلاثين سنة) قد تقلص حضورها في انتخابات 2007 بالمقارنة مع الانتخابات التي سبقتها، رغم حضور هذه الفئة العمرية الكبير في المجتمع الجزائري، ورغم التجنيد الذي ميز هذه الفئة داخل الحركة الاجتماعية بمختلف أنواعها مما عكس حضورا قويا داخل الأحزاب التي عبرت عنها كالجبهة الإسلامية للإنقاذ[33].

سن المرشحين للانتخابات التشريعية 2007/2002

	انتخابات 2007		انتخابات 2002	
فئة السن	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	768	6,28	939	9,34
31-40 سنة	4649	38,03	4617	45,93
41-50 سنة	4584	37,50	3155	31,39
51-60 سنة	1910	15,62	1004	9,99
أكبر من سنة 60	314	2,57	337	3,35
المجموع	12225	100	10052	100

33 – انظر دراستنا المنشورة حول الانتخابات البلدية 1990 المنشورة ضمن المؤلف الجماعي :
Lakjaa Abdelkader (direction), Quelle sociologie pour quelle société, ed. Casbah, Alger, 2005.

نفس الشيء بالنسبة لفئة كبار السن الذين تجاوزوا الستين سنة، والذين استمر اهتمامهم بالانتخابات حتى لو كان ذلك بدرجة أقل نسبيا. رغم أن التحولات الديموغرافية التي يعيشها المجتمع الجزائري تؤكد تزايد حجم هذه الفئة من العمر داخل المجتمع الجزائري الذي يعيش مرحلة الانتقال الديمغرافي. وهو ما تؤكده المعطيات المتعلقة بالمسجلين في الانتخابات والتي تمثل داخلهم هذه الفئة العمرية 17,31% من المجموع الكلي للمسجلين في القوائم الانتخابية.

المستويات التعليمية للمرشحين : الحزب وأصحاب المستويات المتوسطة

رغم النسبة العالية التي يحتلها الجامعيون وأصحاب شهادات ما بعد التدرج (44,19%)، ضمن المرشحين للانتخابات التشريعية وطنيا، إلا أن التمعن في الفئات التعليمية الأخرى، يؤكد أن أغلبية المرشحين من غير الجامعيين، كما هو مبين في الجدول، بحيث مازال يترشح من لا مستوى تعليمي له أصلا (أمّي) (1,59%) وأصحاب المستويات الابتدائية والمتوسطة والثانوية الذين يمثلون أغلبية المرشحين (54,22%)، في مجتمع عرف فيه التعليم، بما فيه الجامعي توسعا هائلا، وأضحت فيه بطالة الجامعيين من الظواهر العادية منذ سنوات.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
من دون مستوى	194	1,59
ابتدائي	356	2,91
متوسط	1489	12,18
ثانوي	4784	39,13
جامعي	4857	39,73
مابعد التدرج	545	4,46
المجموع	12225	100

علما بأن التجربة الانتخابية قد أكدت في أكثر من مرة، أن هناك تلاعب كبير يقوم به المرشحون بتواطؤ من قبل الأحزاب في بعض الأحيان، عند التصريح بالمستوى التعليمي للمرشح، عكس الشهادة الجامعية التي يقل التلاعب بها عند التصريح[34]. معطيات تؤكد أن الحزب السياسي في الجزائر لازال بعيدا عن مسايرة التحولات الاجتماعية والثقافية التي

34 – تتبعنا للحملة الانتخابية بمناسبة الانتخابات الأخيرة 2007 يسمح لنا بالقول أن الكثير من ادعاءات المرشحين المتعلقة بمستواهم التعليمي المفترض غير دقيقة وتنزع نحو المبالغة.

يعيشها المجتمع، بحيث مازال مغلقا أمام المرأة والمتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية. تؤكد هذه المعطيات أن الحزب السياسي الجزائري لازال تحت سيطرة أصحاب المستويات التعليمية البسيطة، الذين يستعملوه كوسيلة ترقية اجتماعية مقابل وسائل الترقية الأخرى التي يحتكرها أصحاب الشهادات الجامعية كما هو حال الإدارة والمؤسسة الصناعية والجامعة.

الفئات المهنية/الاجتماعية للمرشحين : بروز الفاعلين الاقتصاديين المستقلين

رغم السيطرة التي مازال يفرضها الموظفون (40,34%) والمعلمون (17,44%) بمختلف فئاتهم على الانتخابات التشريعية، كاستمرارية سوسيولوجية للظاهرة السياسية في الجزائر، منذ فترة الأحادية التي تميزت بتفضيل الدولة لأجرائها وموظفيها لاحتلال المواقع السياسية الهامة على مستوى المؤسسة التشريعية وغيرها من المؤسسات، بما فيها مواقع المعارضة داخل الأحزاب الجديدة والمؤسسة التشريعية، مما قد يشير إلى صعوبة اتخاذ مواقف مستقلة سياسيا من قبل هذه الفئات التي تمتلك الدولة كرب عمل أساسي. وتتأكد هذه الاستقلالية المفقودة أو ضعيفة الحضور، في أحسن الأحوال، أكثر إذا عرفنا نوعية التنشئة التي تحصل عليها هذا الجيل، ابن الاستقلال داخل مؤسسات التنشئة الرسمية والاجتماعية لدولة ما بعد الاستقلال. وهو الذي رأينا كيف يسيطر على الترشيحات كفئة عمر وكفئات مهنية.

ليبقى ما يميز هذه الانتخابات الأخيرة (2007)، هو بروز قوى اجتماعية منافسة جديدة، مهتمة هي الأخرى بالعملية الانتخابية، تعرف بمواقعها الاقتصادية المستقلة أكثر من الموظف الذي يملك الدولة كرب عمل، كما هو حال أصحاب المهن الحرة (12,70%) الذين تميزوا تقليديا بابتعادهم عن العمل السياسي الرسمي في ظل الأحادية. وهو نفس سلوك الفئات المالكة الأخرى كالتجار والفلاحين والصناعيين الذين لازالوا من دون شرعية اجتماعية وسياسية كافيتين لولوج العمل السياسي الرسمي المسيطر عليه من قبل موظفي الدولة، بعد سنوات من الإعلان عن الإصلاحات الاقتصادية والتوجه رسميا نحو اقتصاد السوق.

تؤكد المعطيات التي يوفرها لنا هذا الجدول أن تغييرا مهما بدأ في البروز على مستوى التمثيل السياسي، لا يمكن حصره في تأثير ترشيحات القوائم الحرة، بل يعني الأحزاب السياسية كذلك بما فيها الكبير منها. فقد أصبح من الشائع أن يتقرب الكثير من الصناعيين الكبار المعروفين من الأحزاب السياسية في مجتمع يعرف عملية انتقال اقتصادي متعثرة جراء الممارسات الريعية التي ما تزال سائدة، بحيث يصعب وضع الفروق النوعية الواضحة بين رجل الأعمال والموظف الكبير والسياسي الرسمي.

الفئات المهنية/الاجتماعية والترشيحات لانتخابات 2007

المهنة	العدد	النسبة
الموظفون	4932	40,34
المعلمون والأساتذة	2132	17,44
المهن الحرة	1553	12,70
من دون	1373	11,23
إطارات	820	6,71
تجار	698	5,71
أجراء	507	4,15
فلاحون	160	1,31
صناعيون	50	0,41
المجموع	12225	100

نتائج الانتخابات. هل كانت الانتخابات خالية من التزوير ؟

قبل الدخول في تفاصيل نتائج الانتخابات التي كانت في عمومها دون مفاجآت، بعد تأكيد فوز أحزاب التحالف الرئاسي (جبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم) بالأغلبية داخل المجلس الوطني الشعبي، كما كان الحال في العهدة الماضية وما قبلها، علينا الإجابة عن السؤال المهم المطروح والمتعلق بمدى نزاهة الانتخابات وصدقها في التعبير عن أراء المواطنين، خاصة إذا تعلق الأمر بنظام سياسي، متعود كثقافة سياسية عامة على عدم احترام نتائج الانتخابات والتدخل بمختلف الطرق للتأثير على نتائجها في مرحلة الحزب الواحد والتعددية ؛ باستثناء حالة بداية التسعينيات كما رأينا ذلك وقت بروز حركات اجتماعية قوية التجنيد الشعبي، واضطراب في أداء النظام السياسي ومراكزه الأساسية جعلها عاجزة عن التدخل في تحديد نتائج الانتخابات.

على عكس ما شاع في الانتخابات السابقة، فإن التشكيك في الانتخابات، كان أخف هذه المرة، رغم أنه لم يختف تماما، كما تبينه مواقف بعض الأحزاب التي شككت في نتائجها الانتخابية، على شاكلة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية[35]. لكن الذي ميز الانتخابات

35 – انظر الموقع الالكتروني للحزب الذي يحتوي على وثائق تتكلم عن تجاوزات تمت أثناء الانتخابات كما حصل في بلدية الأبيار بالعاصمة : www.rcd-algerie.org

التشريعية لعام 2007 ليس هو هذا التشكيك الذي تعودت عليه الساحة السياسية الجزائرية وحاولت بعض القوى السياسية التهوين منه بالقول أنه لم يكن مقصودا ولا مطلوبا من مركز قرار سياسي أو إداري مركزي، كما كان الحال في السابق، بل كان نتيجة استمرار عادات سيئة ماتزال منتشرة لدى بعض أعوان الإدارة من المتحزبين[36].

الدور الجديد للجنة المراقبة السياسية

تمثل الدور الجديد والمميز هذه المرة في ما قامت به اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات في التعريف بحالات التجاوزات التي عرفتها الانتخابات التشريعية لعام 2007، والتي لخصت بعضها في الرسالة التي توجهت بها إلى رئيس الجمهورية يوم الاقتراع. الرسالة التي أثارت رد فعل وزير الداخلية، خلال ندوته الصحفية التي أعلن فيها نتائج الانتخابات، مما حتم على أعضاء اللجنة الدفاع عن منسقها عن طريق بيان تمت المصادقة عليه بأغلبية الحاضرين يوم 18 مايو وهذا نصه :

« ... بعد متابعتها للندوة التي عقدها السيد وزير الدولة وزير الداخلية يوم 18 مايو 2007 للإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية، تعبر اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية عن دهشتها لما ورد في هذه الندوة تجاه اللجنة ومنسقها. وفي هذا الإطار تؤكد أن الرسالة التي وجهتها إلى فخامة رئيس الجمهورية هي عمل جماعي وقد كلفت السيد المنسق بشرح محتواها في ندوة صحفية وهو ما قام به مشكورا دون تقديم أي اعتذار. وفي الأخير تسجل اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية أنه ورغم التباين السياسي واختلاف المشارب الإيديولوجية بين أعضائها إلا أنها قد اتفقت على مراعاة مصلحة الوطن واحترام سيادة الشعب واختياره الحر ضد كل محاولات المساس بنزاهة الانتخابات، تطبيقا للمرسوم الرئاسي المنشئ لها، مما يعد سابقة كان ينبغي أن تثمن وتشكر عليها ».

جاء هذا البيان التوضيحي بعد الرسالة التي بعثت بها اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات والرد الذي صرح به وزير الداخلية مدعيا أن منسق اللجنة قد اعتذر عن الرسالة التي بعث بها إلى رئيس الجمهورية. ما ميز هذه الرسالة أنها تتكلم عن عينة من الحالات والأشكال المحددة لتدخلات غير القانونية التي « تعدت حدود التصرفات المعزولة » وأخذت « طابعا وطنيا وشملت كل مناطق البلاد »، كما جاء في الرسالة التي نوردها كاملة لأهميتها :

36 – كان هذا رأي السيد أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم عضو التحالف الرئاسي.

« فخامة السيد رئيس الجمهورية، بعد التحية والاحترام.

ترفع اللجنة السياسية الوطنية إلى سيادتكم، بهذه الشكوى ملتمسة من فخامتكم التدخل من أجل وضع حد للتجاوزات الخطيرة المصاحبة للعملية الانتخابية والتي تعدت حدود التصرفات المعزولة.

لقد تم لحد الآن إحصاء الكثير من التصرفات غير القانونية، على مستوى الكثير من الولايات، بدءًا من منع المراقبين من حضور بداية العملية الانتخابية ورفض فتح الصناديق قبل بداية الاقتراع وملء بعضها الآخر بأوراق تصويت لصالح حزب جبهة التحرير الوطني، مثلما حصل في ولاية الجزائر، بلدية الرويبة، مركز محمد الكبير في مكتب التصويت رقم 1، حيث اكتشف عند فتح أحد الصناديق 135 ورقة تصويت لحزب جبهة التحرير الوطني.
كما سجلت اللجنة من خلال تقارير فروعها جملة من التجاوزات الأخرى، تتمثل في :
1 - عدم وجود أوراق التصويت لبعض القوائم، مثل قائمة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحركة النهضة في ولاية البليدة وقائمة حركة مجتمع السلم في ولاية سعيدة.
2 - استمرار الحملة الانتخابية من طرف حزب جبهة التحرير الوطني ومرشحيها إلى غاية يوم الاقتراع، خلافا لما ينص عليه القانون، مثلما حصل في ولاية عين تموشنت التي عرفت تجاوزات من طرف المرشح جمال ولد عباس[37] منذ بداية الحملة الانتخابية إلى غاية اليوم، حيث ألبس مراقبي حزب جبهة التحرير الوطني داخل مكاتب الاقتراع أقمصة وقبعات عليها صورته واسم الحزب.
3 - عدم احترام ترتيب الأوراق حسب البرقية الصادرة في هذا الشأن من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية وإعادة ترتيب الأوراق لتوضع أوراق حزب جبهة التحرير الوطني في المرتبة الأولى.
4 - الهروب ببعض الصناديق المتنقلة، في بعض بلديات ولاية الوادي.

فخامة السيد رئيس الجمهورية

إن هذه التصرفات قد أخذت طابعا وطنيا وشملت كل مناطق البلاد وعليه تحمل اللجنة المسؤولية كاملة لرئيس اللجنة الإدارية للانتخابات التشريعية وتلتمس من فخامتكم تدارك الأمر بما ترونه مناسبا من تدابير وإجراءات صارمة وحازمة كما عهدناكم ؛ لوضع حد لمثل هذه التصرفات اللامسؤولة التي من شأنها أن تمس بمصداقية الانتخابات وسمعة البلاد وهيبة الدولة. تقبلوا فخامة السيد رئيس الجمهورية فائق الاحترام والتقدير. »

37 – وزير التضامن الوطني والصحة لاحقا.

كانت اللجنة قد راسلت عدة مسؤولين سياسيين قبل يوم الاقتراع، بما فيهم رئيس الحكومة، رئيس اللجنة الوطنية لتحضير الانتخابات، عن تجاوزات بلغتها من مصادر حزبية متعددة تخص دور الولاة والولاة المنتدبين بالنسبة للجزائر العاصمة، كما جاء في مراسلة 15 ماي التي أمضاها منسق اللجنة الوطنية وتمت المصادقة عليها بإجماع أعضاء اللجنة كذلك :

« معالي السيد رئيس الحكومة
رئيس اللجنة الوطنية لتحضير الانتخابات التشريعية
بعد التحية والاحترام تحيط اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية سيادتكم علما بأنه قد بلغنا من مصادر حزبية متعددة استدعاء بعض الولاة لمتصدري بعض القوائم الانتخابية لملء استمارات قصد جمع معلومات شخصية تخصهم، والملفت للانتباه، أن الاستدعاء يقتصر على بعض القوائم دون غيرها، مع اختلاف عدد المعنيين في القائمة الواحدة، فعلى سبيل المثال تم استدعاء بعض متصدري القوائم في ولايات : برج بوعريريج، بجاية، مستغانم، سكيكدة، أم البواقي وعين الدفلى.

أما في بعض الولايات الأخرى فقد وصلت اللجنة معلومات تفيد بتحيز الولاة لفائدة قوائم معينة، مثلما حدث في ولاية البويرة وفي الدائرة الإدارية لدرارية حيث استدعى الوالي المنتدب بعض رؤساء البلديات يدعوهم إلى العمل على رفع نسبة المشاركة وذلك بمحاولة التأثير على مجريات العملية الانتخابية، بما من شأنه أن يمس بمصداقيتها ونزاهتها... ».

كانت هذه إذن بعض مواقف اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات التي أوصلتها إلى القاضي الأول دون أن يسمع الرأي العام الجزائري عن إجراءات تحقيق أو متابعة، خاصة وأنها المرة الأولى التي تطرح فيها مسألة التجاوزات بشكل علني ومحدد من قبل لجنة وطنية وليس من قبل أحزاب كما كان الحال في السابق.

المشاركة في الانتخابات : مقاطعة، امتناع أم عزوف ؟

رغم أن كثيرا من التوقعات كانت تتنبأ بمشاركة شعبية ضعيفة في الانتخابات التشريعية، كما حدث في الاستحقاقات الانتخابية السابقة، إلا أن نسبة المشاركة المعلن عنها كانت أقل من كل التوقعات المتشائمة بحيث لم تتجاوز 35,6%، وهي النسبة التي تم التشكيك في صحتها رغم ضعفها الكبير. جديد هذه الانتخابات التشريعية هو أن ضعف المشاركة في الاقتراع الذي كان تقليديا ميزة المواطن الساكن في المدن الكبرى ومنطقة القبائل، قد توسع إلى مناطق كانت مشهورة بقوة مشاركتها في الشرق والغرب، بما فيها الهضاب العليا.

فقد سجلنا خلال تشريعيات 2007 ثلاث عشرة ولاية تم فيها تسجيل نسبة مشاركة في الانتخابات، أقل من المعدل الوطني، كما هو مبين في الجدول.

الولايات الأقل مشاركة في الانتخابات (أقل من معدل المشاركة الوطني)

الولاية	نسبة المشاركة
تيزي وزو	16,14
بجاية	17,77
الجزائر العاصمة	18,41
بومرداس	23,96
قسنطينة	25,26
البليدة	26,81
جيجل	27,30
البويرة	28,28
وهران	31,40
باتنة	32,52
سطيف	34,24
غليزان	34,92
الشلف	35,03

ولايات تتميز بكثافتها الديمغرافية، كما هو حال ولايات سطيف والبليدة وجيجل، ناهيك عن منطقة القبائل المشهورة بالمقاطعة تقليديا، كما هو حال سكان المدن الكبرى كوهران وقسنطينة والجزائر العاصمة. بالطبع، لا يمكن للملاحظ إلا أن يربط بين ضعف المشاركة في بعض الولايات كبومرداس والبليدة وجيجل والشلف وحتى غليزان وبين ظاهرة تواجد المجموعات المسلحة بهذه المناطق التي عرفت ولازالت جزئيا، عمليات إرهابية واسعة، خلال أكثر من عقد من الزمن. فهل يمكن الربط بين هذا السلوك الانتخابي المقاطع وحالة الانتكاسة التي تعيشها الحركات الاجتماعية في الجزائر، بمختلف أشكال تعبيرها الشعبي الديني الذي ركبته الحركات الإسلامية داخل المدن وبعض الجهات أو الحركة الثقافية الأمازيغية بمنطقة القبائل) والتي أدت في السابق إلى مشاركة شعبية أوسع في العمل السياسي، عبر عن نفسه من خلال الكثير من المؤشرات،

كان من بينها نسب مشاركة عالية في الانتخابات، بداية التسعينيات، عندما كانت هذه الحركات في حالة صعود وتجنيد شعبي واسع، ليحصل هذا الانكماش والحركات الاجتماعية هذه تعيش حالة انسداد في الأفق، نتيجة العنف الذي لجأت إليه بعض قياداتها والمواجهات الواسعة التي أنهكتها في مواجهة الدولة ومؤسساتها وحتى المجتمع وبعض قواه الاجتماعية ؟

يملك هذا التفسير الكثير من المعقولية، إذا حاولنا ربطه كذلك بالدعوة إلى المقاطعة التي وجهتها بعض القوى السياسية التي عبرت في السابق عن هذه الحركات الاجتماعية، كجبهة القوى الاشتراكية بمنطقة القبائل وبقايا الجماعات والقوى الإسلامية وقياداتها بالمناطق الأخرى كالشلف وغليزان بالغرب. والبويرة، بومرداس والبليدة بالوسط. وجيجل بالشمال القسنطيني. هذه القيادات التي فشلت في دخول الانتخابات تحت غطاء بعض الأحزاب أوالقوائم الحرة، دون أن يعني هذا بالضرورة أن الامتناع عن المشاركة في الانتخابات الذي عبر عنه جزائريان اثنان من ثلاثة خلال هذا الاقتراع، يمكن اختزاله فقط في هذه المواقف السياسية والحزبية الداعية للمقاطعة. مواقف مقاطعة لم يحصل إجماع بين الفاعلين السياسيين على تكييفها على هذا الأساس، ليتم الحديث بدل ذلك عن « امتناع » من قبل المواطنين وحتى « عزوف » عن المشاركة كمحاولة للتقليل من تأثير القوى الحزبية التي دعت إلى المقاطعة.

حزمة كبيرة من الأسباب يمكن أن تفسر هذا السلوك، الذي لم يكن مفاجأة كبرى للعديد من المتتبعين، منها ما يتعلق بالاتجاهات العامة المرتبطة بخصوصيات النظام السياسي الجزائري وسيرورته التاريخية الفعلية، وبما أفرزه مع الوقت هذا التاريخ من سلوكيات للنخب السياسية والمؤسسات، مثل الصورة الباهتة التي ظهر بها البرلمان أو تلك العلاقة الذيلية التي تربط السلطة التشريعية بالتنفيذية، أو ضعف الحزب السياسي ومكانته المبهمة كقوة تجنيد وتأطير. وأخيرا التعود على عدم مصداقية الانتخابات ودورها كوسيلة حل للمعضلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المواطن عن طريق تداول فعلي على السلطة بين القوى السياسية الفاعلة منذ الإعلان عن التعددية، ناهيك عن مرحلة الأحادية.

زيادة على هذه الاتجاهات الكلية التي كان لها تأثير أكيد على مشاركة المواطن في الانتخابات، لابد من العودة إلى تأثير الحدث كما رأيناه مع مرض رئيس الجمهورية المسكوت عنه[38]، وما يكون قد ترتب عليه من تأثير سلبي على المواطنين ونظرتهم إلى واقع المؤسسات والرجال بعد الكشف عن فضيحة بنك الخليفة والملابسات التي رافقت يوميات المحاكمة.

38 – رئيس الجمهورية خلال ظهوره المحدود قبل يوم الاقتراع لم يتكلم عن الانتخابات ولا مرة واحدة ولم يجند المواطنين للمشاركة فيها.

نتائج الانتخابات، الأحزاب « الكبيرة » و« الصغيرة »

قد تكون نتائج الانتخابات، المحسومة مسبقا، أحد الأسباب التي لم تشجع المواطن على المشاركة فيها والتي بدت له دون رهان سياسي فعلي، جراء السيطرة التي فرضتها أحزاب التحالف الرئاسي على الساحة السياسية والإعلامية القبلية وعدم قدرة الانتخابات على إدخال تعديل جدي على الخارطة السياسية، نظرا لهذا « التزوير القبلي ».

نتائج الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين في تشريعيات 2007[39]

الحزب	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
1 - حزب جبهة التحرير	1.315.686	22,98	136
2 - التجمع الوطني الديمقراطي	591.310	10,33	61
3 - حركة مجتمع السلم	552.104	9,64	52
4 - المرشحون المستقلون	562.986	9,83	33
5 - حزب العمال	291.312	5,09	26
6 - التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	192.490	3,36	19
7 - الجبهة الوطنية الجزائرية	239.563	4,18	13
8 - الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	114.767	2,0	7
9 - حركة النهضة	194.067	3,39	5
10 - التحالف الوطني الجمهوري	126.444	2,21	4
11 - حركة الوفاق الوطني	122.501	2,14	4
12 - حزب التجديد الجزائري	103.328	1,80	4
13 - حركة الإصلاح الوطني	144880	2,53	3
14 - حركة الانفتاح	143.936	2,51	3
15 - الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	112.321	1,96	3
16 - عهد 54	129.300	2,26	2

39 – اشتغلنا حول الأرقام المعلنة من قبل وزارة الداخلية لتوفرها على تفاصيل المعلومات ولم نراع التعديلات الطفيفة جدا التي أدخلها المجلس الدستوري.

17 - الحزب الوطني للتضامن والتنمية	119.353	2,08	2
18 - الحركة الوطنية للأمل	99.179	1,73	2
19 - التجمع الوطني الجمهوري	84.348	1,47	2
20 - التجمع الجزائري	100.079	1,75	1
21 - الجبهة الوطنية الديمقراطية	78.865	1,38	1
22 - الحركة الديمقراطية الاجتماعية	51.219	0,89	1
23 - الحزب الجمهوري التقدمي	81.046	1,42	0
24 - حزب العمال الاشتراكي	42.735	0,75	0
المجموع	5.726.087	100	389

كثير من الملاحظات يمكن أن نذكرها بخصوص هذا الجدول الذي يعطينا صورة عن نتائج تشريعيات 2007 ولعل أهمها :

1 - استمرار سيطرة أحزاب التحالف الرئاسي على البرلمان بمجموع 249 مقعد، رغم فقدان حزب جبهة التحرير للأغلبية التي كانت بحوزته خلال العهدة السابقة، والتحسن الطفيف في نتائج حليفيه حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي على مستوى المقاعد المتحصل عليها.

2 - بروز ظاهرة المستقلين بـ 33 مقعد رغم كل ما تعرضت له القوائم المستقلة من تحرشات إدارية وحزبية.

3 - تمكن 21 حزب سياسي، إضافة إلى الأحرار، من دخول البرلمان مما منح صورة فسيفسائية للهيئة التشريعية، رغم أن القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لا يمنح حق تكوين كتلة برلمانية إلا للحزب الذي تحصل على 15 مقعد نيابي ولا يحق لحزب تقديم مشروع قانون إلا في حالة حصوله على 20 مقعد نيابي. مما يعني أن هذا الحق محصور بين أربعة أحزاب فقط، أحزاب التحالف الرئاسي وحزب العمال. الحضور الحزبي الذي كان أقل بكثير في انتخابات 2002 التي لم تتمكن من دخول البرلمان فيها إلا تسعة أحزاب فقط بالإضافة إلى المرشحين الأحرار.

4 - أدى القانون الانتخابي الذي جرت في ظله هذه الانتخابات (نظام النسبية بالأغلبية على أساس القائمة) إلى تبعثر كبير في أصوات المواطنين، مما زاد في نسبة الأصوات الملغاة (965.064 صوت) زيادة على عدم التناسب دائما بين الأصوات وعدد المقاعد المحصل عليها، كما هو مبين في الجدول، مما ساهم في إذكاء الحملة التي قادتها أحزاب التحالف الرئاسي

ووزارة الداخلية لتغيير القانون الانتخابي بغية تشدد أكبر إزاء الأحزاب الصغيرة، المتهمة بإفساد العملية الانتخابية عن طريق استعمال الأموال (تقاضي رشاوى مقابل بيعها لمواقع داخل قوائمها الانتخابية والمتاجرة بالحضور داخل اللجان الولائية والبلدية للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات... الخ[40]) وكذا بعثرة أصوات الناخبين. فعلا يكفي التمعن في نتائج الأحزاب الخمسة الأخيرة للتأكد من أنها حصلت على سبيل المثال على 353.944 صوت، لكنها لم تحصل بها إلا على ثلاث مقاعد بالبرلمان، في حين حصل حزب العمال أو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وبأقل من هذا العدد من الأصوات بكثير، على 26 و19 مقعد نيابي على التوالي (انظر الجدول).

مقارنة نتائج الأحزاب بين اقتراعين[41] 2007/2002 : هل خسر الكل ؟

	انتخابات 2002			انتخابات 2007		
	الأصوات	%	المقاعد	الأصوات	%	المقاعد
جبهة التحرير	2.632.705	35,52	199	1.315.686	22,98	136
التجمع الوطني الديمقراطي	630.241	8,50	48	591.310	10,33	61
حركة مجتمع السلم	573.801	7,74	38	552.104	9,64	52
حزب العمال	355.405	4,80	21	291.312	5,09	26
حركة الإصلاح الوطني	746.884	10,08	43	144.880	2,53	3
الجبهة الوطنية الجزائرية	234.530	3,16	8	239.563	4,18	13
حزب التجديد الجزائري	162.308	2,19	1	103.328	1,80	4
حركة النهضة	265.495	3,58	1	194.067	3,39	5
القوائم الحرة	789.492	10,65	29	562.986	9,83	33

تبين مقارنة بسيطة بين نتائج انتخابات 2002 و2007 من حيث النتائج المتحصل عليها أن كل الأحزاب تقريبا قد خسرت على مستوى وعائها الانتخابي، رغم الزيادة في عدد المسجلين

40 – لعل أكبر دور سلبي لهذه الأحزاب الصغيرة التي توصف إعلاميا بالمجهرية تقديمها لمرشحين من دون الحد الأدنى من الحضور والتكوين السياسي زيادة على خطاب فضفاض وديماغوجي نفر من دون شك المواطن من العملية الانتخابية وزاد من تعميق أزمة السياسة والسياسي لدى المواطن الجزائري.

41 – لم نقارن من خلال هذا الجدول إلا بين الأحزاب التي شاركت في الاقتراعين وتمكنت من الحصول على نتائج على مستوى مقاعد الهيئة التنفيذية.

في القوائم الانتخابية، بالمقارنة مع استحقاق[42] 2002، حتى وإن حَسن بعضها من حضوره داخل المؤسسة البرلمانية، كما هو حال التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحزب العمال... الخ. لتكون خسارة الأحزاب الأخرى، كحزب جبهة التحرير وحركة الإصلاح أعمق بل وكارثية بالنسبة للإصلاح. لم يتقهقر حزب جبهة التحرير على مستوى الوعاء الانتخابي فقط بفقدانه لأكثر من مليون صوت بين الإقتراعين، بل فقد الأغلبية التي كان يملكها داخل الغرفة السفلى. نفس الشيء بالنسبة لحركة الإصلاح الوطني التي دخلت الانتخابات مقسمة بين جناحي زعيمها التاريخي عبد الله جاب الله المقاطع وجناح منافسيه الذين فضلوا دخول الانتخابات، لتفقد الحركة الموقع الثالث الذي كانت تحتله في العهدة السابقة ولا تحصل إلا على ثلاثة مقاعد نيابية في 2007.

تؤكد هذه النتائج الحزبية ارتفاع نسبة المقاطعة الشعبية لانتخابات 2007 من جهة، كما تؤكد من جهة أخرى أزمة الحزب السياسي الجزائري الذي فشل في استقطاب المواطن للمشاركة في هذه الانتخابات ؛ أو دخلها مقسما بين عدة تيارات، كما هو حال حركة الإصلاح الوطني وحتى جبهة التحرير الوطني التي عرفت عدة تشنجات واحتجاجات خلال مرحلة إعداد القوائم الانتخابية، لجأت إليها العديد من الوجوه المقصية المحسوبة على تيار الأمين العام السابق علي بن فليس والعصب الأخرى المكونة لقيادات الحزب القديمة.

أخيرا تؤكد نتائج هذين الاقتراعين، أننا أمام خارطة حزبية غير مستقرة وقابلة للكثير من التحويرات، جراء ما يميز الحزب السياسي الجزائري من تسيير غير ديمقراطي، ونتيجة للمكانة المبهمة والهشة التي يحتلها الحزب السياسي في علاقاته بالإدارة ومراكز القرار الأخرى، داخل النظام السياسي، وذلك بعد عشرين سنة تقريبا من الإعلان عن التعددية السياسية.

الخلاصة

رغم أن الانتخابات التشريعية المدروسة قد حصلت ضمن إطار قانوني، جُرب لأول مرة بعد التعديلات التي أدخلت على القانون العضوي للانتخابات في بداية 2004، باقتراح من الكتلة النيابية لحركة الإصلاح التي كانت الخاسر الأكبر في هذا الاستحقاق، رغم ذلك فإن هذا الإطار القانوني لم يصمد كثيرا بعد هذه التجربة الأولى. فقد بادرت وزارة الداخلية مباشرة

42 – عدد المسجلين في قوائم انتخابات 2002 كان 17.951.127 لم يشارك فيها إلا 8.288.536 (46,17%) وألغي 867.669 في حين ارتفع عدد المسجلين إلى 18.760.400 لم يشارك منهم في انتخابات 2007 إلا 6.687.838 (35,65%) وألغي منها 961.751 صوت.

بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات ومعاينة نسبة المشاركة الضعيفة فيها، باقتراح تعديل المادة 82 من القانون التي تنص في شكلها الجديد على شروط من نوعين ستفرض على قوائم الأحزاب، ابتداء من الانتخابات المحلية القادمة في نوفمبر 2007. من بين هذه الشروط : إن الحزب الذي لم يتحصل على أكثر من 4% من الأصوات المعبر عنها، في 25 ولاية من مجموع ولايات الوطن (48) على الأقل، في أحد الانتخابات الثلاث الأخيرة، دون أن يقل عدد الأصوات المحصل عليها في كل ولاية عن 2000 صوت، أو الحصول على 600 منتخب في أحد الاستحقاقات الثلاث السابقة دائما دون أن يقل عددهم عن 20 منتخب محليا.

يفرض القانون الجديد على الأحزاب التي لا توفر هذه الشروط الحصول على 3% من إمضاءات المسجلين في الدائرة الانتخابية. بشرط ألا يقل العدد عن 150 مسجل بالنسبة للانتخابات البلدية و1000 ناخب بالنسبة للانتخابات الولائية. هذه الانتخابات الأخيرة التي يفرض على المرشح لها، أن يوفر ذلك في أكثر من خمسين بالمائة من البلديات المكونة للولاية. وكانت الشروط أقسى بالنسبة للقوائم الحرة التي طلب منها الحصول على 400 إمضاء للمسجلين في الدائرة الانتخابية عن كل موقع تترشح له. وهو عدد كبير، إذا عرفنا العدد الهائل للمواقع الانتخابية للحصول على مجلس شعبي بلدي أو ولائي على مستوى 1541 بلدية و48 ولاية وطنيا.

شروط جعلت الأحزاب المسماة صغيرة والمتضررة من هذا الإجراء تلجأ إلى تشكيل « تنسيقية للدفاع عن الديمقراطية » لم يكن لها صدى كبير، بحيث تمت المصادقة بالأغلبية على القانون الذي برره الوزير بالتشتيت الكبير للأصوات الانتخابية وظاهرة الفساد التي ارتبطت ببيع الترشيحات مما زاد في نسبة المشككين شعبيا في العملية الانتخابية نفسها، وما تجنده من نخب وخطابات. هذا الغطاء القانوني الذي لن يسمح في نهاية المشوار إلا لتسعة أحزاب بالمشاركة العادية في الانتخابات، من حوالي ثلاثين حزبا شرعيا، في حين سيفرض على الأحزاب الأخرى التوجه، نحو الإجراءات الجديدة، بحكم عدم توفرها على الشروط المفروضة.

المهم هو أن الذي أفرزته الانتخابات الأخيرة، ليس هذا الغطاء القانوني الجديد الذي رأى فيه البعض تعديا على الدستور، بل التصدع الذي ظهر على ما يسمى بأحزاب التحالف الرئاسي عند إجراء عملية التصويت داخل الغرفة السفلى. فقد صوت نواب التجمع الوطني الديمقراطي ضد التعديلات التي أدخلت على نص وزارة الداخلية، مطالبين بإبقاء نسبة 5% التي جاءت في النص الأصلي، مما خلق حرجا كبيرا لرئاسة المجلس وممثل الحكومة. ليبقى الأهم الذي بينته هذه الانتخابات، وهو أنها لم تتمكن من تحقيق أحد أهدافها في إضفاء

شرعية سياسية أكبر على المؤسسات السياسية والمؤسسة التشريعية على وجه الخصوص. فقد زادت نسبة المشاركة الضعيفة من المشككين في شرعية المؤسسة التشريعية التي أفرزتها هذه الانتخابات، التي فشلت في إقناع المواطن الجزائري بهذا الشكل المقترح عليه من « المشاركة السياسية ». كما طرحت هذه الانتخابات مسألة مستويات التجنيد الضعيف التي قامت به الأحزاب السياسية في الجزائر ومستوى أدائها بمناسبة هذه الانتخابات، رغم ما جندته العملية من فئات اجتماعية جديدة الاهتمام بالعملية الانتخابية.

تواصل التشكيك في شرعية الهيئة التشريعية طول العهدة النيابية، مما جعل كثيرا من الأصوات تطالب بحلها المسبق، خاصة بعد الأحداث التي ميزت سنة 2011 عربيا وجزائريا. ولم يمنع واقع الحال هذا رئيس الجمهورية من تمرير الإصلاحات التي أعلن عنها من خلال هذه الهيئة التشريعية المطعون في شرعيتها، هيئة أنهت سنتها الأخيرة على وقع فك التحالف السياسي بين حركة مجتمع السلم وحزبي السلطة التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني في انتظار انتخابات 2012 التي يمكن أن تتحول إلى امتحان جدي لمدى صدق وعود الإصلاح التي أطلقها رئيس الجمهورية في 15 أبريل 2011 على وقع الأحداث التي عاشتها الجزائر والعالم العربي.

صناعة واتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري

مقدمة تاريخية وبعض الفرضيات

ورثت الدولة الوطنية بنت الاستقلال في الجزائر، من فترتي الحركة الوطنية وثورة التحرير الكثير من خصائصهما، تركيبتها الداخلية وموازين القوى السياسية بين أطرافها الفاعلة وطرق تسييرها وعلاقاتها بالمجتمع. فقد ورث النظام السياسي الجزائري عن هذه المرحلة المؤسسة الكثير من القيم السياسية المركزية والسلوكيات، كضعف الشفافية وتفضيل العمل السري وسيطرة العسكري على المدني وأفضلية قيم الانضباط شبه العسكري وعدم تحبيذ النقاش السياسي العلني، الذي سوي بالاختلاف والفرقة ومن ثمة الضعف.

ربما الأهم من ذلك، أن فترة الحركة الوطنية المؤسسة قد انتهت في بداية الخمسينيات بصراع كبير بين زعيم الحركة الوطنية والحزب الوطني الاستقلالي، حركة انتصار الحريات الديمقراطية/ حزب الشعب فقد اتهمت الأجيال الجديدة من أبناء الحركة الذين قادوا الكفاح المسلح مصالي الحاج بالتفرد في اتخاذ القرار وحب الزعامة رافضين منحه، كما كان يريد وكما كان ذلك سائدا في الكثير من التجارب الدولية، خلال تلك الفترة التاريخية المقرونة بظهور الزعامات السياسية، الصلاحيات المطلقة في اتخاذ القرار والتصرف كزعيم، دون العودة إلى مؤسسات الحركة.

أنتجت نفس المرحلة والتجربة نوعا من المعاداة للعنصر المثقف والحزب السياسي والتعددية السياسية، ومع كل ما يرتبط بها من نقاش وتعددية ومؤسسات سياسية وجماعية في اتخاذ القرار. فقد طور الخطاب الرسمي السائد، بعد الاستقلال، فكرة سياسية مركزية مفادها، أن التعددية الحزبية قد فشلت خلال مرحلة الحركة الوطنية في حل المسألة الوطنية، بل وعطلتها. وهو الفشل الذي عمم على الفئات الاجتماعية الوسطى والمتعلمة تحديدا المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي لحد تخوينها في بعض الحالات. هذه الفئات ضعيفة الحضور أصلا في التشكيلة الاجتماعية الجزائرية الخارجة لتوها من سيطرة استعمارية استيطانية طويلة.

لم يكن واردا مع كل هذا الإرث السياسي وهذه التجربة التاريخية أن يتم الاختيار خارج الأحادية السياسية كنمط تسيير سياسي بعد الحصول على الاستقلال السياسي، خاصة وأن البعد الدولي كان يشجع على هذا الاختيار الذي تبنته الكثير من الدول المستقلة حديثا والمتأثرة بالأجواء السياسية والفكرية التي عرفها العالم في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي[1]. دون أن يعني ذلك في الحالة الجزائرية قطيعة كلية مع الإرث الفرنسي في بعض جوانبه الفكرية واللغوية، وحتى الدولة المركزية اليعقوبية والمؤسسات التنظيمية الأخرى مجسدة في الإدارة وجل الإطار القانوني الفرنسي الذي تم إعادة العمل به لغاية بداية السبعينيات. أي عقد كامل بعد الاستقلال.

اقترنت الأحادية بسيطرة الجيش على الحياة السياسية، نتيجة صراع سياسي عرفته الجزائر قبل الاستقلال، كان الحسم فيه لصالح جيش الحدود الذي مثلته مؤسسة « قيادة الأركان » على حساب بعض قوات الولايات الداخلية والحكومة المؤقتة[2]. جيش الحدود بالمغرب وتونس الذي بدت عليه الكثير من صفات الجيوش الاحترافية، كالانضباط العسكري واحترام الهرمية... الخ، خاصة بعد التحاق الفارين من ضباط صف وضباط الجيش الفرنسي وسيطرتهم الجزئية على مراكز حساسة داخله، على حساب قيم النضال السياسي والارتباط بالشعب التي كانت أكثر حضورا لدى قوات الداخل السياسية والعسكرية.

سيكون الصراع بين هؤلاء الفارين من الجيش الفرنسي من ضباط صف وضباط وبين قيادات جيش وجبهة التحرير العسكرية والسياسية أحد أهم تمفصلات الصراع في الجزائر المستقلة، ليس خلال فترة حكم الرئيس بومدين فقط، المتهم من قبل قيادات الداخل بأنه عراب هذه المجموعات الفارة من الجيش الفرنسي، بل حتى لاحقا خلال فترة التسعينيات وما نتج عنها من تداعيات لازالت حاضرة لحد الآن[3].

1 – الكثير من القيادات السياسية والعسكرية للثورة ولفترة ما بعد الاستقلال مرت على مصر – بومدين وقبله بن بلة على سبيل المثال – وعاشت تجربة الثورة المصرية في سنواتها الأولى مما يكون قد أثر عليها سياسيا في خيارتها السياسية والتنظيمية.

2 – انظر تفسير محمد حربي لهذا الصراع السياسي العسكري ودوره في إنتاج بيروقراطية حاكمة لجزائر ما بعد الاستقلال ضمن مؤلفه المشهور جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع خاصة الفصلين السادس عشر والسابع عشر.
Harbi Mohamed, Le FLN, mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir, 1945/62, ed. Naqd/Enal, pp 237/268.

3 – من قدماء الجيش الفرنسي الذين احتلوا مواقع هامة سياسية وعسكرية بعد الاستقلال داخل مؤسسات الدولة الجزائرية العسكرية والمدنية، الذين دافع عنهم خالد نزار في مذكراته، يمكن أن نذكر العربي بلخير مدير مكتب الرئيس الشاذلي ووزير الداخلية ومحمد العماري قائد أركان الجيش الوطني الشعبي وعبد المالك قنايزية الوزير المنتدب للدفاع حاليا 2012. في حين أن قيادات عسكرية وسياسية كثيرة عبرت عن وجهة نظر أبناء جيش التحرير، مثل الرائد لخضر بورقعة وعبد الحميد براهيمي والعقيد علي كافي.لتبقى دراسة المؤرخ محمد حربي من الدراسات التاريخية القليلة المحايدة حول الموضوع.

صراع تنبهت له قيادات الثورة سنة 1956 عندما أقرت في مؤتمر الصومام مبدئي « أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج »، لتبقى الكلمة الأخيرة في النهاية لصالح موازين القوى الفعلية على أرض الواقع. ارتبطت هذه السيطرة التي فرضها العسكري على السياسي بحضور قوي للمؤسسة المخابراتية التي تكونت أثناء ثورة التحرير في الخارج والتي دشنت بدءا من هذه المرحلة وجودها القوي وأساليب عملها ليكون عبان رمضان أول ضحايا هذه القوة السياسية–العسكرية الجديدة[4]. سيطرة ستتدعم أكثر لتكون الأجهزة الأمنية المختلفة – الأمن والدرك ومخابرات الجيش، النواة الفعلية لمركز القرار السياسي في الجزائر، ولتتمظهر هذه السيطرة الفعلية بصور مختلفة في علاقاتها بمراكز القرار ومؤسساته الظاهرة، المعينة أو المنتخبة، السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية[5].

فقد دشنت مرحلة الاستقلال بداية سيطرة هذا التحالف السياسي–العسكري، بعد الانقلاب الناجح الذي قام به ضد الحكومة المؤقتة، الممثلة ولو جزئيا لجيل الحركة الوطنية المتمرس على العمل الحزبي وقيمه المشوهة هي الأخرى، نتيجة الحالة الاستعمارية الاستيطانية التي عرفتها الجزائر. الانقلاب الذي كان هو الآخر، وفي نفس الوقت كذلك، ضد الجيل الذي حضر وقاد الثورة في سنواتها الأولى بكل شرعيته ودوره المتميز داخل الحركة الوطنية، التي نجح في نقلها من حركة سياسية إلى كفاح مسلح مدعوم شعبيا ودوليا.

ثورة التحرير التي جندت أساسا قوى شعبية وريفية لم تعرف من أشكال النضال السياسي كقاعدة عامة إلا تلك المرتبطة بالعمل العسكري خلال هذه الحقبة من تاريخ الجزائر. قوى ريفية وشعبية عبرت عن نفسها عبر ثقافة سياسية جذرية ومساواتية، رافضة للكثير من أشكال التمايز والاستقطاب الاجتماعيين التي برزت وتعمقت بعد الاستقلال، لتكون هذه الثقافة وقود الحركات الاجتماعية الشعبية التي كانت بدورها المحرك الرئيسي لجزائر الثمانينيات والتسعينيات في شتى المجالات. علما بأن الأنظمة السياسية المتعاقبة في الجزائر بمراحلها

---

4 – اغتيال عبان رمضان في المغرب كمثال، يمكن عده من المؤشرات الهامة التي تبين هذه السيطرة، علما بأن الرجل كان تاريخيا من المدافعين عن مبدأ سيطرة السياسي على العسكري والداخل على الخارج، الذين كذبتهما الوقائع فقد غادرت قيادة الثورة بما فيها عبان رمضان التراب الوطني نحو الخارج أشهرا فقط بعد مؤتمر الصومام واغتيل الرجل بعد ذلك من قبل قيادات عسكرية–سياسية على التراب المغربي.

5 – انظر تجربة أحد قيادي الولاية التاريخية الرابعة الرائد لخضر بورقعة مع الأجهزة الأمنية ورأيه في سيطرة العناصر الفارة من الجيش الفرنسي على قيادة أركان جيش التحرير بمباركة من بومدين شخصيا كما يقول من خلال بعض عناوين فصول مذكراته.
الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 1990.
« بومدين اخرج المجاهدين من شرف الجهاد وجعلهم تجارا »، ص 137.
« بن بلة، بومدين أو من تدعيم ضباط الجيش الفرنسي إلى تهميش الحزب »، ص 141.

المعروفة قد استطاعت وبدرجات متفاوتة النجاح مؤقتا في منح هذه الثقافة السياسية الجذرية ذات النزعة المساواتية أبعادا اقتصادية واجتماعية يغلب عليها الطابع التوزيعي. عملية سهلها دون شك الطابع الريعي للاقتصاد ودور مداخيل النفط المالية.

مرحلة بعد الاستقلال التي وصل الصراع[6] فيها لذروته – آخذا في بعض جوانبه بعدا دوليا – بالاحتكام إلى السلاح بين أبناء جيش التحرير، خلال أزمة صيف 1962، ليتم تدشين أول مظاهر الحياة السياسية للجزائر المستقلة بهذا المشهد. أعقبتها عملية تنظيم أول انتخابات تشريعية لتكوين المجلس الوطني التأسيسي وفق القائمة الواحدة، وتحت سيطرة المكتب السياسي لجبهة التحرير على أسس زبائنية وإقصائية واضحة[7].

علما بأن مسألة موقع حزب جبهة التحرير وأدواره بعد الاستقلال كانت من بين المسائل التي فجرت الصراع بين الأطراف المتصارعة على السلطة. وكأنه حزب لم يخرج لتوه منتصرا من حرب تحرير شعبية يفترض أنه هو قائدها وموجهها السياسي. لتكون قضية تحرير نص الدستور : محتواه وطريقة المصادقة عليه، من القضايا الهامة التي عرفتها هذه الفترة، وأدت إلى استقالة رئيس المجلس الشعبي الوطني عباس فرحات[8] ووضعه تحت الإقامة الجبرية لاحقا.

هذه الفترة نفسها التي أعلن فيها رسميا عن منع الأحزاب السياسية الأخرى ليكون الحزب الشيوعي الجزائري والأحزاب الجديدة التي كونها بعض زعماء الثورة كمحمد بوضياف وحسين آيت احمد على رأس التنظيمات السياسية الممنوعة في سنة 1963[9]. ليعرف هذان الزعيمان، مثل غيرهم من القيادات التاريخية، الاختطاف والسجن والنفي بعد الاستقلال.

6 – يذكر رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة في شهادة له صدرت في الجزائر أنه فكر جديا في سنة 1962 في طلب أسلحة من ليبيا لمجابهة قوات جيش الحدود الذي بدأ اتصالاته مع الاتحاد السوفيتي وجمال عبد الناصر من أجل نفس الغرض لكن الطرف الليبي رفض المساعدة. كما يذكر في نفس الشهادة أنه تلقى عرضا بأسلحة لمجابهة مجموعة تلمسان من الحسين بن طلال ملك الأردن لكنه رفضها لعلمه بالعلاقات التي يملكها الملك حسين مع المعسكر الانجلو–أمريكي... مما سيجعلنا كما تقول الشهادة تحت قبضة المعسكر الغربي مفضلا الاعتذار للمبعوث الأردني قائلا له أننا سنعرف كجزائريين كيف نحل مشاكلنا. شهادة أوردها بن خدة للرد على اتهام وجه له من قبل مجموعة تلمسان ظهرت على صفحات جريدة لموند الفرنسية ليوم 9/8 جويلية 1962 بأنه طلب مساعدة القوات الفرنسية لمنع جيش الحدود من الدخول للجزائر بعد الإعلان عن الاستقلال لمزيد من التفاصيل حول هذه الشهادة انظر.

Benyoucef Ben Khedda, L'Algérie à l'indépendance, la crise de 1962, ed. Dahlab, Alger, 1997, p 26/30.

7 – انظر شهادة ايرفي بورج مستشار الرئيس بن بلة خلال هذه الفترة حول المؤتمر الذي سماه بمؤتمر المغرر بهم :

Hervé Bourges, L'Algérie à l'épreuve du pouvoir, ed. Grasset, Paris, 1967, p 107/119.

8 – يمكن العودة إلى ملخص نص الاستقالة في المرجع التالي :

Annuaire de l'Afrique du nord, ed. CNRS, Année 1963, p 843.

9 – Remdane Redjala, L'opposition en Algérie depuis 1962, le prs–cndr le FFS, ed. Rahma, Alger, 1988.

بن بلة والسيطرة على مراكز القرار

عند نهاية فترة حكم الرئيس بن بلة القصيرة (1962/1965)، كان الرجل قد سيطر شكليا على الكثير من السلطات والمناصب المرتبطة بها، فقد كان رئيسا للجمهورية وأمينا عاما للحزب ورئيسا للحكومة ووزيرا للاقتصاد والمالية ووزيرا للإعلام والداخلية... الخ. بالإضافة إلى تلك الصلاحيات التي منحها لنفسه قانونيا بعد تعطيل العمل بالدستور، نتيجة بروز قوي للمعارضة، بما فيها المعارضة المسلحة التي قام بها العقيد محمد شعباني بالجنوب (الولاية السادسة التاريخية) وحسين آيت أحمد بمنطقة القبائل.

كما عرفت فترة بداية الاستقلال هذه كذلك ما سمي بحرب الرمال بين الجزائر والمغرب. النزاع الذي أخذ جزئيا على الأقل، بعض ملامح الصراع بين الشرق والغرب، خلال هذه الفترة من يوميات الحرب الباردة، جراء تدخل قوى دولية ومحلية فيه بطرق مباشرة وغير مباشرة، كما فعلت القوات المصرية والكوبية لصالح الجزائر لتتكلم شهادات ووسائل إعلام عن مساعدات خبراء إسرائيليين لصالح الطرف المغربي المقابل.

ومثلما كان الحال مع مصالي الحاج عشر سنوات قبل ذلك، فإن تهمة التفرد بالقرار والارتجالية في اتخاذه القرار وحب الزعامة ومنع المؤسسات الرسمية من القيام بوظائفها الدستورية... الخ كانت على رأس قائمة التهم التي وجهت للرئيس أحمد بن بلة لتبرير الانقلاب عليه في 19 جوان 1965، من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع العقيد هواري بومدين. عدد كبير من المناصب والصلاحيات التي منحها لنفسه قانونيا أو عمليا على أرض الواقع لم تشفع للرئيس أحمد بن بلة في تجنب أو مقاومة الانقلاب الذي دبر ضده من قبل حلفائه القدماء الذين كانوا قد فرضوه عنوة على الكثير من القيادات التاريخية ومؤسسات الثورة منذ ثلاث سنوات فقط والجزائر على أبواب حصولها على استقلالها، بعد أكثر من قرن وربع القرن من الاستعمار الاستيطاني.

... ويقلده بومدين في ذلك

العقيد هواري بومدين شخصيا هو الذي أعلن على أمواج الإذاعة والتلفزيون عن إبعاد الرئيس أحمد بن بلة وتكوين مجلس للثورة أسندت له كل الصلاحيات، بعد حل المجلس الوطني وتعطيل العمل بالدستور. بومدين الذي احتل شخصيا هرم السلطة على رأس قيادة

مجلس الثورة ومجلس الوزراء ووزارة الدفاع، ليتحول الرجل العسكري الخجول[10] إلى المؤسسة السياسية الأولى في الجزائر، لغاية وفاته في الأيام الأخيرة من سنة 1978.

خلال هذه الفترة الطويلة نسبيا من تاريخ الجزائر السياسي1965/1978، عرفت البلاد نوعا من الاستقرار السياسي والكثير من التغييرات الاقتصادية الاجتماعية التي حولت نتيجتها الدولة إلى رب العمل الأول والمستثمر الأساسي، من خلال تحكمها في القطاع العام ومراقبتها للتجارة الخارجية وسيطرتها المطلقة على الريع النفطي، بعد تأميم المحروقات والكثير من المصالح الفرنسية والغربية. خيارات اقتصادية وتحولات اجتماعية دعمت موقع الرئيس بومدين، حتى في علاقاته برفاقه من مجموعة وجدة الحاكمة. بومدين الذي حاول العودة إلى ما سماه الخطاب الإعلامي والسياسي بالشرعية الشعبية، بعد مرحلة ما سمي بالشرعية الثورية، من خلال إجراء انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور الجديد(1976) الذي أكد على مبدأ الأحادية الحزبية والخيار الاشتراكي.

رغم وجود العديد من المؤسسات خلال مرحلة ما سمي بالشرعية الثورية كمجلس الثورة ناهيك عن ظهور المؤسسات المنتخبة ضمن المنطق الأحادي (المجلس الشعبي الوطني)، فإن صاحب القرار الأول والأخير خلال هذه المرحلة كان الرئيس هواري بومدين الذي استطاع على خلاف سابقيه ولاحقيه من رؤساء الجمهوريات الذين عرفتهم الجزائر أن يجمع بين يديه الكثير من مصادر القوة، لا يمكن فهم سرها إلا بالعودة إلى شخصية الرجل ومساره العسكري والسياسي ونوعية التحالفات التي استطاع نسجها انطلاقا من القاهرة مرورا بوجدة المغربية وصولا إلى غار الدماء التونسية وسيطرته على قيادة أركان جيش التحرير منذ تلك الفترة التي سبقت استقلال الجزائر[11].

رغم أن التفرد بالقرار وشخصانية الحكم وعدم إشراك المؤسسات في اتخاذ القرار... الخ، كانت من التهم التي وجهت إلى الرئيس بن بلة من طرف المنقلبين عليه، فإن نظام الرئيس

---

10 – انظر الأوصاف التي يقدم بها هرفي بورج أحد مستشاري الرئيس بن بلة، هواري بومدين.أوصاف يعتمد عليها مدير الأمن الأسبق محمد يوسفي في رسم الصورة لبومدين على هذا الشكل... إنه رجل خجول جدا لا يحب التردد على الصالونات والسفارات ولا حتى اللقاءات الشعبية... لا يبتسم إلا نادرا ولا يتحدث أمام الناس إلا قليلا، يحتاط من الكلام وردود الأفعال العفوية. وراء هذا الستار الحديدي يخفي الرجل حساسية كبيرة... أنه رجل السهرات الليلية التي يكون فيها أكثر ارتياحا وعفوية حول فنجان الشاي مع أعز أصدقائه. بومدين الذي يفضل العمل مع مجموعات محدودة. عمل مقربوه المستحيل ولوقت طويل حتى يقنعوه بتغيير بدلته الرمادية وليس ربطة العنق. رغم غرابة ذلك لم يلبس بومدين بدلة عسكرية إلا نادرا قبل وبعد الاستقلال...
Mhamed Yousfi, Le pouvoir, 1962/1978, p 87/89.

11 – انظر البورتري الذي أنجزناه للرئيس بومدين ضمن مؤلفنا. ص 651/656.
ناصر جابي، الوزير الجزائري، أصول ومسارات، دار الشهاب، الجزائر، 2011.

بومدين قد أعاد إنتاج نفس التجربة ونفس العلاقات تقريبا ، رغم الوجود الشكلي للمؤسسات التي أضيفت إليها خلال هذه الفترة اجتماعات ما سمي بإطارات الأمة السنوية التي أشرك من خلالها التكنوقراطية والبيروقراطية الناشئتين في الاستشارات، والمساهمة جزئيا في صناعة القرار الاقتصادي على وجه التحديد.

القرار الاقتصادي الذي أصبح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجديد مجالا لتوسيع الاستشارة والمناقشة حوله مع هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الجدد ، والذين برزوا للوجود مع التصنيع وانطلاق عملية التنمية، على غرار القيادات النقابية ومسيري القطاع الصناعي العمومي[12].

رغم بروز هذه المؤسسات الاستشارية، بما جندته من فئات اجتماعية جديدة، فإن التفرد بالقرار وسيطرة الرئيس/الشخص على حساب المؤسسات، كانت هي نفسها التهم التي وجهت للرئيس بومدين من قبل الكثير من الوجوه السياسية التاريخية والقوى السياسية المعارضة له خلال فترة حكمه، منها حتى تلك التي شاركته في القيام بالانقلاب ضد الرئيس احمد بن بلة ؛ أو انضمت إليه بعد نجاحه، من أعضاء مجلس الثورة. قد قاد بعضهم عمليات انقلابية عسكرية ومعارضة سياسية في الخارج، لغاية وفاة الرجل في نهاية السبعينيات من القرن الماضي كما كان الحال مع العقيد الطاهر زبيري[13] أو بشير بومعزة.

الشاذلي الأول، والشاذلي الثاني

حسمت خلافة الرئيس بومدين بعد وفاته، وكما كان متوقعا ، داخل مجلس الثورة وبمقاييس عسكرية بحتة[14] لصالح العقيد الشاذلي بن جديد الذي حصلت الموافقة عليه، كما أشيع في البداية كحل مؤقت، لإبعاد المتنافسين القويين على المنصب. اختيار قائد الناحية العسكرية وعضو مجلس الثورة الضعيف الحضور وغير المعروف للتربع على أهم منصب سياسي، يؤكد أن المطلوب جزئيا على الأقل من خلال هذا الاختيار كان إضعاف منصب الرئاسة كمركز قرار،

12 – انظر في هذا الصدد الشهادة التفصيلية لعبد السلام بلعيد وزير الصناعة خلال فترة بومدين ورئيس الحكومة –1992– حول الصراعات بين مجموع النخب والعلاقة التي أقامها كممثل للتكنوقرطيين مع الرئيس بومدين :
Mahfoud Benoune, Ali El Kenz, Le hasard et l'histoire, Entretiens avec Belaïd Abdesselem 2 tomes, ed. ENAG, Alger, 1990.

13 – العقيد الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، دار الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

14 – تم تبرير اختيار العقيد الشاذلي بن جديد مرشحا لرئاسة الجمهورية بكونه الضابط الأقدم في أعلى رتبة عسكرية. وقد وقع الخيار على الشاذلي خلال اجتماعات غير رسمية بين قيادات الجيش داخل المدرسة العليا لتكوين مهندسي الجيش برج البحري التي كان على رأسها في تلك الفترة العربي بلخير.

بعد التجربة البومدينية التي منحته أبعادا وطنية ودولية واسعة، وذلك رغم الهدوء الذي ميز عملية انتقال السلطة واحترامها الشكلي للمؤسسات[15].

هذا ما حصل خلال فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد في سنواتها الأولى على الأقل[16]، فقد حصل نوع من التوازن السياسي الشكلي على الأقل بين العديد من المؤسسات التي عادت للظهور وبقوة كما كان الحال مع مؤسسة الحزب ومنظماته الجماهيرية : كاتحاد العمال والشبيبة والنساء وحتى الفلاحين. وكأننا أمام قانون سوسيو-سياسي، سيتأكد أكثر مع التجربة السياسية والرؤساء اللاحقين الذين ستعرفهم، الجزائر مفاده أنه كلما كان الرئيس ضعيف الكاريزما والحضور السياسي، كلما أعطى ذلك فرصة للمؤسسات السياسية المختلفة بالبروز ولعب دورها للمساهمة في اتخاذ القرار وحتى المساهمة في صنعه جزئيا على الأقل من حيث الاستشارة (حالة الرئيسين العسكريين الشاذلي بن جديد واليامين زروال 94/1998)، ليكون العكس صحيحا. فكلما كان الرئيس قوي الحضور والكاريزما (بومدين 65/1978 وعبد العزيز بوتفليقة 1999)، كلما نزع أكثر نحو نوع الحكم الفردي وإلغاء الكثير من أدوار المؤسسات السياسية المنتخبة أو المعينة، مهما كانت شكليتها في اتخاذ القرار أو المشاركة في صنعه.

بالطبع اكتشاف الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس في النظام السياسي الجزائري دستوريا وعمليا مع الوقت بالإضافة إلى نوعية الثقافة السائدة لدى النخب السياسية غير المحبذة للمواجهة السياسية وإبداء الرأي، دون نسيان الطابع الريعي للنظام السياسي-الاقتصادي الجزائري... الخ، كلها أسباب جعلت الرئيس الجديد الشاذلي بن جديد ورغم ما قيل عن خصائص شخصيته الباهتة، يتمكن في الأخير من الحصول على الكثير من مصادر القوة، رغم عدم نجاحه دائما في اتخاذ القرارات الهامة السياسية والاقتصادية في وقتها. وهو ما سنتعرض له عند الحديث عنه في حينه ضمن هذه الورقة التي اعتمدنا في إعدادها

---

15 - انظر في هذا الصدد شهادة علي بن محمد وزير التربية الأسبق والسفير وهو يتحدث عن يوميات هذا الانتقال للسلطة من داخل مؤسسة الحزب في مؤلفه : علي بن محمد، جبهة التحرير بعد بومدين حقائق ووثائق، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 65/71.
كما يمكن العودة الى مذكرات خالد نزار وهو يتحدث عن نفس الفترة وموقف قيادات الجيش من اختيار العقيد الشاذلي بن جديد
Khaled Nezzar, Algérie échec à une régression programmée, ed. Publisud, Paris, p 62.

16 - الدكتور عبد الحميد براهيمي في أصل الأزمة الجزائرية 99/1958 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2001 ص 167 كانت شهادته حول خيار الشاذلي بن جديد لاحتلال موقع الرئاسة على هذا الشكل... كان اختيار مرشح (إلى رئاسة الجمهورية) لا تثير اهتماماته الإيدولوجيا وبعيد عن العاصمة وغريب عن الدسائس السياسية قد أثار في البدء الكثير من التساؤلات. هل كان الأمر يتعلق بمرشح انتقالي يصار إلى إقصائه بعد مرور ستة أشهر أو ثمانية أشهر على انتخابه كما كان يوحي بذلك في تلك الفترة بعض القياديين ؟أو أنه سيدشن عهدا جديدا حاملا للأمل ؟

على شهادات مكتوبة لفاعلين مباشرين من مختلف المواقع (الجيش، رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، الحزب، وزراء وتيارات فكرية وسياسية) يتمتع في الغالب الأعم أصحابها بمستويات علمية جامعية وتجربة سياسية ونضالية طويلة[17].

عملية انتقال السلطة، عند نهاية مرحلة حكم الرئيس الشاذلي في الأسبوعين الأولين من سنة 1992 لم تكن لا هادئة ولا عادية بالإضافة إلى نتائجها وتداعياتها الوخيمة على مستقبل البلاد واستقرارها السياسي والأمني. وهو ما حدا بنا إلى اختيار هذه الفترة كمثال لدراسة صناعة واتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري من خلال حالة الانتقال من الأحادية إلى التعددية بعد أحداث أكتوبر 1988 وصدور دستور فيفري 1989. لتكون الحالة الثانية هي إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التعددية لديسمبر 1991 التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بكل تداعياتها المعروفة كإقالة/استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد وتعيين مجلس جماعي رئاسي لتسيير البلاد، الذي اغتيل رئيسه بعد ستة أشهر من تعيينه على رأس الدولة وما ترتب عنه من حالة فوضى وعنف لحد الساعة تقريبا رغم التحسن الملاحظ على الوضع الأمني في السنوات الأخيرة.

أما الحالة الثالثة المدروسة فتتعلق بالإطار القانوني الجديد لتسيير الملف النفطي من خلال التغييرات التي أدخلها القانون[18] على أدوار ووظائف المؤسسة الوطنية للنفط – سوناطراك – ودور الدولة في تسيير الملف النفطي عموما والذي مازالت تعتمد عليه بطريقة شبه كلية كمصدر دخل مالي. الحالة التي سندرس من ورائها بعض أوجه الصراع الدولي في الجزائر وتأثيراته على صناعة واتخاذ القرار وعلاقة ذلك بمراكز القرار المختلفة : داخليا كرئاسة الجمهورية والبرلمان وحتى نقابات العمال والأحزاب ومن ورائها الرأي العام الذي حاولت بعض القوى السياسية تجنيده ضد القرارات الجديدة الداعمة لتدخل الرأسمال الأجنبي في الحصول على امتيازات في صناعة النفط على حساب القطاع العام الممثل بشركة سوناطراك.

علما بأن العنف السياسي بمختلف أشكاله وأطرافه سيكون الحاضر الأساسي طول فترة حكم المجلس الأعلى للدولة وكل فترة الرئيس اليامين زروال وجزء كبير من فترة حكم الرئيس عبد

17 – أتاحت التعددية السياسية والإعلامية وفتح مجال النشر بعد أكتوبر 1988 للعديد من الفاعلين السياسيين نشر شهاداتهم حول المراحل التاريخية والتجارب التي عايشوها باللغتين العربية والفرنسية، في الجزائر والخارج. كما فعل عبد السلام بلعيد وخالد نزار وعلي هارون وغازي حيدوسي و علي بن محمد ومحمد يوسفي وليلى عسلاوي وإسماعيل قومزيان وعبد الحميد براهيمي... الخ وهي الشهادات التي اعتمدنا عليها لإعداد هذه الدراسة.

18 – قانون المحروقات رقم 07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 50 بتاريخ 19 جويلية 2005.

العزيز بوتفليقة. هذه المرحلة ستعرف تغييرات أساسية في الخريطة السياسية الوطنية شكليا على الأقل بظهور الأحزاب السياسية والإعلام المكتوب المستقل والنقابات المهنية المتعددة، والكثير من الجمعيات غير الحكومية، ناهيك عن نوع من حرية التعبير التي ارتبطت بهذا الجو الجديد وسمحت ببروز لمتغير الرأي العام الوطني. كما سيكون الشارع كمتغير أساسي حاضرا ضمن هذا الإطار السياسي العام من خلال الحركات الاجتماعية المتنوعة التي كان لها تأثير كبير على كل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين وعلى عملية اتخاذ القرار نفسه. بالطبع سيكون من المهم ضمن سياق هذا التحليل، التساؤل عن التغييرات الفعلية على مستوى اتخاذ القرار وصناعته، وهل تأثرت بهذا الإطار السياسي الجديد أم أنها استمرت على نفس النمط القديم، حتى بعد هذه التغييرات التي يمكن وصفها بالهامة من أول وهلة، بل وحتى نوعية. إطار سياسي وحتى اقتصادي جديد، ارتبط بأزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، رمت بظلالها على الجو العام الذي زاده اضطرابا التدهور الكبير في الوضع الأمني.

من ضعف الرئيس إلى غياب الرئيس

دامت حالة الفراغ المؤسساتي التي عاشتها الجزائر بعد استقالة الرئيس بن جديد وتعيين المجلس الأعلى للدولة بعض السنوات 92/1995، ليتم انتخاب الجنرال اليامين زروال وزير الدفاع، رئيسا للدولة في نهايتها، لتكون هذه الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى التي تعرفها الجزائر، رغم الظرف الصعب الذي حصلت فيه. إنها بداية العودة لما سمي بالمسار الانتخابي المتوقف، لتليها الانتخابات التشريعية والمحلية لسنتي 1997 المسبوقة بالمصادقة على دستور 1996 الذي لم يعد النظر في الخيارات التعددية التي كرسها دستور 1989، رغم ما اتسمت به هذه الانتخابات التشريعية والمحلية من خروقات وتجاوزات استفاد منها حزب السلطة الجديد، التجمع الوطني الديمقراطي.

لم تشهد هذه المرحلة التاريخية ما سمي بالعودة إلى المسار الانتخابي فقط، بل عرفت كذلك بروز الكثير من المؤسسات الجديدة التي نص عليها دستور 1996، كالغرفة البرلمانية الثانية – مجلس الأمة، وقبله المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمجال جديد للنقاش والحوار بين مختلف الأطراف الاجتماعية. كما تم إنشاء مؤسسة وساطة للجمهورية، لتساهم في إيصال شكاوي المواطنين ودعمها لدى أصحاب القرار ومختلف المصالح الإدارية. نفس الشيء حصل في ميدان الشباب، الطفولة، التربية والتعليم، حيث تم إنشاء المجلس الأعلى للطفولة والشباب والمجلس الأعلى للتربية كفضاء للحوار والتشاور بين مختلف الأطراف الاجتماعية الرسمية والأهلية، تساعد على توضيح الرؤية ومد صاحب القرار بمختلف المعطيات عند اتخاذ قراره.

لقد تم إنشاء مؤسسة وساطة الجمهورية وإلحاقها برئاسة الجمهورية، في الوقت الذي زادت فيه التجاوزات من كل نوع وتعطلت المؤسسات الإدارية، جراء العنف الذي مس المرافق العمومية والموظفين. في وقت تفاقمت فيه المشاكل الاجتماعية نتيجة الخيارات الاقتصادية الجديدة، في ظل تداعيات أزمة مالية خانقة. نفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للمجلس الأعلى للشباب والتربية، فقد عرفت هذه الفترة من تاريخ الجزائر بروزا قويا للشباب على المسرح السياسي وراء أحزاب المعارضة والحركات الاجتماعية والتيار الديني الجذري الذي لجأ للعنف، ناهيك عن الكثير من الآفات الاجتماعية كالعنف الحضري. وهي نفس الفترة التي شهدت نقاشات فكرية وسياسية عامة متفاوتة العمق حول دور المدرسة والمنظومة التعليمة في إنتاج هذه الظاهرة السياسية وعلاقة ذلك بالخيارات الثقافية واللغوية التي تمت في وقت تقلص فيه أداء المنظومة التعليمة ككل وظهر الكثير من عيوبها كالتسرب المدرسي[19].

لقد تم خلق كل هذا الكم الهائل من مؤسسات التشاور والحوار، في وقت اضطراب سياسي وأمني كبيرين عرفته الجزائر على مختلف الأصعدة، مس مراكز القرار السياسية الأولى كرئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والمجلس التشريعي والأحزاب ومختلف مستويات الإدارة العمومية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعرضت لعمليات حرق وتدمير كبيرين. كما تمت اغتيالات واسعة لمسؤوليها المنتخبين والمعينين.

يسمح لنا هذا الوضع السياسي والأمني العام بالتساؤل عن مقدار التغييرات التي تكون قد عرفتها عملية صنع القرار السياسي وطرق اتخاذه خلال هذا الظرف المضطرب. وهل عرفت تحويرات فعلية أم أن الاستمرارية هي سيدة الموقف ؟ باعتبار أن مركز القرار الأول كما حاولنا تحديده، النواة العسكرية–الأمنية، لم يعرف تغييرا كمركز قرار، في علاقاته بالمؤسسات الأخرى[20]، زيادة على الاستقرار الذي ميزه دائما، بغض النظر عن الاضطرابات التي عاشتها مؤسسات صنع واتخاذ القرار الأخرى.

الفرضية التكميلية التي يمكن الدفاع عنها هي أن وجود هذه المؤسسات الكثيرة كفضاءات للتشاور والحوار لا تعني أن هناك مشاركة فعلية لهذه القوى الاجتماعية الممثلة ضمن هذه الفضاءات في اتخاذ القرار. فكل ما هو مسموح لها به داخل هذه المؤسسات هو الاستشارة

19 – بعض الآراء ربطت بين تعريب المدرسة الأساسية وبروز ظاهرة الإرهاب لدى الأجيال الصغيرة من الجزائريين.

20 – على عكس رئاسة الحكومة التي عرفت اضطرابا كبيرا خلال عقد التسعينيات ورئاسة الجمهورية، فإن جهاز المخابرات العسكرية وحتى قيادة الشرطة والدرك قد عرفت استقرارا كبيرا على رأسها فلم تعرف قيادة مخابرات الجيش إلا أربع مسؤولين : قاصدي مرباح، لكحل عياط، محمد بتشين، ومحمد مدين المدعو توفيق منذ الاستقلال لغاية اليوم 2012.

وإبداء الرأي، ليكون القرار الأخير في يد أصحابه، خارج هذه المؤسسات الاستشارية التي لا تكون عادة إلا إطارا شكليا، لا يملك الحق في المبادرة في عملية صناعة واتخاذ القرار.

الدليل الأقوى الذي يؤكد ما تذهب إليه هذه الفرضية هو أن الرئيس اليامين زروال نفسه لم يتمكن من إنهاء عهدته الرئاسية التي انتخب من أجلها1995/2000، فقد غادر هذا الضابط العسكري، الذي لم يعرف كصاحب طموحات سياسية كبيرة أو حب ظهور رغم تحمله لمسؤوليات وزارة الدفاع والرئاسة في أحلك الظروف التي مرت بها الجزائر. استقالة مفاجئة فرضت على أصحاب القرار إجراء انتخابات رئاسية مسبقة 1999، انسحب منها كل المتنافسين قبل انطلاق عملية التصويت، احتجاجا منهم على بوادر التزوير التي تكون قد ظهرت لصالح المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة، الفائز في هذه الانتخابات والمدعوم من أصحاب القرار حسب منافسيه، رغم كل ما قيل عن حياد المؤسسة العسكرية وعدم تدخلها لدعم أي مرشح[21].

الرئيس بوتفليقة الذي قال عن نفسه في بداية عهدته الأولى 1999/2004 أنه يرفض أن يكون « ربع رئيس »، وأنه « ليس رئيس هاويا » أو « رئيس في مرحلة تدريب »، معبرا في أكثر من مرة عن عدم رضاه عن الدستور الجزائري لسنة 1996 وطريقة تنظيمه للسلطات بين مختلف المؤسسات ومراكز القرار السياسي، مما جعل الرئيس يعيد النظر في الدستور وهو يباشر السنة الثانية من عهدته الثانية التي لا يمنحه الدستور المعدل غيرها[22] قانونيا. وتم اللجوء إلى تغيير دستوري بشكل فج في نوفمبر 2008، وحاول الرئيس أن يغطي على أهم بند فيه (تمديد العهدة الرئاسية من دون قيد) بالحديث عن زيادة فرص مشاركة المرأة السياسية. كما كان هذا التعديل فرصة لتحجيم صلاحيات رئيس الحكومة الذي تحول إلى وزير أول، مكلف بالتنسيق بين الوزراء لا أكثر.

علما بأن الرئيس قد ألغى منذ توليه سلطاته الكثير من المؤسسات الاستشارية التي كانت موجودة. والأهم من ذلك، أنه بين من خلال الكثير من القرارات، كان يهدف فعلا إلى الوصول إلى تجميع الكثير من الصلاحيات وإعادة قوة مركز الرئاسة السياسي، بما يشبه الحالة

21 – تنظيم انتخابات 1999 و2004 الرئاسيتين كانت فرصة لظهور الكثير من عمليات الاستعمال الإعلامي–السياسي للرأي العام والنخب السياسية والفكرية. ساهم في انتشارها وزيادة فعاليتها تواجد ثقافة سياسية لا تتصور أي نشاط سياسي مستقل أو موقف أو تحرك لأي فاعل سياسي فردي أو جماعي مهما كان. فكل موقف يربط مباشرة بهذه السيطرة المخابراتية الفعلية التي تم تضخيمها ومنحها حضورا قد لا يتوفر لديها في الواقع. إحدى نتائج هذه الثقافة السياسية المخابراتية المنتشرة على مستوى النخب، على وجه الخصوص، نوع من الشلل عن الفعل وانتظار الأوامر أوالاتصالات الفعلية أو المتوقعة، من قبل أجهزة حاضرة، في كل مكان وفي كل وقت حسب هذه التصورات الشائعة.

22 – هذا ما تم فعلا فقد أعلن رسميا عن تنظيم استفتاء لتعديل الدستور في نوفمبر 2008.

البومدينية التي عاشها عن قرب، في علاقاتها بالمؤسسة العسكرية وحتى رئاسة الحكومة[23]. بوتفليقة الذي غيب الهيئة التشريعية بشكل واضح طول مدة وجوده على رأس السلطة، فعين على رأسها مسؤول لجان تأييده السابق، ورفض التوجه بخطاب إلى الأمة من خلالها كما جاء في الدستور، كما غيب الكثير من مؤسسات الجمهورية الأخرى كالأحزاب السياسية وأعضاء الهيئة التنفيذية الذين أصبحوا أكثر استقرارا في مناصبهم وأقل سلطة خلال هذه الفترة.

الثقافة السياسية بين الفرد والمؤسسة : من بن بلة إلى بومدين

بعد أن تعرفنا على أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر قبل وبعد الاستقلال والتي يمكن أن تكون إطارا تاريخيا عاما لفهم مسألة صناعة القرار واتخاذه، سنحاول ضمن هذا القسم من الدراسة التعريف بالإطار الدستوري والقانوني الذي تتم داخله هذه العملية المعقدة وغير الشفافة بمستوياتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالقرار السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي.

لا يتذكر الكثير من الجزائريين ما سمي بلقاء طرابلس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية قبيل الاستقلال (ماي/ جوان 1962) إلا بكونه الاجتماع الذي تمت المصادقة فيه على « ميثاق طرابلس »، الوثيقة السياسية التي كان يفترض أن تكون المرجعية الأساسية للدولة الجزائرية الحديثة، بنت الاستقلال، في مختلف المجالات السياسية، الفكرية والاقتصادية والاجتماعية.

لكن مالا يعرفه إلا القلة القليلة من الجزائريين حتى السنوات الأخيرة، أن اجتماع المجلس الوطني الجزائري الذي وافق في دقائق بالإجماع برفع الأيدي[24] على هذه الوثيقة، لم ينه أشغاله وعلقت جلساته لحد الساعة، عندما وصل الأمر إلى قضية التعيينات وتوزيع المناصب بين مختلف القوى السياسية والعسكرية داخل المكتب السياسي لجبهة التحرير الذي يفترض فيه أن يمثل السلطة السياسية الأولى ومركز القرار الأساسي لجزائر ما بعد الاستقلال. نفس هذه القوى التي لم تر مانعا في أن توافق على الوثيقة السياسية، رغم ما تحتويه من مواقف وأراء ليست محل إجماع بالضرورة، كما سيتبين ذلك لاحقا.

---

23 – انظر ضمن الملحق رسالة الاستقالة التي قدمها احمد بن بيتور رئيس الحكومة (أوت 2000) وكيف تطرق داخلها رئيس الحكومة إلى ما سماه بالحكومة الموازية التي نصبها الرئيس بوتفليقة على مستوى مصالح الرئاسة وكيف عين الرئيس طاقم حكومته بدلا عنه وكيف تطور التشريع عن طريق الأوامر الرئاسية على حساب صلاحيات البرلمان الدستورية. انظر الرسالة الكاملة منشورة فيالموقع الالكتروني للدكتور بن بيتور : http://www.candidat-benbitour.dz

24 – لمزيد من تفاصيل هذا الاجتماع المهم انظر شهادة علي هارون، عضو مجلس الثورة والنائب بالمجلس التأسيسي وعضو مجلس الدولة لاحقا.

Ali Haroun, L'été de la discorde, Algérie 1962, ed. Casbah, Alger, 2000.

أكد تعليق الجلسة وما تبعها من تداعيات إحدى خصائص المشهد السياسي الجزائري، وهي أن الخلافات والصراعات الفكرية ليست هي المهمة والحاسمة، بقدر أهمية التموقع داخل المؤسسات والحصول على المناصب للحلفاء والأتباع الذي لا يعتمد بدوره على قناعات سياسية أو فكرية بقدر ما يعتمد على ولاءات شخصية مصلحيه وجهوية.

الدرس الثاني الذي يمكن الخروج به من هذه اللحظة السياسية المؤسسة، هو أن الخلافات والصراعات وما يرتبط بها من اتخاذ للقرارات، لا تصنع داخل المؤسسات السياسية الرسمية، بقدر ما تصنع وتتخذ خارجها، بين الأفراد واعتمادا على موازين قوى، ليست سياسية بالضرورة. وهو ما حصل فعلا بمناسبة انتخابات المجلس التأسيسي وقبله تكوين المكتب السياسي لجبهة التحرير والصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان ليتحول إلى قاعدة عامة بعد ذلك « ... في 1962 كان بن بلة يملك جمهورا لكنه كان من دون قوة تسنده في حين كان بومدين يملك القوة لكنه كان غير معروف، مما جعله يستعمل بن بلة للتسلق عليه نحو السلطة... العملية تمت مثل التراجيديا في فصلين، الفصل الأول الانقلاب على الحكومة المؤقتة وتنصيب بن بلة، أما الفصل الثاني فكان الانقلاب على بن بلة وتنصيب بومدين لنفسه لمدة ثلاثة عشر سنة تم خلالها تدشين الحكم العسكري »[25].

رغم كل ما يقال عن هذه الثقافة السياسية وتجلياتها على مستوى السلوكيات الفردية والجماعية فإن الصراع للاستيلاء على المؤسسات والهياكل يبقى على أشده خاصة إذا تعلق الأمر بحزب جبهة التحرير الذي كان يتمتع بشرعية كبيرة في أعين جماهير الشعب الجزائري والعالم الخارجي، على الأقل في السنوات الأولى للاستقلال. الصراع الذي يزداد حدة عندما يتعلق الأمر بالمناصب والمواقع داخل المؤسسات التنفيذية.

من هنا نفهم سر الصراع على تشكيلة المكتب السياسي لجبهة التحرير[26] خلال هذه الفترة، فهذه القيادة السياسية الوطنية هي التي كانت تمثل الشرعية الثورية، وهي التي كان منوطا بها

---

25 – Benyoucef Ben Khedda, l'Algérie a l'indépendance, la crise de 1962, ed. Dahlab, 1997, p 38.

26 – هذا ما يقوله علي هارون عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية والقيادي في فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وعضو المجلس الأعلى للدولة ووزير حقوق الإنسان بعد الاستقلال 1992 عن سابقة قرار تكوين المكتب السياسي لجبهة التحرير ضمن مؤلفه :
Ali Haroun, L'été de la discorde, Algérie 1962, ed. Casbah, Alger, 2000, p 142.
... من دون أدنى شك فإن قرار تكوين المكتب السياسي يؤرخ لنهاية مرحلة كان فيها القرار يتخذ بطريقة جماعية عن طريق التوافق أو الانتخابات بمشاركة الجميع وبداية مرحلة أخرى تتميز بسيطرة مجموعة. إن هذا التضييق في المشاركة بالقرار سيتدعم مع الوقت لغير صالح الأعضاء لدرجة ستصبح فيها قرارات المسؤول الأول غير قابلة للنقاش وتتحول إرادته إلى قانون.

الإشراف على انتخابات المجلس التشريعي وتكوين أول حكومة للجزائر المستقلة : الوريث الشرعي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة التي قادت المفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

في هذا الإطار، قرر المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير[27] تحمل كل السلطات التي كانت تتمتع بها الحكومة المؤقتة، بعد شهر من إعلان الاستقلال تقريبا[28]. لتجري انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي[29] بعد أن أجلت العملية أكثر من مرة، في 20 سبتمبر 1962، تحت سيطرة نفس التحالف العسكري–السياسي المسيطر على جبهة التحرير، أو ما سمي في تلك الفترة بمجموعة تلمسان المنافسة لمجموعة تيزي وزو التي قادها من الوجوه السياسية المعروفة محمد بوضياف وكريم بلقاسم.

المجلس التأسيسي الذي انتخب على قمة هرمه رئيس الحكومة المؤقتة الأسبق والزعيم الليبرالي عباس فرحات[30] هو الذي أعلن عن المصادقة على الحكومة التي اقترحها أحمد بن بلة، بعد تعيينه رئيسا للوزراء من قبل نفس المجلس التأسيسي[31] والإعلان عن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التي انضمت رسميا للأمم المتحدة في 8 أكتوبر من نفس السنة. نفس المجلس الذي تسلم رئيسه، عباس فرحات صلاحيات الحكومة المؤقتة رسميا من قبل رئيسها بن يوسف بن خدة، غريمه السابق، على منصب رئاسة الحكومة المؤقتة والخارج لتوه مهزوما من صراعه مع التحالف العسكري – السياسي الذي استطاع أن يكسب الكثير من الوجوه والقوى السياسية، بما فيها تلك المحسوبة على التيار الليبرالي، على شاكلة رئيس المجلس التأسيسي وأول رئيس للحكومة المؤقتة عباس فرحات والكثير من الوجوه السياسية القريبة منه التي استطاعت بسرعة التموقع مع الطرف الغالب، على حساب القيم التي نادت بها قبل وبعد هذا التاريخ.

لم تدم مرحلة التفاؤل الجزئي هذه التي عاشتها الجزائر طويلا في نهاية الأمر، لتبدأ الكثير من الشروخ في الظهور على هذا التحالف السياسي–العسكري الحاكم. فقد توالت

---

27 – المكتب السياسي لجبهة التحرير تكون في تلمسان في 22 جويلية 1962، بخمسة شخصيات، بن بلة، محمد خيضر، رابح بيطاط، الحاج بن علا ومحمدي السعيد، بعد رفض محمد بوضياف وحسين آيت احمد الانضمام إليه في الأول. ليتم تكوين مكتب سياسي ثان بالجزائر العاصمة في أوت 1962 مكون من نفس الوجوه بالإضافة إلى محمد بوضياف الذي غادره بعد شهر من الإعلان عنه، في حين رفض آيت احمد الانضمام إليه، كما فعل مع التشكيلة الأولى.

28 – تم هذا الإعلان في 8 أوت 1962.

29 – تم انتخاب 196 عضوا ضمن قائمة وأحدة.

30 – تم انتخابه على رأس المجلس بـ 155 صوتا من مجموع 196 نائبا.

31 – تمت الموافقة على بن بلة بـ 141 صوتا من مجموع 189 مشاركا في التصويت و158 صوتا معبر عنه.

الاستقالات من المكتب السياسي لجبهة التحرير نفسه، كما فعل محمد بوضياف، الذي فضل الإعلان عن تأسيس حزب سياسي معارض مباشرة بعد الإعلان عن تكوين أول حكومة للجزائر المستقلة، لتتأكد هذه الشروخ باستقالة الأمين العام للحزب محمد خيضر الذي عوضه بن بلة نفسه على رأس الأمانة العامة للحزب[32]. توسعت الاستقالات لتشمل رئيس المجلس التأسيسي[33] احتجاجا منه على المصادقة على أول دستور للجمهورية الجزائرية، من قبل إطارات حزب جبهة التحرير داخل قاعة سينما، كما قال، وليس داخل المجلس التأسيسي كما كان يطلب هو ذلك : « أشعر بالأسف لمناقشة الدستور، في دار سينما، بدلا من الجمعية. فدستور البلاد أهم من أن يخرج كمومس، من دار سينما »[34].

سمح الدستور الجديد، الذي فرض الأحادية الحزبية وخيار الاشتراكية، مؤكدا على سيطرة الحزب على الحياة السياسية، بإجراء انتخابات رئاسية ؛ كان المرشح الوحيد لها رئيس الحكومة والأمين العام للحزب أحمد بن بلة نفسه الذي تجمعت لديه صلاحيات كثيرة وتحول إلى مركز القرار الأول شكليا على الأقل. ليصدر في نفس الفترة قانون منع الأحزاب السياسية من العمل السياسي الذي كان على رأس ضحاياه الحزب الشيوعي، الذي فرض عليه حل نفسه، في بداية ثورة التحرير والانضمام إلى جبهة التحرير كأفراد، كما فعلت كل الأحزاب الجزائرية الفاعلة، زيادة على أحزاب الزعماء السياسيين المنافسين الأقوياء لرفيق زنزانتهم القديم، أحمد بن بلة مثل : حزب جبهة القوى الاشتراكية لآيت احمد وحزب الثورة الاشتراكية لمحمد بوضياف. القانون الذي قضى على كل طموحات الطبقة السياسية في إعادة الحياة لأحزابها القديمة التي كانت موجودة قبل حرب التحرير أو تلك التي يمكن أن تنشأ. مركز القرار الوحيد الذي لم يكن تحت السيطرة المباشرة لبن بلة كان الجمعية الوطنية في بداية انطلاق عملها، فجاء الدستور الجديد ليقلص الكثير من صلاحياتها ويجعلها تابعة للحزب[35]. قبل استقالة رئيسها الأول الزعيم الليبرالي عباس فرحات وتعيين الحاج بن علة صديق بن بلة على رأسها. لكن، ورغم الأحادية التي ميزت انتخاب المجلس التأسيسي والإقصاء الذي عرفته الأجواء التي تمت فيها عملية الانتخاب فإن المجلس في سنته الأولى على وجه الخصوص قد انطلق

32 – أعلن خيضر عن هذه الاستقالة في أول أبريل من سنة 1963.

33 – أعلن فرحات عباس عن استقالته في أوت 1963.

34 – وليام كواندت، الثورة والقيادة السياسية الجزائرية 1954/68، مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق، 1981، ص 249.

35 – انظر المادة 23 على سبيل المثال التي تمنح الحزب حق مراقبة المجلس الوطني والحكومة وتمنحه حق تحديد سياسة الأمة. أو المادة رقم 27 التي جاء فيها أن السيادة للشعب التي يمارسها عن طريق ممثليه في المجلس الوطني الذين يرشحهم حزب جبهة التحرير.

في عمله السياسي التأسيسي بحيوية كبيرة ظهرت من خلال النقاشات الكبيرة التي عرفتها القوانين المقترحة[36].

مناقشات، ساعدت عليها دون شك، أجواء الاستقلال المتفائلة ونوعية المنتخبين من قيادات ووجوه عسكرية وسياسية، تتمتع بكثير من الخصال الفردية السياسية والعسكرية. فقد... « حصلت خمس مناقشات رئيسية سياسية على الأقل في السنة الأولى من الجمعية، استمرت المناقشة الأولى خمسة أيام وكانت حول الأنظمة الإجرائية التي ستتبعها الجمعية. تبعتها مناقشة قصيرة حول السياسة الخارجية وكذلك مناقشة حول السياسة الداخلية في ثمانية أيام. وفي وقت متأخر من نفس العام حدثت مناقشة طويلة حول قضية تشريع الجنسية وأخيرا انتهت السنة الأولى بمناقشة دامت خمسة أيام حول الدستور المقترح. وفي السنة الثانية للجمعية حصلت مناقشة رئيسية واحدة سياسية وتتعلق بمسألة السماح بعقوبة الإعدام في الجزائر. وفي هذه القضية، كما هو الحال في القضايا الخمسة السابقة، كانت حكومة بن بلة تنال تأييد أغلبية أصوات أعضاء الجمعية ولكنه كان يجري التعبير عن معارضة كبيرة أحيانا عندما قلت المناقشات السياسية كثيرا في الجمعية بعد تبني الدستور. تركز القسم الأكبر من مناقشات الجمعية على مسائل اقتصادية حيث كانت المعارضة أقل في مسائل كهذه. فمن الواضح أن السياسة بمفهومها العام للقوة والسلطة، تثير الخلافات أكثر من الاقتصاد »[37].
فقدت الجمعية الوطنية الكثير من قوة تأثيرها كمركز لاتخاذ القرار أو حتى مناقشته، بعد الانتخابات التي حصلت في سنة 1964 للجمعية الثانية التي قل عدد النواب فيها إلى 138. « فمعظم التقارير تفيد بأن النواب الذين كانوا يعارضون بن بلة في فترة الانتخابات، استبعدوا من الجمعية الثانية، فلم يبق فيها إلا نوعان من النواب، أولئك الذين كانوا موالين بشدة للحكومة وأولئك الذين كانوا معادين عداءا سلبيا لها، لكن كانت لهم قاعدة مستقلة من القوة، كرجال المقاومة في الولايتين الثالثة والرابعة »[38].

توجه الرئيس أحمد بن بلة، نحو السيطرة شبه الكلية على الكثير من مراكز القرار التي يفسرها أحد المتتبعين للشأن السياسي بالعودة إلى المسار الشخصي للرئيس وبعض خصائص شخصيته... « من الممكن بحث الأسباب التي دفعت بن بلة إلى اتباع المهمة الشاقة في مركزية السلطة في الجزائر، فقد جاء قراره هذا منسجما مع شخصيته وتجاربه السياسية الأولى.

---

36 – وليام كواندت، الثورة والقيادة السياسية الجزائرية 1954/68، مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق، 1981، ص 237.
37 – نفس المرجع ص 239/238.
38 – نفس المرجع أعلاه ص 259.

فمنذ شبابه لم يقم بن بلة وزنا لصراعات الأحزاب السياسية أو الانتخابات أوالمناقشات ولم يستفد شيئا من احتكاكه بالنظام السياسي الفرنسي. ففي سنة 1954 رفض هذه الأساليب، وشهد مع اندلاع الثورة كيف أن الأعمال الجريئة لعدد قليل من الرجال تستطيع أن تنجز ما لم تنجزه سنوات من المساومات السياسية والانتخابات... لهذه الأسباب لم يؤمن بفائدة الجمعية كوسيلة للمبادرة بالإصلاح. بل كان يعتقد أن القرارات يجب أن تصدر من فوق وإذا ما شعر السياسيون بأي غضاضة من هذه العملية فإن الشعب على الأقل، سوف يرحب بها »[39].

... هذه الرؤية للعمل السياسي التي جعلت الرئيس احمد بن بلة لا يتورع عن اتخاذ الكثير من القرارات أثناء خطبه الجماهيرية، دون العودة للمؤسسات، في العديد من الأحيان. علما بأن الرئيس بن بلة كان قد استعان خلال فترة حكمه القصيرة بمستشارين عرب وغربيين من تيارات سياسية متنافرة، تراوحت بين العروبي القومي والماركسي التروتسكي، حسبوا عليه من قبل سلطة ما بعد جوان 1965. زيادة على ما عرف عن الرئيس بن بلة من كثرة الاستقبالات والاستماع إلى محدثيه الكثر، مما يكون قد ساعد على بعثرة جهوده وخلق فوضى إدارية في التسيير، أضعفت سلطة المسئوولين[40]. بن بلة، وعلى غرار مسؤولي تلك الفترة من جيله السياسيين على رأس السلطة، تكون عزوبيته قد ساعدته على نمط حياة ليلية عامرة بقراراتها من الناحية السياسية وتحالفاتها على حساب العمل المنظم والمنهجي الذي كان يعاب افتقاره له.

« كانت شخصية بن بلة تميل إلى الزعامة الاستعراضية، كما يصفه أحد أصدقاء طفولته[41]... » فقد كانت الرغبة في الزعامة جزءا من شخصية بن بلة منذ فترة طويلة وحتى قبل 1954. « ...كنت مع بن بلة في مدرسة تلمسان وقد لعبنا في نفس فريق كرة القدم وكان بن بلة لاعبا بارعا ولكنه لم ينس أبدا المتفرجين، وكان يريد أن يكون دائما نجم المباراة وكان يطلب من رفاقه اللاعبين أن يمرروا له ليسجل الأهداف، وهكذا كان في السياسة »[42].

تم تجميع الصلاحيات الكبيرة للحزب كمركز قرار في نهاية الأمر بين يدي أمينه العام الرئيس أحمد بن بلة، بعد سلسلة الاستقالات التي عرفها مكتبه السياسي، بعد الإعلان عن تكوينه مباشرة، علما بأن هذه الصلاحيات قد منحت للحزب حتى قبل أن ينظم مؤتمره الأول

---

39 – وليام كواندت، ص 268/267.

40 – انظر شهادة مدير الأمن العام محمد يوسفي خلال فترة الرئيس بن بلة (من دون تاريخ وعلى حساب المؤلف) ص 55.
M'hamed Yousfi, Le pouvoir, 1962-1978.

41 – وليام كواندت، مرجع سابق، ص 268.

42 – فشل الرئيس احمد بن بلة في تكوين حزب سياسي بعد عودته من منفاه والإعلان عن التعددية في الجزائر يؤكد صحة هذه القراءة لشخصيته التي قام بها صديق له يعرفه منذ أيام الطفولة.

بعد الاستقلال في ربيع 1964. ليصر الرئيس أحمد بن بلة أمينه العام، أن يتم انتخابه من قبل المؤتمر وليس اللجنة المركزية، كما نادت الكثير من القيادات بذلك، خوفا من مراقبة اللجنة المركزية له أو الحد من صلاحياته وهي اللجنة التي كانت تضم العديد من الوجوه السياسية والعسكرية المعروفة.

عرف مؤتمر الحزب بداية بروز الكثير من الصراعات مع مركز السلطة الوحيد الباقي خارج سيطرة الرئيس بن بلة، الجيش وقيادته، ممثلة في وزير الدفاع هواري بومدين حول العديد من القضايا النظرية والفكرية وتوزيع السلطات. فقد استطاع بومدين، قبل سنة من ذلك، أن يفتك منصب نائب أول لرئيس الحكومة، زيادة على وزارة الدفاع ؛ مما عزز من قوة حضوره السياسي. وكما هي العادة في الحياة السياسية الجزائرية فإن المناقشات الفكرية والسياسية التي دارت بين مندوبي الحزب على أهميتها[43] ليست هي التي كانت وراء تفجير الوضع، بل قرارات تعيينات سياسية وعسكرية في هرم السلطة هي التي كانت السبب.

فقد قام الرئيس أحمد بن بلة باتخاذ قرار تعيين العقيد طاهر زبيري قائدا لأركان الجيش الوطني الشعبي في غياب وزير الدفاع[44]، لينطلق الرئيس بعد ذلك في تنحية وإبعاد العناصر

---

43 – من النقاشات الهامة التي عرفتها جلسات المؤتمر واستدعت تدخلا قويا من بومدين، مكانة الفارين القدماء من الجيش الفرنسي داخل هياكل جيش التحرير. انظر في هذا الصدد مذكرات الرائد لخضر بورقعة ص 126... ومن بين تلك الأحداث التي أبت أن تفارق الذاكرة إلى اليوم ذلك الجمع الضخم بقاعة سينما أفريقيا بالعاصمة يوم 4 أبريل 1964 الذي ضم ما يزيد عن 1500 مناضل في مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني وقد وقف الجميع مناديا بصوت واحد يتردد كالرعد التطهير، التطهير في جيش التحرير... واستمر المشهد طيلة ربع ساعة وكان في المنصة رئيس الجمهورية السيد احمد بن بلة والى جانبه العقيد هواري بومدين... نظر بومدين في الحاضرين نظرة استخفاف وتحد وقال بصوت عال... ترى من هو الطاهر بن الطاهر الذي يريد أن يطهر الجيش ؟

44 – العقيد الطاهر زبيري يروي حيثيات تعيينه كقائد أركان بدل العقيد محمد شعباني الذي اقترح تعيينه محمد خيضر على الرئيس بن بلة، لكن رفض بومدين لهذا الاقتراح بلطف ولباقة... هو الذي جعله يقبل بالطاهر زبيري كقائد أركان... نحن في مرحلة تحوير الجيش وعند الانتهاء من ذلك سنضع قائدا للأركان... لكن بن بلة، يقول زبيري، لم يكن مرتاحا لهذا الرد وظل قلقا من سيطرة بومدين على الجيش وحده... بقيت قضية تعيين قائد أركان معلقة عدة شهور إلى غاية 1963، حينها عزم بن بلة بصفته رئيسا للجمهورية على تعيين قائد للأركان حتى ولو أدى ذلك إلى خلافه مع وزير الدفاع، فاستدعى بومدين وقال له بلغة فيها الكثير من الحزم... سأعين قائدا للأركان... لما رأى بومدين الإصرار في عينيه لم يشأ الدخول معه في مواجهة ولكنه مع ذلك كان مصرا هو الآخر على رفض تعيين غريمه شعباني على رأس قيادة الأركان، فرد على بومدين بذكاء... منصب قائد الأركان لا يعود لشعباني بل يعود لزبيري لأنه أكثر خبرة منه وأقدم منه في النضال. أنا أعرف أن ضباطي لن يقبلوا بشعباني... يضيف زبيري في نفس المذكرات... كان بومدين يقصد « بضباطه » الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين كانوا أكثر ولاء له من غيرهم وكان شعباني يناصبهم العداء ويطالب بتنحيتهم من المناصب العليا في الجيش والاكتفاء بالاستعانة بهم في المسائل التقنية... لم يتسرع بن بلة في اتخاذ قراره بل فكر في الاقتراح الذي عرضه عليه وزير الدفاع فمن جهة لم يكن يريد إثارة غضب بومدين الذي لم يكن على وفاق مع شعباني كما لم يكن يريد أن يقوي محور خيضر–شعباني (سياسي–عسكري) المنتمين إلى نفس الجهة (الجنوب الشرقي) فأراد أن يضمن نوعا من التوازن بين بومدين وشعباني وقرر الموافقة على اقتراح بومدين على تعييني قائدا للأركان ولكن مع إضافة ثلاثة نواب يكونون معي في هيئة الأركان وهم. العقيد محمد شعباني، العقيد عباس، والرائد عبد الرحمن بن سالم... وصدر قرار تشكيل قيادة الأركان وأعلن بن بلة في مهرجان شعبي بالعاصمة

الرئيسية المكونة لمجموعة « وجدة » من الحكومة، بعد أن استطاعت التموقع بقوة داخلها إثر تعيين الحكومة الثانية للرئيس بن بلة في 1964[45]. الأهم من ذلك، كان قرار الرئيس بالانطلاق في تكوين مليشيات شعبية تحت قيادة الحزب وبعيدا عن سلطة الجيش[46]، رأت فيها قيادته منافسا قويا لها. هذه القرارات التي حاول من خلالها الرئيس بن بلة القيام بتغيير نوعي في موازين القوى السياسية على هرم السلطة هي التي عجلت في النهاية بالإطاحة به، وهو يهم بتحضير المؤتمر الأفرو-أسيوي الذي كان سيمنحه بعدا دوليا، وهو ما سيصعب من عملية إبعاده لاحقا.

مركز القرار الجديد الذي سيحكم الجزائر باسم الشرعية الثورية هو مجلس الثورة الذي تم الإعلان عنه بعد أسبوعين من الانقلاب والمكون من 26 عضوا من بينهم 13 ضابطا عسكريا في الخدمة و11 عقيدا ورائدا سابقا بجيش التحرير ومدنيين اثنين، الجميع تحت قيادة العقيد هواري بومدين وزير الدفاع ورئيس مجلس الحكومة. علما بأن مراكز القرار الأخرى كالمجلس الوطني والمكتب السياسي لجبهة التحرير قد تم حلها. في الوقت الذي علق فيه العمل بالدستور ومنحت كل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية لهذه الهيئة الجديدة، مجلس الثورة، الذي أصبح مركز القرار السياسي الأساسي. بحيث جرت العادة أن يجتمع مجلس الثورة ومجلس الوزراء تحت قيادة رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء، العقيد هواري بومدين عندما يتعلق الأمر بأخذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة.

فيما يتعلق بالمجلس التشريعي، فقد « بادر » أعضاؤه بإرسال لائحة مباركة للوضع السياسي الجديد ولمؤسساته وتنديدا بنظام بن بلة الديكتاتوري[47]. في حين تم حل المكتب السياسي لجبهة التحرير، ليعين مجلس الثورة أحد أعضائه منسقا على رأس الحزب الذي أصبحت التسمية الرسمية لقيادته « الجهاز المركزي للحزب »، ليختفي دوره كمركز قرار هام جزئيا لغاية وفاة الرئيس بومدين في نهاية السبعينيات.

عن تعييني قائدا للأركان في الوقت الذي كان بومدين في زيارة للاتحاد السوفييتي وهذا ما أثار حفيظته عندما سمع بالأمر. لأنه كان يرى بأنه الأولى بهذا الإعلان لأنه هو من اقترح اسمي وقد أخبرني بومدين بتفاصيل ما حدث... ص 36/37/38. العقيد الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، دار الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

45 – مس القرار احمد مدغري وزير الداخلية الذي نزعت منه قبل الاستقالة سلطة قرار تعيين الولاة التي عادت للرئيس احمد بن بلة كما هدد الرئيس وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة بالإقالة قبيل انعقاد المؤتمر الافروأسيوي بالجزائر.

46 – منحت قيادة هذه المليشيا إلى محمود قنز الذي كان قريبا من قيادة الجيش وبومدين لأسباب جهوية وسياسية. انظر كيف يروي قنز تفاصيل هذه المرحلة ومشروع تكوين المليشيات وعلاقته بالرئيس بن بلة ووزير دفاعه هواري بومدين إلى المؤلف في : ناصر جابي، الوزير الجزائري أصول ومسارات، دار الشهاب، الجزائر، 2011.

47 – انظر نص اللائحة المنشورة في المرجع التالي :

Achour Cherfi, La classe politique algérienne de à 1900 nos jours, Dictionnaire biographique, ed. Casbah, Alger, 2001, p 471.

علما بأن بعض قيادات الحزب وحتى بعض مؤسساته كما هو الحال بالنسبة لفيدرالية الجزائر العاصمة لجبهة التحرير قد اتخذت مواقف معادية للسلطة الجديدة وصلت، بالنسبة لبعض الشخصيات لدرجة الانخراط في حركة المقاومة الشعبية ORP، التي سرعان ما أخمدت بعد إلقاء القبض على قياديها. وهي الحركة التي ضمت العناصر المحسوبة على التيار اليساري داخل جبهة التحرير بالإضافة إلى بعض قيادات الحزب الشيوعي الذي سيعود إلى التعاون القوي مع حكم بومدين بعد انطلاق عملية التنمية وسلسلة التأميمات التي ارتبطت بها بالرغم مما تعرضت له قياداته من تعذيب وملاحقات.

لم يملك مركز السلطة الجديد مجلس الثورة، الذي كانت اجتماعاته تتم برئاسة الجمهورية، طول حكمه كمؤسسة مقرا أو إدارة خاصة به، فاجتماعاته كانت تتم بغير انتظام وبطلب من رئيسه فقط، الذي كان يكتفي بعدم استدعاء الأعضاء غير المرغوب فيهم للاجتماعات، حتى يبعدون من هذه الهيئة[48]. كما حصل للكثير من أعضائه مع الوقت.

يبين تصفح بسيط لقائمة أعضاء مجلس الثورة أنهم لا يملكون نفس المواقع والصلاحيات ولا يقومون بنفس الأدوار السياسية. فنواة السلطة الفعلية داخله بيد رئيسه ومجموعة صغيرة من قدماء ما سمي بمجموعة وجدة[49] الذين احتلوا مواقع سياسية هامة داخل الحكومة، كوزارة الخارجية – بوتفليقة، والداخلية – احمد مدغري وشريف بلقاسم قبل إبعاده. ويمكن إضافة أسماء قريبة منها لهذه النواة بمجلس الثورة. أسماء احتلت مواقع عسكرية وأمنية هامة كقائد الدرك الوطني أحمد بن شريف ومدير الأمن أحمد دراية والطيبي العربي مدير الأمن الوطني ووزير الفلاحة لاحقا، وقبلهم قايد أحمد الذي كلف فيما بعد بمسؤوليات على رأس جهاز الحزب قبل أن يخرج للمعارضة والمنفى، علما بأن قايد احمد قد تميز بمساره السياسي المختلف عن أعضاء المجموعة التي نسب إليها[50].

---

48 – هذا ما أكده للباحث أكثر من عضو بمجلس الثورة في لقاءات جرت معهم في نهاية التسعينيات.

49 – سميت المجموعة المكونة من هواري بومدين وشريف بلقاسم وعبد العزيز بوتفليقة من مواليد وجدة – واحمد مدغري باسم هذه المدينة المغربية الحدودية نتيجة تكونها كقوة عسكرية–سياسية بالحدود المغربية ضمن قيادة الولاية الخامسة. انظر :
Hervé Bourges, L'Algérie a l'épreuve du pouvoir, ed. Grasset, Paris, 1967, p 35/40.
M'hamed Yousfi, le pouvoir, 1962/78, p 85/93.

50 – قايد احمد او الرائد سليمان، مناضل قديم في صفوف الحركة الوطنية داخل صفوف حزب الاتحاد الديمقراطي لعباس فرحات فهو من الحزبيين القلائل من مجموعة وجدة التي يغلب عليها الطابع العسكري. التحق بالثورة في سنة 1955 ليحتل مواقع هامة داخل قيادة أركان جيش التحرير. عين مسئولا عن جهاز الحزب في 1968 ووزير للمالية قبل اتخاذه لمواقف معارضة ابتداء من 1972. توفي منفيا في المغرب في مارس 1978.

وتتمثل الدائرة الثانية من أعضاء مجلس الثورة، بعد هذه الحلقة الأولى في قيادات النواحي العسكرية من أمثال عبد الله بلهوشات والشاذلي بن جديد واحمد بن احمد عبد الغني ومحمد الصالح يحياوي والأمين العام لوزارة الدفاع العقيد مولاي شابو عبد القادر، ليكوّن باقي الأعضاء من مدنيين وقيادات عسكرية قديمة الحلقة الثالثة صاحبة النفوذ الضعيف والتي لم تشارك في الإعداد للانقلاب ضد الرئيس احمد بن بلة مباشرة، رغم تأييدها اللاحق له ليكون انضمامها لمجلس الثورة توسيعا لقاعدة السلطة الجديدة، بما تمثله هذه الشخصيات من إشعاع جهوي وسياسي في بعض الأحيان.

لم يبق من أعضاء مجلس الثورة عند نهاية عهدته في نهاية السبعينيات إلا الثلث – ثمانية أعضاء من مجموع ستة وعشرين عضوا –، فقد انتحر سعيد عبيد أثناء محاولة العقيد الطاهر زبيري الانقلابية في نهاية الستينيات – جوان 1967 – والتي أيدها عبد الرحمان بن سالم عضو مجلس الثورة الآخر، مثلما « انتحر » بعد ذلك وزير الداخلية وعضو مجلس الثورة القوي احمد مدغري (ديسمبر 1974) وفر كل من بشير بومعزة(1966) وأحمد محساس إلى الخارج، ليتخذ قايد احمد مواقف معارضة جعلته يختار المنفى بالمغرب(1972) ويبعد شريف بلقاسم (1975) ويموت شابو عبد القادر في حادث طائرة مروحية (1971)... كما يختفي باقي أعضاء مجلس الثورة ويبعدون دون ضجيج مثل العقيد صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية والعقيد يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة، وعلي منجلي ومحمدي السعيد ومحند أولحاج وكلهم من القيادات العسكرية العليا لجيش التحرير في الولايتين الثانية والثالثة.

لم يتغير مركز القرار السياسي الأساسي، رغم التغيير الذي حصل في الإطار الدستوري ابتداء من النصف الثاني للسبعينيات، جراء العودة لما سمي بالشرعية الشعبية، بعد الانطلاق في عملية انتخابات المجالس الشعبية المحلية[51] والمجلس الوطني الشعبي[52] والمصادقة على

---

51 – جرت أول انتخابات بلدية سنة 1967.

52 – لم يكن مطلوبا من المجلس الشعبي الوطني خلال هذه الفترة أن يتحول إلى مركز قرار مستقل حتى عندما يتعلق الأمر بتسييره الداخلي او التعيينات التي تتم على رأس هياكله كاللجان او نواب الرئيس كما جاء في شهادة أحد نواب رئيس المجلس :
Mohamed Lemkami, Les hommes de l'ombre, ANEP, Alger, 2004, p 283.
... حسب قاعدة التوازن الجهوي الغالية على الرئيس بومدين والتي يطبقها في كل المجالات لم تكن هناك ترشيحات حرة لاحتلال المناصب. عندما صعد رابح بيطاط رئيس المجلس الذي كنا قد عرفنا مسبقا عندما ترشح للانتخابات أنه سيكون رئيس المجلس، اقترح علينا قائمة بأربع نواب للرئيس طلب منه تقديمها... دعانا للتصويت وهو ما قمنا به جماعيا وبالإجماع برفع الأيدي... في الغد كان دور انتخاب رؤساء اللجان الثمانية الذين اختيروا حسب نفس المنطق وخارج المجلس لننتخبهم نحن بنفس الشكل... ليترك الحق لكل رئيس لجنة في اختيار مقرر لجنته... ص 382.

الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية[53]. ففي الوقت الذي زادت فيه قوة سلطة الرئيس بومدين/ الشخص وحصوله على شبه استقلال من تأثير المجموعة القريبة منه داخل مجلس الثورة، مجموعة « وجدة » التي تقلص عددها وحتى تأثيرها بعد الأزمة التي عصفت بها، في هذا الوقت الذي وسع فيه الرئيس بومدين علاقاته واستشاراته خارج هذه النواة نحو البيروقراطية والتكنوقراطية اللتين زاد تأثيرهما جراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي انطلقت منذ عشر سنوات خلت[54].

زيادة على الأسباب الموضوعية التي فجرت مجموعة « وجدة » وقلصت من تأثيرها السياسي القوي كمجال لاتخاذ القرار، الذي عادة ما يتم التشاور حوله واتخاذه ليلا، أثناء سهرات المجموعة الطويلة، ليتخذ شكل القرار الرسمي من قبل بومدين بعد ذلك. فإن عدة أسباب « ذاتية » تكون قد سرعت بانفجار المجموعة وضياع تأثيرها ابتداء من بداية السبعينيات. فقد تحدثت وسائل الإعلام الأجنبية عن كتاب تكون إحدى الزوجات الأجنبيات لأحد وجوه المجموعة البارزين، قد كتبته حول ممارسات وخبايا النظام السياسي الجزائري[55].

زواج الرئيس بومدين في بداية السبعينيات يكون قد عجل هو الآخر في انطفاء دور المجموعة، بعد توقف دور السهرات الليلية كفضاء سياسي للتشاور وصناعة القرار بين أعضائها، بموازاة اجتماعات المؤسسات والهياكل السياسية الأخرى. فقد كان من طقوس النظام السياسي الجزائري المهمة لقياس مدى القرب من هذه المجوعة هو حضور بعض لقاءاتها بمناسبة سهراتها الليلية وخلواتها التي استمرت مع هذه المجموعة الشابة والعازبة كسلوك جماعي منذ مرحلة ثورة التحرير.

علما بأن الاستشارات ذات الطابع الاقتصادي قد عرفت توسعا في مجالها خلال هذه الفترة، في حين بقي القرار السياسي من احتكار الرئيس شخصيا. الاستشارات الاقتصادية التي تتم عادة مع شخصيات ممثلة لهذا المجال، يحرص الرئيس بومدين على وجودها في مواقع السلطة

---

53 – تم الاستفتاء حول الميثاق الوطني في 27 جوان 1976 والمصادقة على الدستور في 19 نوفمبر من نفس السنة وأخيرا الانتخابات الرئاسية في 10 ديسمبر. التي لم يترشح لها إلا الرئيس بومدين.

54 – انظر في هذا الصدد ما جاء على لسان عبد السلام بلعيد وزير الصناعة طول فترة الرئيس بومدين كممثل لهذه التكنوقراطية الصناعية :

Mahfoud Benoune, Ali El Kenz, Le hasard et l'histoire, Entretiens avec Belaïd Abdesselem 2 tomes, ed. ENAG, Alger, 1990.

55 – Achour Cheurfi, La classe politique algérienne, de 1900 à nos jours, Dictionnaire biographique, ed. Casbah, 2001. p 144.

المختلفة، كما هو الشأن بالنسبة لعبد السلام بلعيد الذي سمي بأب التصنيع، نظرا لتربعه على عرش وزارة الصناعة والطاقة طول نفس الفترة وتمثيله لهذه القوى التكنوقراطية الصاعدة.

بومدين الذي منح هذه المواقع التمثيلية المتميزة لبعض الشخصيات السياسية، على غرار بوعلام بن حمودة، « ممثل » الولاية الرابعة التاريخية، المهزومة في الصراع على السلطة، خلال أزمة صيف 1962. الدكتور احمد طالب الإبراهيمي، ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي لم يغادر موقع الوزارة لمدة أكثر من ربع قرن، يمكن عده هو الآخر، من الوجوه السياسية التي قامت بأداء هذه الأدوار التمثيلية داخل النظام السياسي وتمتعت بقدر هام جزئيا من تنفيذ القرار والمشاركة في الاستشارات بشأنه داخل القطاعات الممنوحة لها للتسيير، لوقت طويل من عمر التجربة.

علما بأن نفس الإطار الدستوري والقانوني هو الذي استمر بعد مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد لغاية 1989، تاريخ المصادقة على أول دستور جزائري يعترف بالتعددية السياسية ويعيد النظر في خيار الاشتراكية. هذا الدستور الذي ولد في ظروف صعبة، كان يتعرض فيها النظام السياسي الجزائري إلى هزة عصفت بأرك أنه نتيجة أحداث أكتوبر 1988.

قبل هذا الدستور الجديد، لجأ النظام السياسي الجزائري إلى تعديل دستور 1976 وهو تحت تأثير مباشر لأحداث أكتوبر لمنح صلاحيات أوسع للمجلس الشعبي الوطني في مراقبة الحكومة مجددا جزئيا في توزيع السلطة بين مختلف مراكز القرار، كما منح صلاحيات أوسع لرئيس الحكومة في تعيين وزرائه، عما كان عليه الوضع قبل ذلك عندما كان منصب الوزير الأول ضعيف الصلاحيات[56].

سيدخل حلبة الصراع فاعل اجتماعي جماعي جديد، هو الحركات الاجتماعية الشعبية، ذات التجنيد الشعبي القوى، وذات الخطاب التحريضي الشامل والمستعملة لأشكال عنف متنوعة، تتراوح بين التعبيري والمجسد، الفردي والجماعي. وستتحول هذه الحركات الاجتماعية إلى عامل ضغط على صاحب القرار، ومتغير يحسب له حساب عند اتخاذ أي قرار. علما بأن وقت ظهور هذه الحركات الاجتماعية كان هو نفس وقت الأزمة التي عاشتها الدولة الوطنية واضطراب أداء مؤسساتها نتيجة هذه الأزمة متعددة الأبعاد التي عاشتها الجزائر واقتصادها الريعي التوزيعي، جراء الانخفاض الكبير في أسعار النفط.

56 – الاستفتاء على التعديل الدستوري تم في 3 نوفمبر 1988 ليعاد انتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد في 22 ديسمبر لعهدة ثالثة.

متغير الحركات الاجتماعية الشعبية والرأي العام الذي برز بقوة هو الآخر كذلك، نتيجة الجديد الذي جاء به دستور فيفري 1989 جراء حرية التعبير التي منحها للمواطن الجزائري وبروز خارطة سياسية وإعلامية جديدة، تتميز بنسب متفاوتة من الاستقلالية ؛ يمكن عدها هي الأخرى من أهم ملامح المشهد السياسي الجزائري عند دراسة موضوع اتخاذ القرار.

مركز القرار بين الظاهر والباطن

الدستور الذي منح صلاحيات نظرية جديدة لرئيس الحكومة في تعيين أعضاء حكومته، لم تطبق على أرض الواقع دائما، خاصة فيما تعلق بوزراء السيادة كالدفاع، الخارجية، العدل والداخلية وحتى المالية. رغم القطيعة المتفاوتة العمق التي حاول بعض رؤساء الحكومات تجسيدها عمليا كما هو حال مولود حمروش في سنة 1989 وحتى جزئيا وربما بدرجة أقل قاصدي مرباح. فقد استمر رئيس الجمهورية في « اقتراح » هذه المناصب على رئيس الحكومة، اعتمادا على تقارير أمنية يقوم بها أكثر من جهاز حول الشخص المقترح للمنصب. لتبقى مخابرات الجيش على رأس هذه الأجهزة الأمنية للحسم في الاختيار. علما هنا أننا أمام تقسيم للعمل بين مستويين المستوى الإداري والسياسي/الظاهر الذي يقترح، والأجهزة الأمنية التي يمكن أن تزكي أو تعترض أو تفضل مرشح دون الآخر وهو ما تؤكده شهادة الوزير الأول الأسبق عبد الحميد براهيمي[57] عن استراتيجية الأجهزة الأمنية هذه التي بدأت :

« ...أولا باستهداف القطاعات الاستراتيجية التي كانت تريد ضمان السيطرة عليها. ويتمثل ذلك بتقوية حضور مصالح الأمن في وزارات السيادة، كوزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة العدل، ليس فقط في الإدارة المركزية بل أيضا في المصالح الخارجية (السفارات، القنصليات، الولايات... الخ) وقد تأمن هذا الحضور عبر اختيار إطارات شدتها روابط إلى مصالح الأمن بمناسبة التعيينات في الوظائف العليا...

... وقد تعلق الأمر ثانيا بالنسبة لمصالح الأمن، بتوسيع إشرافها على الوزارات الاقتصادية كوزارات المالية والصناعة والطاقة والفلاحة والتجارة والنقل. وزيادة على الوزارات امتد هذا الإشراف إلى شركات الدولة والمكاتب والهيئات العامة ذات الطابع الصناعي أو الزراعي أو التجاري أو المالي أو غير ذلك التي كان ينبغي أن توافق مصالح الأمن سلفا على تعيين

57 – الدكتور عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1999/58، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 124/123.

مديريها العامين والمدراء الذين يشغلون فيها مناصب استراتيجية وذلك قبل أن تقوم الوزارة المعنية بتعيينهم...

... وأخيرا بعد وزارات السيادة والوزارات الاقتصادية، تدخلت مصالح الأمن في إطار تنظيمي محدد[58] خلال اختيار المديرين ونوابهم في كل الوزارات بلا استثناء عن طريق هذه الآلية، لتعيين الإطارات في مناصب عليا توصلت مصالح الأمن لتوسيع إشرافها بصورة فعلية بحيث يشمل مجمل الوزارات وكل هيئات الدولة أو شركاتها حوالي منتصف السبعينيات...

... على المستوى المركزي تؤمن متابعة الإطارات وتسييرها مديرية في رئاسة الجمهورية، مكلفة من جهة أخرى، بالتنسيق بين شتى مصالح الأمن... هكذا من رئاسة الجمهورية وصولا إلى الولايات فالسفارات فمشاريع الدولة مرورا بمجمل الوزارات تختار الإطارات العليا شتى مصالح الأمن[59]...

يختتم رئيس الوزراء الأسبق الذي اتخذ مواقف معارضة من النظام السياسي ككل منذ ابتعاده عن السلطة، بعد أحداث أكتوبر 1988 تحليله بالقول : « بأن هذا الدور لمصالح الأمن في إجراءات التعيين إلى المناصب العليا، يتيح لها امتلاك شبكة مهمة تؤمن لها بين ما تؤمنه إنجاح سياساتها الخاصة بها، يسمح بامتلاك هذه المصالح من وراء الستار لسلطات مخفية، فليس من حدود لديها بين السياسي (الحكومة، جهاز جبهة التحرير) والتشريعي (المرشحون للمجلس الوطني تختارهم في المقام الأخير مصالح الأمن) والتنظيمي (الإدارة واقعة تحت إشرافها) والقضائي (المجال المفضل لتدخلها). إنها تتدخل عمليا في كل المجالات[60].

نفس الرأي الذي يدافع عنه عبد السلام بلعيد رئيس الحكومة – 1992 – ووزير الصناعة طول فترة حكم الرئيس بومدين وأشد المدافعين عن تجربته « ... بالنسبة لبومدين الأمن

58 – يذكر المؤلف ضمن هامش نفس الصفحة... أن التنظيمات الإدارية تنص على أن التعيين بواسطة مرسوم لإطارات في مناصب الدولة العليا يجب أن يخضع لتحقيق مسبق تقوم به مصالح الأمن. ليضيف أنه ومنذ 1980 قرر الرئيس الشاذلي بن جديد أن على الوزارات أن تقدم ثلاثة مرشحين (بدل مرشح وأحد كما كان سائدا في السابق) للمنصب لتوسيع هامش مناورة رئيس الجمهورية في اختيار الإطارات. هذا الإجراء الذي يقول عنه رئيس الوزراء الأسبق أنه أبرز علانية وجود خلافات بين شتى مصالح الأمن في تقييم الإطارات حيث أن كل مصلحة تريد توظيف إطاراتها وقد وصل العبث في هذا الصراع على النفوذ إلى حد أن مرشحا كانت ترفضه مصلحة معززة رأيها بحجج كثيرة بخصوص عدم كفاءته وافتقاره إلى النزاهة في حين تدافع عنه مصلحة أخرى بسبب نزاهته وكفاءته المدعمتين بإثباتات، إلا أن الأمن العسكري بقي بلا جدال الأكثر نفوذا سواء كان على خطأ أو صواب.

59 – نفس المرجع السابق ص 124.

60 – نفس المرجع ص 125.

العسكري كان أكثر من جهاز أمن، كان نظاما سياسيا موازيا فعليا. فالأمن العسكري كان منظما وموجودا في كل مكان من خلال عناصره (...) فالأمن العسكري ليس الضباط الذين يقومون بالعمل الإستخباراتي، في إطار مهام الدفاع الوطني الكلاسيكية (...) فهو يملك هياكل تشتغل عمليا كجهاز تأطير لكل قطاعات النشاط الوطني (...) فقد كانت بمثابة جهاز إرسال، كما أنه جهاز لجمع المعلومات ونشرها (...) إنه جهاز للتدخل والتأثير مباشرة على الجماهير في بعض الأحيان أكثر من الحزب. البعض كان يعتقد أن الشائعات التي تظهر بانتظام ليست عفوية، فهل كان بومدين هو الذي يأمر بها ؟ من الصعب قول ذلك لأنه كان ضحية هذه الشائعات في بعض الأحيان. على كل حال هذه أمور كانت تحصل، نفس الشائعة تظهر في تبسة ومغنية، مما يثبت أن هناك تعليمات ورئيس جوق سري (...) إن مخاطر نظام مثل هذا معروفة، فبعد التعود على تقديم الاقتراح تأتي مرحلة التأثير والضغط، بل الفرض خاصة إذا اقتنعنا – كان ذلك صحيحا أم لا – أننا نعرف الكثير، مما لا يعرفه الآخرون[61].

التغيير السياسي الذي حصل على رأس السلطة التنفيذية في سنة 1999 استرجع بموجبه منصب رئيس الجمهورية، مع عودة الرئيس بوتفليقة للحكم، بعض صلاحياته رغم استمرارية نفس الإطار الدستوري والقانوني ليصبح برنامج الرئيس الانتخابي هو برنامج الحكومة[62]، مما يعكس غموض الدستور نفسه في توزيع صلاحيات اتخاذ القرار بين مختلف المؤسسات. فقد أعاب الكثير بما فيهم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على دستور 1996 بأنه هجين نصف رئاسي ونصف برلماني ولا يمنح الصلاحيات الكافية للرئيس في اتخاذ القرار، رغم ما يوفره الدستور للرئيس من صلاحيات واسعة كتلك المتعلقة بالتشريع عن طريق أوامر بين دورتين برلمانيتين أو حتى التشريع عن طريق مراسيم، دون المرور على المناقشة العامة داخل البرلمان. وهو ما قام به الرئيس كثيرا في بداية عهدته الثانية، ليتحول إلى شبه قاعدة عامة بعد ذلك، حتى وإن تعلق الأمر بقوانين مهمة لا يوجد إجماع واضح حولها كقانون المحروقات الذي سمح بدخول الرأسمال الأجنبي إلى قطاع البترول[63] وقانون الأحوال المدنية والجنسية.

---

61 – Mahfoud Benoune, Ali El Kenz, Le hasard et l'histoire, Entretiens avec Belaïd Abdesselem 2 tomes, ed. ENAG, Alger, 1990. p 273/274.

62 – لا تكفي دائما التفسيرات القانونية والدستورية في فهم نوعية العلاقات بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومته. لأننا نجد أنفسنا أمام الكثير من الحالات التي يتنازل فيها المسؤولون طواعية عن صلاحياتهم الممنوحة لهم قانونا، ومن باب أولى لا يدافعون عن صلاحياتهم الممنوحة لهم بل يتهافت الكثير للتنازل عنها في نوع من المبارزة ليكون فيها البقاء لمن يتنازل أكثر.

63 – رئيس الجمهورية برر أمام النقابيين بمناسبة الاحتفال بالذكرى التاسعة والأربعين لنشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين 2005 قبوله بقانون المحروقات بأنه... مفروض علينا من الخارج، قبلناه حتى لا يحصل لنا ما حصل للعراق...

الرئيس الذي فضل في المقابل استدعاء الهيئة الناخبة وإجراء استفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بدل ترك المبادرة للبرلمان، كما كان من المفروض أن يحصل[64]، مما يؤكد السيطرة الكبيرة التي يفرضها الجهاز التنفيذي على السلطات الأخرى التشريعية والقضائية حتى وإن منحت الدساتير المختلفة التي عرفتها الجزائر وبدرجات متفاوتة، صلاحيات نظرية لهاتين السلطتين.

كما فشلت السلطة التشريعية أكثر من مرة في إبراز استقلاليتها إزاء السلطة التنفيذية، حتى عندما تمنحها القوانين والدستور مثل هذه الصلاحيات، كما هو الحال بالنسبة للجان التحقيق البرلماني على سبيل المثال ؛ كما حصل بمناسبة تكوين لجنة التحقيق البرلماني في التزوير الذي تم الحديث عنه بمناسبة انتخابات أكتوبر 1997 المحلية. فلم يوزع التحقيق البرلماني رغم إنجازه لا على النواب ولا على الرأي العام الوطني. وهو نفس مصير أكثر من تحقيق أو مشروع تحقيق فشل البرلمان الجزائري التعددي قبل الأحادي في تجسيده على أرض الواقع، أو يأخذ طابع تصفية الحسابات السياسية في حالة تجسيده[65].

دستور 1996 الذي جاء بالجديد مقارنة بدستور 1989، من خلال إحداثه للغرفة البرلمانية الثانية التي يعين ثلثها رئيس الجمهورية نفسه، وينتخب باقي أعضائها بطريقة غير مباشرة من قبل منتخبين محليين. منح الدستور الجديد هذه الغرفة إمكانية تعطيل القوانين التي تصادق عليها الغرفة الأولى المنتخبة كليا عن طريق الاقتراع العام والمباشر، كإجراء احترازي، بعد تجربة سيطرة معارضة دينية راديكالية على المجلس الوطني الشعبي في 1991. كما منع نفس الدستور قيام أحزاب على أساس ديني أو وطني أو ثقافي ووضع شروطا جديدة على تكوين الأحزاب وتسييرها، كان من نتائجها حل العديد من الأحزاب الصغيرة التي لم تتمكن من توفير الشروط القانونية الجديدة[66].

64 – الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تم في 29 سبتمبر 2005.

65 – من بين لجان التحقيق التي كونها المجلس الوطني الشعبي في ظل الأحادية، لجنة تحقيق في :
– العقد التجاري والصناعي المهم الذي سبق لوزارة الصناعة والطاقة أن أبرمته مع شركة « البازو » الأمريكية في عهد عبد السلام بلعيد كوزير للطاقة.
– ممارسات مالية مرتبطة بالغرفة التجارية.
– قضية لـ 26 مليار التي فجرها رئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد إبراهيمي بعد ابتعاده عن الحكم كنتيجة لأحداث أكتوبر حيث اتهم مجموعات وأفراد – دون تحديد هوياتهم – باختلاس ما كان يمثل في ذلك الوقت قيمة المديونية الخارجية للجزائر كلها، أي 26 مليار دولار أمريكي.

66 – انظر قائمة الأحزاب التي حلت في المرجع التالي ص 500 :
Achour Cheurfi, La classe politique algérienne de 1900 a nos jours, Dictionnaire biographique, ed. Casbah, 2001.

علما أن تعديلا آخر قد عرفه دستور 1996 في سنة 2004 تم بموجبه الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ضمن الديباجة العامة للدستور. تم هذا التعديل كذلك تحت ضغط الحركة الاجتماعية الشعبية الثقافية[67] وبعد أحداث منطقة القبائل[68] مما يؤكد ما ذهبنا إليه عندما تكلمنا عن دور هذه الحركات الاجتماعية في الضغط على صاحب القرار، فقد تحولت هذه الحركات بقوة تجنيدها الشعبي ولجوئها إلى أشكال تعبئة متعددة تزاوج فيها بين العنيف والسلمي إلى قوة ضاغطة فعلية لا يمكن لصاحب القرار إهمالها عند صناعة واتخاذ القرار. ليكون آخر تعديل للدستور في عهد الرئيس بوتفليقة هو ذلك الذي قام به في نوفمبر 2008، والذي منح لنفسه من خلاله إمكانية البقاء في السلطة مدى الحياة. في الوقت الذي بدأ فيه الحديث عن احتمال توريث أحد إخوته، بعد ظهور مؤشرات المرض عليه.

مشاريع يبدو أنها توقفت بعد أحداث جانفي 2011. وما عاشته المنطقة العربية من تغيير في نفس السنة. ليعلن الرئيس عن تعديل « جذري » للدستور الجزائري بعد انتخابات 2012 كمحطة أخيرة في حزمة الإصلاحات التي دعا إليها في أبريل 2011، والتي مست كل الإطار القانوني الذي تحصل ضمنه العملية السياسية (قانون الأحزاب والانتخابات والجمعيات والمشاركة السياسية للمرأة).

القرار السياسي... في بعض العوائق الثقافية

عرفت فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات في الجزائر الكثير من الأحداث السياسية النوعية على أكثر من صعيد، فقد شهدت هذه الفترة أحداث أكتوبر 1988 الشهيرة التي أعقبتها تغييرات سياسية ودستورية هامة نقلت الجزائر، من نظام الحزب الواحد إلى التعددية. لتظهر إلى السطح الكثير من الأحزاب السياسية والعديد من الجرائد والمجلات المستقلة ويفتح مجال وسائل الإعلام الحكومية كالتلفزيون والإذاعة جزئيا رغم بقائهما تحت سلطة الدولة التي رفضت حتى 2011 فتح القطاع أمام الاستثمار الخاص[69]. وبروز الآلاف من الجمعيات

67 – لمزيد من التفاصيل حول الحركات الاجتماعية في الجزائر يمكن العودة إلى :
ناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.

68 – منطقة القبائل شهدت اضطرابات وحركات احتجاجية في أكثر من مرة كانت أهمها ما حصل في سنتي 1995 و2002 للمطالبة بترسيم اللغة الأمازيغية واعتبارها وطنية ورسمية وهو ما تم جزئيا في سنة 2002.
المادة 3 مكرر التي تنص على : تمازيغت هي كذلك لغة وطنية.تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني. القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002. الجريدة الرسمية رقم 25 لسنة 2002.

69 – ضمن الإصلاحات التي دعا إليها رئيس الجمهورية في أبريل 2011 تمت الموافقة على قانون إعلام جديد في 2011 اعترف بموجبه بحق الاستثمار في القطاع السمعي البصري الذي لابد من انتظار صدور قوانين لتنظيمه.

والنقابات والاتحادات، كانت من النتائج المباشرة للمصادقة على دستور 23 فبراير 1989 الذي أقر مبدأ الاعتراف بالحريات الفردية والجماعية.

هذه الفترة التي عرفت كذلك بروزا قويا للحركات الاجتماعية بمختلف أنواعها، الكلاسيكي منها : كالحركات العمالية والنقابية والنسائية والطلابية... الخ، والجديد منها كتلك التي كان وراء ها أبناء المدن والأحياء الشعبية، وتلك ذات المطالب الثقافية المتمركزة في منطقة القبائل أساسا. كما شهدت هذه الفترة فتح مجال النقاشات السياسية والفكرية وطرحها للكثير من القضايا الآنية والتاريخية[70] وجدت صدى لها في حركة نشر ناشئة تعددية لم تعرفها الجزائر منذ استقلالها.

فكرة التداول السلمي على السلطة وتنظيم انتخابات تعددية كانت من النتائج المباشرة لهذا الإطار الدستوري والقانوني الجديد، الذي كانت انتخابات جوان 1990 المحلية وديسمبر 1991 التشريعية أول محك فعلي له. الانتخابات التشريعية الأولى في تاريخ الجزائر السياسي التي تم إلغاؤها بعد ظهور نتائج الدور الأول منها، ليعلن عن استقالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني والكثير من التداعيات السياسية والأمنية التي كنا قد تطرقنا إليها عند تقديم الدراسة.

أهمية هذه الفترة ومفصليتها بكل تداعياتها المستمرة حتى الآن هي التي جعلتنا نقترح أن تكون القرارات الهامة المتخذة فيها مجالا لمناقشة موضوع البحث كـ :

- قرار الانتقال من الأحادية إلى التعددية خلال هذه الفترة المضطربة من تاريخ الجزائر. وصدور دستور جديد يقنن الإطار المؤسساتي الجديد في 23 فبراير 1989.
- توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، بعد ظهور نتائج الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ. مع كل ما ترتب عن هذا القرار الهام من تداعيات أمنية وسياسية لازالت قائمة جزئيا حتى الآن.

هذان القراران اللذان يسمحان لنا بدراسة الكثير من المتغيرات ضمن عملية صناعة واتخاذ القرار، كتلك المتعلقة بمكانة الفرد في عملية اتخاذ القرار من خلال الأدوار التي قامت بها شخصيات سياسية أو عسكرية خلال فترة ما قبل وأثناء وما بعد اتخاذ القرار. كذلك سنتمكن من التعرف على دور المؤسسات المختلفة المدنية منها والعسكرية أثناء عملية اتخاذ

70 - الاهتمام انصب على مرحلة تاريخ الثورة والحركة الوطنية، فقد ظهرت الكثير من الشهادات والمذكرات الشخصية لزعامات سياسية وعسكرية، أخرجت تاريخ الجزائر من سيطرة الشفهي والرسمي الطاغيتين حتى الآن.

القرار. كما سيكون دور بعض العوامل الدولية هو الآخر حاضرا من خلال هذين المثالين، كما سنرى ذلك في حينه، فقد ارتبطت أحداث أكتوبر 1988 بمشروع وحدة مع ليبيا أجهض بسرعة فائقة خلال تلك الفترة، بعد الإعلان عن مشروع دستور وحدوي قبل خمسة عشرة يوما من اندلاع أحداث أكتوبر[71].

نفس العوامل الدولية والمحلية التي يمكن الحديث عنها عندما يتعلق الأمر بما حدث في بداية 1992، تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية وإلغائها فيما بعد، والضغوط الكثيرة التي تعرضت لها بدايات التعددية الحزبية في الجزائر، خاصة بعد الاعتراف بأحزاب دينية جذرية، كما هو الحال مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. نفس الضغوط بل وأكثر التي حصلت بعد الإعلان عن إلغاء نتائج انتخابات الدور الأول، من قوى دولية عظمى، متوسطية ودولية. هذه القرارات التي تمت كما هو معروف ضمن محيط دولي مضطرب ميزته حرب الخليج الأولى التي وجدت صدى كبيرا لها في الشارع الجزائري. كما تميز وطنيا بوضع اقتصادي واجتماعي صعب ومديونية مالية خارجية عالية.

كذلك ستكون كيفية تعامل المؤسسات السياسية المختلفة المعينة والمنتخبة، كرئاسة الجمهورية والحكومة والمجلس التشريعي... الخ أثناء عملية صنع القرار واتخاذه، أحد محاور هذا الجزء من الدراسة. دون إهمال دور الحركات الاجتماعية المختلفة الضاغطة التي تميزت بأدوار كثيرة وببروز قوي لها خلال هذه الفترة التي عرفت البوادر الأولى لمظاهر عنف متعددة المصادر والأشكال والأهداف. نفس الشيء يمكن قوله فيما يتعلق بالمحيط الحزبي والإعلامي الجديدين خاصة بالنسبة لقرار إلغاء نتائج الانتخابات الذي تم في مرحلة صعود بالنسبة للإعلام المستقل المكتوب والظاهرة الحزبية الجديدة وهي في بداية خطواتها الأولى، بكل ما ميزها من اندفاع وقلة تجربة وهشاشة وضعها المؤسساتي.

الفكرة الأساسية التي ندافع عنها فيما يتعلق بأحداث أكتوبر للخروج من مأزق التساؤل الذي طرحته الكثير من التحاليل للأحداث لمعرفة هل كانت عفوية أو مدبرة. مع كل ما يترتب على هذه الإجابة من نتائج للحدث وتحديد الأطراف المستفيدة والمتضررة منه، وحتى توقيته والأشكال التي أخذها خلال يومياته المتعاقبة... الخ.

الفكرة إذن هي أنه لا يمكن فهم هذه الأحداث من حيث توقيتها، والشكل الذي ظهرت به والنتائج التي ترتبت عنها – وهو ما يهمنا هنا كقرارات سياسية هامة – دون العودة إلى

71 – الإعلان عن مشروع الدستور تم في 23 سبتمبر 1988 لتنطلق الأحداث في 5 أكتوبر 1988.

الأزمات المتعددة التي كان يعيشها النظام السياسي ككل، فالتحليل لابد أن يأخذ بالمدى المتوسط وحتى الطويل تاريخيا، دون أن يعفينا ذلك من تتبع ما يفيدنا به الحدث، في تفاصليه اليومية التي قد تتحول إلى « مفجرات » للوضع، كما كان الحال مع الشائعات التي راجت حول اختلاسات مالية، يكون أحد أبناء الرئيس بن جديد متورطا فيها خلال صيف 1988. أو خطاب الرئيس نفسه الذي ألقاه يوم 19 سبتمبر 1988 الناقد للأوضاع، بل المحرض على الخروج إلى الشارع. أو حتى مسلسل الوحدة مع ليبيا خلال هذه الفترة، مسلسل وصل إلى حد الحديث عن مناقشة دستور مشترك بين الدولتين خلال نفس الفترة. وهو المشروع الذي لم ينل رضا الكثير من مراكز القرار داخل النظام السياسي الجزائري وحلفائه الدوليين وعلى رأسهم النظام الاشتراكي الفرنسي، تحت قيادة الرئيس فرنسوا ميتران.
من هذا المنظور، يمكن القول أن الدولة الوطنية بنت الاستقلال بمؤسساتها، نخبها وإطارها الفكري وبعد مرحلة الصعود التي عاشتها حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، قد بدأت تعرف أزمات متنوعة طفت على السطح، يمكن تلمسها ورؤيتها بالعين المجردة. شروخ كثيرة بدأت تبرز على أكثر من صعيد. فقد توقفت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية عن أداء وظائفها المعهودة، على غرار المؤسسة الصناعية العمومية، ركيزة التجربة الاقتصادية بتسييرها الإداري والبيروقراطي، فزادت نسب البطالة، بعد توقف الاستثمارات العمومية ؛ وتعطلت الآلة الإنتاجية بعد شح الموارد المالية، فلم تعد تقوم بأدوارها التوزيعية المعهودة.

المنظومة التعليمية نفسها ورغم الدور الأساسي الذي قامت به بسرعة وعمق داخل التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، بدت عليها هي الأخرى الكثير من علامات الإعياء، فارتفعت نسب التسرب المدرسي وانكمش دور الترقية الاجتماعية التي قامت به المدرسة حتى ذلك الوقت بنجاح متفاوت بالنسبة للفئات الشعبية، فظهرت بطالة الجامعيين وقلت نسب النجاح خاصة في نهاية الطور الثانوي. نفس الاختلالات ظهرت على مستوى توزيع السلع الاستهلاكية، بما فيها الغذائية ذات الاستهلاك الواسع نظرا للاضطرابات التي بدت على نظام التوزيع البيروقراطي، المرتبط بـ « الثورة الزراعية » التي قررها نظام الرئيس هواري بومدين في بداية السبعينيات، بدعم من قوى يسارية منظمة في إطار حزب الطليعة الاشتراكية أساسا الحزب الشيوعي.

لم يقتصر الأمر على هذه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، رغم أهميتها في يوميات المواطنين، وما عبروا عنه من أشكال تذمر بصددها، فقد بدت الكثير من علامات التشدد داخل النظام السياسي وفي علاقاته بالمجتمع والقوى السياسية جزئيا كرد فعل عن هذه

الأوضاع الصعبة نفسها[72]. فقد عرفت فترة الثمانينيات عودة قوية لحزب جبهة التحرير ومنظماته الجماهيرية، على شاكلة ما عرفته بعض التجارب العربية في المشرق العربي والأنظمة الاشتراكية.

عودة عبرت عن نفسها في نصوص قانونية تحتكر كل المناصب داخل المنظمات الجماهيرية التي يتم الوصول إليها عن طريق الانتخاب : الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اتحاد النساء الجزائريات، اتحاد الشبيبة واتحاد الفلاحين، بما فيها المحلية بالنسبة لمناضلي حزب جبهة التحرير. قانون ذهب ضحيته في المقام الأول مناضلو حزب الطليعة/الحزب الشيوعي، الذين تمكنوا من الوصول سنوات قبل هذا القانون في إطار تحالفهم مع التجربة البومدينية إلى بعض المواقع داخل النقابة واتحاد الشبيبة على غرار بعض العناصر المستقلة الأخرى، بما فيها القريبة من جبهة التحرير نفسها التي همشت جراء هذا القانون.

كما عبرت عن نفسها من خلال عودة مؤسسات الحزب للانعقاد كاللجنة المركزية والمكتب السياسي والمؤتمر، الذي كان المكان الشكلي الذي حلت فيه مسألة خلافة هواري بومدين[73]. هذه العودة التي أرادتها بعض مراكز القرار كعودة شكلية فقط، حاولت على العكس قوى أخرى متمترسة داخل هياكل الحزب، أن تكون بداية عودة فعلية يتحول بموجبها التنظيم السياسي ومؤسساته إلى مركز قرار فعلي.

لا يمكن فهم ما حصل داخل النظام السياسي من اضطراب أدى في جزء منه على الأقل إلى ما عرف بأحداث أكتوبر 1988، دون العودة إلى هذا الصراع بين الحزب كمركز قرار والصراعات

---

72 – من أكثر الكتابات تعبيرا عن هذا التوجه المنادي حتى بالعنف في حل القضايا المطروحة كتابات الدكتور العربي الزبيري ضمن مؤلفه : الغزو الثقافي في الجزائر (1962–1982)، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1986. الذي جاء فيه ص 98... عند الحديث عن الارتفاع الفاحش للأسعار... إنه يجب على الأجهزة التنفيذية والأمنية على الخصوص أن تستعمل نوعا من العنف الثوري لغرض الانضباط كتقليد إيجابي في حياتنا اليومية. نفس العنف الذي يدعوا له المؤلف القيادي في جبهة التحرير والمحسوب على التيار المحافظ عندما يتعلق الأمر بالجامعة ص 34... أن مراكز التعليم العالي تخضع اليوم من قريب أو من بعيد إلى ضغوطات وتأثيرات أجنبية صادرة عن اليسار واليمين على حد سواء. وعليه فإنه من واجب حزب جبهة التحرير الوطني في الوقت الحالي أن يتدخل بعنف خاصة بالنسبة لوضع برامج التعليم والتوجيه السياسي، أقول ذلك من دون أدنى عقدة...

73 – هذا ما كتبه أحد قيادي جبهة التحرير حول كيفية خلافة الرئيس هواري بومدين بمناسبة مؤتمر جبهة التحرير الرابع 31/27 جانفي 1979.

الدكتور علي بن محمد، جبهة التحرير بعد بومدين حقائق ووثائق، دار الأمة، الجزائر، 1998، ص 86.

... أما المطلعون على المجرى الحقيقي للأحداث الواعون بعميق معانيها فقد بدا لهم منذ البداية سرابا لا يمكن التعويل عليه لإطفاء حريق أو شفاء غليل... وظلوا يرددون منذ اللحظة التي تم فيها الاتفاق على « المرشح » لرئاسة الجمهورية أن المؤتمر مجرد تجمع احتفالي ضخم فاقد الإرادة عديم السلطة وظيفته الأولى والأخيرة إضفاء كساء من الشرعية على مجمل القرارات التي تتخذ خارجه وفي أحسن الأحوال على هامشه...

التي دخل فيها مع مراكز القرار الأخرى كالإدارة والجيش، رئاسة الحكومة والرئاسة لاحقا. صراع لا يمكن استيعاب كل أبعاده دون الاهتمام بالأبعاد الثقافية والسوسيولوجية التي يحيل لها. فقد سيطرت نخب معربة من أبناء الجهة الشرقية للجزائر على قيادة الحزب، كانعكاس لما سميناه بانقسامية النخبة[74] التي ميزت وما تزال تميز النخب الجزائرية. فقد تميز تاريخ الجزائر الثقافي بعملية إنتاج نخبة ضعيفة السمك الاجتماعي، جراء نوعية الاستعمار الاستيطاني الطويل، الذي عاشته على خلاف الكثير من الدول العربية.

انقسامية النخبة بين معرب ديني أو شبه ديني تم إنتاجه من خلال المنظومة التعليمة الأهلية أساسا بالتعاون مع المنظومة التعليمية العربية، ومتعلم باللغة الفرنسية من إنتاج الجامعات الفرنسية، في حين غاب المتعلم مزدوج اللغة والثقافة الذي كان يمكن أن يقوم بعملية تجسير بين شطري النخبة المنقسمة ليس لغويا فقط بل قيميا كذلك وحتى سياسيا.

الانقسامية التي أنتجت القطاعية كطريقة تسيير سياسي، فكان أن منحت إلى المتعلم باللغة العربية ضمن هذا التقسيم بعض القطاعات والمواقع السياسية كان من بينها حزب جبهة التحرير على سبيل المثال. في حين منحت الإدارة والقطاع الصناعي إلى المتعلم باللغة الفرنسية. ليخلق كل جزء من النخبة شروط إعادة إنتاج نفسه داخل هذه القطاعات التي تمترس داخلها. فكان من المقبول بل السائد ضمن هذا المنطق القطاعي للتسيير السياسي للنخب، أن يحصل نوع من تقسيم المهام والاهتمامات بين شطري النخبة، وبالتالي المؤسسات التي تسيطر داخلها. فالمعرب مثلا، لا يهتم إلا بالجوانب ذات الأبعاد الثقافية، الإيديولوجية والتاريخية. في حين يسير المتعلم باللغة الفرنسية الإدارة والصناعة وغيرها من المؤسسات ذات الارتباط بحياة الناس وانشغالاتهم اليومية والحياتية.

تقسيم أساسه النظرة إلى اللغات كأدوار ووظائف، فهناك لغة العلم والخبز والحياة، لغة الملفات المكتوبة والدوائر النخبوية الضيقة، اللغة الفرنسية. مقابل لغة الدين والآخرة، « اللغة الشفهية » المطلوبة عند الدخول في العلاقة مع « الشعب »، فكان أن منحت ضمن هذا التقسيم مؤسسات تأطير المجتمع كالحزب ومنظماته الجماهيرية إلى هذه النخب التي تحسن الحديث مع الشعب بلغته[75]. علما بأن القطاعية قد بدأت بوادرها الأولى في البروز حتى قبل استقلال الجزائر داخل هياكل ومؤسسات ثورة التحرير. لتعمم ويعاد إنتاجها الموسع كقاعدة عامة بعد الاستقلال.

---

74 – انظر تفاصيل هذين المفهومين ضمن بعض مؤلفاتنا المذكورة في المراجع.

75 – ليس غريبا والحال على ما هو عليه أن يبتعد الإطار المسير عن الحزب كمنخرط ومناضل إلا في حالات معينة تكون فيها بطاقة الانخراط ضرورية لتبرير الحصول على منصب كما حصل منذ بداية الثمانينات مع العودة التي سجلها الحزب.

انقسامية النخبة وقطاعية الدولة التي استطاع الرئيس بومدين، بما يملكه من خصائص[76] وما ميز مساره الشخصي السياسي/العسكري والتعليمي من تسييرها بأخف الأضرار الممكنة ولصالحه كأول مؤسسة سياسية داخل النظام السياسي الجزائري، في وقت كانت فيه التجربة السياسية الوطنية في حالة صعود. في حين فشل الرئيس الشاذلي ومن جاء بعده في تسييرها أو التخفيف من سلبياتها والتجربة السياسية والاقتصادية للدولة الوطنية في حالة بداية أزمة خانقة على مختلف الأصعدة، كما كان حال النصف الثاني من الثمانينيات.

كان من نتائج هذه الانقسامية المرتبطة بالنخبة الجزائرية وتجلياتها السياسية–الهيكلية كالقطاعية الكثير من حروب المواقع داخل أجهزة الدولة نفسها وفق دان لشرعيتها في أعين الكثير من المواطنين الجزائريين الذين بدؤوا يشككون ويغيرون نظرتهم إلى نظام سياسي لم يعد – رغم كل عيوبه التي تعودوا عليها مع الوقت واستفادوا منها – يقوم بنفس المهام بالنسبة لهم، كتوزيع الخدمات، بعد أن شحت موارده وزادت عيوب تسييره. هذا الموقف النقدي الذي عبر عنه المواطن من خلال حركات احتجاجية واسعة مست الكثير من الفئات العمالية وسكان المدن بل وحتى الطلبة وبعض الفئات التي كانت استفادتها مضمونة حتى الآن وتتميز وضعيتها بنسبة عالية من الاندماج، داخل هذا النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي المغلق.

هل النظام السياسي الجزائري قابل للإصلاح ؟ أو عندما تتدخل الحركات الاجتماعية

في النصف الثاني من الثمانينيات بدا واضحا أننا أمام نظام سياسي واقتصادي أصبح في حاجة ماسة إلى إصلاح، ليبقى أكثر من سؤال مهم مرتبط بهذا الإصلاح دون إجابة محددة. من يقوم ويبادر بالدعوة إلى الإصلاح ؟ وما هي المؤسسات التي سيتم فيها مناقشة مثل هذا الإصلاح ؟ ومن أين تبدأ الإصلاحات ؟ بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث تبدو الأزمة أكثر بروزا بتداعياتها ؟ أم في الميدان السياسي والإطار القانوني ؟ وما هي القوى المؤيدة لهذا الإصلاح والأخرى المعادية أو المتحفظة عليه ؟

---

76 – الرئيس هواري بومدين من أبناء المنطقة الشرقية لكن تجربته السياسية–العسكرية تمت أساسا في الغرب الجزائري بالولاية الخامسة التاريخية. تعلم تعليما متوسطا بالعربية داخل مؤسسات المدرسة الأهلية بقسنطينة بعد دراسة ابتدائية بالفرنسية في مدينة قالمة بالشرق الجزائري. سجل كطالب حر بالأزهر لبعض السنوات قبل أن يلتحق بالثورة في شهورها الأولى بالولاية الخامسة بالغرب الجزائري. حسن طالب الأزهر كثيرا من لغته الفرنسية بعد وصوله للسلطة جراء اهتمامه بملفات التنمية والتصنيع. لمزيد من التفاصيل حول شخصية بومدين يمكن العودة على سبيل المثال إلى المرجع التالي :
Anias Francos et J.P.Séréni, Un Algérien nommé Boumediene, ed. Stock, Paris, 1976.

انطلقت تجارب عديدة ومحاولات كثيرة بدءا من بداية الثمانينيات وحتى قبل استفحال الأزمة كإجابة عن هذه التساؤلات في أوقات متباعدة ومن قبل مراكز قرار مختلفة، كانعكاس لهذه الخصائص التي تميز النظام السياسي الجزائري بين باطنه العسكري/الأمني الفاعل وظاهره السياسي المدني وصراعاته الثقافية واللغوية.

الفكرة التي تكون قد سادت لدى مراكز القرار داخل مؤسسة الرئاسة والحكومات التي عينت خلال النصف الأول من الثمانينيات، هي أن أسهل أنواع الإصلاحات وأقلها ضررا من الناحية السياسية على المبادرين بها، هو المجال الاقتصادي، باعتباره مجال شبه إجماع. فعادة ما يكون الجزائريون أكثر إجماعا عندما يتعلق الأمر بقضايا اقتصادية واجتماعية. عكس المجالات الثقافية، وحتى السياسية التي تبرز خلافاتهم أكثر إزاءها.

لكن حتى في هذا الميدان الاقتصادي لم يكن مركز صناعة القرار واتخاذه وأحدا، فمقابل الحكومة المكلفة ظاهريا بوضع الإطار القانوني والتنظيمي الجديد والانطلاق في تطبيقه، كان هناك بالموازاة لجان عمل برئاسة الجمهورية، تحت إشراف الأمين العام للرئاسة مولود حمروش، تقوم بنفس العمل، في تداخل واضح وصراعات مع عمل الحكومة برئاسة الوزير الأول عبد الحميد ابراهيمي. إضافة إلى ما كان يسوق للرأي العام الوطني والدولي من خلال الندوات الوطنية للإطارات أو ندوات التنمية التي كان تنظيمها ونوعية الحضور فيها والملفات المطروحة فيها مجالا واسعا لصراعات شتى ومن كل نوع.

لا يمكن فهم ذلك الصراع واستفحاله إلا بالعودة إلى خصائص الرجل المتربع على رأس السلطة، الرئيس الشاذلي بن جديد[77]. وكيف تغير أسلوب عمله بين عهدته الأولى والثانية حسب شهادة من الدرجة الأولى لرجل انطلق في العمل معه كوزير أول خلال هذه الفترة بالذات

77 – هذا ما يقوله رئيس الوزراء عبد الحميد براهيمي وهو يقارن بين الرئيسين هواري بومدين والشاذلي بن جديد...
من المهم التذكير بأن ثمة فرقا أساسيا بين أسلوب بومدين في الحكم وأسلوب الشاذلي. فلقد كانت فترة بومدين تتصف بالسلطة الفردية وتقديس الشخصية. كانت لبومدين رؤية واضحة للسلطة وهو لم يكن يهتم إلا بالوجوه الأساسية للنشاط الحكومي وكان يترك لوزرائه حريتهم الكاملة في التصور والعمل ولم يكن يتدخل أبدا في تفاصيل التسيير اليومي لوزاراتهم. وكان يستند إلى الجيش وشتى مصالح الأمن لتوطيد سلطته. وتحاشى إشراكها في قراراته مبعدا إياها عن النشاطات السياسية الرئيسية. لقد كان بومدين يتخذ مواقف للتاريخ. فعلى الصعيد الداخلي كان طموحه هو أن يعتبره التاريخ قائدا عظيما جدا إذ لم يكن أعظم قيادي عرفته الجزائر. وعلى الصعيد الدولي كان يتمنى أن يفرض نفسه كزعيم لا جدال فيه للعالم الثالث.
أما الشاذلي بن جديد فكان ذا شخصية مختلفة تماما لم يكن صاحب إيديولوجيا، كما لم يكن واضع استراتيجيات وبالتالي لم يكن لديه طموح خاص تجاه بلده ولا من باب أولى حيال باقي العالم. كان يبدو بالأحرى إنسانا بسيطا ومسترخيا ومنشغلا بالقضايا اليومية لبلده الذي كان يريد تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي. لكن لما كان براغماتيا ومهتما بما هو ملموس وواقعي. لم يكن لديه يوما ما طموح لتسوية كل مشاكل لجزائر، كما كان يحلم بومدين ولم تكن لديه رؤية كلية ومتماسكة لمتطلبات التنمية بل بالأحرى رؤى مبتورة وجزئية.

التي بدأت تظهر عليه أعراض تغيير في طريقة عمله... « يمكن اعتبار أول ولاية للرئيس الشاذلي بن جديد بين فبراير1979 وجانفي 1984 متوازنة وايجابية إجمالا، ويعود ذلك على الأرجح إلى عاملين بين عوامل أخرى : فخلال تلك الفترة كان الرئيس الجديد يستعلم ويحاور ويقارن بين الأفكار منظما مناقشات حوله بصدد موضوعات أو مسائل داخلية أوخارجية معتبرة راهنة. باختصار كان يصغي كثيرا قبل اتخاذ القرار. وبما أنه كان يتمتع بكثير من الحس السليم غالبا ما كانت قراراته متوازنة وتأخذ بالحسبان جوهر المسائل المناقشة بحضوره.

لقد بدأت الانزلاقات بعد افتتاح ولايته الثانية في جانفي 1984. فقد انقطع الرئيس الشاذلي بن جديد آنذاك عن وزرائه الرئيسيين وعن حزب جبهة التحرير والقاعدة الاجتماعية، بأن عزل نفسه وسلم أمره بشكل حصري تقريبا لحاشيته المباشرة...

صراعات خطيرة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وبين الأفراد داخل المؤسستين، تؤكدها أكثر من شهادات للطرف المنتصر مؤقتا[78]، عرفت مراحل توقف وهدوء مؤقت، لتنطلق من جديد وبشراسة أكثر. فقد تمكنت مجموعة حمروش من كسب جزء من الرهان، بعد أن تم تبني عمل مجموعات الإصلاح كبرنامج للحكومة في سنة 1989 برئاسة حمروش نفسه، بعد أحداث أكتوبر وإبعاد حكومة قاصدي مرباح بسرعة، بعد اتهامها بالتباطؤ في إنجاز الإصلاحات.

صراع آخر كان قد انطلق وفي نفس الفترة (1986) بين الحزب بمنظماته الجماهيرية والكثير من مراكز القرار الأخرى كالرئاسة وجزء من الأجهزة الأمنية وما سمي بالإصلاحيين داخل الكثير من المؤسسات، بما فيها قيادة الحزب نفسه. فكان قرار القيام بقراءة ثانية لإثراء الميثاق الوطني التي تمت المصادقة عليه سنة (1976) الشرارة التي أظهرت للعين المجردة هذه الصراعات الخافية حتى الآن على الرأي العام. الميثاق الوطني المرجع الفكري للتجربة السياسية والاقتصادية الذي تحول الاستشهاد والتلويح به في وجه الإصلاحيين إلى عمل يومي يقوم به المدافعون عنه

78 – انظر شهادة إسماعيل قومزيان وزير التجارة ضمن طاقم حكومة مولود حمروش عن كيفية التحاقه بمجوعة الإصلاحات برئاسة الجمهورية في بداية 1987.

... منذ عدة سنوات وبمناسبة الندوات الوطنية للتنمية انتقد مسيرو المؤسسات الكثير من الأساليب الإجرائية البيروقراطية مطالبين باستقلالية أكثر في التسيير. من جهة أخرى فإن تدهور أسعار البترول في 1986 أثرت سلبا على استقرار البلد مما كان يفترض تسريع الإصلاحات... في الرئاسة كانت القناعة راسخة بأنه لابد من إشراك المسيرين والموظفين والنقابيين والقضاة في عملية الإصلاحات. لهذا الغرض تم تكوين مجموعات عمل « تقنية » وجدت نفسي في تلك المتعلقة بالتفكير في نسق التخطيط. لقد قيل بطريقة واضحة أننا هنا داخل هذه المجموعات بسبب تأهيلنا الشخصي وأننا غير ملزمين أمام أي مؤسسة باستثناء الرئاسة. مما فهمنا منه أن وزراء القطاعات التي نعمل فيها لابد أن يتم الالتفاف عليهم. الوزراء الذين ينظر اليهم باعتبارهم جزءًا من هذه البيروقراطية.

Smail Goumeziane, Fils de Novembre, ed. Edif 2000, Alger, 2004, p 193.

بحجة... الوفاء للعهد والدفاع عن مكاسب الثورة والجماهير الشعبية... عملية إثراء الميثاق التي أجهضت من قبل القوى السياسية المتحكمة في الحزب ومنظماته الجماهيرية الموصوفة بالمحافظة التي كسبت معركة رمزية مهمة ضد الإصلاحيين الذين اقتنعوا أنه سيكون من الصعب بل المستحيل القيام بالإصلاحات والدعوة إليها من داخل النظام وأجهزته المختلفة.

التفاف آخر حاولت مراكز قرار إصلاحية القيام به هذه المرة على مستوى الانفتاح على المجتمع وبعض نخبه، لعلها تكون عاملا مساعدا من خارج النظام السياسي هذه المرة. فكان التفكير في الإعلام والإطار القانوني المنظم للجمعيات، بهدف إصدار قانون جديد يسمح بتجنيد بعض القوى التي يمكن أن تكون ركيزة لفرض إصلاحات على النظام السياسي من خارجه جزئيا عن طريق إحداث شرخ قانوني، بدل الإطار الفكري كما كان الحال مع محاولة إثراء الميثاق الوطني.

المحاولة التي ارتكزت هذه المرة على الفئات الوسطى الحضرية، المفرنسة عموما والمتواجدة داخل الفضاء الإعلامي، كما كان الحال مع تجربة أسبوعية الجزائر الأحداث (ALGERIE – ACTUALITE) وبعض نشطاء حقوق الإنسان، لحثهم على تنظيم صفوفهم وتكوين جمعيات لحقوق الإنسان، كان يعتقد أنها ستكون نقطة إيجابية لصالح صورة النظام في الخارج، كما كان من الصعب تصور معارضتها من قبل القوى المحافظة المعادية للإصلاحات، المتواجدة داخل دواليب السلطة.

المنطق الذي جعل الإصلاحيين يتوجهون إلى المخزون التاريخي لحرب التحرير، لتجنيد أبناء الشهداء وحثهم على تكوين جمعيات، كان يفترض أن لا تلاقي معارضة من قبل رفاق الآباء القدماء، المتواجدين على رأس السلطة والمعارضين للإصلاحات، خاصة بعد سن قانون جديد للجمعيات (القانون 11–87 لسنة 1987). النص القانوني الذي لم يلب مطالب المجتمع وهذه القوى الموجه لها كما وجد معارضة قوية في التطبيق من قبل المعارضين للإصلاحات. وهو نفس المآل الذي آلت إليه إصلاحات جبهة التحرير المحتشمة الداخلية على غرار القرار بترشيح ثلاثة مرشحين بدل اثنين للتنافس على المواقع الانتخابية داخلها وتلك المقدمة للمواطنين بمناسبة الانتخابات المحلية والتشريعية[79].

يبدو أن محاولات الإصلاح هذه، زيادة على وصولها المتأخر، لم تفلت من عيوب النظام نفسه وخصائصه في إخراجها وتصورها. فقد بدت هذه الإصلاحات على شكل صراع بين

79 – انتخابات فيفري/مارس 1987 كانت أول فرصة اقترحت فيها جبهة التحرير ثلاثة مرشحين للمقعد بدل اثنين كما جرت العادة.

النخب والأشخاص[80] داخل النظام من دون الحد الأدنى من الشفافية. فكل طرف يريد أن يستغل هذه الإصلاحات والقوى الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تجندها ضد الأطراف والمؤسسات الأخرى. فلم يعرف المواطن مراكز القرار الرسمية التي اتخذت فيها هذه القرارات التي بدت وكأنها جزء من عملية سرية وتصفية حسابات شخصية، زادت في تدهور مصداقية المؤسسات والأهداف والرجال. كما لم يبادر أي مركز قرار، شخصا كان أم مؤسسة بتبني هذه الإصلاحات والدفاع عنها علنا، باستثناء ما كان ينشر في بعض وسائل الإعلام كأسبوعية الجزائر الأحداث كخط افتتاحي، بعيد جزئيا عن اللغة السياسية والإعلامية الرسمية.

مقابل المأزق الذي وصلته سياسة الإصلاحات الرسمية من داخل أو هامش النظام القريب، كان المشهد السياسي والاجتماعي يوحي بأكثر من فكرة. فقد تدهورت أسعار البترول، مصدر الدخل الوحيد بسرعة ابتداء من سنة 1986 وتحولت الحركات الاجتماعية بخصائصها الجديدة إلى ديكور يومي بالمدن الكبرى لتندلع شرارة العنف السياسي المسلح خلال هذه الفترة تحت قيادة مصطفى بويعلي[81] ومجموعة من الوجوه التي ستقود، سنوات بعد ذلك، الحركات الإسلامية المسلحة تحت تسمياتها المختلفة التي عرفتها.

السؤال المهم الذي يكون قد طرحته على نفسها مراكز القرار العديدة، التي يشار إليها في الجزائر عادة بـ « هم » أو « أصحاب القرار » LES DICIDEURS كما تم التعارف عليه إعلاميا، بعد الانفتاح الإعلامي النسبي وبعد هذه التجارب الفاشلة والمحدودة، هل لازال النظام السياسي الجزائري قابلا للإصلاح من الداخل ؟ وبالاعتماد على الأدوات والمؤسسات السياسية الرسمية ؟ أم أن الأمر يتطلب تدخلا قويا من خارج النظام السياسي حتى ولو تم ذلك باستعمال جزئي للعنف ؟ بعد أن تأكد للجميع أن موازين القوى الحالية لا تسمح بإصلاح النظام من الداخل وسلميا. علما بأن هذه السنة – 1988 – تزامنت مع نهاية عهدة الرئيس بن جديد الثانية كرئيس جمهورية الذي بادر بتنصيب لجنة وطنية[82] لتحضير مؤتمر حزب جبهة التحرير

---

80 – من الوجوه السياسية التي ارتبط اسمها بهذا الصراع لتصنف في خانة الإصلاحيين مولود حمروش الأمين العام للرئاسة. الهادي لخذيري المدير العام للأمن الوطني السابق ووزير الداخلية أثناء أحداث أكتوبر مما يكون قد قوى في صلاحيات جهاز الأمن على حساب الأجهزة الأخرى مثل مخابرات الجيش التي أبعد المسؤول الأول عنها مباشرة بعد الأحداث – لكحل عياط – في الطرف المقابل قدم مسؤول الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير محمد الشريف مساعدية كونه رئيس جوق المحافظين ليكون أول ضحية سياسية لأحداث أكتوبر بعد ذلك.

81 – تم الإعلان عن القضاء على مصطفى بويعلي في 3 جانفي 1987. كان مع مجموعة من الإسلاميين المسلحين قد نظم هجوما على ثكنة للشرطة بالقرب من مدينة البليدة في أوت 1985 لتقضي الشرطة على أغلبية أعضاء المجموعة في أكتوبر من نفس السنة.

82 – من المفارقات المعبرة عن هذه التوازنات المشلة أن رئيس اللجنة الأولى لتحضير المؤتمر كان مسؤول الأمانة العام محمد شريف مساعدية زعيم المحافظين ليكون نائب رئيس اللجنة الهادي لخذيري أحد وجوه الإصلاح.

الذي يعود له الحق وحده في ترشيح أمينه العام إلى منصب رئاسة الجمهورية. اللجنة التي عوضت بأخرى بعد أحداث أكتوبر، ترأسها عبد الحميد مهري مسؤول الحزب الجديد للقيام بنفس المهمة.

الإجابة عن هذا السؤال الهام حول مدى قابلية النظام السياسي الجزائري للإصلاح، لم تدم طويلا. فقد عرفت الجزائر صيفا[83] غريبا كان من سماته الرئيسية غياب تام لرئيس الجمهورية عن الساحة الإعلامية–السياسية التي سيطرت عليها الكثير من الشائعات، كان من بينها تلك التي تحدثت عن اختلاسات مست بنكا وطنيا يكون أحد أبناء رئيس الجمهورية متورطا فيها. كما عرف نفس الصيف اضطرابا في توزيع المواد الغذائية، قيل أنه منظم ومقصود. وما لم يكن متوقعا تماما كانت « الخرجة » الإعلامية–السياسية للرئيس التي دشنها في 19 سبتمبر بخطاب هاجم فيه بحدة الكل تقريبا وعلى رأسهم الحزب والبيروقراطية متهما إياهم بعرقلة الإصلاحات حاثا المواطنين على التدخل والتعبير عن رأيهم[84].

سنة 1988 لم تكن سنة عادية كذلك على مستوى محيط الجزائر الدولي والمحلي، مغاربيا : أعيدت في هذه السنة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر، بعد وساطة قوية من الملك السعودي فهد بن عبد العزيز وفتحت الحدود البرية بين البلدين ليتم اجتماع القادة المغاربيين في الجزائر[85] تمهيدا للقاء مراكش الذي أعلن فيه اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس : الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا. نفس الفترة التي تم فيها اقتراح دستور دولة الوحدة بين ليبيا والجزائر، المشروع الذي أجهضه زلزال أكتوبر وتداعياته السياسية بعد أن أبعدت، كنتيجة للأحداث، التيارات والشخصيات السياسية التي كان المشروع يحسب عليها داخل جبهة التحرير.

في المقابل، ورغم أن الرئيس الفرنسي ميتران لم يلتق إلا ثلاث مرات الرئيس بن جديد[86] بمناسبة زيارات رسمية، فإن علاقات الرجلين حامت حولها الكثير من الشائعات، ليتم الحديث

---

83 – لم يكن الصيف في الجزائر تاريخيا هادئا فقد احتلت الجزائر سنة 1830 في الصيف واستقلت في صيف 1962 وعرفت أكبر أزمة سياسية لها مباشرة بعد الاستقلال في الصيف وحصل انقلاب 1965 في الصيف وانطلق إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ 1991 في الصيف واغتيل محمد بوضياف في الصيف 1992... الخ.

84 – الرئيس قارن الأوضاع في الجزائر بمصر في خطابه ليقول أن المواطنين المصريين تحركوا بمجرد الزيادة في سعر اللحم في حين هنا الشعب غائب...

85 – ما سمي بلقاء زرالدة – مقر إقامة الرئيس – جوان 1988 الذي جاء بعده لقاء مراكش بالمغرب والإعلان عن الاتحاد المغاربي يوم 17/15 فيفري 1989.

86 – زار الرئيس فرانسوا متران الجزائر في سنة 1981 و1984 ليقوم الرئيس بن جديد بزيارة إلى باريس هي الأولى التي يقوم بها رئيس جزائري في 1983.

عن تأثير كبير للرئيس الفرنسي على توجيه الأحداث خلال هذه الفترة في الجزائر من خلال العلاقات الخاصة التي حاول القيام بها مع الرئيس الشاذلي مباشرة أو عن طريق ما يسميه البعض بممثلي « حزب فرنسا » في السلطة لإقناعه بالحد من تأثير جبهة التحرير على مراكز القرار. فقد تم الحديث مثلا عن زيارات طويلة كان يقوم بها مستشارو الرئيس الفرنسي، منها تلك التي سبقت أحداث أكتوبر[87].

تأثير بدا على سلوكيات الرئيس الجزائري وعلاقاته السياسية منها وغير السياسية، يكون قد نتج عن الزيارات الكثيرة التي انطلق فيها الرئيس بعد عهدته الثانية[88] ليس لفرنسا فقط بل حتى لبعض الدول المجاورة والعالم. زيارات واحتكاك مباشر بقصور وأنظمة سياسية عربية ودولية، قد تكون وراء إقناع الرئيس على سبيل المثال بالدور الذي بدأت زوجته تقوم به على الساحة السياسية والإعلامية، خلافا لما ساد في الجزائر حتى تلك الفترة.

العهدة الثانية للرئيس الشاذلي (1984/1988) التي ظهر فيها الرئيس بمنظر الرجل القوي، صاحب القرار، عكس الصورة التي ألصقت به في بداية عهدته عندما تم اختياره لخلافة الرئيس بومدين، وحتى عكس الصورة الشعبية السائدة عنه والتي لاحقته إلى آخر أيام حكمه[89].

رغم الانزلاقات الخطيرة التي ميزت أحداث أكتوبر[90]، فإن الرئيس الشاذلي بن جديد والتيار الإصلاحي المقرب منه سرعان ما استعادا المبادرة في توجيه مجرى الأمور، لتظهر

---

87 – هذا ما يقوله عبد الحميد براهيمي رئيس الحكومة أثناء أحداث أكتوبر وأحد ضحايا الأحداث في مؤلفه المذكور سابقا، في أصل الأزمة الجزائرية ص 205 : ... لقد شكلت أحداث أكتوبر منعطفا ليس في اتجاه إرساء نظام ديمقراطي كما جرى إفهام الناس، بل لإنقاذ النظام القائم وتحويل السلطة لصالح مفتعلي تلك الأحداث، وكلهم قريبون من بعض الأوساط الفرنسية. بتعبير آخر لقد اختارت عصبتا بلخير وحمروش، المحرضتان على أحداث أكتوبر « التغيير » كوسيلة لا غنى عنها لبقاء النظام ولأجل توطيد مواقع كل منهما... والعصبتان تتمتعان بشكل ما بدعم فرنسا التي لا تضع إطلاقا كل بيضها في سلة واحدة. لقد صفق فرنسوا ميتران الذي كان آنذاك رئيسا للجمهورية ابتهاجا بانهيار منظومة حزب جبهة التحرير الوطني واعتقد أنه آن الأوان لـ « إرساء الديمقراطية » في معرض حديثه عن الأحداث في مجلس الوزراء المنعقد في 12 أكتوبر عام 1988، أي يومين بعد عودة الهدوء الى الجزائر.

88 – زيارات كثيرة اخبرنا بها محمد شريف مساعدية قبل وفاته يكون قد قام بها أحد الإخوة أتالي مستشار الرئيس ميتران لإقامة الرئيس بن جديد بزرالدة ووهران ومناطق في أقصى الجنوب كانت تدوم لبعض الوقت تكون وراء المواقف التي اتخذها بن جديد دون علم محيطه المباشر منها خطابه المفاجئ لـ 19 سبتمبر 1988.

89 – عكس كل رؤساء الجمهورية وحتى الآن ارتبطت النكتة الشعبية بالرئيس بن جديد مركزة على بساطة مستواه التعليمي وأصوله الريفية.

90 – أعلن رسميا عن وفاة 169 مواطن بعد مظاهرات ومشادات واسعة مع قوات الأمن والجيش الذي استعمل سلاحه لأول مرة منذ الاستقلال بهذه الكثافة ضد المواطنين. ما ميز الأحداث خاصة استعمال التعذيب بشكل واسع بعد إعلان حالة الحصار وحظر التجول في العاصمة وضواحيها.

الأبعاد السياسية والقانونية لهذه الأحداث للأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين تعاملوا خلال الأسبوع الأول مع ما حدث باعتباره « ثورة خبز »، كما شاع في الكثير من العواصم العربية التي عرفت هي الأخرى أحداثا مماثلة.

أجواء أكتوبر والتعامل مع نتائجها التي ينقلها رئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد ابراهيمي كما عاشها من داخل رئاسة الجمهورية في أول يوم للأحداث، يمكن أن تفيدنا في فهم دلالات ما حصل وتداعيات ما سمي بـ « شوشرة الأطفال » وكيفية التعامل الرسمي معها على أعلى مستوى، بهذه الصورة الكافكاوية « ... حين انفجرت المظاهرات في الخامس من أكتوبر ألف الرئيس الشاذلي خلية أزمة، من كل من محمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة لجبهة التحرير وعبد الحميد براهيمي الوزير الأول والعربي بلخير مدير ديوان الرئيس والهادي لخذيري وزير الداخلية ومولود حمروش الأمين العام للرئاسة. في أول اجتماع لخلية الأزمة هذه انعقد في الخامس من أكتوبر (الساعة العاشرة صباحا)، بعد ساعة فقط من بدء المظاهرات، في مكتب رئيس الدولة، بدا الرئيس الشاذلي وبلخير ولخذيري وحمروش منشرحين جدا وباسمين، في حين كنت أنا ومساعدية غريبين عما يجري. وبعد تبادل المعلومات حول الوضع دعانا الرئيس الشاذلي المطمئن جدا للانكباب على العمل فورا وطلب منا أن نجتمع في مكتب بلخير (وهو تحديد غريب للمكان) وانتهى إلى القول أنه إذا حدثت تجاوزات سوف يأمر الجيش بالتدخل[91]...

... خلال لقاءاتنا اليومية (نستخدم هنا تعبير « لقاءات » لأن الاجتماعات الحقيقية، كانت تتم بمعزل عن مساعدية وعني وتضم فقط مجموعة بلخير ومجموعة حمروش) بين العاشرة صباحا ومنتصف الليل وأحيانا بعد ذلك في مكتب بلخير. بين الخامس والعاشر من أكتوبر، كان المشهد ذاته يتكرر، ففي الواقع لم يكن يتغير السيناريو في كل يوم صباحا أو بعد الظهر أو في المساء : يترك بلخير مكتبه بعد دقائق من وصولنا، يتبعه خذيري ثم حمروش ومدين ومحمدي، من دون أن ينبسوا ببنت شفة. وكنا نبقى أنا ومساعدية وحدنا في مكتب بلخير المفترض أن يكون مكان الاجتماع. وبما أنهم لا يعودون، يطلب مني مساعدية أن نبحث عنهم. وفي كل مرة نجدهم مجتمعين في مكتب آخر. وما أن ننضم إليهم حتى يسود الصمت، ثم يعود بلخير إلى مكتبه يتبعه الآخرون وهكذا دواليك. وحين تفاقم الوضع في 9 و10 أكتوبر لاسيما في العاصمة لم ننجح في تحديد مكان اجتماعهم. لاشك أنهم كانوا يختلون في القصر الرئاسي. من الواضح أنهم يسعون لعزلنا أنا ومساعدية منذ اليوم الأول[92]... »

---

91 – عبد الحميد براهيمي نفس المرجع ص 199.

92 – نفس المرجع أعلاه ص 200.

نفس الشهادة التي تفيدنا أن رئيس الجمهورية الذي « ... بدا عليه الهزال الشديد والتعب والكثير من القلق... عكس اليوم الأول عند اندلاع الأحداث[93]. لم يجتمع إلا بجزء من المكتب السياسي لجبهة التحرير، المبتور من نصف أعضائه تقريبا، بعد إضافة مدير ديوان الرئيس العربي بلخير ووزير الداخلية الهادي لخذيري اللذين لم يكونا عضوين بهذه الهيئة السياسية العليا[94]... » اجتماع تقرر بعده أن يتوجه الرئيس بخطاب إلى الشعب يعلن فيه عن قرارات سياسية هامة، كان من بينها الإعلان عن دستور جديد وفتح المجال السياسي والإعلامي. اجتماعات المكتب السياسي التي استمع فيها الرئيس والأمين العام للحزب إلى انتقادات لاذعة، طلب فيها منه تقديم استقالته، باعتباره مسؤولا عن ما يحدث من قبل أحد أعضاء المكتب السياسي[95]. وهو نفس الرجل السياسي الذي لازال يدافع حتى الآن وبعد ربع قرن من الأحداث عن طابعها العفوي خلاف الكثير من التحاليل.

الشاذلي بن جديد الذي رفض هذا الاقتراح بالطبع وقدم ترشيحه للعهدة الثالثة مباشرة بعد الأحداث رغم تكراره أكثر من مرة في خطبه الرسمية السابقة وكما كان الحال في خطابه الأخير، أنه لم يكن طالبا للسلطة، مرددا أمام إطارات الأمة كلمات أغنية مشهورة للسيدة أم كلثوم... أعطني حريتي أطلق يدي[96]...

بدل الدستور الجديد الذي رأى النور بسرعة في فيفري 1989 كان من حق الجزائريين على المدى القصير جدا، جرى تعديل دستوري، بعد أقل من شهر من الأحداث في 3 نوفمبر 1988، تم بموجبه منح صلاحيات لرئيس الحكومة في تعيين وزرائه ومسؤوليات أوسع للبرلمان في مراقبة عمل الحكومة. سرعة إنجاز الدستور وتقديمه للشعب التي أكدت الشكوك في أن الأمور معدة سلفا، لتأخذ هذا المنحى وهذا السيناريو التي أخرجت به.

ما لم نتطرق إليه خلال هذا التحليل، رغم أهميته في فهم ما سيحصل، بعد الأحداث، من تطورات سياسية هامة على مصير الأفراد والمؤسسات في الجزائر، هو البروز القوي للتيار

---

93 – نفس المرجع أعلاه ص 201.

94 – نفس المرجع ص 201.

95 – الجنرال رشيد بن يلس وزير النقل الأسبق وعضو المكتب السياسي لجبهة التحرير.

96 – وزير الدفاع خالد نزار الذي عمل لفترة طويلة من حياته العسكرية مع العقيد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية بوهران يذكر في آخر كتاب/شهادة له ص 120 :

Khaled Nezzar, Algérie échec à une régression programmée, ed. Publisud, Paris, p 2001.

... الشاذلي اختير تحت ضغط حدث موت بومدين المفاجئ... لكنه في الواقع لم يكن يريد السلطة، مما دفع بعض الأصدقاء للاتصال بي لإقناعه بقبول منصب الرئيس... أنت الذي عملت معه وكنت نائبه، حاول أن تقنعه، لأنه متردد. لقد رفضت القيام بهذه المهمة لأنني لم أكن مقتنعا بها شخصيا، فالشاذلي، يمكن على أحسن تقدير، أن يعمل في الجيش لكنه غير صالح كرئيس جمهورية... قام آخرون بالطبع بإقناع الشاذلي من أجل مصالحهم الشخصية.

الإسلامي، الذي ظهر كقوة جماهيرية واسعة الانتشار، بعد اندلاع هذه الأحداث بأيام ذات خريف من سنة 1988... كانت المعلومات المتجمعة بصورة متقطعة عن الأحداث في مقر الرئاسة، موجبة للعبرة، ففي السادس من أكتوبر اليوم الثاني للأحداث، اتفق بلخير وخذيري على الاتصال بعباسي مدني وعلي بلحاج بواسطة العقيد محمد بتشين المسؤول عن الأمن العسكري ليطلبا منهما تنظيم مظاهرات واحتلال الشوارع لتغيير اتجاه الأحداث ومجراها. وفي يوم الجمعة 7 أكتوبر نظم الإسلاميون مظاهرات، بعد صلاة الجمعة وبعد الظهر بقليل وفي الثامن من أكتوبر أطلق الجيش النار على المتظاهرين[97].

شهادة يؤكدها الجنرال خالد نزار ولو بأسلوب أقل مباشرة وهو يتساءل... عما يجمع بين الرئيس الشاذلي بن جديد ورئيس حزبه وصهره عبد الحميد مهري ومولود حمروش رئيس الحكومة المقبل وقيادات الجبهة الإسلامية فيما بعد، عباسي مدني وعلي بلحاج ؟ تساؤل يقول أنه طرحه على نفسه عندما طلب منه مولود حمروش الأمين العام للرئاسة أن يطلع على مشروع الدستور الجديد قبل تقديمه للاستفتاء، اعتمادا على تعليمات من الرئيس الشاذلي... رد الأمين العام للرئاسة عندما طلبت منه أن يطلب من الرئيس الشاذلي بن جديد ألا يترشح لعهدة رئاسية ثالثة، بعد أحداث أكتوبر... « لم أكلم الرئيس لأننا في عهد التعددية وكل إنسان حر في الترشح ». هذا الرد نبهني فجأة أن سرعة تقديم وثيقة الإصلاح التي اقترحت بعد الأحداث مباشرة، يؤكد أن تحريرها، كان سابقا لأحداث أكتوبر 1988، فوثيقة معقدة ومهمة مثل هذه لا يمكن إلا أن تكون محضرة من قبل[98].

شهادات من مصادر مباشرة وعلى أعلى مستوى، تؤكد أن موقع رئاسة الجمهورية، ممثلة في شخص الرئيس وبعض المقربين منه كالأمين العام للرئاسة ومدير مكتب الرئيس والمكلف بالأمن العسكري المعتمدين على مجموعات التفكير المكونة مما سيسمى بعد ذلك بالإصلاحيين، كانت فعلا مكانا لاتخاذ القرار السياسي، خلال هذه المرحلة. قرارات سياسية اعتمد في تمريرها على قوى سياسية من خارج النظام، كما كان الحال بالنسبة للحركة الإسلامية وحتى الحركة الأمازيغية التي سمح لها، بل شجعت على عقد مؤتمرها التأسيسي، للتحول إلى حزب سياسي قبل المصادقة على دستور 23 فيفري 1989[99] نفسه، وهو الدستور الذي تكلم عن

---

97 – نفس المرجع ص 203.

98 – Khaled Nezzar, Algérie échec à une régression programmée, ed. Publisud, Paris, 2001, p 138/139.

99 – تم الإعلان عن تأسيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يوم 15 فيفري1989 أي أسبوعا قبل المصادقة على الدستور الجديد.

« جمعيات سياسية » بدل أحزاب خوفا من ردة فعل القوى المعادية للتعددية، خاصة وأن فكرة الاعتراف بالتعددية الحزبية لم تكن سائدة ومقبولة لدى الجميع كما لم تكن مطلبا سياسيا واضحا أثناء أحداث أكتوبر التي كانت ذات مطالب اقتصادية واجتماعية غير محددة المعالم ومبهمة[100].

فجأة توقف ما سمي بأحداث أكتوبر، بمجرد إعلان الرئيس الشاذلي بن جديد في العاشر من أكتوبر عن إصلاحات سياسية، بعد أن أدت هذه الأحداث بعض وظائفها المطلوبة منها، كإبعاد بعض الشخصيات السياسية عن السلطة، على غرار محمد الشريف مساعدية مسؤول الحزب ورئيس الوزراء عبد الحميد براهيمي والإعلان عن الدستور الجديد الذي يعترف بالتعددية السياسية والإعلامية والنقابية، مما أدى حتما إلى إضعاف كبير لجبهة التحرير التي كان مطلوبا منها رغم ذلك أن تقوم بآخر وظيفة مهمة لها ضمن هذا الإطار الدستوري والقانوني وهي ترشيح أمينها العام لرئاسة الجمهورية، الرئيس الشاذلي بن جديد، لعهدة ثالثة وهو ما تم فعلا بعد مؤتمر للحزب، تكلم أكثر من مصدر أنه كان أحد الرهانات المفسرة لما حصل في أكتوبر.

تم الحديث عن نسب مشاركة ضعيفة في الانتخابات الرئاسية ونسب أضعف حصل عليها المرشح الوحيد فيها الرئيس الشاذلي بن جديد[101] لم تتجاوز العشرين بالمائة من أصوات المشاركين في الاقتراع. انتخابات لم تضف إلى شرعية الأوضاع السياسية القائمة، بمؤسساتها ورجالها، في أعين الغالبية الساحقة من الجزائريين الذين كانوا يتطلعون لتغييرات نوعية أعمق من تلك التغييرات الشكلية التي حافظ النظام من خلالها على نفسه، بعد أحداث أكتوبر. رغم أهمية الإطار الدستوري الجديد كمجال للعبة السياسية بفاعليها الجدد والقدماء.

الإسلام السياسي : هل حان وقت الانقضاض على السلطة في الجزائر ؟

كنا قد تعرفنا على السؤال الذي تكون قد طرحته القوى السياسية الإصلاحية داخل النظام، ابتداء من النصف الثاني للثمانينيات من القرن الماضي، حول مدى إمكانية إصلاح النظام السياسي الجزائري من الداخل، كما تعرفنا على نوعية الإجابات والمحتوى السياسي

100 – خالد نزار يذكر في شهادته ضمن المرجع السابق المذكور ص 122 : ... أن الرئيس الشاذلي بن جديد كلمه في مكتبه بمناسبة اجتماع للجنة المركزية قبل أحداث أكتوبر بمدة بحضور ضباط من الجيش بأنه يفكر في تكوين حزبين سياسيين، وأن محمد شريف مساعدية الوحيد الذي كان على علم بالموضوع موافق على هذه الفكرة بعد أن أخبره بها.

101 – تمت الانتخابات التي كان الشاذلي المرشح الوحيد لها يوم 22 ديسمبر 1988 قبل المصادقة على الدستور التعددي.

الذي منح لهذه التساؤلات. في المقابل، هناك سؤال آخر، تكون قد طرحته هذه المرة، بعض التيارات الإسلامية الجذرية على نفسها، وهي تشاهد كيفية تطور الأحداث، يمكن اختصاره على الشكل التالي : هل حان وقت الانقضاض على السلطة ومراكز القرار في الجزائر وبهذه السرعة غير المتوقعة ؟

من أهم تداعيات أحداث أكتوبر السياسية غير المتوقعة كانت تلك المكانة الجديدة للإسلام السياسي، ضمن هذه الخريطة السياسية الجديدة التي ظهرت كنتيجة للتعددية. كما كان من نتائجها غير المتوقعة دخول المواطنين والشباب منهم على وجه الخصوص، إلى ساحة الصراع السياسي بكثافة كبيرة والمشاركة السياسية كفاعلين، من خلال هذه الحركات الاجتماعية التي تمكنت التيارات الإسلامية الجذرية من ركوبها، دون التيارات والأحزاب السياسية الأخرى، بما فيها الإخوانية[102] منها.

شكل أسبوع أكتوبر الأول نقلة نوعية في تفكير وسلوك الكثير من القيادات الإسلامية الجذرية – السلفية منها على وجه التحديد – التي كانت حتى تلك الفترة لا تؤمن بالعمل السياسي الجماهيري وأدواته السياسية الكلاسيكية المعروفة، كالحزب السياسي وآلية الانتخابات. هذه القيادات الدينية التي لازالت تنظر إليها الكثير من النخب « العصرية » في الجهة المقابلة، نظرة فيها الكثير من الاستخفاف والفوقية. لنكون هنا كذلك أمام أبعاد ثقافية، تبقى ضرورية لفهم سوء التفاهم التاريخي بين النخب في الجزائر وأبعاده الثقافية والتاريخية. فالذي كان سائدا لدى الكثير من النخب السياسية والفكرية المتحكمة في زمام الأمور، أن قيادات التيار الإسلامي الجذري، بخطابها الديني ولغتها السلفية ولباسها التقليدي... الخ، لا تملك المؤهلات والمعرفة الكافية التي تسمح لها بأن تكون منافسا قويا لها على مستوى الساحة السياسية حتى وإن بدت عليها علامات القوة مؤقتا.

نظرة ليست بعيدة عن تلك التي كانت سائدة لدى ممثلي الإدارة الفرنسية أيام الاستعمار، للنخب التقليدية والدينية الجزائرية. هذه المقاربة التي تكون قد شجعت بعض مراكز القرار على مستوى الرئاسة خاصة، على التهوين من قوة التيار الإسلامي الجذري ولم لا محاولة استعماله كقوة سياسية لتحقيق بعض أغراض إصلاح النظام السياسي ومواجهة المنافسين السياسيين، داخل السلطة وخارجها.

---

102 – تميز دائما ولازال التيار الإخواني في الجزائر بعدة خصائص من بينها طابع الفئات الوسطى المسيطر عليه والاندماجية الكبيرة التي عبر عنها والتي لاقت قبولا من النظام السياسي. مما يجعله بعيدا عن الحركات الاجتماعية الشعبية بخصائصها الشعبية والجذرية.

حسابات ونظرة، تبين بسرعة أنها لم تكن خاطئة فقط، بل كانت خطيرة كذلك على أصحابها وعلى مجمل النظام السياسي الجزائري. فقد استغل التيار الإسلامي، الذي اعترف له بالإطار الحزبي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أول فرصة انتخابات تعددية محلية لحصاد أغلبية واضحة، سيطر من خلالها على أغلبية تسيير المدن الكبرى ومراكز القرار بها. انتصار فتح الشهية للمطالبة، بعد وقت قصير، بانتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة. مطالب دعمتها قيادة الجبهة الإسلامية باللجوء إلى تجنيد الشارع الذي اكتشفت قوة تأثيره السحرية أمام سلطة سياسية متخبطة وفاقدة للكثير من مصادر الشرعية.

أثناء هذه الأحداث المتسارعة التي ذهبت ضحيتها حكومة مولود حمروش رجل الإصلاحات وأحد الفاعلين الرئيسيين على مستوى اتخاذ القرار عندما كان على رأس الأمانة العامة للرئاسة والحكومة فيما بعد. فقد تخلى الرئيس بن جديد، في أول مواجهة جدية مع التيار الإسلامي الجذري، بمناسبة إضراب جوان 1991 على أحد أهم حلفائه وشريكه في الإصلاحات، بمناسبة الإضراب الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية والذي تم أثناءه الإعلان عن تأجيل الانتخابات التشريعية التي كان مقررا لها أن تجري في صيف نفس السنة. الإضراب الذي كان من نتائجه أيضا الإعلان عن حالة الطوارئ واعتقال قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. حوادث ستكون نتيجتها المنطقية هي استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد والإعلان عن تكوين مجلس أعلى للدولة، بعد إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي دخلتها الجبهة الإسلامية وكانت قيادتها التاريخية في السجن، بعد ضغوط من السلطة لحثها على المشاركة لإضفاء شرعية على هذه الانتخابات التشريعية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر السياسي. الاستقالة/الإقالة التي أبعدت « الرئيس الإصلاحي » وقضت عمليا على وحدانية أهم مركز قرار سياسي المتمثل في رئاسة الجمهورية، كما أبعد حزب جبهة التحرير من حلبة الصراع السياسي المباشر، كغطاء لصنع القرار بعد الإعلان عن التعددية السياسية. حزب جبهة التحرير الذي طالب، خلال هذه الفترة، البعض بمن فيهم قياديون تاريخيون كانوا على رأسه، بحله وإرجاعه إلى متحف التاريخ.

ستكون فترة بداية التسعينيات هذه بما عرفته من قرارات هامة فرصة ثانية لنا للحديث عن مراكز القرار السياسي الفاعلة الأخرى داخل النظام السياسي الجزائري، بعد ظهور القيادة الجماعية على رأس السلطة برئاسة الجمهورية. وستكون الحكومة أول مركز نحاول من خلاله التعرف على دوره السياسي في صناعة القرار واتخاذه، في ظل الأدوار الجديدة المناطة بالحكومة، خلال التعددية والإطار الدستوري الجديد. ليكون الجيش المركز الثاني للقرار الذي سندرسه في هذه الحالة، بعد التحولات نفسها بمناسبة قرار إلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات

التشريعية بكل تداعياتها. وسنتتبع الأحداث اعتمادا على شهادات مكتوبة لفاعلين سياسيين رئيسيين[103] لتكون الحالة الثالثة المدروسة هي مسلسل التغييرات القانونية التي بادر بها الرئيس بوتفليقة لفرضها على مؤسسة سوناطراك البترولية الهامة في الحياة الاقتصادية للبلاد والصراعات الخفية التي يوحي بها هذا المسلسل السياسي القانوني، ليس داخليا فقط بل وخارجيا، بين قوى عظمى ذات مصالح، في قطاع البترول الجزائري.

هل الحكومة مركز قرار سياسي رئيسي في النظام السياسي الجزائري ؟

استهلكت الجزائر خلال العشرية التي انطلقت بعد توقيف المسار الانتخابي في بداية 1992، عشرة رؤساء حكومة، بمعدل رئيس حكومة لكل سنة، بل هناك من لم يتمكن من الاحتفال حتى بسنته الأولى على رأس الحكومة. عرفت السلطة التنفيذية عدم الاستقرار هذا في الوقت الذي منحها الإطار الدستوري والقانوني التعددي صلاحيات نظرية جديدة أوسع داخل مؤسسات النظام السياسي الجزائري ؛ بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع قبل الإعلان عن التعددية بالنسبة لرئيس الوزراء.

فهل مكن هذا الإطار القانوني الحكومة والمقرون بالاضطراب الذي عرفه مركز القرار على مستوى الرئاسة، من التحول إلى مركز قرار فعال ؟

يذكر علماء اجتماع متخصصون في ميدان العمل والتنظيم دائما بأن أول قرار يتخذه رب العمل، عند تكوين مؤسسته، هو الذي سيقرر له نوعية علاقات العمل في مصنعه وإنتاجيته والكثير من الأمور الأخرى المتعلقة بنوعية الأداء وجو العمل. ويقصدون بأول قرار، طريقة انتقاء ومقاييس توظيف عماله وإطاراته قبل انطلاق العمل. إذا انطلقنا من هذه القاعدة السوسيولوجية، سنجد أن رئيس الحكومة في الجزائر بعد التعددية لم يتمكن دائما من أن يكون صاحب القرار لا الأول ولا الوحيد في تعيين أعضاء حكومته، رغم ما نص عليه الدستور المعمول به منذ 1989 ولغاية 2008 بوضوح في مواده المنظمة لصلاحيات السلطة التنفيذية 79/84.

المادة 79 : يقدم رئيس الحكومة أعضاء حكومته الذين اختارهم لرئيس الجمهورية الذي يعينهم.
يضبط رئيس الحكومة برنامج حكومته ويعرضه في مجلس الوزراء.

المادة 80 : يقدم رئيس الحكومة برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه.
ويجري المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض مناقشة عامة.

---

103 – الأغلبية الساحقة من الشهادات كانت باللغة الفرنسية مما استدعى القيام بترجمات نتحمل وحدنا مسؤولية مدى دقتها.

ويمكن رئيس الحكومة أن يكيف برنامجه على ضوء هذه المناقشة.
يقدم رئيس الحكومة عرضا حول برنامجه لمجلس الأمة.
يمكن لمجلس الأمة أن يصدر لائحة.

المادة 81 : يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته لرئيس الجمهورية في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على البرنامج المعروض عليه.
يعين رئيس الجمهورية من جديد رئيس حكومة حسب الكيفيات نفسها.

المادة 82 : إذا لم تحصل من جديد موافقة المجلس الشعبي الوطني ينحل وجوبا.
تستمر الحكومة القائمة في تسيير الشؤون العادية إلى غاية انتخاب المجلس الشعبي الوطني وذلك في أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر.

المادة 83 : ينفذ رئيس الحكومة وينسق البرنامج الذي يصادق عليه المجلس الشعبي الوطني.

المادة 84 : تقدم الحكومة سنويا إلى المجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة.
تعقب بيان السياسة العامة مناقشة عمل الحكومة.
يمكن أن تختتم هذه المناقشة بلائحة.
كما يمكن أن يترتب على هذه المناقشة إيداع ملتمس رقابة يقوم به المجلس الشعبي الوطني طبقا لأحكام المواد 135 و136 و137 أدناه.
لرئيس الحكومة أن يطلب من المجلس الشعبي الوطني تصويتا بالثقة. وفي حالة عدم الموافقة على لائحة الثقة يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته.
في هذه الحالة، يمكن لرئيس الجمهورية أن يلجأ، قبل قبول الاستقالة، إلى أحكام المادة 129 أدناه.
يمكن للحكومة أن تقدم إلى مجلس الأمة بيانا عن السياسة العامة.

لم تنطلق هذه التجربة السياسية الجديدة المتعلقة بمنصب رئيس الحكومة وصلاحياته من فراغ، فقد عرفت الجزائر منصب رئيس الوزراء المستقل عن رئيس الدولة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وتعيين الرئيس الشاذلي بن جديد للعقيد أحمد بن أحمد عبد الغني، عضو مجلس الثورة السابق وزيرا أولا بصلاحيات محدودة لا تتجاوز عملية التنسيق الحكومي بين مختلف الوزارات. نفس المهام التي تولاها عبد الحميد ابراهيمي بعده ضمن نفس الإطار الدستوري والقانوني لغاية التعديل الدستوري الذي تم في نوفمبر من سنة 1988 الذي انطلقت بالعمل ضمنه حكومة قاصدي مرباح قصيرة العمر.

فقد جرت العادة عند تعيين أعضاء الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات شخصية، سياسية وجهوية. فالحكومة لابد أن تراعي بعض التوازنات الجهوية في تركيبتها بين أبناء أهم المناطق في الجزائر شرق، غرب ووسط[104]، توازنات كانت لصالح أبناء المنطقة الشرقية، لغاية وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999) الذي أعاد الكفة لصالح أبناء منطقة الغرب وولايته تلمسان تحديدا. مراعاة هذه التوازنات التي تكون لها انعكاسات على حضور أو عدم حضور أشخاص في الحكومة احتراما لهذه الكوطات الجهوية التي كان من تبعاتها وصول أشخاص للسلطة لا يتمتعون دائما بالمواصفات المطلوبة التي تؤهلهم، إلا تلك المتعلقة بمكان الازدياد.

بالطبع زيادة على هذا العامل هناك المتغيرات السياسية المرتبطة هي الأخرى بموازين القوى بين العصب المختلفة للسلطة، العسكري منها والسياسي، في مختلف المراحل التي عرفها النظام السياسي الجزائري. إضافة إلى ما تقتضيه شروط احترام الانقسامية واللغوية التي تميز النخب والتي تتمظهر على شكل قطاعية داخل الدولة. فلا يمكن مثلا للوزير « المعرب »[105] أن يحتل مواقع في التصنيع والإدارة، على سبيل المثال، كما لا يمكن « للمفرنس » أن يحتل مواقع في القطاعات التربوية والإيديولوجية. إلا كاستثناء ول وقت قريب، بعد وصول الرئيس بوتفليقة الذي حاول أن يعيد النظر في الكثير من هذه التوازنات الجهوية وذات الأبعاد الثقافية واللغوية. توازنات أضيف إليها نوع من التمثيل للمرأة ابتداء من سنة 1982، احتلت بموجبه بعض النساء القليلات وزارات ذات طابع اجتماعي في الغالب.

إذا كان صاحب قرار تعيين الوزراء هو رئيس الجمهورية في الغالب، خاصة فيما سمي بوزارات السيادة كالداخلية والخارجية والعدل والدفاع، حتى بعد التعددية، ورئيس الحكومة جزئيا عندما يتعلق الأمر بالوزراء الآخرين ؛ وهما يحاولان قدر جهدهما احترام هذه التوازنات،

104 – أبناء منطقة القبائل يحتلون موقعا سياسيا وثقافيا خاصا ضمن منطقة الوسط. لذا يمثلون عادة بطريقة خاصة من أبناء المنطقة أنفسهم. أبناء الجنوب عادة ما يكون تمثيلهم ضعيفا... الخ. لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الجهوية وأبعادها السياسية انظر الفصل الثالث المخصص للجهوية، الجيش والدولة، ص 28/35 ضمن مؤلفنا. كما يمكن العودة بتفصيل أكثر إلى مؤلفنا الجديد.
ناصر جابي، الوزير الجزائري، أصول ومسارات، دار الشهاب، الجزائر، 2011.
ناصر جابي، الانتخابات / الدولة والمجتمع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

105 – الحكومات الائتلافية التي ظهرت بعد النصف الثاني. فرضت على صاحب القرار « منح » وزارات تقنية كالصناعة والصيد البحري والسياحة لممثلي حركة مجتمع السلم، خوفا من منحهم وزارات إيديولوجية. في الوقت الذي كانت فيه هذه القطاعات تعيش حالة شبه شلل. انظر تقييم وزراء حماس مثل عبد المجيد مناصرة وزير الصناعة وعبد القادر بن قرينة وزير السياحة وسيد علي بوليل وزير النقل، على سبيل المثال، لهذه المشاركة الحكومية ضمن : ناصر جابي، الوزير الجزائري، أصول ومسارات، دار الشهاب، الجزائر، 2011.

فإن أخذ رأي الشخص المعين قد عرف تطورا لابد من التذكير به. فقد عرفت فترة التعددية بعض الطقوس الجديدة على شكل مشاورات واتصالات يباشرها رئيس الحكومة المعين، قبل الإعلان عن طاقم حكومته. يتم أثناءها استقبال الشخص المقترح لبعض الدقائق لإخباره بقرار التعيين الذي عادة ما يقبله دون نقاشات كثيرة. استقبال قد لا يحظى به المعني عند إقالته التي قد يسمع بها كباقي المواطنين على صفحات الجرائد ونشرة الثامنة للتلفزيون الرسمي التي تعد من وسائل التبليغ السياسي الأساسية. فهناك من الوزراء الذين أقيلوا دون علمهم وهم في زيارات للخارج في مهام رسمية. كما أن هناك من عين دون علمه في حكومات أو أخبر قبل نشرة الثامنة بدقائق من قبل مدير مكتب الرئيس، خاصة خلال فترة الأحادية. كما يمكن أن يخبر الرئيس هاتفيا من عينه قبل الإعلان عن القرار رسميا[106].

بعض الشهادات التي استقيناها من بعض ممثلي الأحزاب المشاركة في حكومات النصف الثاني من التسعينيات خلال فترة حكم الرئيس ليامين زروال التي تؤكد أن « المفاوضات » التفصيلية تتم عادة بين مستشاري الرئيس وممثلي الأحزاب، من قيادات الصف الأول، قبل أن يبت رئيس الجمهورية في الأمر عند استقباله لرؤساء الأحزاب.

على خلاف فترة حكم الرئيس ليامين زروال، فإن فترة الرئيس بوتفليقة تكون قد عرفت تقليصا كبيرا لمرحلة المفاوضات هذه، حتى مع قيادات الأحزاب، بما فيهم رؤساء الأحزاب الذين يخبرون مسبقا بالقطاعات الممنوحة لأحزابهم، لكي تحدد القيادة أسماء الوزراء الذين يطلب منهم الاتصال بالرئاسة مباشرة. الرئيس بوتفليقة الذي يكون قد استحوذ على الكثير من صلاحيات رئيس الحكومة في تعيين أعضاء حكومته التي تسلم له قائمتها عند التعيين، دون أدنى مشاوراة، كما تؤكد ذلك شهادة رئيس الحكومة أحمد بن بيتور على سبيل المثال[107].

حكومات بوزيرين

كانت حكومة قاصدي مرباح (نوفمبر 1988 – سبتمبر 1989)، مدير المخابرات طول فترة حكم هواري بومدين والرجل الذي كان له الدور الكبير في اقتراح العقيد الشاذلي بن جديد

106 – من أطرف ما سمعت حول التعيينات في هذا المنصب الوزاري، تلك التي قام بها الرئيس بوتفليقة لوزير كان في عيادة طبيب الأسنان لإصلاح ما أفسده الدهر، عندما باغته الرئيس بمكالمة هاتفية سأله فيها إن كان يمكن أن يعتمد عليه... هل أنت معنا يا فلان ؟... بالطبع المكان لم يكن مساعدا على حديث أطول، فتوقفت المكالمة. ليجد المعني نفسه ضمن طاقم الحكومة الذي أعلنت عنه نشرة الثامنة في التلفزيون الرسمي في نفس اليوم.

107 – لمزيد من التفاصيل عن تعيين الحكومات والوزراء أنظر : ناصر جابي، الوزير الجزائري، أصول ومسارات، دار الشهاب، الجزائر، 2011.

رئيسا للجمهورية، بعد وفاة الرئيس بومدين، أول من جرب هذا الإطار القانوني الجديد الذي حاول رئيسها تفسيره لصالحه للبقاء على رأس الحكومة، عندما طلب منه رئيس الجمهورية الاستقالة، بحجة ضعف أداء الحكومة في تطبيق الإصلاحات. قام مرباح بقراءة للدستور الجديد بمناسبة أزمة الاستقالة، تمنح حق إقالة الحكومة لنواب المجلس الوطني وليس لرئيس الجمهورية. وهي القراءة التي لم يوافقه عليها الكثير، من بينهم أعضاء حكومته أنفسهم الذين عملوا معه خلال هذه المدة القصيرة والمضطربة اجتماعيا وسياسيا، والذين كان قد تعرف عليهم عندما كان وزيرا سابقا في أكثر من حكومة ومديرا للمخابرات العسكرية لمدة طويلة 62/1978.

مرباح الذي بادرت حكومته باقتراح الكثير من النصوص المؤطرة للمحيط القانوني التعددي، بما فيها الدستور الجديد وقانون الأحزاب ومنح الاعتراف للجبهة الإسلامية للإنقاذ، تطبيقا للإصلاحات المعلن عنها، بعد أحداث أكتوبر، من قبل رئيس الجمهورية. وهي الإصلاحات التي عرفت دفعا جديدا بعد تعيين مولود حمروش رئيسا للحكومة ليكون رئيس الحكومة الوحيد حتى الآن في تاريخ السلطة التنفيذية الذي لم يكن وزيرا قبل تعيينه رئيسا للحكومة. جديد حمروش لا يتوقف عند هذا المستوى فقط، فقد جدد على مستوى طريقة تعيين أفراد طاقمه الحكومي، وأعطى دفعا جديدا للإصلاحات التي كان أحد المدافعين الرئيسيين عنها وهو أمين عام للرئاسة. إضافة بالطبع إلى علاقاته الحسنة مع رئيس الجمهورية الذي قال عن حكومته في أول مجلس للوزراء بأنها أحسن حكومة جزائرية منذ الاستقلال[108].

كانت بصمات ودور مولود حمروش رئيس الحكومة على تشكيلة طاقمه الحكومي واضحة جدا، فقد عين حمروش كل أعضاء مجموعة التفكير في الإصلاحات الذين اشتغلوا معه عندما كان في الرئاسة منذ 1986، وكانوا وراء كثير من التصورات والحلول الإصلاحية في مختلف الميادين.

تمكن مولود حمروش من فرض هذا الفريق، الذي عمل قبل التعيين كحكومة ظل على مستوى الرئاسة، اشتكى منها رؤساء الحكومات السابقين[109]. فرضه حتى في مواجهة الأجهزة

---

108 – شهادة أحد وزراء حكومة حمروش.

109 – انظر كيف يصف عبد الحميد براهيمي تدخل هذه المجموعة في صلاحيات رئيس الوزراء... في أصل الأزمة الجزائرية ص 176.
... منذ ولاية الرئيس الشاذلي الأولى، كلف الوزير الأول، بمهمة إعداد قرارات مجلس الوزراء. ومنذ عام 1987 ينظم الوزير الأول لهذه الغاية مجالس وزارية يشارك فيها فقط وزراء معنيون بجدول الأعمال. وحين يتعلق الأمر بملفات مهمة مثل إعداد الخطة السنوية وقانون الموازنة أو سياسة الأجور... الخ يدعو الوزير الأول كل الوزراء وأمناء الدولة لنقاشها قبل أن تدرس في مجلس الوزراء برئاسة رئيس الدولة. ومنذ سنة 1986 يجدد حمروش بإرسال معاونيه إلى المجالس الوزارية لتمثيل رئاسة الجمهورية. وقد كان هذا التجديد يتيح لعصبة حمروش أن تحول مركز الوزراء إلى الرئاسة شيئا فشيئا مستقويا بثقة رئيس الدولة. بات الأمين العام للرئاسة الممر الإلزامي الذي تسوى فيه بسرية وخلال اتصالات غير رسمية ملفات العديد من

الأمنية التي رفض لها حق التدخل وإبداء الرأي، كما كانت تفعل دائما عند تعيين أعضاء الحكومة وحتى من هو دون هذا المنصب.

رغم ما ميز مولود حمروش كرئيس حكومة في فرض مجموعته التي عملت معه في الرئاسة والتجديد في هيكلة الحكومة نفسها، إلا أنه لم يتمكن دائما من رفض ما فرض عليه من وزراء، خاصة فيما يتعلق بوزارة الخارجية التي منحت لسيد احمد غزالي الذي سيعوضه على رأس الحكومة عند استقالته في جوان 1991 ووزارة الدفاع التي كانت من نصيب الجنرال خالد نزار. كما كان مفروضا عليه القبول بنتائج التوازنات التي يفرضها المنطق الجهوي في توزيع السلطة التنفيذية مثل غيره من رؤساء الحكومات. عدم مواجهة ما سماه هو شخصيا بالعصب[110] الأخرى المتواجدة في دواليب السلطة المختلفة، كان من بين الأمور المراعاة عند تشكيل هذه الحكومة. ممثلو هذه العصب الذين بادر رئيس الحكومة بتغييرهم واستبدالهم جزئيا في أول تعديل قام به لحكومته كالهادي لخذيري مدير الأمن الأسبق، صاحب الطموحات السياسية المنافسة وشريف رحماني على سبيل المثال.

رغم ما يقال عن تجانس حكومة مولود حمروش، فإن الوزراء داخلها لم يكونوا دائما بنفس الصلاحيات والقدرة على اتخاذ القرار. فقد كانت الحكومة في الواقع تتكون من حلقتين مختلفتين. الحلقة الأولى مكونة من مجموعة من المقربين المباشرين لسي مولود، كما يناديه أعضاؤها، مكونة من قدماء الرئاسة ومجموعات الإصلاح على رأسهم وزير الداخلية محمد الصالح محمدي ووزير الصناعة غازي حيدوسي ووزير العمل محمد غريب ووزير الفلاحة عبد القادر بن داود وحتى إسماعيل قومزيان وزير التجارة وربما جزئيا محمد الصالح قنيفد وزير التجهيز الذي التحق بالحكومة في أول تعديل لها في جويلية 1990. ليكوّن باقي الوزراء المجموعة الثانية من الحلقة.

وزراء الحلقة الأولى أو الوزراء السياسيون الذين كانوا يتمتعون بثقة رئيس الحكومة وبأسبقية أسرارها كانت لهم علاقات متميزة، تبرز خاصة في الخلوات الخاصة التي كانت تجمعهم برئيس الحكومة ليلا وخارج مقر رئاسة الحكومة بالمساكن الشخصية إذا اقتضت

الوزارات خارج المجالس الوزارية ومن وراء ظهر الوزير الأول... يهدف هذا العمل إلى إعطاء رئيس الدولة انطباعا بأنه محاط بـ « فريق » من المستشارين أصحاب الكفاءة، العارفين بكل شيء والمبادرين دائما إلى تسيير الملفات والمهتمين بإعطاء رئاسة الجمهورية دورها المركزي في القرارات التي تتخذها الحكومة... لدرجة أن يلجأ بعض المستشارين إلى لعبة صبيانية ويستمتعون بأن يحضروا قرارات غير متوقعة لمفاجأة الوزراء المعنيين وإثارتهم.

110 – لمزيد من التفاصيل انظر الحوار المطول الذي أجرته أسبوعية LA NATION المتوقفة عن الصدور والمقربة من الإصلاحيين مع مولود حمروش حول النظام السياسي الجزائري والذي عنونته الأسبوعية « العصب، السلطة والجيش » بتاريخ 8 أوت 1995.

الضرورة. وضع جعل أحد الوزراء يتكلم عن « حكومة الليل وحكومة النهار »[111]... وضعية أثارت شكوى حتى الوزراء الأقوياء، من أمثال خالد نزار وزير الدفاع[112]. وهو وضع في نهاية الأمر لا يميز بصفة خاصة حكومة مولود حمروش، فهذه التقاليد وهذا النوع من تقسيم العمل بين الوزراء السياسيين وباقي أعضاء الحكومة من السمات الأساسية للنظام السياسي في الجزائر، عرفته كل الحكومات، حتى قبل الاستقلال بدرجات متفاوتة.

فقد كانت حكومات الرئيس بومدين تسير على نفس المنوال مما جعل بعض الوزراء المقربين من الرئيس يتمتعون بصلاحيات واسعة وبقدرة كبيرة على اتخاذ القرار داخل وزاراتهم وقطاعاتهم، والمشاركة بقوة داخل الهيئة التنفيذية، بمناسبة اجتماعات مجلس الوزراء وخارجه بفضل هذه اللقاءات الليلية التي كانت من طقوس النظام الأساسية. فقد استفاد أعضاء مجموعة وجدة من أعضاء مجلس الثورة بهذا الوضع بالإضافة إلى بعض الأسماء حتى من خارج مجلس الثورة، كأحمد طالب الإبراهيمي أو عبد السلام بلعيد[113] كما سبق وذكرنا ذلك عند الحديث عن مجلس الثورة.

أكد غازي حيدوسي[114]، وزير الصناعة في حكومة حمروش الإصلاحية في شهادته ما كان قد تحدث عنه عبد السلام بلعيد الذي كان قد اشتكى فيها من هذه الصراعات داخل نفس الحكومات خلال فترة حكم الرئيس بومدين مثله مثل عبد الحميد براهيمي في ظل حكم الرئيس الشاذلي بن جديد. فقد اشتكى عبد السلام كثيرا في شهادته هذه من الصعوبات التي كان يواجهها من وزارة التخطيط أساسا، كما اشتكى عبد الحميد براهيمي، مما سماه بعصبة حمروش بالرئاسة.

... بمجرد انضمامي للتخطيط بمجموعة التحليل الماكرو اقتصادي، عملنا الفعلي – في هذا الجو الذي تسيطر عليه السرية والشائعة – والذي يستحوذ على ساعات طويلة من وقتنا،

---

111 – انظر شهادة عبد القادر بوجمعة في مؤلفنا حول الوزير الجزائري ص 266.

112 – خالد نزار الذي يقول أن : ... كوزير للدفاع لم أكن أعرف ما كان يحضره حمروش فهو لا يجتمع إلا مع مجموعته التي كان دائم الاعتماد عليها. فعندما كنت أراه كان دائما مع نفس الثلاثي حمروش، محمدي وحيدوسي الموسع لبعض الوزراء أحيانا. فحمروش وأوفياؤه كانوا يخفون rengainer مشاريعهم السياسية كلما لاحظوني.

113 – انظر كيف يفسر عبد السلام بلعيد هذه الصراعات داخل نفس الحكومة خلال فترة بومدين ضمن الكتاب : الحوار ص 200. ... فهناك أسباب ذاتية إنسانية متعلقة بالعلاقات بين الأشخاص كالغيرة والحسد... لكن هناك أسباب أخرى متعلقة بنوعية التسيير السياسي نفسه... فالمسؤول الأول من مصلحته ألا تكون الأمور متجانسة دائما لأن ذلك سيؤدي به إلى عدم القدرة على التدخل. فمن مصلحته أن يبقى هناك الحد الأدنى من الاختلاف يمكنه من التدخل اعتمادا على مبدأ فرق تسد...
Mahfoud Benoune, Ali El kenz, Le hasard et l'histoire, Entretiens avec Belaïd Abdesselem, 2 tomes, ed. ENAG, Alger, 1990, p 200.

114 – Ghazi Hidouci, Algérie la libération inachevée, ed. La Découverte, Paris, 1995.

كان تلفيق الأرقام والتحاليل الرسمية في ثلاث نسخ. الأولى محتاطة لرئيس الجمهورية، الثانية قريبة من الدقة للاستعمال الداخلي والثالثة خاطئة عن قصد للوزارات التي نشتغل معها، فالمهم كان أن نقنعها بأننا لا نملك الأموال الكافية.

يضيف وزير اقتصاد حكومة مولود حمروش الذي اشتكى منه بعض من زملائه الوزراء داخل نفس الحكومة وهو يتحدث عن تجربته في وزارة التخطيط... في الحقيقة عملنا الفعلي يبدأ خارج ساعات العمل، في مجموعات صغيرة، يمكن أن توسع بحذر، حسب الظرف، إلى الإطارات التي تهتم بالعمل السياسي. في ليالي أطول من ساعات النهار كنا نقوم بجمع المعطيات حول الممارسات الفعلية التي يتحصل عليها كل وأحد منا حول النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتصور مقاربات ممكنة وغير مباشرة للعرقلة. في النهار كنا نحاول قدر المستطاع أن نمنح لهذه اللعبة صورة علمية ومحايدة قدر الإمكان. إنها بعض القواعد التي يفرضها علينا تسيير مركزي لاقتصاد الدولة[115].

شهادة غازي حيدوسي حول العلاقات داخل الهيئة التنفيذية بمستوياتها المختلفة، لا تتوقف عند هذا الحد في التشويش على صاحب القرار بمده بمعطيات غير دقيقة، بل وخاطئة عن قصد للتأثير على قراره، ففي شهادة أخرى حول عمله برئاسة الجمهورية على رأس الدائرة الاقتصادية، ابتداء من سنة 1986 وفي نفس المرجع يذكر : « مهمتي الأساسية كانت تحضير قرارات التحكيم لمجلس الوزراء في القضايا الاقتصادية واقتراح قرارات بدائل لقرارات الحكومة. من أجل القيام بمهمتي كان مفروضا علي حضور الكثير من الاجتماعات الوزارية المشتركة التي لا تهتم عادة إلا بالقرارات الثانوية، باعتبار أن البت في قرارات الملفات المهمة يأخذ طريقا مختلفا مستترا خارج الاجتماعات الرسمية، فمن الممارسات المألوفة للأنظمة البيروقراطية، عدم الثقة الدائمة في المؤسسات التي تخلقها (...) ففي الاجتماعات الوزارية المشتركة عادة ما ننظم نقاشات مضللة هدفها مغالطة أولئك الذين ليسوا على علم بأسرار المجموعات المسيرة الضيقة »[116]. تجربة في أكثر من موقع جعلت الرجل يكتب بأن « تسيير البلاد لا يتم في اجتماعات مجلس الوزراء »[117].

وزارة حمروش التي دخلت في صراعات مع الكثير من العصب المتمترسة في أكثر من مؤسسة سياسية وعسكرية، بدرجة أكثر حدة ربما من حكومات التعددية الأخرى. فقد استقال

115 – غازي حيدوسي نفس المرجع المذكور أعلاه ص 37/36.

116 – غازي حيدوسي نفس المرجع ص 98.

117 – غازي حيدوسي نفس المرجع ص 99.

خلال هذه الفترة رئيس المجلس الوطني والشخصية الوطنية رابح بيطاط[118] احتجاجا منه على الكثير من الأمور المتعلقة بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وهو ما سنعود إليه بالتفصيل عند الحديث عن المجلس الوطني الشعبي قبل وبعد التعددية كمؤسسة لصناعة واتخاذ القرار. كما ساءت علاقات الحكومة مع بعض الضباط وجزء من مؤسسة الجيش، كما يوضح ذلك وفي أكثر من مرة الجنرال خالد نزار في شهادته حول هذه الفترة التاريخية[119]. حمروش الذي حاول أن يقوم بمد عمله الإصلاحي داخل حزب جبهة التحرير خلال هذه الفترة من حياة الحزب المضطربة، بعد وصول عبد الحميد مهري إلى رأسه. اعتمادا على قوة حضوره هو وبعض وزرائه الذين تمكنوا من التموقع داخل اللجنة المركزية وحتى المكتب السياسي، كما هو حال وزير الفلاحة عبد القادر بن داود، الذي نشرت مصالح وزارته قائمة استفادات غير قانونية من أراضي زراعية، كان من بينها الكثير من الوجوه السياسية المعروفة[120]، زادت في تدهور علاقات الحكومة مع الكثير من العصب، حتى داخل حزب جبهة التحرير.

فقد تميزت هذه الفترة، بصراعات بين قيادات الحزب وكل الحكومات المتعاقبة[121] وصلت إلى حد المطالبة بحل جبهة التحرير وترحيلها من مقراتها الإدارية والتحرش بصحافتها، بعد أن طورت جبهة التحرير خطابا نقديا معارضا للسلطة والكثير من قراراتها المتخذة في الميادين السياسية والاقتصادية، فقد رفضت السلطة التنفيذية أن تتحول جبهة التحرير وحتى في ظل التعددية إلى مركز قرار مستقل أو شبه مستقل بعيدا عن سيطرة الجهاز التنفيذي، كما كان سائدا تاريخيا. صراعات ستأخذ عدة ألوان ومحطات، كان على رأسها محطة الانتخابات المحلية التي نظمتها حكومة مولود حمروش الإصلاحية والمحسوبة جزئيا على الأقل على جبهة

118 – رابح بيطاط من القيادات التاريخية التي فجرت ثورة التحرير، فقد كان ضمن مجموعة الستة التي أعلنت عن الثورة في أول نوفمبر 1954. بعد فترة معارضة قصيرة في بداية الاستقلال لنظام الرئيس بن بلة، تقرب من بومدين الذي عينه وزيرا للدولة، لغاية 1976 تاريخ انتخابه على رأس المجلس الوطني حتى استقالته من منصبه في بداية التسعينيات. توفي سنة 2000. انظر البورتري الذي خصصناه له اعتمادا على مقابلة مباشرة معه قبل وفاته في مؤلفنا حول الوزير الجزائري ص 305.

119 – هذا ما يقوله خالد نزار حول تعيين مولود حمروش على رأس الحكومة من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد ص 139.
Khaled Nezzar, Algérie échec à une régression programmée, ed. Publisud, Paris.
...تعيين حمروش على رأس الحكومة قرار معاد للمنطق، فالرئيس كان يستطيع أن يوسع اختياره نحو أشخاص يملكون إمكانيات أحسن من أجل الوصول إلى هذا المنصب الهام. في الحقيقة يعطي هذا الخيار صورة عما سيحصل لاحقا، كما يبين التواطؤ القائم بين الرجلين، الشاذلي وحمروش.

120 – تم ذلك في 8 نوفمبر 1990.

121 – استقال أكثر من رئيس حكومة، من حزب جبهة التحرير، خلال هذه الفترة التي عرفت انفتاحا سياسيا. فقد استقال على سبيل المثال قاصدي مرباح وكون حزبا سياسيا، نفس الشيء الذي قام به سيد احمد غزالي ولو بشكل متأخر.رضا مالك فعل نفس الشيء، فقد كون حزبا هو الآخر لم يحقق نجاحات كثيرة. الوحيد من بين رؤساء الحكومات الذي لم يكون حزبا ولم يستقل من جبهة التحرير هو مولود حمروش، رغم كل ما قيل عن نيته في تكوين حزب.

التحرير لتفوز فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وإلغاء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في صيف 1991[122] والتي عرف التحضير والترشح لها كما كان بالنسبة للانتخابات المحلية، صراعات شخصية سياسية وجهوية، زادت من تعميق أزمة جبهة التحرير وتردي نتائجها الانتخابية، بعد بروز ظاهرة الترشيحات الحرة ومنع بعض الشخصيات الحزبية من الترشح في قوائم حزب جبهة التحرير.

هذه الصراعات والأجواء السياسية التي لم تمنع الحكومة في الوقت القصير الذي استمرت فيه من تنفيذ جزء هام من برنامجها الإصلاحي واتخاذها للكثير من القرارات الهامة التي استمرت سارية في الميادين الإعلامية والاقتصادية وعلاقات العمل لغاية نهاية 2011... الخ. رغم أن سقوطها كان سريعا – سبتمبر 1989/جوان 1991 – وأنه تم بعد فشلها في تمرير قانون الانتخابات التشريعية المهم بالنسبة للنظام السياسي كوسيلة للانتقال السياسي من الأحادية إلى التعددية والتداول السلمي على السلطة.

سقوط حكومة حمروش في جو من العنف وفرض حالة الحصار، بعد تدخل قوات الجيش ضد الإضراب الذي دعت إليه قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للاحتجاج على القانون الانتخابي، يمكن عده الفصل الثاني من الأحداث التي انطلقت في أكتوبر 1988 لتستمر في فصلها الثالث، بإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية في جانفي 1992.

من قرر إلغاء نتائج الانتخابات في جانفي 1992 ؟

كان على رأس مهام حكومة سيد احمد غزالي، وزير الخارجية في حكومة حمروش الذي عين على رأس الحكومة وهو في الخارج في مهمة رسمية[123]، تنظيم الانتخابات التشريعية التي فشلت الحكومة السابقة في تنظيمها وتهدئة الأجواء السياسية المضطربة السائدة، والمتميزة بالعزلة الكبيرة لرئيس الجمهورية الذي بقي وحيدا في صراعه مع أكثر من جبهة، وفك المواجهة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجيش الذي اعتقل قيادتها نتيجة هذا الإضراب الذي أخذ أبعادا سياسية وأمنية خطيرة اقترب في بعض مظاهره من العصيان المدني.

---

122 – اتهمت حكومة مولود حمروش من قبل قيادة الجبهة الإسلامية أنها حاولت ومن خلال القانون الانتخابي المقترح وتقسيم الدوائر الانتخابية تفضيل جبهة التحرير بمنح قوة تمثيل كبيرة للمناطق الريفية والصحراوية التي كان يفترض فيها حضور أقوى لجبهة التحرير من الجبهة الإسلامية التي أكدت أن الإسلام السياسي الجذري ظاهرة حضرية تمشي مع الكثافة الديموغرافية، أكثر منها ريفية أو صحراوية.

123 – انظر كيف يشرح خالد نزار في مذكراته تعيين سيد احمد غزالي والموقف الإيجابي منه على خلاف حمروش.
Khaled Nezzar, Algérie échec à une régression programmée, ed. Publisud, Paris, p 148.

لأداء مهمتها الأساسية، باشرت الحكومة الاتصالات مع الكثير من الأحزاب لاقتراح قانون انتخاب جديد بدلا عن المرفوض، ليقرر الرئيس الإعلان عن رفع حالة الطوارئ – سبتمبر 1991 – وتحديد تاريخ الانتخابات التي ستجري حسب نظام الأغلبية بدورين.

حكومة غزالي التي لم تفلت مما شاب حكومة حمروش من طريقة تسيير، فقد عرفت نفس التقسيم بين الوزراء السياسيين المساهمين في صناعة القرار والاستشارة حوله وباقي أعضاء الحكومة. مع فارق هام هو أن العلاقات بين وزير الدفاع، الرجل القوي خالد نزار ورئيس الحكومة الجديد كانت أحسن من علاقاته برئيس الحكومة السابق مولود حمروش. كما التحق بحكومة غزالي رجل قوي آخر هو العربي بلخير[124] كوزير للداخلية، زيادة على أبو بكر بلقايد[125] وعلي هارون[126] وبدرجة أقل وزير الخارجية الأخضر الإبراهيمي، الذين كانوا ضمن طاقمها، منذ الإعلان عن تشكيلتها. وتُشكل هذه المجموعة الحلقة الضيقة حول رئيس الحكومة التي كان لها الدور الأكبر في تمرير قرار إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية. وهو القرار الذي سيحيلنا مباشرة إلى موضوع دور الجيش في صناعة واتخاذ القرار، بمناسبة هذا الحدث الهام والأشكال المؤسساتية التي يتمظهر بها، كاستمرار تاريخي لدور مخابرات الجيش ووزارة التسليح التاريخية التي كان على رأسها أب المخابرات الجزائرية، العقيد عبد الحفيظ بوصوف، قبل الاستقلال. وبعد ذلك مجلس الثورة كمركز قرار رئيسي، لفترة طويلة من تاريخ الجزائر السياسي.

قرر الجيش، الذي عرفت مكانته، شكليا على الأقل، تغييرات مهمة خلال الثمانينيات وبعد الإعلان عن التعددية على وجه الخصوص، على سبيل المثال الابتعاد عن اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، ابتداء من الخامس من مارس 1989، أي في أقل من شهر بعد الإعلان عن الدستور التعددي الجديد، والذي تم تفسيره كموقف مؤيد منه للتعددية الحزبية.

124 – التحق بلخير بالحكومة في أول تعديل لها في أكتوبر 1991. وجرت الانتخابات الملغاة تحت سلطته مباشرة.

125 – أبوبكر بلقايد التحق بحكومة غزالي كوزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان والجمعيات. منصب في هذا الظرف السياسي الحساس يحتله هذا الرجل الذي يعد الرأس المدبر لرئيس الحكومة قبل أن يلتحق بقطاع الإعلام. اغتيل أبوبكر بلقايد في سبتمبر 1995.

126 – علي هارون، محامي وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، من قيادات فيدرالية جبهة التحرير أثناء ثورة التحرير. تقلد منصب وزير حقوق الإنسان الذي ظهر لأول مرة كمنصب ضمن الطاقم الحكومي في وقت عرفت فيه الجزائر وضعا أمنيا وسياسيا صعبا تميز بخروقات كبيرة لحقوق الإنسان. كان هو الذي اتصل بمحمد بوضياف لإقناعه بالعودة إلى الجزائر ورئاسة المجلس الأعلى للدولة. المؤسسة الرئاسية الجماعية التي كان أحد أعضائها. انظر شهادته عن تجربته وهو وزير حقوق الإنسان في حكومة غزالي :

Ali Haroun, L'Eclaircie, promotion des droits de l'Homme et inquiétudes 1991/92, ed. Casbah, Alger, 2011.

الجيش الذي عرف عملية إبعاد لقواته وإفراغ لثكناته المتواجدة داخل المدن الكبرى، بقرار من الرئيس الشاذلي بن جديد، ابتداء من النصف الثاني للثمانينيات[127]، ليكون القرار الهام شكليا على الأقل هو حل المندوبية العامة للتوثيق – مخابرات الجيش في سبتمبر 1990. المؤسسة المحورية ونواة السلطة الفعلية التي عرفت عدة تسميات وقيادات عسكرية تداولت على رأس قيادتها بدءا من سنة 1980، لتلحق منذ 1983 برئاسة الجمهورية بدل وزارة الدفاع التي عادت إليها في التسعينيات. تغييرات وتسميات عديدة وحتى أنماط تسييرية وأجيال من القيادات لم تؤثر سلبا على مكانة وقوة هذه المؤسسة داخل النظام السياسي الجزائري، عندما يتعلق الأمر بالقرار السياسي.

هل يحتكر الجيش القرار السياسي في الجزائر ؟

شهادة الجنرال خالد نزار الهامة حول هذه الفترة من تاريخ الجزائر السياسي، تؤكد مما لا يدع مجالا للشك أننا أمام دور كبير جدا لقيادة الجيش في صناعة واتخاذ القرارات ؛ مثل تسيير أحداث هذه الفترة وعلى رأسها إلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية. مما لا يعفينا من الحديث عن دور المؤسسات الأخرى كالحكومة لتحديد دورها بالضبط في إخراج وتبليغ هذه القرارات. ودون إغفال دور رئيس الجمهورية والرئاسة كمؤسسة سياسية، وحتى مؤسسات دستورية أخرى كالمجلس الأعلى للأمن والمجلس الدستوري اللذان كان لهما دور فعال في ما يمكن تسميته بالإخراج المدني لقرارات قيادات الجيش.

خالد نزار الذي تحدث[128] عن تعيينه كوزير للدفاع ضمن طاقم حكومة حمروش لأول مرة في تاريخ الجزائر على غير عادة النظام السياسي الجزائري، الذي كان يحتكر فيه هذا المنصب رئيس الجمهورية نفسه... « حمروش نفسه الذي اقترح علي منصب وزير الدفاع مرتين. علما بأن التعيين في هذا المنصب، هو من اختصاص رئيس الجمهورية حصريا. في أحد اجتماعات العمل مع الرئيس الشاذلي أخبرته باقتراح حمروش، موضحا له أثناء الحديث أن تعييني وزيرا للدفاع ليس من اختصاصه. الرئيس الذي فهمنا من حديثه أن رئيس الحكومة، تتهيأ له أمور »...

---

127 – انظر شهادة الجنرال خالد نزار حول هذا الموضوع بالذات. المرجع المذكور أدناه ص 122 : ... بقرار من الرئيس الشاذلي الذي بلغه عن طريق قائد الأركان تم إخراج الجيش من ثكناته بالمدن الكبرى. من نصح الرئيس الشاذلي بذلك ؟ ومن أجل أي هدف ؟ هل كان هناك خوف من أن يأخذ الجيش السلطة ؟ تخوف غير صحيح وليس له علاقة بالواقع أم أن الخوف الفعلي كان من مشروع إصلاح الجيش الذي كان سيؤدي إلى إبعاد البارونات لصالح أصحاب التأهيل الحقيقي. علما بأن عددا كبيرا من أعضاء الجهاز يستمدون سلطتهم من العلاقة بين الجيش وجبهة التحرير.

128 – Khaled Nezzar, Algérie échec à une régression programmée, ed. Publisud, Paris, p 139.

يخبرنا وزير الدفاع والرجل القوي عن الظرف الذي أقيلت فيه حكومة مولود حمروش بعد التطورات الخطيرة التي عرفها الإضراب الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، للاحتجاج على قانون الانتخابات المقترح من قبل حكومة مولود حمروش ؛ وبعد فشل قوات الأمن والدرك في التحكم في الأمور... « خلال هذه المرحلة لم يرفض الجيش الوطني الشعبي تطبيق أي قرار للحكومة، رغم معرفتنا بالسياسة المطبقة والمؤدية لكل الأخطار، فقد فضلنا الاحترام المطلق للمؤسسات. في المقابل، كنا قد تفاهمنا كعسكريين أنه لا يمكننا أن نزج بالجيش لصالح حكومة فشلت فشلا ذريعا »[129].

وزير الدفاع الذي يضيف في نفس الشهادة، أنه بعد تدخل الجيش، الذي كما يبدو كان مشروطا بذهاب الحكومة... ذهبت إلى زرالدة، مقر إقامة الرئيس وبطلب منه لأجد معه عبد الحميد مهري والجنرال العربي بلخير وعبد العزيز بلخادم. بعد أن قدمت تقريرا عن مهمتي، سمعت بلخادم رئيس المجلس الوطني الشعبي يقول أن قرارا سياسيا يفرض نفسه، ليجيب الرئيس الشاذلي : نعم الحكومة ستغادر، فقد أعفاني بلخادم بكلامه من قول أشياء كنا جميعا نفكر فيها في قرارة أنفسنا[130] حسب نفس الشهادة، فقد أقيلت حكومة حمروش ولم تستقل[131].

يؤكد خالد نزار في شهادته أن قيادة الجيش، قامت بتقديم اقتراحات ملموسة مكونة من عدة مراحل معدة من قبلها[132]، لمواجهة الأوضاع الجديدة التي أفرزها فوز الجبهة الإسلامية في الانتخابات المحلية في جوان 1990 وما تلاها من تصعيد سياسي وأمني. دراسات وتحاليل أجابت عن سؤالين مهمين حسب نفس الشهادة.

هل سيطرة نظام ثيوقراطي وشمولي مبررة تاريخيا وشرعية في حالة الجزائر ؟

هل هذه السيطرة حتمية ولا مفر منها في الظروف الحالية ؟

---

129 – نفس المرجع أعلاه ص 145.

130 – نفس المرجع ص 147.

131 – أحد وزراء مولود حمروش يقول في مذكراته : مولود حمروش استقال بعد أن طلبت منه الرئاسة تأجيل الانتخابات والتخلي عن وزير الداخلية محمد الصالح محمدي كشرط للبقاء. شرطان لم يوافق عليهما الرجل فقرر الاستقالة.
Smail Goumeziane, Fils de novembre, ed. Edif 2000, Alger, p 248.

132 – من الأسماء العسكرية التي تتكرر في مجموعات التفكير والتحليل الجنرالات : محمد العماري قائد أركان الجيش فيما بعد ولغاية 2004، محمد تواتي، المستشار برئاسة الجمهورية، عبد الحميد جوادي قائد الناحية العسكرية الرابعة، عبد المجيد تاريت قائد القوات البحرية.

أجاب الجنرال خالد نزار ووزير الدفاع بالنفي على هذين السؤالين المطروحين من قبل معد هذه الدراسة، ليؤكد أن هذه الوثيقة بما تحمله من أفكار وإجراءات قد رفضت في الأخير من قبل نفس الثلاثي، رئيس الحكومة مولود حمروش وعبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير والرئيس الشاذلي بن جديد[133]. علما بأن الجزائر والطبقة السياسية تحديدا، قد انقسمت بشكل واضح بين مؤيدي هذا الطرح الذين كانت إجاباتهم عموما متطابقة أو قريبة من إجابة خالد نزار. في حين كان في الطرف المقابل من ينادي بترك المسار الانتخابي يأخذ مجراه الطبيعي حتى ولو أدى ذلك إلى تدخل رئيس الجمهورية بصلاحياته الدستورية لحل المجلس الشعبي الوطني، بعد استحالة التعايش مع سيطرة التيار الإسلامي الجذري.

سيناريو وجد من يدافع عنه من الجزائريين والكثير من القوى الدولية حتى وإن كان هذا السيناريو لا يأخذ بعين الاعتبار موازين القوى الفعلية والتداعيات السياسية والنفسية لسيطرة الجبهة الإسلامية على مؤسسات الدولة المختلفة السياسية الأمنية والعسكرية في وقت كانت فيه النخب الرسمية الحاكمة تشكو من تدهور كبير في شرعيتها وتدن واضح في مستويات أدائها السياسي.

يتحدث خالد نزار وزير الدفاع خلال هذه الفترة، عن اجتماع هام بحضور الرئيس الشاذلي بن جديد وقيادة الجيش بمقر وزارة الدفاع. خلال هذا الاجتماع الذي نظم قبيل الدور الأول من الانتخابات التشريعية، تحدث الرئيس وكأن الأمور عادية، رغم التهديدات الجدية التي تحوم حول استقرار البلاد (...) بعد تدخله ساد سكوت ذو دلالة. كنت أول من أخذ الكلمة بعده باعتباري وزيرا للدفاع موجها له الحديث بالقول : أن الضباط قلقون جدا نظرا للوضع. تدخل بعدي الجنرال عبد الحميد جوادي ليؤكد محتوى حديثي وبأن الإسلاميين يمثلون خطرا كبيرا على البلاد. الشاذلي الذي لم يقنع الضباط بعد تدخله فهم في الأخير أنه فقد ثقة الجيش[134]. الجيش الذي قرر منذ 30 ديسمبر، بعد أربعة أيام من صدور نتائج الدور الأول، ألا يترك الإسلاميين يصلون إلى الاستحواذ على الأغلبية في البرلمان، حسب نفس الشهادة. لتعرف عملية تحضير الدور الثاني تأخيرا مقصودا، بعد هذا القرار غير المعلن حتى الآن[135].

كان لابد من إيجاد إخراج مدني لهذا القرار العسكري الذي اتخذته قيادة الجيش حيال الانتخابات، لكن قبل الإعلان عن القرار الذي يذكر الجنرال خالد نزار الصعوبات التي اتخذ

133 – يمكن العودة إلى تفاصيل هذا المخطط في مذكرات خالد نزار المذكور أعلاه ص 153/163.

134 – نفس المرجع ص 162.

135 – نفس المرجع ص 168.

فيها على مستوى الأفراد الذين تحملوا القيام به... فقد كان أكثر من قرار متعلق بالأخلاق السياسية. فتوقيف المسار الانتخابي كان قرارا صعبا على ضمير كل وأحد منا بالنسبة للبلاد وبالنسبة لطموحنا السياسي. بالطبع اتخاذ قرار توقيف المسار الانتخابي كان على مستوى الشكل في تناقض مع سيرورة قانونية لانتخابات مقررة من قبل سلطة شرعية، لكن على مستوى الدلالات العميقة، فإن توقيف المسار أصبح أكثر من ضرورة لحماية الديمقراطية الناشئة، الأمن العمومي والدولة الوطنية (...) فمن خلال تحليل الوضعية الناتجة عن ممارسات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أصبحنا على قناعة أنه الدواء الوحيد للمرض الذي يمكن أن يقضي على الجزائر. »[136]

على الساحة الدولية وبمجرد اتخاذ القرار وبداية تطبيق مخطط قيادة الجيش للتعامل مع المستجدات التي أوجدها انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ الساحق في الدور الأول للانتخابات التشريعية، اتصل وزير الدفاع بأغلبية القوى الدولية المتوسطية باستثناء الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذي كان قريبا من وجهة نظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حسب شهادة وزير الدفاع خالد نزار[137].

القرار العسكري والإخراج المدني أو العودة إلى مجلس الحكومة

رغم كل ما قيل عن مجلسي الوزراء والحكومة والكثير من المؤسسات المدنية الأخرى، من أنها ليست مكانا لاتخاذ القرارات وصناعتها، خاصة السياسية الهامة، كما هو حال توقيف المسار الانتخابي كان من الضروري أن يتم تمرير هذه القرارات عن طريق مجلس الحكومة وليس مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية الذي لم يكن قد استقال بعد في هذا الظرف الذي اختل فيه تسيير مؤسسات الدولة العليا، بما فيها رئاسة الدولة والمجلس التشريعي[138] الذي قيل أن حله بالتزامن مع استقالة رئيس الجمهورية هو الذي استدعى اللجوء إلى رئيس المجلس الدستوري، قبل أن يرفض رئيس هذه المؤسسة هذا الاقتراح ويكون اللجوء إلى المجلس الأعلى للأمن.

---

136 - نفس المرجع ص 167.

137 - نفس المرجع ص 168.

138 - عبد العزيز بلخادم رئيس المجلس الوطني الشعبي يذكر في شهادة له صدرت على شكل مقابلة مع جريدة النصر العمومية أيام بعد تنصيب المجلس الأعلى للدولة 92/02/08 أنه لم يستشر في حل المجلس كما يقرر ذلك الدستور وأنه سمع بالحل بعد استقالة الشاذلي بن جديد ولم يكن يدري إن استشير رئيس الحكومة. انظر محتوى الشهادة ضمن المرجع التالي : عبد العزيز بلخادم، ثوابت ومواقف، دار الأمة، الجزائر، 1996، ص 47.

يذكر خالد نزار أن اجتماعا للحكومة برئاسة سيد احمد غزالي، كان قد انتظم بعيد الإعلان عن نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية، للحديث عن قرارات من بينها توقيف المسار الانتخابي نفسه. القرار الذي كان قد ناقشه رئيس الحكومة مع قيادة الجيش مسبقا وقبل هذا الاجتماع الرسمي... رئيس الحكومة الذي طلب من أعضاء المجلس، من الوزراء التدخل وإبداء رأيهم الشخصي بوضوح، أما هو فقد كنت أعرف موقفه. وأبدى كل من العربي بلخير وزير الداخلية، وأبو بكر بلقايد وزير الإعلام موقفا واضحا من ضرورة استقالة الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية. لقد تأثرت كثيرا لموقف وزير المجاهدين إبراهيم شيبوط الذي تدخل ودموعه تتهاطل تأثرا بالموقف لشكر الإخوة في الجيش الذين تحملوا مسؤولياتهم التاريخية في وقف خطر الإسلاميين ».

أما علي هارون، وزير حقوق الإنسان فقد صرح خلال هذا الاجتماع حسب نفس الشهادة أن في حياة الشعوب، كما في حياة الرجال، هناك قرارات تاريخية، لذا لابد من التدخل وعدم ترك البلاد تسقط في نظام من القرون الوسطى والدكتاتورية »[139].

يشيد خالد نزار وزير الدفاع في نفس الشهادة بالدور الخاص الذي لعبه بعض الوزراء وعلى رأسهم أبو بكر بلقايد وعلي هارون اللذان كانا من محرري وثيقة استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد التي قرأها في التلفزيون، عند الإعلان عن استقالته[140]. نفس علي هارون الذي كان على رأس المتصلين بالرئيس محمد بوضياف لإقناعه بالعودة إلى الجزائر بعد استقالة الرئيس وتوقيف المسار الانتخابي. علما بأن العلاقة الشخصية والسياسية قديمة بين الرجلين علي هارون وأبو بكر بلقايد، فقد تعارفا ومارسا عملهما السياسي داخل فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير أثناء الثورة التحريرية، التنظيم السياسي المكلف بتأطير المهاجرين الجزائريين أثناء ثورة التحرير الذي كان محمد بوضياف من قياداته المعروفة القديمة.

رغم هذه الأجواء التي تصورها لنا شهادة الجنرال خالد نزار فإن أعضاء الحكومة لم يكونوا كلهم على نفس الرأي في اتخاذ قرار توقيف المسار الانتخابي بكل تداعياته السياسية، كحل الجبهة الإسلامية واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد. فحسب شهادة خالد نزار دائما فإن وزير العدل حمداني بن خليل، كان من الرافضين لهذا السيناريو، مما جعل وزير الداخلية والرجل القوي العربي بلخير يهدد وهو يضرب بيده على الطاولة عدة مرات بأنه سيلجأ إلى إعطاء

139 – خالد نزار، نفس المرجع ص 168.

140 – نفس المرجع ونفس الصفحة.

الأوامر للولاة إلى توقيف المسار الانتخابي[141]. ولم يوضح الجنرال خالد نزار في شهادته كيف غير وزير العدل موقفه وهو عضو المجلس الأعلى للأمن الذي قرر كمؤسسة دستورية، الإعلان عن تأسيس المجلس الأعلى للدولة، بعد استقالة الرئيس الشاذلي.

قبل الانتقال إلى شهادة ثانية عن هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الجزائر ومؤسساتها السياسية لابد من التطرق، ولو على عجل، إلى أحد أهم تداعيات توقيف المسار الانتخابي وتعيين المجلس الأعلى للدولة فيما بعد ويتعلق الأمر باستقالة/إقالة الرئيس بن جديد والظرف الذي تمت فيه، خاصة وأنه تم تبرير مجيء المجلس الأعلى دستوريا باستقالة الرئيس الذي تزامن مع حل المجلس الوطني الشعبي. الحالة التي قيل عنها في حينها أن الدستور الجزائري لم يكن يتوقعها. ما يهمنا في الموضوع بالطبع هو صاحب قرار الاستقالة/الإقالة، فهل قررها الرئيس الشاذلي شخصيا كما ادعت بعض الروايات، أم أن الأمر فرض عليه من قبل قيادة الجيش، كما ترى مصادر عديدة أخرى. شهادة الرجل العسكري ووزير الدفاع خالد نزار المكتوبة الذي قاد عملية التفاوض مع الرئيس الشاذلي خلال هذه الأيام، يمكن أن تفيدنا في فهم الحقائق، كما حصلت من وجهة نظره طبعا.

أربع لقاءات جمعت خالد نزار برئيس الجمهورية عقب اجتماع وزير الدفاع نفسه بقيادات الجيش التي يكذب حولها الجنرال الشائعات التي راجت حول عريضة ممضاة من قبل قيادة الجيش تطالب باستقالة الرئيس... « فلم يحدث خلال هذا الاجتماع الذي تم بقيادة أركان القوات البرية، بعين النعجة الحديث عن استقالة الرئيس »[142]. وتم اللقاء الثاني بين الرئيس ووزير الدفاع يوم 28 ديسمبر، بعد يوم من الإعلان عن نتائج الدور الأول من الانتخابات التي تمت يوم 26 من نفس الشهر... « كان تحت تأثير صدمة النتائج مفضلا تأجيل اللقاء إلى وقت آخر وليحدثني بعجالة عن « مبادرة سياسية ». طلبت منه أن يؤجل اتخاذ أي مبادرة، حتى تقدم مجموعة العمل المنصبة من قبل وزارة الدفاع تقييمها للانتخابات...

تم اللقاء الثالث بين الرئيس ووزير الدفاع يوم 6 جانفي 1992، بعد أن قدمت اللجنة العسكرية تقييمها للأوضاع السياسية بعد الانتخابات... ودون أن يذكر الرئيس كلمة استقالة قال أنه لا مفر للأسف من الاعتراف بأنه لا مجال آخر غير تسليم الأمر لقيادة الجيش دون أي « شوشرة ». فهمت من كلامه أنه يتحدث عن استقالته. فنبهته أنه من الضروري أن يؤخر

141 - نفس المرجع ص 169.

142 - نفس المرجع ص 172.

الإعلان عن هذا القرار بعض الأيام، فتم الاتفاق على يوم 11 جانفي في نشرة أخبار الثامنة. وتهرب الرئيس من اقتراحي بأن يشرح للشعب قرار استقالته بهذه المناسبة ».

ما يهم في شهادة وزير الدفاع أن قرار توقيف المسار الانتخابي، لم تتم مناقشته مع الرئيس خلال هذا اللقاء، ليلاحظ الضابط العسكري أن تقييم الرئيس للأوضاع، بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات كانت تشبه إلى حد بعيد نتائج مجموعة العمل والتفكير التي نصبتها وزارة الدفاع والتي لخصها وزير الدفاع نفسه في ثلاث نقاط رئيسية كما هو مبين أدناه. علما بأن تكوين مجموعات العمل لاقتراح البدائل واستشراف المستقبل، كانت من أساليب العمل التي تعودت عليها المؤسسة العسكرية في الجزائر، كما يبدو من خلال هذه التجربة، التي سبقتها تجربة التعامل مع أحداث أكتوبر 1988 وتداعياتها السياسية[143] :

... أنه ورغم التعهدات والالتزامات المقدمة، فإن الانتخابات لم تكن لا نزيهة ولا حرة، هذه المرة ليس بسبب مواقف السلطة ولكن بفعل مناورات وخداع حزب معارض، يعمل بكل غطرسة وخارج القانون، لم يحصل إلا على ثلث الأصوات، لكنه سيحتكر ثلثي المقاعد النيابية وهو أمر غير منطقي رأى فيه الناخبون نوعا من التواطؤ، مع بعض الدوائر السياسية المقربة من السلطة والمؤيدة لنفس الحزب.

... أن هذه الانتخابات، بدل أن تكون عامل استقرار لمؤسسات الدولة وطريقا للتعبير عن السيادة الشعبية فإن نتائجها المسبقة التي فرضتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعواقبها المباشرة ستعجل بالفوضى وربما حتى بوضع حد للتعددية الناشئة والنظام الدستوري المبني على الديمقراطية وهو ما يخشى معه العودة إلى نظام دولة قرن-وسطية.

... أن المسلك الأقل مجازفة هو إحداث نوع من « المسرحية السياسية » لضمان تجنب تفكك منتظر لمؤسسات وأسس الدولة، تفكك سيكون مدمرا لوحدة الجيش وقوات الأمن، ربما قد يؤدي إلى الحفاظ على النظام الدستوري ووحدة البلاد والسيادة الشعبية...

143 - يتحدث الجنرال خالد نزار في مذكراته الصادرة بالعربية عن تشكيل مجموعة العمل ابتداء من ديسمبر 1990 أي سنة كاملة قبل إجراء الانتخابات التشريعية كان على رأسها الجنرال محمد تواتي ومحمد العماري وعبد المجيد تاريت... بهدف تقديم اقتراحات لا تخرج عن نطاق أركان الجيش نظرا للانحرافات المتكررة الصادرة عن الجبهة الإسلامية وبسبب تهاون السلطات العمومية الموحي بانزلاقات خطيرة.
مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الخبر، الجزائر، 1999، ص 192.
نفس الاقتراحات وما احتوته من تفاصيل التي يقدمها في مذكراته بالفرنسية المعتمد عليه أساسا في هذه الدراسة لحداثته بالنسبة للمرجع بالعربية.
Khaled Nezzar, Algérie échec à une régression programmée, ed. Publisud, Paris, p 154/160.

بعد أن يذكر وزير الدفاع بموقف الجيش من الانتخابات وكيف قام أكثر من مرة بتحذير رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة مولود حمروش قبله بمناسبة الانتخابات المحلية 1990، يقدم شهادته حول اللقاء الرابع والأخير مع الرئيس الشاذلي بحضور... قائد الناحية العسكرية الأولى الذي يعد من رفاقه القدماء. اللقاء الرابع هذا الذي تم بطلب من الرئيس عكس اللقاءات الثلاث الأولى. كان يريد أن يقدم تاريخ الإعلان عن استقالته لكنه قبل في نهاية الأمر بمبرراتنا، لكنه استمر في تجاهل التوجه إلى الشعب لشرح استقالته. ليتم الاتفاق أخيرا على أن يحضر اللقاء التلفزيوني الذي يعلن فيه الرئيس استقالته على المباشر، رئيس المجلس الدستوري الذي يتسلم الاستقالة. وهو ما حصل ». وينفي وزير الدفاع أن يكون الرئيس قد دفع للاستقالة أو أقيل، والدليل حسب وجهة نظره أن تحركات الرئيس وحياته اليومية لم تتأثر ولم يتم التضييق عليه، بعد الاستقالة التي وصفها وزير الدفاع أنها كانت ذات بعد سياسي كبير...[144]

يوميات حكومة لم تعد تجتمع، القرار بيد « أصحاب القرار »

شهادة ثانية مكتوبة من داخل مجلس الحكومة، للسيدة عسلاوي وزيرة الشباب والرياضة[145]، تؤكد ما ذهبنا إليه حول العديد من النقاط الهامة المتعلقة بدور الحكومة كمركز لصناعة القرار والاختلاف الموجود بين الوزراء في علاقاتهم بصناعة القرار واتخاذه داخل نفس الحكومة. شهادة تبدأها السيدة عسلاوي بمناقشة مفهوم الحكومة « التكنوقراطية » الذي أطلق على حكومة غزالي التي شكلت مبدئيا لوقت قصير – ستة أشهر – لتنظيم الانتخابات التشريعية، ليكون شرط عدم الترشح لنفس الانتخابات التشريعية من قبل الموافقين على الانضمام إليها كوزراء، أول شرط يطرحه رئيس الحكومة على كل الشخصيات المقترحة للمنصب الوزاري في أول لقاء معها.[146] هل أن يكون الإنسان وزيرا « تكنوقراطيا » معناه ألا يملك قناعات ولا يدافع عن بلده عندما يكون في خطر ؟، هل معناه ألا يكون صاحب معارك يدخل فيها من أجل أفكاره السياسية وقيمه ؟... كيف يمكن لحكومة مكلفة بتنظيم انتخابات تشريعية – عملية سياسية بالضرورة – أن تقول عن نفسها أنها « تكنوقراطية » أي محايدة، أعترف أنني لم استطع هضم هذا التناقض (...) وأرفض أن أكون محايدة

144 – نفس المرجع ص 172/174.

145 – Leila Aslaoui, Les années rouges, ed. Casbah, Alger, 2000.

146 – Leila Aslaoui, Les années rouges, ed. Casbah, Alger, 2000, p 446.

أومحيدة »[147] تقول هذه السيدة المعروفة كقاضية[148] وكإحدى ضحايا الإرهاب، اغتيل زوجها طبيب الأسنان في 17 أكتوبر 1994.

أول اجتماع وزراء لهذه الحكومة بحضور رئيس الجمهورية – 11 سبتمبر 1991 – تكتشف منه هذه السيدة المعروفة بمواقفها الواضحة من التيار الديني... » أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتعامل كسلطة سياسية وليس كحزب يطالب بتنظيم الانتخابات، وما على الحكومة إلا أن تنصاع وتنظمها...[149]. خلال هذا الاجتماع الوحيد الذي كان المتكلم الوحيد فيه رئيس الحكومة الذي قدم مشروعي قانون، كان الأول خاصا بتعديل القانون الانتخابي والآخر بتقسيم الدوائر الانتخابية[150].

وتصف السيدة عسلاوي النقاش بين الرئيس ورئيس حكومته الذي قرر بموجبه تاريخ الانتخابات، بالإخراج المسرحي. « فقد أخبرني أحد معاوني رئيس الجمهورية أن الجبهة الإسلامية كانت على علم، قبل هذا الاجتماع، بتاريخ الانتخابات التشريعية التي حددت كما هو معروف في 26 ديسمبر 1991 ».

لتضيف هذه السيدة أنه... « إذا كان القرار المتعلق بتحديد يوم الانتخابات والنصوص المنظمة لها قد اتخذ بالفعل داخل مجلس الوزراء فهذا لا يعني أن هناك مشاركة متساوية بين أعضاء الحكومة... فتنظيم وتحضير الانتخابات لا يعني في الحقيقة إلا مجموعة صغيرة كرئيس الحكومة ورئيس الجمهورية ووزير الداخلية والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والوزير المنتدب المكلف بالمجموعات المحلية ووزير حقوق الإنسان. لتضيف السيدة عسلاوي بوضوح أكثر :

... حتى إن كان تعديل القانون الانتخابي قد نوقش بطريقة ديمقراطية في أكثر من اجتماع للحكومة وكل وأحد منا طرح رأيه، فهذا لا يعدو أن يكون إلا مساهمة في الحوار،

147 – عسلاوي، المرجع المذكور أعلاه ص 159.

148 – من المؤلفات المعروفة للسيدة عسلاوي :

- Etre juge, ed. Enal, Alger, 1984.
- Dame justice, réflexion au fil des jours, Essai, ed. Enal, Alger, 1990.
- Dérives de justice, ed. Bouchène, Alger, 1990.

149 – عسلاوي، نفس المرجع ص 160.

150 – مفارقات عديدة تولدت عن خيار قانون الانتخابات هذا فقد كان لزاما على مرشح جبهة التحرير مثلا أن يحصل على 107000 صوت للوصول إلى البرلمان في حين يكفي 17000 صوت لنائب الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

فإذا كان النقاش من مهمة الجميع فإن اتخاذ القرار كان يتم في مكان آخر مختلف، إنها مرحلة لاتهمنا »[151].

وتذكر وزيرة الشباب والرياضة أنها كانت مع مجموعة كبيرة من أعضاء الحكومة قد تحفظوا على جدوى إجراء الانتخابات وتقديم اقتراحات دون أن يستمع لنا... علما أن نظام الانتخابات النسبي قد حاز على تأييد عدد كبير من الوزراء مثله مثل وضع صور المرشحين على القائمة الانتخابية.

الوزيرة التي تذكِّر بطريقة العمل التي فرضها رئيس الحكومة أثناء المناقشات... فقد كان يطلب من كل الحضور التدخل أكثر من مرة، اعتمادا على ترتيب مكان الجلوس في قاعة الاجتماعات، مما يفرض على الكل التدخل وإبداء الرأي. لكن ورغم ذلك تصر السيدة عسلاوي على أن هذه المناقشات التي كانت تستمر لغاية ساعات متأخرة من الليل[152] لم تكن إلا تبادلا للآراء بين « تكنوقراطيين »، لأن السياسة لم تكن « شيئا » خاصا بهم، فالقرار السياسي لم يكن قضيتهم. وتضيف : « الشعور بالرضا الوحيد بالنسبة لي كان إلغاء توكيل الزوج الذي كان يمكنه أن يصوت في مكان زوجته في قانون الانتخابات القديم وهو الاقتراح الذي وافق عليه كل أعضاء الحكومة ليتم رفضه من قبل نواب المجلس الشعبي الوطني ». كجزء من الصراع الذي احتدم بين نواب المجلس وحكومة غزالي. موقف بالإجماع، رغم عدم التجانس الفكري الذي يميز حكومة غزالي الذي تذكر بعض تفاصيله المتعلقة بقضية استعمال اللغة الفرنسية أثناء المناقشات داخله التي طرحها حسب نفس الشهادة، وزير الثقافة المعروف، بدفاعه عن اللغة العربية[153].

تفاصيل مهمة توردها السيدة عسلاوي حول ليلة إعلان نتائج الانتخابات[154]... كان مجلس الحكومة ليوم 25 ديسمبر على غير العادة قصيرا، فلم يدم إلا ساعة ونصف. فرئيس الحكومة كان هادئا ليؤكد أن الانتخابات ستجري في أحسن الظروف وستكون نظيفة. الوحيد

---

151 – عسلاوي نفس المرجع ص 162.

152 – ضمن هذه الشهادة تتحدث – هامش الصفحة 179 – السيدة عسلاوي، عن العمل الليلي الذي ميز حكومات هذه الفترة المضطربة، لتحكي كيف كان رئيس الحكومة سيد احمد غزالي « يفتخر » بأنه يستطيع عدم النوم لعدة ليالي متتالية ويكفيه أخذ خمس أو ست دقائق للتعويض أثناء اجتماع مجلس الحكومة. لدرجة أنه نام تماما أثناء استقباله لبعض الوزراء من بينهم وزيرة الشباب والرياضة التي تقول أنها تركته نائما في مكتبه ظهرا وخرجت دون أن يشعر بها بعد أن تركت له ملاحظاتها مكتوبة فوق مكتبه. وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقول السيدة عسلاوي، أنه عاش نفس التجربة مع رئيس الحكومة.

153 – عسلاوي، نفس المرجع ص 168.

154 – كل المعطيات ضمن الفصل التاسع من الكتاب – الشهادة – تحت عنوان : « انتخابات نظيفة ونزيهة » ص 197/155.

الذي تدخل خلال هذا الاجتماع وزير الصحة عبد العزيز زياري الذي قال أنه منزعج من هذه المصطلحات المستعملة عند الحديث عن الانتخابات، كنظيفة ونزيهة. لتضيف في شهادتها أنها التحقت في حدود السابعة مساءا بقصر الحكومة – مقر رئيس الحكومة – بعد يوم قضته في تتبع الانتخابات، في بعض مكاتب التصويت أين لاحظت الحضور القوي لمناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، عكس كل الأحزاب الأخرى الغائبة تماما[155].

« لم نصدق ما رأيناه، فقد بدأت النتائج في الظهور (...) الحكومة تحت الصدمة، يخيم على أعضائها سكوت غريب. حتى الوزير المنتدب للجماعات المحلية الذي كان يؤكد قبل إجراء الانتخابات أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لن تحصل إلا على نسبة لا تتجاوز 15 بالمائة وأن جبهة التحرير والمستقلين سيكونون على رأس الفائزين بهذه الانتخابات، أغلق على نفسه باب مكتبه وتوقف عن الكلام[156]. علما بأن الحكومة – وربما أجهزة أخرى – قد أجرت أكثر من سبر أراء يكون خلف هذه التوقعات التي قسمت كالآتي. ثلث إلى جبهة التحرير وثلث ثاني للجبهة الإسلامية والثلث الأخير إلى المستقلين الذين عولت عليهم كثيرا حكومة غزالي، نظرا للعداوة التي وجدتها من قبل قيادة جبهة التحرير المتهمة من قبل رئيس الحكومة، أنها كانت عداوة ذات طابع جهوي كذلك »[157].

لم تلتحق السيدة عسلاوي بمقر الحكومة في اليوم الموالي إلا حوالي منتصف النهار، فقد قضى كل أعضاء الحكومة الليل بمقر وزارة الداخلية للاستماع إلى نتائج الانتخابات التي قدمت على المباشر، من قبل وزير الداخلية الجنرال العربي بلخير، الذي كان له دور هام في إلغائها. أغلبية أعضاء الحكومة كانوا هنا في صالون وزارة الداخلية بالقرب منه وفي مكتب وزير الداخلية العربي بلخير. كان هناك اجتماع بحضور رئيس الحكومة ووزير الدفاع خالد نزار وعلي هارون وزير حقوق الإنسان وأبو بكر بلقايد وزير الإعلام... « إنهم هنا منذ الساعة العاشرة صباحا، أسر لي أحد أعضاء الحكومة... أحد الزملاء لا أتذكر اسمه الآن طرح السؤال علينا ما العمل ؟ لينطلق نوع من النقاش بيننا حول الانتخابات وتداعياتها... تبين بكل وضوح من حديثنا أننا فعلا دون حلول. في هذا الوقت بالذات، ظهر أبو بكر بلقايد ليلتحق بنا

155 – عسلاوي، نفس المرجع ص 180.

156 – عسلاوي، نفس المرجع ص 180.

157 – لأسباب تاريخية مرتبطة بتاريخ ثورة التحرير، سيطر أبناء الجهة الشرقية من الجزائر على مؤسستي الجيش وجبهة التحرير، ليعاد إنتاج هذه السيطرة بعد الاستقلال. في المقابل اعتمد سيد احمد غزالي على الكثير من أبناء منطقته – تلمسان بالغرب الجزائري – مما جعل الصحافة الجزائرية تتحدث عن « سلطنة تلمسان » وهي تتحدث عن الحكومة التي ترأسها سيد احمد غزالي.

– في حدود الساعة الخامسة مساءا – ويقول : السؤال الأساسي المطروح الآن هو هل سننظم الدور الثاني أم لا. كان كلامه واضحا بالنسبة لنا. إننا أمام قرار وليس تساؤل[158]...

... في يوم 28 ديسمبر، في المساء، أخبرت أن هناك اجتماعا لمجلس الحكومة على الساعة الثامنة مساء (...) هذه المرة وعكس العادة حضر رئيس الحكومة بسرعة. الحكومة حاضرة بكل أعضائها، حتى الذين لم يكونوا دائمي الحضور لأسباب متعلقة بخصوصيات مهامهم كوزير الخارجية لخضر الإبراهيمي وخالد نزار وزير الدفاع. اجتماع وزاري لا يشبه الآخرين لم يكن شكليا وجادا فقط بل كان حزينا كذلك... الهدف المسطر من قبل رئيس الحكومة الذي كانت تظهر عليه آثار التعب والعمل... معرفة رأي أعضاء الحكومة من إمكانية توقيف المسار والتزوير والضغوط. تدخل وزيرا الدفاع والداخلية،وقدما عرضا حول أشكال التزوير والضغوط المقترفة من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ أثناء عملية التصويت. العرضان اللذان سمحا للوزيرين بتوضيح موقفهما المؤيد لتوقيف المسار الانتخابي »[159].

ما يهم في هذه الشهادة الدقيقة لوزيرة الشباب والرياضة حول مجلس الوزراء الذي أعلن عن توقيف المسار الانتخابي. أن خمسة وزراء فقط من مجموع 28 وزيرا تتشكل منهم الحكومة، أعلنوا موافقتهم صراحة على توقيف المسار الانتخابي[160] باستثناء وزيري الدفاع والداخلية اللذان عبرا عن موقفهما بوضوح أثناء تقديم عرضيهما. رغم أن رئيس الحكومة قد أصر على طلب الاستماع ثلاث مرات لكل وزير مما جعل مجلس الوزراء يدوم لغاية الثالثة صباحا. فهل عارض الباقون وعبروا عن موقفهم صراحة ؟ نترك السيدة عسلاوي تصف هذه اللحظة... إن ما يحصل أمام أعيننا غير معقول ومخيف، الحكومة التي يفترض فيها أنها مجموعة متضامنة تتطاير إلى شظايا. من مجموع 28 وزيرا، خمسة فقط عبروا صراحة عن موقفهم المؤيد، الباقون لم يعارضوا لكنهم في نفس الوقت لم يعلنوا موافقتهم على توقيف المسار الانتخابي. يخيم السكوت الرهيب... بعض الذين كانوا في تلك الليلة « دون رأي » حاولوا أن يبرروا موقفهم فيما بعد، مدعين أن اجتماع 28 ديسمبر هذا كان مجرد مسرحية لأن القرار كان قد اتخذ من قبل « أصحاب القرار ». لا أعتقد أنه تبرير جيد، لأنه لا يوجد وأحد من بيننا كان يوهم نفسه لدرجة يعتقد معها أننا « نقرر ». كنت قد قلت أن النقاش

158 – عسلاوي، نفس المرجع ص 182.

159 – نفس المرجع ص 187.

160 – رغم أن الوزيرة لا تذكر أسماءهم فإنه من السهل معرفة أربعة منهم على الأقل فالأمر يتعلق بصاحبة الشهادة ولخضر براهيمي وزير الخارجية وأبو بكر بلقايد وزير الإعلام وعلي هارون وزير حقوق الإنسان.

حول الانتخابات التشريعية داخل الحكومة لم يكن غائبا لكن يبقى القرار من صلاحيات « أصحاب القرار وليس الوزراء »[161].

شهادة وزيرة الشباب والرياضة والقاضية، صاحبة التجربة تختمها بهذه الصورة عن توقف أداء مجلس الحكومة خلال هذه المرحلة المضطربة.. في حدود الساعة الثالثة صباحا يعلن رئيس الحكومة عن انتهاء أشغال المجلس. منذ هذه الليلة لم نعد نجتمع. ومثل بقية المواطنين، كنا نحصل على المعلومات عن طريق الصحافة. رئيس الحكومة لم ير ضرورة لإخبارنا بفحوى اجتماعاته اليومية، مع وزراء الدفاع والداخلية وحقوق الإنسان والمكلف بالعلاقات مع البرلمان ولو بواسطة مراسلات مختصرة يبعث بها لبقية أعضاء الحكومة »[162].

مسلسل سوناطراك... الصراع الخفي

أخيرا، نفس الاتجاهات التي لاحظناها فيما يتعلق برئاسة الحكومة، لمعرفة مدى تحولها إلى مؤسسة قرار، والمكانة الخاصة التي يحتلها بعض الوزراء، استمرت مع الرئيس بوتفليقة، منذ وصوله إلى سدة الحكم – 1999 – بل استفحلت أكثر في اتجاه شخصنة واضحة للقرار، كما سنتعرف عليه في حالة القرار الاقتصادي، من خلال حالة إصدار قانون المحروقات في 2005 الذي قدم للبرلمان للتصويت بالموافقة ثم التراجع عنه وإصدار قانون آخر مخالف له عن طريق أمرية رئاسية، صادق عليها هي الأخرى نفس البرلمان. تبين الحالة بكل وضوح دور الشخص في اتخاذ القرار على حساب المؤسسة البرلمانية التي تعلم نوابها عدم الاعتراض على قوانين الرئيس مهما كانت.

فقد أصبح من المألوف في عهد الرئيس بوتفليقة، أن تسند وزارات السيادة إلى شخصيات « تكنوقراطية » غير متحزبة، تتربع على وزارات السيادة والمهمة كالخارجية، الداخلية، العدل، البترول، المالية. مقابل مناضلي الأحزاب المشاركة في التحالف الحكومي التي توزع عليها باقي الوزارات.

من خصائص هؤلاء الوزراء التكنوقراطيين، الذين ينتمون إلى نفس جيل الرئيس تقريبا، أنهم ينتمون إلى نفس الولاية، بل حتى المدينة الصغيرة التي ينتسب إليها الرئيس[163]. يتميز

161 – عسلاوي، نفس المرجع ص 188.

162 – عسلاوي، نفس المرجع ص 189.

163 – رغم أن الرئيس بوتفليقة مولود في مدينة وجدة المغربية القريبة من الحدود الجزائرية إلا أن أصوله تعود إلى مدينة ندرومة بولاية تلمسان.

« وزراء الرئيس » كما سمتهم الصحافة المستقلة، بتلك السهولة في الانتقال بين المواقع الوزارية، داخل الطاقم الحكومي وموقع الاستشارة في هياكل الرئاسة التي عرفت توسعا هيكليا واضحا، منذ استلام الرئيس بوتفليقة مقاليد الرئاسة. كما يتميزون باستقلالية واضحة في علاقاتهم برئيس الحكومة وعلاقاتهم الخاصة برئيس الجمهورية الذي تعرف عليه بعضهم مباشرة في المغرب، قبل عودتهم إلى الجزائر بعد الاستقلال، نتيجة للهجرة التي ميزت العديد من العائلات التلمسانية[164] إلى المغرب.

وزير البترول، شكيب خليل، تنطبق عليه تماما هذه الأوصاف، فهو من أبناء تلمسان الذين هاجروا إلى المغرب. ولد كما كان حال الرئيس بمدينة وجدة المغربية، أنهى دراسته بالولايات المتحدة الأمريكية التي عمل فيها كخبير في ميدان البترول بالبنك الدولي. أمريكا التي يكون قد تحصل على جنسيتها، كما أشار أكثر من مصدر إعلامي إلى ذلك. سيرة علمية ومهنية منحته صورة التكنوقراطي صاحب التوجهات الليبرالية وهو على رأس مؤسسة سوناطراك العمومية ووزارة الطاقة التي عين على رأسها في سنة 1999 في أول حكومة يعينها الرئيس بوتفليقة ولغاية 2010، تاريخ مغادرته الحكومة على وقع فضائح مالية وفساد حصلت في مؤسسة سوناطراك العمومية.

الوزير الذي جاء إلى الجزائر وفي حقائبه مشروع المحروقات الذي تمكن من فرضه في 2005.[165] لولا المعارضة التي وجدها المشروع من عدة أطراف سياسية، ناهيك عن الرأي العام من خلال الإعلام المكتوب الذي تدخل على صفحاته العديد من الوجوه السياسية[166] المعروفة والخبراء. مواقف معارضة لم تلغ المشروع واكتفت بتعطيله مدة العهدة الأولى لرئيس الجمهورية 1999/ 2004 ليبادر بإعادة طرحه وإصداره على شكل قانون في ربيع سنة 2005[167]، دون أن تعرف المراسيم التنفيذية طريقها إلى الصدور، مما أوحى للرأي العام بوجود معارضة من داخل النظام لهذا القانون. القانون الذي وصفه الرئيس في خطاب أمام القيادات النقابية بأنه « مفروض على الجزائر من الخارج وقبلنا به حتى لا يحصل لنا ما حصل للعراق ». في إشارة

164 – عكس الهجرة الجزائرية إلى تونس تميزت العائلات الجزائرية المهاجرة إلى المغرب بوضع اقتصادي–اجتماعي وثقافي أحسن مما جعلها تستفيد أكثر من فرص التعليم في الجزائر والمغرب بعد الهجرة، ليحصل أبناؤها على مواقع مهنية متميزة، حتى داخل القصر الملكي والإدارة الفرنسية/المغربية قبل حصول المغرب على الاستقلال.

165 – هذا ما صرح به سيد احمد غزالي رئيس الحكومة الأسبق لجريدة الجزائر نيوز ليوم 24 سبتمبر 2010.

166 – من أهم التدخلات المكتوبة تلك التي بادر بها سيد احمد غزالي مدير سوناطراك الأسبق ورئيس الحكومة 1992 واحمد بن بيتور رئيس الحكومة والاقتصادي المعروف 2000.

167 – القانون رقم 05–07 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 50 لـ 19 جويلية 2005.

من الرئيس إلى الصراعات الدولية حول الثروة البترولية الجزائرية، بين العملاق الأمريكي والجار الفرنسي المتعامل الاقتصادي التقليدي، الذي يكون قد خسر العديد من المواقع في السنوات الأخيرة، لصالح الطرف الأمريكي في القطاع النفطي تحديدا.

قطاع النفط الذي دعم فيه الأمريكان مواقعهم خلال العشرية المضطربة التي عاشتها الجزائر، في الوقت الذي ركز فيه الطرف الفرنسي على الصراعات السياسية وأبعادها الأمنية وحتى الثقافية – اللغوية الداخلية ذات الامتدادات التاريخية، من خلال مواقف وتصريحات جعلته يبدو كجزء من اللعبة الداخلية في بعض الحالات. « قرب » كبير للطرف الفرنسي، بكل امتداداته السوسيولوجية، جعله في نهاية المطاف ضعيف النظر في اتجاه الجنوب الجزائري البعيد، ميدان التحالفات الجديدة لمنافسه الأمريكي، ليس في القطاع النفطي فقط، بل حتى في الميادين العسكرية والأمنية، على خلفية تفجيرات نيويورك في 11 سبتمبر 2001.

تحالفات تعتمد كركيزة لها على سيرورة توجه الجيش الجزائري نحو احترافية أكثر ودخوله في علاقات وطيدة مع منظمة الحلف الأطلسي جسدتها الزيارات والمناورات العسكرية المشتركة بين وحداته العسكرية والعديد من جيوش دول الحلف وقواته. دون أن ينقطع الجيش الجزائري عن مصدر إمداداته الروسية العسكرية التقليدية، كما بينت ذلك العقود التي أبرمتها الجزائر بمناسبة زيارة للرئيس فلاديمير بوتين – مارس 2006. والمقدرة بما قيمته 5,4 مليار دولار أمريكي. ناهيك عن الاتفاق الجديد بين سوناطراك والمؤسسة العمومية الروسية للغاز – غازبروم – في نفس الفترة والذي أثار ردود أفعال غربية، متنوعة بحجة طابعه الاحتكاري والقاضي بتطوير التعاون في ميدان الغاز بين الشركتين العموميتين[168].

قانون المحروقات الجديد 2005 الذي يفرض، من جملة ما يفرض من إطار قانوني وتنظيمي جديد عدم تجاوز حصة سوناطراك المؤسسة الوطنية لنسبة 20–30 بالمائة في عقود التنقيب والبحث والاستغلال وحتى النقل عن طريق الأنابيب للغاز والبترول، بقي معلقا لمدة تزيد عن السنة ليفاجأ الرأي العام بمناسبة اجتماع مجلس الوزراء ليوم 4 جويلية 2006 بتعديل للقانون، يشترط على نفس سوناطراك ألا تقل حصة مشاركتها في أي عقد في مجال التنقيب، الاستغلال والنقل هذه المرة عن نسبة 51 بالمائة جعلت البعض يتكلم عن إعادة تأميم البترول، بعد الخصخصة التي تعرض لها جراء القانون الأول، ولينشر هذا التعديل في الجريدة الرسمية ليوم

168 – الجزائر ممول رئيسي لدول أوروبا الغربية مثل روسيا من الغاز عن طريق الأنابيب والنقل البحري، تملك حوالي 4550 مليار متر مكعب من الاحتياطي الثابت وتنتج 82 مليار متر مكعب سنويا وتعد القوة الغازية الثانية في إفريقيا بعد نيجيريا.

30 جويلية 2006[169]. هذا التعديل الذي برر رسميا بالتكيف مع مستجدات السوق – ارتفاع الأسعار – والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من الجزائريين، في هذه الثروة الزائلة[170].

هذا التعديل القانوني الذي لم يقدمه كما جرت العادة في مجلس الوزراء وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل، بل زميله وزير المالية، بحجة سفره إلى الخارج في مهمة رسمية صادق عليه البرلمان خلال دورة – خريف 2006 – بعد أن فضل الرئيس إصدار القانون كما جرت العادة لديه عن طريق أمرية رئاسية مباشرة بعد انتهاء الدورة البرلمانية لربيع 2006. هذا التغيير في مواقف رئيس الجمهورية[171] الذي يكون من ورائه، إذا صدقنا الصحافة الجزائرية التي تبقى معلوماتها وتحاليلها مصدر الخبر الوحيد في غياب نقاش وطني شفاف ومؤسساتي حول مثل هذه القضايا الهامة، الرئيس الفنزويلي هيغو شافيز الذي زار الجزائر خلال هذه المدة ويكون قد تمكن من إقناع الرئيس بوتفليقة بتغيير القانون[172] الذي لا يخدم المصالح الإستراتيجية للجزائر.

الرئيس الفنزويلي، هيغو شافيز الذي كان قد استفاد من تدخل الجزائر وسوناطراك كمؤسسة بترولية في التخفيف من آثار الإضراب الذي قامت به مؤسسات متعددة الجنسيات ضد نظامه في بداية سنة 2003 للمطالبة برحيله عن السلطة.

بعض الاستنتاجات

لم يكن من السهل تتبع مسار صناعة واتخاذ القرار في نظام سياسي، مثل النظام السياسي الجزائري، بما يميزه من قيم ثقافية وسياسية، كالسرية وسيطرة مؤسسة الجيش ومخابراتها على القرار السياسي، وذيلية (تبعية) المدني في علاقاته بالعسكري، والازدواجية بين مظهر مدني ثانوي يستعمل عادة كمكان لإخراج وتبليغ القرارات وباطن عسكري وأمني مسيطر فعليا.

---

169 – انظر التعديل على موقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :
http://www.joradp.dz/JO2000/2006/048/A__Pag.htp

170 – لمزيد من التفاصيل حول تاريخ البترول الجزائري انظر :
Hocine Malti, Histoire secrète du pétrole algérien, ed. La Découverte, Paris, 2010.

171 – بعض المصادر الإعلامية والسياسية أشارت إلى موقف وزير الداخلية نور الدين يزيد زرهوني الذي يكون قد عبر عن موقف معارض مكتوب لقانون 2005. نفس الشيء قامت به البرلمانية المعينة والوجه التاريخي السيدة بيطاط ظريف التي تؤكد الكثير من المصادر أن لها حظوة خاصة لدى الرئيس. وأخيرا لويزة حنون كزعيمة حزب عارض المشروع في البرلمان وصوت ضده. زيادة بالطبع على معارضة الكثير من خبراء البترول وأصحاب الرأي كسيد احمد غزالي وعبد المجيد عطار على صفحات الجرائد اليومية المستقلة.

172 – انظر جريدة لوسوار دالجيري ليوم 6 أوت 2006.

قيم وممارسات اكتسبها هذا النظام السياسي، حتى قبل بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها المختلفة، بعد الإعلان عن الاستقلال.

يتداخل في النظام السياسي الجزائري بقوة السياسي والمدني بالعسكري لدرجة التماهي في بعض الأحيان على مستوى المؤسسات والرجال على وجه الخصوص. دون أن يمنع هذا التداخل من بروز أشخاص أقوياء تحولوا إلى أهم مؤسسة في النظام السياسي، كما هو حال الرئيس هواري بومدين، الذي لم تمنعه هذه المكانة الخاصة التي احتلها على مستوى صناعة واتخاذ القرار من الاعتماد على مبدأ الاستشارات داخل المؤسسات، كما هو حال مجلس الثورة أو حتى خارجها، مع الأشخاص المهمين، في ظل التوازنات التي حافظ عليها دائما.

الرئيس بومدين الذي كان أول مؤسسة سياسية، حتى في علاقاته بالنواة الأمنية العسكرية، عكس كل الرؤساء الآخرين الذين لم يتوصلوا إلى هذه العلاقة مع المؤسسات السياسية والعسكرية. مؤسسة الرئاسة التي تأثرت قوتها كمركز قرار بالرئيس المتربع على قمتها، فقد عرفت الرئاسة مراحل القوة والسيطرة كما هو الحال مع الرئيس بومدين وجزئيا مع الرئيس بوتفليقة الذي يحاول أن يسترجع مكانة الرئاسة كمصدر لصناعة واتخاذ القرار، حتى على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى، مثل الحكومة والبرلمان حتى وهي تعيش مرحلة التعددية.

وعرفت الرئاسة مرحلة الضعف والفتور في فترات أخرى كما كان الشأن مع الرئيسين الشاذلي جزئيا واليامين زروال الذي حاول أن يترك الفرصة للمؤسسات السياسية الأخرى للمبادرة بصناعة واتخاذ القرارات المختلفة المخولة لها دستوريا، خلال الظرف الصعب الذي وصل فيه إلى قصر المرادية. لتبقى بعض المتغيرات الأساسية هي المتحكمة في هذه القوة أوالضعف بالنسبة لمؤسسة الرئاسة، كشخصية الرئيس نفسه، مساره السياسي والمهني، نظرته للأمور السياسية والظرف الذي يصل فيه إلى الرئاسة. بغض النظر عن الإطار الدستوري والقانوني.

كما عرفت رئاسة الحكومة، كمركز قرار من الناحية الشكلية، مرحلتين كبيرتين، مرحلة الأحادية التي كانت فيها صلاحيات رئيس الوزراء لا تتعدى التنسيق وتطبيق تعليمات الرئيس لغاية 1989. لتأتي المرحلة الثانية بعد الإعلان عن التعددية التي لم يستطع فيها كل رؤساء الحكومات تحويل هذه المؤسسة إلى مركز قرار فعلي. بالطبع نجد هنا كذلك متغيرات عديدة يمكن أن تفسر قوة أو ضعف مجلس الحكومة كمركز قرار من بينها العلاقة بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية وخصائص هذا الأخير، فقد منح الرئيس زروال الكثير من الصلاحيات لرؤساء حكومات لا يتمتعون دائما بالكثير من قوة الحضور السياسي والكاريزما. ليحاول الرئيس بوتفليقة القضاء منذ مجيئه إلى السلطة على كل استقلالية لرئاسة الحكومة التي لم

يعد في مقدور رئيسها اختيار وزرائها خاصة الأساسيين منهم ولا تحديد برنامجها السياسي. ولتسند رئاسة الحكومة إلى غير الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية. الحكومة التي عرفنا أنها تحتوي على نوعين من الوزراء بصلاحيات مختلفة وبقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار مختلفة هي الأخرى. من سمات هؤلاء الوزراء قربهم وعلاقاتهم الخاصة برئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية أو مؤسسات سياسية أو عسكرية، مما يمنحهم قدرة على التصرف الكبير داخل قطاعاتهم وحتى المساهمة في صناعة القرار السياسي خارج القطاعات التي يسيرونها. زيادة على استمرارية سياسية طويلة اخترقت في مواقع متعددة.

من سمات اتخاذ القرار السياسي و صناعته داخل نظام سياسي بهذه الصفات، ضعف مشاركة المؤسسات التمثيلية كالبرلمان، حتى بعد الانتقال إلى التعددية. فقد بقي البرلمان على هامش النواة الفعلية للسلطة، فلم يتحول عمليا إلى مركز لصناعة القرار، حتى عندما يمنحه الإطار الدستوري والقانوني هذا الحق. يكفي التذكير هنا بالكثير من القرارات الاقتصادية منها كقانون المحروقات 2005 أو السياسية كقانون الجنسية والأحوال الشخصية وتلك القوانين المتعلقة بالمصالحة الوطنية وقبلها قانون الوئام المدني... الخ، فقد اختار الرئيس بوتفليقة تمرير كل هذه القوانين عن طريق أوامر رئاسية، بعد اللجوء إلى الاستفتاءات الشعبية الأحادية فيما يخص البعض منها على الأقل، دون أن يتمكن المواطن المعترض أو حتى المتحفظ من إبداء رأيه والمشاركة في نقاش عام بمناسبة هذه الاستفتاءات.

لم يساعد وصول رجال، بشخصيات باهتة ودون طموحات سياسية وكاريزما، إلى رأس المؤسسة التشريعية بغرفتيها، على التحول إلى مراكز مؤهلة لصناعة القرار ومنافسة السلطة التنفيذية التي احتكرت عملية إخراج القرار.

كان يمكن للحزب السياسي كفضاء أن يساهم بفاعلية أكبر في عملية إنتاج القرار وصناعته، ولو بطريقة غير مباشرة، لكنه لم يساعد هو الآخر نوعية تسييره الحالي والنخب السياسية المتواجدة داخله، لا المؤسسة التشريعية بمنحها استقلالية أكثر إزاء المؤسسة التنفيذية ولا المؤسسة التنفيذية على التحول فعلا إلى فضاء صاحب سلطة وقرار، بحيث لم يتمكن الحزب الجزائري من إنتاج ثقافة سياسية حديثة تحث مناضليه على الحوار وإبداء الرأي والاختلاف. لتتحول جل الأحزاب في علاقاتها بالسلطة الفعلية وصاحب القرار إلى ما يشبه العلاقة القديمة التي كان يقيمها معها حزب جبهة التحرير في ظل الأحادية، مما يؤكد بقاء وسيطرة نفس الثقافة السياسية الأحادية القديمة على الكثير من المؤسسات التي ظهرت بحلة جديدة، بعد الإعلان عن التعددية القانونية الشكلية.

التعليم، العمل والنوع الاجتماعي في الجزائر : صعوبات بروز نخبة نسوية

مقـــــدمة

لاحظت إحدى الصديقات السويديات، التي لم تزر الجزائر منذ أكثر من عقد، أن الأوضاع في البلد تكون قد تحسنت، اعتمادا على بعض المؤشرات البسيطة التي أخذتها من الشارع في هذه الزيارة الأخيرة التي تمت في بداية الألفية الجديدة. فقد لاحظت الصديقة على سبيل المثال أن شوارع مدينة الجزائر تعج بعدد كبير نسبيا من النساء وهن يقدن سيارات جديدة. جعلتني ملاحظة الصديقة السويدية أفكر في هذه المؤشرات التي عرضتها زائرة أجنبية وطلبت مني مساعدتها على تفسير دلالاتها. فكان ردي الذي أضحك الصديقة السويدية : « أن هؤلاء النساء اللائي يقدن سيارات جديدة، من المحتمل جدا أن يكن صاحبات مؤهلات عليا وفي الغالب عازبات، شراء سيارة بالنسبة لهن أصبح الاستثمار الوحيد القادرات عليه في هذه الجزائر التي لازالت تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية عويصة.

لا تعكس هذه الصورة بعض خصائص حاضر المرأة الجزائرية فقط، بل الكثير مما ميز مسارها التعليمي والمهني في الجزائر. مواقع ومسارات لا يمكن فهمها بدورها إلا إذا وضعناها في إطار اجتماعي، اقتصادي وسياسي وحتى ديمغرافي أوسع، عاشته الجزائر في العقود الأخيرة.

وستحاول هذه الدراسة الكشف عن الصعوبات التي تلاقيها المرأة الجزائرية في ولوج الفضاءات العامة، لتكون أكثر حضورا على مستوى مراكز القرار، كجزء من النخبة الاجتماعية، بمختلف أنواعها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فالملاحظ أنه ورغم النتائج الهامة التي حققتها المرأة على مستوى الاستفادة من التعليم في وقت قصير

نسبيا، فإنها لازالت مبعدة عن مراكز القرار وليست حاضرة على مستوى الفضاءات العامة وداخل المؤسسات الاجتماعية والسياسية المختلفة، كالأحزاب السياسية والنقابات باستثناء الجمعيات جزئيا. وضع تؤكده نسبة حضور المرأة الجزائرية على مستوى الهيئة التشريعية والحكومات وداخل مراكز القرار في مؤسسات عالم الشغل كذلك، بفرعيه العام والخاص.

هذه الإشكالية التي سنحاول التطرق إليها من خلال وضع فرضيات تفسيرية، لها علاقة مباشرة بالتاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي الذي ميز الجزائر. فقد استفادت الفتاة الجزائرية من التعليم، بعد الاستقلال بشكل متميز، لا يفسر إلا برغبتها في الخروج من المواقع التقليدية التي تمنحها لها الأسرة الجزائرية، خاصة لدى الأوساط الشعبية التي هاجرت بقوة إلى المدن الكبرى والمتوسطة بعد الاستقلال للاستفادة أكثر من التعليم، وتعويض البعد الاجتماعي من المدرسة بقرب جغرافي منها.

الفتاة الجزائرية التي اكتسب خروجها إلى الدراسة شرعية كبيرة لم تكن متوفرة عندما حاولت المرأة الخروج إلى العمل لاحقا وهو ما منح هذه الخصوصيات التي تميز سوق العمل بالجزائر والتي يمكن تلخيصها في هذه الفكرة. لم تخرج الجزائرية إلى العمل المأجور خارج المنزل إلا إذا كانت مؤهلة. فقد كان الخروج إلى العمل أقل شرعية من وجهة نظر المجتمع التي عبر عنها ذكور العائلة كالأب والأخ والزوج.

مقابل الشرعية الكبيرة التي تمتع بها خروج البنت إلى الدراسة حتى بالنسبة للفئات الشعبية والريفية، تتقلص هذه الشرعية إلى حدودها الدنيا، عندما يتعلق الأمر بخروج المرأة إلى الفضاء العام ومؤسساته كالحزب والنقابة والبرلمان والمدينة والشارع.

سنحاول ضمن هذه الدراسة التعرف على التغييرات التي عرفتها هذه السيرورات السوسيولوجية العميقة مع الوقت، والجزائر تدشن عملية انتقال ثلاثية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، في جو من عدم الاستقرار المؤسساتي المقرون بالأزمة المالية–الاقتصادية والعنف السياسي.

فقد دخلت الجزائر التعددية السياسية في جو مأزوم على أكثر من صعيد، سنحاول معرفة تأثيراته على واقع المرأة من خلال الاتجاهات الكبرى التي رصدناها. تعددية سياسية لم تساعد المرأة على حضور لا كمي ولا نوعي داخل الأحزاب الكثيرة التي ظهرت، من كل أنواع الطيف السياسي والفكري، كما لم تبرز المرأة بمناسبة الانتخابات التعددية التي نظمت بدءا من بداية التسعينيات، لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الوطني[1] وهو نفس الحضور المحتشم الذي يمكن ملاحظته على مستوى الحكومات المختلفة التي نصبت في الجزائر.

1 – نظمت الجزائر انتخابات محلية وتشريعية دوريا منذ الإعلان عن التعددية في سنة 1989 بعد المصادقة على دستور 23 فيفري 1989. رغم التوقف الذي عرفته بين 1992/94. بعد إلغاء نتائج الدور الثاني من الانتخابات التشريعية.

الاعتراف بالتعددية السياسية الذي أفرز خارطة جديدة على مستوى الحركة النسوية، مع بروز حركة نسوية إسلامية نافست الحركات النسوية « العصرية » ذات الحضور القديم نسبيا والتي كانت أقرب فكريا وسياسيا لتيارات اليسار المختلفة والأحزاب الوطنية جزئيا والمعروفة بمطالبها المتعلقة بوضع إطار قانوني جديد للأسرة وحريات أوسع للمرأة، مستمدة في الغالب من منظار قراءة فكرية غربية بمختلف مدارسها وتجاربها.

أدت عملية الانتقال الاقتصادي إلى هشاشة أكثر لمواقع المرأة التي فقدت الكثير من الحماية التي كانت تتمتع بها في القطاع العام التابع للدولة. فقدت المرأة بدخولها للعمل في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي الحماية النقابية التي كانت تتمتع بها حتى ولو كانت من قبل نقابة شبه رسمية، كما فقدت التساوي في الأجور بين النساء والرجال الذي كان يميز القطاع العام. كما فقدت شروط العمل المعقولة التي كانت تعمل ضمنها، مقارنة مع ما ستجده من شروط جديدة في القطاع الخاص وغير الرسمي الذي ستفقد فيه أهم ما حصلت عليه حتى الآن في القطاع العام، ضمان عقد العمل الدائم.

سمح تقلص دور الدولة الاقتصادي والأزمة التي مرت بها المؤسسة العمومية، نتيجة الخيارات الاقتصادية التي تم تبنيها، للقطاع الخاص والقطاع غير الرسمي على وجه الخصوص بلعب دور كبير في دخول المرأة إلى سوق العمل حتى وإن لم تكن مؤهلة، كما كان سائدا، بعد أن تنازلت العائلة الجزائرية عن شروطها إزاء عمل المرأة[2]، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والتحول في العقليات الذي واكب مجمل التغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري، خلال هذه العقود من تاريخه المضطرب.

في هذا الظرف شهدت الجزائر انجاز عملية انتقال ديموغرافي سريع، كان من نتائجها ارتفاع معدل سن الزواج لدى الجزائرية والجزائري. الظاهرة التي اقترنت بقلة الإنجاب. انتقال ديمغرافي لا يمكن فهمه إلا بالعودة إلى الهجرة الواسعة التي قامت بها الأسر الجزائرية من الريف نحو المدينة وارتباط ذلك بانتشار التعليم لدى البنات على وجه الخصوص[3]. فقد انتقلت الأسرة الجزائرية للمدينة لتشاهد لأول مرة في تاريخها، بناتها الكبيرات في السن خارج المنزل للدراسة والعمل. تجربة تزامنت مع بروز قوي لحركات اجتماعية احتجاجية، ركبت من قبل التيار الديني السلفي.

---

2 – يبين استطلاع الرأي الذي أنجز في إطار مشروع البارومتر العربي /أبريل 2011/ أن جزائريين اثنين 64,2 موافقان على عمل الزوج خارج المنزل مقابل جزائري وأحد تقريبا 31,2 لازال يعارض هذا الخروج.

3 – Emmanuel Todd, Après l'empire, Essai sur la décomposition du système américain, Gallimard, Paris, 2002.

حركات لعب فيها الشباب دورا أساسيا، تميزت بصراعات داخل الأسرة بين الثلاثي (الأب، الأخ والبنت) حول موقع الأخت داخل الأسرة وخارجها، وبين هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي ركبت من قبل الإسلام السياسي الجذري والدولة. صراع تم فيه تحفيز العمق الأنثروبولوجي[4] للمجتمع، بالتركيز على مكانة المرأة ودورها، ليكون الحجاب أول معركة بين الأخ والأب والبنت، في هذه المحطة التاريخية التي تميزت بعودة قوية للإسلام السياسي على مستوى العالم، بعد انتصار الخمينية في إيران وخروج القوات السوفييتية من أفغانستان بعدها. معركة الحجاب التي تبدو ظاهريا أن الأخ هو الذي فاز فيها مؤقتا على الأقل، بعد أن فرض الحجاب على الأخت التي قبلت تحت إكراه المجتمع بمقايضة منحها الحق في الخروج من المنزل للدراسة والعمل، مقابل لباس الحجاب الذي انتشر في المدن الجزائرية بدءا من هذه المرحلة.

1. المرأة والتعليم في جزائر ما بعد الاستقلال

شرعية الخروج والاستفادة

في آخر سنة جامعية للوجود الفرنسي بالجزائر (1960/1961) لم يكن مسجلا في جامعة الجزائر إلا 1145 طالبا جزائريا مسلما من مجموع 7248 (18,1%) طالب، لا تمثل الطالبات من مجموعه إلا 172 طالبة. وضع لم يتغير كثيرا عما كان عليه في أول سنة من الثورة الجزائرية (1954)، فقد كانت نسبة الطلبة الجزائريين لا تتجاوز 11,4%، في حين كان عدد الجزائريين المسلمين يمثل 89,5% من مجموع سكان الجزائر[5].

أمام هذا العطش التاريخي للتعليم، ليس غريبا أن يكون الطلب عليه من قبل الجزائريين واسعا جدا بعد الاستقلال. طلب قامت الدولة الوطنية بتلبيته بدرجات متفاوتة، عن طريق سياسة مجانية التعليم وتعميمه لغاية السن 16 سنة. وهو ما تعكسه المعطيات المتوفرة عن انتشار التعليم، فقد وصلت نسبة التمدرس لدى الأطفال الجزائريين الذين هم في سن السادسة إلى 97% في سنة 2007، نسبة كانت في حدود 93% في سنة 1999 و لم تكن تتجاوز 43% في سنة 1966[6].

---

4 – نفس المرجع المذكور أعلاه ص 79.

5 – Guy Pervillé, les étudiants algériens de l'université françaises 1880/1962, Alger, ed. Casbah, 1997, p15.

6 – Boubekeur Benbouzid, La réforme de l'éducation en Algérie, enjeux et réalisations, ed. Casbah, Alger, 2009, p280.

إن ما يهمنا في هذه الدراسة ليس الاستفادة الكلية للجزائريين من التعليم بعد الاستقلال التي لاحظتها كل الدراسات التي تناولت موضوع انتشار التعليم في الجزائر، بقدر ما يهمنا استفادة البنات من هذا الانتشار وفي مختلف مراحل التعليم ومن مختلف الأوساط الاجتماعية. استفادة سنحاول تفسير أسبابها والكلام عن بعض نتائجها.

تفيد المعطيات الكمية المتوفرة، أن نسبة البنات في أول سنة للاستقلال لم تكن تتجاوز 36% من مجموع المسجلين في المرحلة الابتدائية من التعليم و28% في المرحلة المتوسطة، في حين لم تتجاوز 22% في المرحلة الثانوية.

تحسن أكيد يمكن أن نلاحظه بعد ذلك في هذه النسب التي تشير إلى استفادة البنات من التعليم العام، بكل مستوياته، فقد وصلت نسبة حضور البنات في سنة 1999 إلى 46% في المرحلة الابتدائية و48% في المرحلة المتوسطة، لتصل إلى أكثر من نصف المتمدرسين في المرحلة الثانوية (56%). نسب نجدها في اتجاه نفس التحسن في سنة 2008 أين وصلت نسبة البنات إلى 47% من مجموع تلاميذ الابتدائي و49% في المرحلة المتوسطة و58% في المرحلة الثانوية[7].

لم تستفد بنات المدن الكبرى والمتوسطة فقط من انتشار التعليم، بل تم تعميمه للمناطق الريفية، رغم الضعف الذي لا زال يلاحظ على مستوى بعض المناطق من التراب الوطني، كما هو حال المناطق الجبلية والصحراوية الفقيرة[8].

رغم هذه الملاحظة فإن ما يمكن قوله أن البنت التي لا تمثل أغلبية ديمغرافية على مستوى فئة السن هذه أصبحت تمثل أغلبية داخل مؤسسات التعليم الثانوي منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، البنت التي لم تستفد كميا فقط بالتصاقها أكثر بالمدرسة، بل حسنت حضورها نوعيا كذلك، كما يعكسه هذا الجدول الذي يبين نسبة ما حصلت عليه البنت الجزائرية من علامات التقدير، بمناسبة نتائج شهادة التعليم المتوسط التي تمهد للدخول إلى المرحلة الثانوية.

---

7 – Boubekeur Benbouzid, La réforme de l'éducation en Algérie, enjeux et réalisations, ed. Casbah, Alger, 2009, p281.

8 – في الوقت الذي سجلت فيه نسبة نجاح في البكالوريا (2010) وصلت إلى 61,23% على المستوى الوطني لم تصل هذه النسبة إلا 38,09% في ولاية الجلفة الجنوبية التي تميزت مؤشرات التمدرس الأخرى فيها بالتدني مقارنة مع المعدلات الوطنية المعلنة. نفس الشيء بالنسبة لنتائج البكالوريا للسنة الماضية (2009) التي لم تسجل فيها ولاية الجلفة إلا 20,31 في حين كان معدل النجاح الوطني قد وصل إلى 47 بالمائة.

نسبة علامات التقدير في شهادة التعليم المتوسط / دورة 2008

التقدير	بنات	ذكور	المجموع	النسبة
ممتاز	81,29	18,71	310	0,11
حسن جدا	76,70	23,3	7634	2,81
حسن	74,36	25,64	27443	10,09
فوق المتوسط	63,14	36,86	65232	23,99
مجموع التقديرات	66,47	33,53	619100	37,01

تتأكد هذه النتائج على مستوى شهادة البكالوريا نفسها التي كانت نسبة الفائزات بها من البنات تساوي 67,35% من مجموع الناجحين مقابل 32,65% فقط بالنسبة للذكور في دورة 2008 على سبيل المثال.

مؤشرات إحصائية عديدة لا يمكن تفسيرها إلا بتلك الإستراتيجية التي اعتمدتها البنت الجزائرية في استعمالها الكبير للمدرسة كوسيلة تغيير للمواقع الممنوحة لها داخل المجتمع الجزائري بقيمه التقليدية والمحافظة. عكس الولد الذي يبدأ في الابتعاد عن المدرسة خلال نفس فترة السن، بعد اكتشافه النشاطات الاقتصادية المربحة التي تقترحها عليه المدينة والقطاع غير الرسمي الذي زادت نسبة حضوره في الجزائر بالمدن الكبرى تحديدا بعد قرار الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينيات. اختلاف في العلاقة بالمدرسة يؤدي إلى اختلاف في النتائج المتحصل عليها بين الأخ والأخت داخل نفس الأسرة والوسط الاجتماعي.

الشرعية الكبيرة التي تميز بها خروج البنت للدراسة في مجتمع عانى طويلا من الأمية هي التي قد تفسر كذلك هذا الالتصاق بالمدرسة الذي يظهر من خلال هذه الإستراتيجية التي طورتها البنت الجزائرية بشكل ملفت للنظر.

إستراتيجية معتمدة على استعمال قوي كميا ونوعيا للمدرسة. وهو ما تؤكده مرة أخرى نسب إعادة السنة الدراسية التي تذكر بصددها المعطيات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية أنها أقل بالنسبة للبنات من الذكور مهما كانت مرحلة التعليم[9]، كما تؤكده نتائج مجموع الامتحانات والمسابقات التي تتخلل المسار التعليمي، حيث نلاحظ أن معدلات نجاح البنات

9 - http://www.ministere-famille.gov.dz

أعلى دائما من نسب الذكور مهما كانت الشهادة المقدم لها (شهادة الانتهاء من مرحلة التعليم الابتدائي، والمتوسط والبكالوريا[10]).

نجاحات تحققها البنت بفعل إستراتجية الالتصاق بالمدرسة واستعمالها كوسيلة تغيير لمواقعها، لا تعني البتة انعدام العوائق أمامها، فالكثير من الدراسات الحديثة تثبت على سبيل المثال، أن محتويات الكتاب المدرسي لازالت تعيد إنتاج بعض من صور المواقع التقليدية الممنوحة للمرأة[11] في المجتمع الجزائري. يمكن أن نلاحظ جغرافيا كذلك أن البنت لازالت استفادتها من المدرسة في بعض المناطق بعيدة عن تلك المعدلات التي سجلتها وطنيا، كما هو حال مناطق الهضاب العليا والجنوب وحتى بعض المناطق الجبلية في شمال البلاد، مما استدعى تدخل السلطات العمومية المختصة لوضع برامج خاصة بتلك الجهات.

أخيرا فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته الجزائر جراء الأزمة السياسية والأمنية التي مست البلاد لمدة أكثر من عقد كامل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، يمكن أن نتوقع نتائجها السلبية على مستوى استفادة البنات من المدرسة كنتيجة منطقية لعمليات الانتقال القسري التي تعرضت لها الكثير من العائلات الريفية التي شهدت المناطق التي تعيش فيها اضطرابات أمنية مستمرة، فكانت النتيجة غلق العديد من المدارس في هذه المناطق الريفية واضطراب في تنظيم الدروس جراء التهديدات التي تعرضت لها المعلمات تحديدا[12].

تتأكد النتائج التي تحققها البنات في مراحل التعليم المختلفة على المستوى الجامعي، بعد التوسع الذي عرفته المنظومة التعليمية على المستوى الوطني، فقد انتقلت نسبة حضور البنات في الجامعة من 52% في سنة 1997 إلى ما يفوق 61% في سنة 132002. نسبة يمكن أن نتوقع أنها أكثر ارتفاعا في السنوات الأخيرة، رغم عدم توفرنا على إحصائيات رسمية

---

10 – آخر نتائج شهادة البكالوريا تؤكد أن نسبة نجاح البنات قد وصلت إلى 64,73% مقابل 35,27% للذكور بالنسبة لسنة 2010 في حين كانت النسب في سنة 2009 على التوالي 57,8% للإناث و 42,6% للذكور.

11 – Rassemblement Algérien des Femmes Démocrates, F.n.u.a.p, Masculin/Féminin, égalité et mixité à l'école, Alger, 2003.

12 – من جملة العمليات التي أثرت كثيرا على الرأي العام الجزائري ذبح 12 معلمة من قبل جماعات إرهابية بولاية بلعباس بالغرب الجزائري في سبتمبر 1997.

13 – Khadîdja Allia, Femmes diplômées et secteurs d'activité en Algérie, in Femmes diplômées au Maghreb, L'accès à l'emploi à l'exercice de la responsabilité, Mohamed Benguerna (eds), revue du Cread n° 74/2005, pp 61/72.

تؤكدها[14]. حضور يتأكد على مستوى التعليم ما بعد التدرج ليس في العلوم الاجتماعية والإنسانية المشهورة بتأنيثها، بل في العلوم الدقيقة كذلك، كما تبينه العديد من الإحصائيات الرسمية والدراسات[15].

حضور قوي داخل المنظومة التعليمية للبنت في الجزائر يؤهل المرأة إلى احتلال مواقع مهنية واجتماعية متميزة ،في حالة عادية يكون فيه نفس المنطق الاجتماعي والثقافي سائدا سواء تعلق الأمر بالخروج إلى المدرسة أو العمل.

2. المرأة والعمل : خروج مشروط وشرعية منقوصة

الشرعية الكبيرة التي تمتعت بها البنت وهي تخرج إلى المدرسة لم تتوفر للمرأة وهي تحاول الخروج إلى العمل خارج المنزل، فالمجتمع الجزائري بقيمه التقليدية والمحافظة التي لازالت ذات حضور قوي نسبيا، لم تسمح للمرأة بالخروج إلى العمل إلا إذا كانت مؤهلة. خروج مشروط جعل المرأة الجزائرية « تختار » قطاعات معينة للعمل[16] وحضور ضعيف داخل عالم الشغل، لا يعكس قوة حضورها داخل المنظومة التعليمية.

فرضية يمكن التأكد منها بسهولة نسبية بمجرد النظر إلى خصائص اليد العاملة النسوية في الجزائر وحجم حضورها الكمي، كما يعكسه الجدول التالي.

تطور العمل النسوي

السنة	2000	2001	2006
نسبة العمل النسوي	12,89	14,18	18,86

المصدر : http://www.ministere-famille.gov.dz

14 – أخر المعطيات التي يتحدث عنها موقع الديوان الوطني للإحصائيات تتعلق بسنة 2005 كما هو مبين في موقع الديوان : http://www.ons.dz/ELEVES-ET-ETUDIANTS-INSCRITS-ENTRE.html

15 – انظر الإحصائيات التي توفرها مواقع الجامعات الجزائرية ووزارة التعليم العالي وحتى موقع الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة في الجزائر زيادة على الدراسات المذكورة في هذه المقالة التي من بينها :
Mohamed Benguerna, Femmes diplômées du Maghreb, de l'accès à l'emploi à l'exercice de la responsabilité revue du cread n° 74/2005.

16 – الأب الجزائري عادة ما يقول عن ابنته المعلمة : بنتي تقري ما تخدمش (ابنتي تُعلّم، لا تعمل).

إذا ما قورن هذا الحضور بدول المغرب الأخرى فإنه يؤكد الخصائص التي تميز سوق العمل النسوي في الجزائر بهذا الحجم الصغير ونوعية العمالة[17]، رغم التشابه الذي يمكن أن نلاحظه بين الحالات الثلاث على أكثر من صعيد، خاصة بين الجزائر وتونس، ليس في مجال توسع التعليم واستفادة البنت منه، بل حتى على مستوى دخول المرأة إلى سوق العمل، رغم ما ميز حالة الجزائر نتيجة نوعية الاستعمار الاستيطاني وطوله بالمقارنة مع نظام الحماية في المغرب وتونس.

المعطيات الإحصائية حول عمل المرأة التي تخبرنا كذلك أن الجزائرية تشتغل أساسا عند رب عمل رئيسي وأحد هو الدولة كموظفة في الوظيف العمومي (97%). مما جعل ربع موظفي الدولة في الجزائر نساء[18]. نسب تتأكد إذا عرفنا أن المرأة الجزائرية حاضرة بقوة في قطاع الخدمات كالصحة (58%) والتعليم (50%) والعدالة[19] (35,3%). قطاعات نشاط لا تمس، على مستوى التصورات الاجتماعية السائدة، بالمكانة التقليدية الممنوحة للمرأة، كمربية وممرضة ومساعدة للرجل في الإدارة وداخل قطاعات فرضت نفسها داخلها بقوة، بتأهيلها العالي الذي تؤكده كل المعطيات، حتى تلك التي تقارن الحالة الجزائرية بالتجارب المغاربية القريبة التي يفترض فيها نظريا أن تتشابه مع الحالة الجزائرية.

فأربع نساء جزائريات من عشر موجودات في سوق العمل في الثمانينيات، أي بعد عقدين من الاستقلال، يملكن المستوى الجامعي، وثمان من عشر يملكن المستوى الثانوي، مقابل امرأة واحدة من عشرة كانت أمية. وضع معاكس تماما نجده في تونس خلال نفس فترة الثمانينيات، رغم المجهود المقارب الذي قامت به الجارة الشرقية للجزائر في مجال التعليم بصفة عامة وتعليم البنات، حتى قبل استقلال الجزائر، فـ 47,6% من النساء العاملات التونسيات كن أميات وثلاث من أربع يملكن المستوى الابتدائي، في حين تملك امرأة واحدة من خمس المستوى الثانوي، في المقابل لا تتجاوز نسبة صاحبات التعليم الجامعي واحدة من ثلاثين امرأة.[20]

رغم هذا التميز في النوع، فالجزائرية لازالت ضعيفة الحضور كميا بالمقارنة مع المرأة المغربية والتونسية، كما تؤكد الأرقام الرسمية التي تقيس خصائص سوق العمل في الدول الثلاث

---

17 – لمزيد من التفاصيل حول المقارنة المغاربية يمكن الرجوع إلى المؤلف الجماعي :
Collectif Maghreb–égalité, 95 le travail des maghrébines, l'autre enjeu, Marsam, gtz 2006.

18 – 97 Institut national du travail, l'emploi féminin en Algérie.

19 – في استطلاع الرأي للبارومتر العربي لسنة 2010 في الجزائر أجاب 58,7 من الجزائريين (ة) المستطلعة أراؤهم أنهم موافقون على تولي المرأة منصب القضاء مقابل 37,5 يرفضون ذلك.

20 – المرجع المذكور أعلاه ص 23.

بحيث سجلت المرأة التونسية نسبة حضور تقارب 25% من سوق العمل في سنة 2000 التي لم تسجل فيها الجزائرية إلا نسبة 14,8%، في حين وصل حضور المرأة المغربية إلى حوالي 30% تقريبا في نفس الفترة مما يعني بداهة أن خروج المرأة في تونس والمغرب أكثر تنوعا من الحالة الجزائرية التي لازالت نسبيا تتميز بسوق عمالة نسوية أكثر نخبوية وتأهيلا.

لم تحقق المرأة في عالم الشغل في الجزائر حضورا قويا على مستوى مراكز القرار، رغم النوعية التي تميز حضورها، وبهذا الحجم الكمي المتواضع والمركز على بعض القطاعات التي سنأخذها كأمثلة للتحقق من فرضيات الدراسة. فرغم أن المرأة حاضرة بقوة في قطاع التعليم العالي كأستاذة وباحثة، على سبيل المثال، فإن حضورها كمسؤولة على مستوى الجامعات والمعاهد لازال ضعيفا جدا ،قدرته بعض الدراسات بـ 5% على رأس الكليات و3,66% عندما يتعلق الأمر بمديرات المراكز الجامعية والمدارس الكبرى، في حين لم تسجل إلا حالة أو حالتان بالنسبة لمنصب رئيسة جامعة[21].

حاولت الباحثة في العلوم الدقيقة، صاحبة الدراسة التي احتلت بعد تجربة التدريس موقع مديرة مركزية بوزارة التعليم العالي، تفسير هذا الواقع الذي تعيشه الأستاذات والباحثات على مستوى مراكز القرار بقطاع التعليم العالي، بعدم وجود مقاييس واضحة عند التعيين في مراكز القرار بالمقارنة مع القوانين الأكثر شفافية التي تسير مهن التدريس والتقدم إلى الشهادات الجامعية، وبغياب مبدأ الانتخابات على مستوى هذه المناصب، عكس ما هو موجود في دول المتوسط الأخرى، وضفته الشمالية تحديدا.

لا يختلف واقع الأمر كثيرا في قطاع الصحة الذي تسجل فيه المرأة حضورا كميا ونوعيا كبيرين حسب الباحثة وهو ما تؤكده الدراسات السوسيولوجية التي أنجزها بعض المتخصصين الجزائريين، كما هو حال دراسة محمد مرزوق التي كانت إحدى نتائجها الأساسية، أن المرأة الجزائرية حتى وهي تدخل عالم الطب بتأهيله العالي فإنها توجه في الغالب نحو تخصصات ذات قيمة علمية مشكوك فيها وتعيد إنتاج مواقعها كامرأة قبل كل شيء، كما هو حال تخصصات طب النساء والأطفال، ليختم الباحث دراسته بهذه النتيجة : إن المسار المهني

21 - Khadîdja Allia, Femmes diplômées et secteurs d'activité en Algérie, in Femmes diplômées au Maghreb, l'accès à l'emploi à l'exercice de la responsabilité, Mohamed Benguerna (eds), revue du Cread n° 74/2005, p 65.

للمرأة الطبيبة على خلاف زميلها الرجل، يعرف الكثير من العوائق، ذات العلاقة بالنظرة الذكورية التي لازالت سائدة اجتماعيا[22].

نفس الواقع الذي تعيشه المرأة الصحفية في الجزائر والذي يتميز بحضور نوعي وكمي كبيرين تقدره مؤسسات رسمية[23] بـ 55% في الصحافة المكتوبة و 44% في الإذاعة و67,57% في التلفزيون حضور لا نجد ما يعكسه على مستوى مراكز القرار في هذا القطاع الهام. فالمعلومات لا تشير إلا لصحفيتين على رأس جرائد وطنية واحدة في القطاع العام وأخرى في الصحافة المستقلة[24]. المصادر الرسمية نفسها لا تذكر إلا مديرتين على رأس إذاعتين جهويتين من مجموع 32 إذاعة جهوية.

نفس الشيء على مستوى التلفزيون الذي لا توجد به إلا امرأتان على رأس مديرية الأرشيف والإدارة العامة (2012). غياب شبه تام للمرأة على مستوى المسؤوليات ومراكز القرار لا علاقة له كما يبدو بالطابع القانوني للمؤسسة الإعلامية (عام/خاص)، فالمرأة التي لم تصل إلى مراكز القرار في تجربة القطاع العمومي الأقدم والأكثر تنوعا (إعلام مكتوب وسمعي بصري)، لم تصل كذلك إلى نفس مواقع القرار ضمن تجربة القطاع الخاص (صحافة مكتوبة) بحيث لم توصل تجربة الجرائد المستقلة التي ظهرت إلى الوجود ابتداء من بداية التسعينيات أي صحفيات إلى مواقع القرار لا في الجرائد الصادرة بالعربية ولا تلك الصادرة باللغة الفرنسة، رغم الخطاب الإعلامي الذي تتبناه بعض الجرائد والمؤيد على مستوى المبدأ لحقوق المرأة في الجزائر.

لا يعرف أيضا القطاع الصناعي، ممثلا في شركة البترول الوطنية سوناطراك، وضعا نوعيا مختلفا. فنسبة توظيف المرأة داخل هذا القطاع المهم، أدنى من المتوسط الوطني[25]. فنسبة حضور المرأة داخل سوناطراك لم تتطور كثيرا، فمن مجموع حوالي 35000 منصب شغل لا تحتل النساء إلا ما يساوي تقريبا 11 بالمائة في سنوات 2003 و2004 و2005. ووصلت إلى 13 بالمائة في سنة 2007.

---

22 – Merzouk Mohamed, La féminisation de la profession médicale en Algérie، in marché du travail et genre Maghreb–Europe, ed. du Dublea, Brussel, 2004.

23 – موقع وزارة الوزارة المنتدبة للأسرة وقضايا المرأة بالجزائر : http://www.ministere-famille.gov.dz

24 – السيدتان نعامة عباس مديرة يومية Horizons الحكومية وحدة حزام مديرة ومالكة جريدة الفجر المستقلة.

25 – http://www.sonatrach-dz.com

قطاع المناجم الذي عرف تجربة جديرة بالمتابعة ويتعلق الأمر بإنشاء مرصد لمتابعة عمل المرأة داخل قطاع المحروقات[26]. واعتبار متغير النوع كأحد مقاييس التسيير للموارد البشرية في القطاع والمؤسسة، بعد أن بينت التجربة العملية كيف لم تستفد مؤسسات قطاع المناجم وعلى رأسها سوناطراك من اليد العاملة المؤهلة النسوية (مهندسات، تقنيات ساميات).

فعلا فقد لاحظت الكثير من الدراسات[27] كيف يتم توجيه المهندسة والتقنية السامية، المتخصصة في ميادين المحروقات، تحت ضغط إكراهات الجو الذكوري الحاضر في عالم الشغل وداخل المؤسسة، نحو مناصب عمل بيروقراطية في الإدارة وحتى في التدريس، داخل مؤسسات القطاع أو خارجها، مما يعيق جديا المسار المهني للمعنيات ويكسر الجسور، المفترض وجودها، بين عالم العمل والتكوين.

المرأة الجزائرية التي تعمل عند الدولة في القطاع العمومي أو في الوظيف العمومي بشكل رئيسي، رغم استفادتها من التغطية القانونية التي تميز هذه القطاعات والتي لا تعرف تفرقة قانونية على أساس النوع من حيث الأجور على سبيل المثال، فإنها في الواقع تضع الكثير من العراقيل أمام المسار المهني للجزائرية، نظرا لعدة أسباب يأتي على رأسها ذلك التسييس الذي يعيشه عالم الشغل العمومي، جراء الطابع السياسي لرب العمل نفسه (الدولة)، فهو يمنح حمايته للجميع، لكنه يفرق على أساس الجنس، عندما يتعلق الأمر بالترقية والوصول إلى مراكز القرار، مثل الأب تماما، عندما يتعلق الأمر بالميراث.

تسييس يحدد في الكثير من الأحيان مسارات المرأة، عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى مواقع اتخاذ القرار والمسؤوليات التي يتدخل فيها السياسي بقوة، كالقرب من الأحزاب السياسية الكبيرة أو الشللية والطابع الجهوي الذي يتحكم في قرارات التعيين بالمناصب العليا، ناهيك عن المعوقات التي تفرضها نوعية الحياة الاجتماعية، فالمرأة الجزائرية على سبيل المثال، مبعدة عن الحياة المهنية الليلية التي تنطلق بعد ساعات الدوام اليومية العادية التي تبقى حكرا على الرجال الذين يعيشونها في المطاعم وفي الفضاءات الخاصة الأخرى.

---

26 – انظر تعليمة وزير القطاع في هذا الصدد في الموقع التالي :

http://www.sonatrach-dz.com/NEW/directive-ministerielle.html

27 – Mohamed Benguerna (eds), Ingénieurs et marché de travail : parcours et trajectoires d'insertion professionnelles, les cahiers du CREAD, n° 66/67, 4 trimestre, 2003.

فضاءات تكون المرأة مغيبة عنها مهما كان وضعها المدني (عازبة أو متزوجة)، مما يجعلها لا تستفيد من « القرارات » و« المشاورات » التي يعرفها عالم الشغل الموازي الذي يشتغل في الظلام ليلا، المحتكر من قبل الرجال لتفاجأ بقراراته صباحا، عندما تصل إلى مكتبها.

بالإضافة إلى ذلك تعرف وضعية المرأة العاملة في الجزائر ضغوطا قد لا تكون موجودة دائما بنفس الحدة حتى لدى المرأة المغاربية والعربية القريبة منها اجتماعيا، ثقافيا ودينيا. فالعائلة الجزائرية لازالت ضعيفة الاستعمال لظاهرة المساعدات والخادمات داخل المنازل، كما هو شائع في دول المشرق العربي وحتى المغرب الأقصى وتونس نسبيا، حتى عندما يتعلق الأمر بالفئات الوسطى والعليا من سكان المدن، مما يزيد حتما من ضغوط المسؤوليات على المرأة العاملة والإطارات منهن على وجه التحديد اللائي يقمن بعمل ذهني لا يتوقف بالضرورة بعد الانتهاء من ساعات الدوام اليومية. نوعية الحياة داخل المدينة الجزائرية وقلة دور الحضانة وصعوبات النقل المدرسي والغياب شبه كلي للمطاعم المدرسية وحتى توقيت الدراسة في الجزائر[28]، كلها شروط تزيد من مسؤوليات المرأة العاملة خارج العمل، مما يؤثر سلبا حتما على مسارها المهني وحتى على صحتها الجسمية والعقلية في الكثير من الأحيان.

3. المرأة والحياة الاقتصادية : الاتجاهات الكبرى

كان للتحول الاقتصادي، الذي بدأته الجزائر انطلاقا من تسعينيات القرن الماضي في ظروف سياسية وأمنية ومالية صعبة جدا، نتائج متعددة على المسارات التي تكلمنا عنها عندما تعلق الأمر بالمرأة وعالم الشغل. سنكتفي في هذه الدراسة باثنتين منها :

فقد لاحظت الكثير من الدراسات التي تؤكدها الوقائع اليومية، أن العائلة الجزائرية قد أعادت النظر في نظرتها إلى عمل المرأة تحت ضغط الأزمة الاقتصادية، فلم يعد مطلوبا دائما من المرأة الجزائرية أن تكون صاحبة تأهيل عال لدخول سوق العمل، بل وقد تتنازل في الكثير من الأحيان عما كان يضمنه لها تأهيلها من شروط عمل وأجر... الخ، بقبولها لمناصب عمل أقل من تأهيلها. واقع برز على مستوى سوق العمل غير الرسمي الذي دخلته المرأة الجزائرية بقوة لتجد نفسها – وقد أضاعت الحماية القانونية التي كانت تتمتع بها في القطاع العمومي ومن دون حماية نقابية – الغائبة تماما في هذا القطاع الذي تزداد أهميته في الاقتصاد الجزائري.

---

28 – عدم وجود مطاعم مدرسية وتقسيم اليوم الدراسي إلى فترة صباحية وحصة مسائية، يفرض على الأم، خاصة تلك التي تملك سيارة، التزامات كثيرة، من بينها نقل الأطفال والتكفل بإطعامهم عند خروجهم من المدرسة قبل عودتهم ثانية للمدرسة واستقبالهم في المساء عند خروجهم، زيادة على التكفل بنشاطات إضافية في المساء كالدروس الخصوصية والنشاطات الموسيقية والرياضية الأخرى.

النقابة الجزائرية التي تملك تجربة تاريخية طويلة في العمل داخل المؤسسة العمومية ملك الدولة، شبه غائبة في القطاع الخاص وغائبة تماما في القطاعات غير الرسمية الجديدة. وضع تحاول النقابة الرسمية تغييره في السنوات الأخيرة باهتمامها أكثر بالفئات الشابة والمرأة التي تدخل عالم الشغل لأول مرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقطاعين الخاص وغير الرسمي.

سيطرة العمل بعقود عمل مؤقتة وعدم التصريح لدى صندوق الضمان الاجتماعي وضعف الأجور[29]، بل وحتى اختلافها الكبير على أساس النوع، لغير صالح المرأة كلها بشكل واضح، بعد هذا التحول الذي بدأ يعيشه عالم الشغل منذ بداية التسعينيات. وضع رصده تقرير التنمية البشرية الجزائري الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2006 وسمح له بالوصول إلى نتيجة مفادها أن معدل أجور النساء في الجزائر يقل بأكثر من خمسين بالمائة عن معدل أجور الرجال[30]، بعد هذه التحولات التي عرفها عالم الشغل.

زيادة على تدهور شروط عملها في القطاعات الاقتصادية والقانونية الجديدة، لازالت المرأة الجزائرية تعاني من نسب بطالة، هي الأعلى دائما من تلك المسجلة عند الرجل، مهما كانت المصادر التي تقيس معدلات البطالة والتي لا يوجد دائما اتفاق حولها.

علما بأن الجزائر تتجه نحو قاعدة جديدة في التعامل مع عمل المرأة، فإذا كانت البطالة هي القاعدة بالنسبة للمرأة والبحث عن العمل هو استثناء، فإن العكس هو الحاصل في السنوات الأخيرة تحت وطأة التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري في نظرته إلى عمل المرأة ونشاطها الاقتصادي داخل البيت وخارجه. فالبحث عن العمل أصبح هو القاعدة والبطالة هي الاستثناء، حتى وإن كان عملا مؤقتا وغير مؤهل، مما يزيد من حجم الضغط على سوق العمل، بهذه المنافسة الجديدة التي يسببها دخول المرأة إلى سوق العمل، منافسة تولد العنف ضد المرأة في بعض الأحيان، كما سنرى ذلك لاحقا، في الوقت الذي تعرف فيه الجزائر على غرار الكثير من الدول العربية، ظهورا قويا لتيارات سياسية ودينية محافظة تملك مواقف سلبية إزاء المرأة بصفة عامة خاصة عندما يتعلق الأمر بخروجها إلى الفضاءات العامة.

---

29 – في آخر مسح فصلي يقوم به الديوان الوطني للإحصائيات (صيف 2010) يشير أن 50,04 بالمائة من اليد العاملة في الجزائر لا تحصل على تأمين صحي وأن هذه النسبة تصل إلى 60,1 في الريف مقابل 46,3 في الأوساط الحضرية، نسبة غير المؤمنين من الأجراء غير الدائمين تصل إلى 69,1 بالمائة و 80,1 بالمائة من الأجراء الأحرار، أما في الخاص فالإحصائيات تشير أن ما نسبته 91,5 بالمائة من أجرائه غير مؤمنين.

30 – Conseil national économique et social, rapport national sur le rapport humain, 2006. p 44.

مواقف جديدة من العمل تحت ضغط الحاجة والتحولات الثقافية جعلت الجزائريات يقبلن العمل في القطاعات الأكثر حضورا وديناميكية اقتصادية، كما هو حال القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي، بعد التقلص الذي عرفه التشغيل في القطاع العمومي، حسب ما تؤكده المصادر الرسمية نفسها[31].

لعل توجه المرأة نحو العمل الحر في القطاعات المختلفة، بما فيها العمل الزراعي، زيادة على القطاعات الصناعية والخدماتية، مؤشر يمكن عده من الاتجاهات الجديدة التي يعرفها عالم الشغل والحياة الاقتصادية، فقد أحصت الدراسات المختصة 1292 امرأة مقاولة سنة 1990 مقابل 3300 في سنة 2007، من جهة أخرى أحصت وزارة التجارة 10000 امرأة تاجرة في سنة 2008.

بينت الدراسات العلمية القليلة[32] التي حاولت التعرف على هذه الظاهرة الجديدة في المجتمع الجزائري، أن المرأة الحضرية هي التي بادرت بخلق مؤسستها قبل المرأة الريفية، فثلثا المؤسسات تقريبا (72)، كان وراء هن نساء من وسط حضري، مقابل الثلث فقط من ساكنات الريف. كما تبين المعطيات الأخرى أن الحالة المدنية للمرأة ليست عامل تفسير لهذه المبادرة الاقتصادية، فالعينة المدروسة تحتوي على 44,7% متزوجات و42% غير متزوجات. وكما كان متوقعا، تبين الدراسة أن 81,2% من أعضاء العينة حاصلات على شهادات علمية.

أما عن أرائهن في هذه الحياة المهنية الجديدة عليهن، فأكثر من نصف العينة يفضلن العمل في مؤسسة مختلطة (65%) وخمسين بالمائة منهن يعتقدن أن الأفضلية تذهب لحياتهن المهنية. وعن تمويل المشروع، فتبين المعطيات التي وفرها البحث أن أكثر من ثلث المشاريع ممولة من قبل العائلة (28%)، مقابل 16%، تمويلا ذاتيا. وضع لا يعد غريبا إذا عرفنا أن العائلة الجزائرية، كما هو حال الكثير من التجارب الدولية لازالت فاعلا اقتصاديا وماليا مُهما، مَهما كان جنس المبادر من أبنائها أو بناتها.

الأهم في هذه المعطيات التي توصل لها البحث أن 90 بالمائة من صاحبات المشروع هن اللائي يسيرن مباشرة مشاريعهن، وأنهن يخصصن ما بين 8 و10 ساعات عمل يوميا من أجل

---

31 – انظر الموقع الرسمي للوزارة المنتدبة المكلفة بالمرأة وقضايا الأسرة بالجزائر :

http://www.ministere-famille.gov.dz

32 – دراسة قام بها مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بطلب من الوزارة المنتدبة للأسرة وقضايا المرأة. دراسة غير منشورة اعتمدت على عينة من 85 امرأة مقاولة. يمكن الحصول على ملخص لدراسات مشابهة أنجزتها الوزارة على موقعها :
http://www.ministere-famille.gov.dz/?page=Synthese

القيام بهذه المهمة التي تنظر إليها خمسين بالمائة من العينة على أنها مهمة وذات أولية. مؤشرات كمية قد تعني أننا أمام بداية تشكل نواة فعلية لنساء مقاولات إذا اكتفينا بقراءة لهذه المؤشرات التي تتحدث عن عالم المؤسسة والشغل الذي تقول بصدده إحدى الدراسات المقارنة، أن العرض عليه زاد في الجزائر تحديدا في فترة ما سمي بعودة « الديني » وبروز الحركات السياسية الإسلامية بقوة[33]، فهل هناك علاقة بين الظاهرتين، عودة الديني وبروزه على السطح بقوة من جهة والطلب الكبير على عمل المرأة من جهة أخرى ؟ إشكالية ستكون في صلب اهتمامنا فيما تبقى من هذا البحث.

4. الهجرة، التحول الديمغرافي ومعركة الحجاب

تميز تاريخ الجزائر الاجتماعي والسياسي بهجرة كبيرة قامت بها الكثير من الأوساط الريفية نحو المدن التي غادرها سكانها من الأوروبيين، بعد الاستقلال مباشرة[34]. هجرة، سمحت للأم الجزائرية الريفية من الاستفادة من الكثير من الخدمات الجديدة عليها التي وجدتها في المدينة (كهرباء، غاز طبيعي، ماء، سكن عصري... الخ). استفادة لم تصل إلى حد « المغامرة » والخروج إلى الفضاءات العامة أو العمل خارج المنزل، أو حتى التغيير في لباسها التقليدي عندما تغادر المنزل العائلي، إذا كانت في تعداد الجزائريات القليلات العاملات خلال هذه الفترة[35].

وعلى عكس الأم استفادت البنت كثيرا من وجودها في المدينة الجديدة عليها وعلى وسطها العائلي الريفي، حيث استفادت من هذا القرب الجغرافي من المدرسة، لكي تطور إستراتيجية الاستفادة القصوى منها ؛ وذلك بدءا من المرحلة الابتدائية، لتصل إلى مستويات أعلى في المراحل الثانوية والجامعية[36]. هذه الاستفادة من مختلف مراحل التعليم خاصة العالي منها التي سارعت في التحولات الديموغرافية التي يعيشها المجتمع الجزائري، فارتفعت معدلات

---

33 – Collectif 95 Maghreb Egalité, Le travail des maghrébines l'autre enjeu, ed. Marsam, Gtz, 2006, p 98.

34 – كان الأوروبيون قد بدؤوا هجرة أقدم من الريف نحو المدينة لأسباب أمنية قبل ثورة التحرير بعقود. كما تمت هجرة أقل حجما من المدن الصغرى والمتوسطة نحو المدن الكبرى التي بدت لهم أنها أكثر أمنا نتيجة حضورهم الديموغرافي المهم فيها عكس الريف والمدن الصغرى والمتوسطة.

35 – صورة الجزائرية العاملة وهي تغادر منزلها صباحا بلباسها التقليدي (الحايك بالنسبة لوسط البلاد)، كونت جزءا أساسيا من صورة المدينة الجزائرية لغاية نهاية السبعينيات من القرن الماضي قبل أن تظهر البنت السافرة لغاية النصف الثاني من الثمانينيات، تاريخ ظهور الحجاب بقوة.

36 – تقرير التنمية البشرية الجزائري لسنة 2006 يتكلم عن نسبة تمدرس البنات اللاتي يفوق سنهن 16 سنة 46% مقابل 31,66% فقط بالنسبة للذكور من نفس السن.

سن الزواج[37] لدى الجزائرية والجزائري، كما ارتفع معدل سن الحياة لديهما، لتنخفض في نفس الوقت معدلات الإنجاب. تؤكد هذه المؤشرات الانتقال الديمغرافي الذي تعيشه الجزائر منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي بكل نتائجه المعروفة.

وكان من بين نتائج هذه المعطيات، أن الفتاة الجزائرية التي كانت تتزوج قبل وصولها سن العشرين قبل عقدين، أضحت على أبواب الجامعة في هذا العمر، بعد أن قضت سنوات طويلة في الثانوية وهي في عمر الزواج بالمنظار التقليدي القديم. وهي حالة جديدة على العائلة الجزائرية التي تشاهد لأول مرة بناتها خارج المنزل بهذه الكثافة الكبيرة. حصلت هذه الظاهرة الجديدة خلال عقد الثمانينيات الذي شهد عدة تحولات أثرت على الحلول التي اقترحتها العائلة الجزائرية لهذا الإشكال الذي وجدت نفسها فيه، وهي تتعامل لأول مرة في تاريخها مع بناتها المتعلمات والعاملات، اللائي صرن يقضين جل وقت هن خارج المنزل، بعيدا عن الحماية التي كانت توفرها لهن العائلة.

فقد بدأت أزمة اقتصادية ومالية خانقة مست الدولة الوطنية الريعية في الصميم، جراء انخفاض حاد في أسعار البترول، مما أثر سلبا وبسرعة على أدائها القديم الذي ميزها منذ الاستقلال، خاصة في الجوانب الاجتماعية والتوزيعية التي تعودت القيام بها ؛ مما زاد في حدة المشاكل الاجتماعية التي تراكمت داخل المدينة الجزائرية. فقد تدهورت حالة النقل وزادت ندرة المواد الغذائية واستفحلت أزمة السكن... ومن الظواهر الجديدة بروز بطالة الجامعيين لأول مرة في المجتمع الجزائري الذي كان يشكو قبل وقت قصير من قلة الإطارات والمتعلمين[38].

خلال عقد الثمانينيات هذا الذي عرفت بداياته الأولى، زيادة على التحولات الدولية المعروفة التي دشنت بالثورة الخمينية في إيران وسقوط حائط برلين، وبعد عشر سنوات، بروز قوي لحركات اجتماعية احتجاجية على المستوى الداخلي ؛ تميزت بعدة خصائص من بينها دور الشباب فيها، من أبناء الأحياء الشعبية في المدن الكبرى. حركات اجتماعية احتجاجية تميزت، زيادة على ذلك، بطابعها العفوي والكلي المركز في البداية على المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها الفئات الشعبية داخل المدن الكبرى، كقضية السكن، الماء، النقل، البطالة وندرة السلع[39]... الخ.

37 – معدل عمر الجزائري وصل إلى 74,9 سنة بالنسبة للرجل و76,6 سنة بالنسبة للمرأة سنة 2008، في حين نزل معدل الإنجاب إلى 1,43 سنة في 2006 ليرتفع معدل سن الزواج إلى 30 سنة بالنسبة للإناث و 33 سنة للذكور. لمزيد من التفاصيل حول ديموغرافيا الجزائريين يمكن الرجوع إلى موقع الديوان الوطني للإحصائيات : http://www.ons.dz

38 – حتى الثمانينيات كانت الجزائر تعتمد على التعاون العربي في مجال تغطية حاجياتها من المعلمين والأساتذة وحتى الأطباء الذين كانت تجلبهم من أوروبا الشرقية وحتى كوبا.

39 – لمزيد من التفاصيل حول هذه الحركات الاجتماعية انظر دراستنا الصادرة في كتاب تحت عنوان :
ناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.

هذه الحركات الاجتماعية التي عرفت مرحلة تحول نوعي في نهاية عقد الثمانينيات، عندما امتطاها التيار الديني السلفي الذي منحها خطابا دينيا وقيميا لم يكن لديها في البداية، لتتحول إلى حركة معارضة جذرية للدولة الوطنية بمؤسساتها ونخبها. طرحت هذه الحركات الاجتماعية، ذات الطابع الاحتجاجي الواضح، الكثير من القضايا وعلى رأسها تلك المرتبطة بالمرأة، بدورها في المجتمع والعلاقات معها، طريقة لباسها وخروجها للشارع، للدراسة والعمل... الخ.

فلم يعد من المقبول مثلا مصافحة المرأة باليد، كما تعود على ذلك الجزائريون من أبناء المدن، الذين بدا عليهم احترام واضح في البداية للبنات المحجبات اللائي قلت معاكستهن في الشوارع والتحرش بهن، كما كان سائدا مع البنات السافرات. احترام النساء المحجبات، الذي سرعان ما قل بشكل ملفت، مع الكثرة عندما زاد عدد المحجبات اللائي قمن، مع الوقت بإدخال الكثير من « التحسينات »[40] على الحجاب الذي يبدو أنه فقد جزءا كبيرا من « الاحترام » الذي منحه للمرأة المحجبة. فلم يعد يصد عنها التحرش اللفظي والجسدي، ربما لصالح المرأة المنقبة ولابسة البرقع التي لازالت ظاهرة محدودة في الشارع الجزائري.

تحولات سريعة استفزت العمق الأنثروبولوجي للمجتمع، كما يقول عالم الديموغرافيا والسياسة إيمانويل تود[41]. وهو استفزاز كان من ميزاته أنه تم في جو أزمة متعددة الأشكال، بعد التحولات من كل نوع التي عاشها المجتمع الجزائري والتي كان على رأسها هذه الاستفادة القصوى من التعليم التي قامت بها البنت الجزائرية في وقت قصير نسبيا. استفزاز ظهرت نتائجه على شكل عودة إلى « الديني » و« التقليدي » في المجتمع، مثلما ساد ابتداء من النصف الثاني للثمانينيات في المدينة الجزائرية التي ظهرت فيها الأسماء التقليدية، وما اعتبر زيا إسلاميا بالنسبة للرجال والنساء[42] والكثير من أشكال التدين المختلفة المتعلقة بالعبادات كالصلاة على وجه التحديد، التي غلب عليها الطابع الشكلي في الغالب.

عاشت الأسرة الجزائرية ضمن هذا الجو العام المتسم بالتغييرات السريعة وبروز حركات الاحتجاج الاجتماعي في الشارع. صراعات عاشتها الأسرة بين أطرافها المختلفة لإعادة النظر

---

40 – براغماتية البنت الجزائرية تظهر مرة أخرى في لباسها فحتى وإن قبلت بارتداء الحجاب كشرط للخروج إلى العمل أو الدراسة، فإنها سرعان ما تضيف إليه تعديلات تظهر من خلالها خصوصيات شخصيتها فقد تلبس سروال جينز تحته أو حذاء بكعب عالٍ كما لا يمنعها الحجاب من وضع الكثير من المساحيق على وجهها وحتى ممارسة طقوس حياتها الأخرى من دون حرج بل إن البعض يعتقدن أن الحجاب قد يكون وسيلة للمواربة والاختفاء من أنظار المجتمع أكثر منه شيء آخر.

41 – Emmanuel Todd, Après la démocratie, ed. Gallimard, Paris, 2008.

42 – ينسى البعض أنه حتى الرجل، عاد إلى ما اعتبر لباسا إسلاميا هو في حقيقة أمره لباس حركات الإسلام السياسي الناشئة في منطقة وسط أسيا كباكستان وأفغانستان، زيادة على اللباس عادت اللغة العربية الفصحى إلى الشارع الجزائري وعادت معها الأسماء الإسلامية القديمة.

في موازين القوى السائدة داخلها بين مختلف أجيالها، خاصة بين الأب والأخ والأخت. علما بأن كل هذه التحولات والصراعات داخل الأسرة كانت تتم في موازاة تحولات وصراعات أخرى كانت تعيشها المستويات والمؤسسات السياسية على المستوى الوطني، الذي عرف هو الآخر صراعات وبوادر أزمة عميقة، داخل النظام السياسي الجزائري نفسه الذي بدأ بالتفكير في مبادرات لإصلاح نفسه وتغيير علاقاته مع المجتمع وقواه الاجتماعية الأساسية.

مبادرات إصلاح من الداخل، استمرت طول النصف الأول من الثمانينات، لتعلن فشلها في أحداث أكتوبر 1988 بعد أن زعزعت الطريقة غير الشفافة[43] التي تم بها استقرار المؤسسات وشرعياتها في أعين الكثير من الجزائريين وعلى رأسهم الشباب الذين انخرطوا لأول مرة بشكل كثيف في العمل السياسي الذي اتخذ شكل المعارضة عن طريق الحركات الاجتماعية التي ركبتها فيما بعد، الحركات الإسلامية الجذرية.

الصراعات التي عاشتها العائلة الجزائرية استعان فيها الأخ بهذا العمق الاجتماعي والسياسي الذي جلبه من الشارع نحو المنزل العائلي، ليقوم بالتشكيك في سلطة الأب، كما شككت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية ذات الغطاء الديني التي يحتل فيها موقع الفاعل الرئيس، بالتشكيك في سلطة الدولة الوطنية بمؤسساتها ونخبها وخطابها الوطني.

حجاب الأخت التي نجحت في تعليمها واحتلت مواقع مهنية متميزة، كان من أولى المعارك التي بادر بها الأخ ضد الأب وسلطته داخل العائلة. الأب الذي يمثل في الغالب الجيل الذي أنجز الاستقلال وقاد جزائر ما بعد الاستقلال بكل نجاحاتها وهفواتها. فقد اتهم الأب الريفي بجهله للمدينة وما يحصل فيها، من قبل الشاب الذي ولد فيها أو دخلها صغيرا، بعد هجرة الأسرة إليها[44].

---

43 – عرفت فترة النصف الأول من الثمانينيات، محاولات إصلاح للنظام السياسي (تم إجهاضها كلها جراء الطريقة التي تمت بها) مست الإطار الفكري للنظام السياسي من خلال ما سمي بإثراء الميثاق الوطني، الوثيقة المرجعية السياسية الأولى، كما تمت محاولات لتحييد حزب جبهة التحرير وتقليص دوره السياسي مع إنشاء جمعيات لحقوق الإنسان كانت وراءها مراكز قرار رسمية زيادة على بداية نوع من الانفتاح الإعلامي داخل مؤسسات القطاع العام (أسبوعية الجزائر الأحداث). بالإضافة إلى تجديد في الرؤية الرسمية لتاريخ الثورة ورموزها من خلال القراءة الجديدة التي حاولت السلطة القيام بها لتاريخ الحركة الوطنية وثورة التحرير.

44 – انظر تفاصيل دراستنا حول هذه العلاقة بن الابن والأب تحت عنوان. الجيل والأسطورة السياسية، أو الأب « القافز » والأب « الفاشل » ضمن :
ناصر جابي، الجزائر : الدولة والنخب، دار الشهاب، الجزائر، 2008. كما يمكن العودة إلى دراساتنا حول الانتقال والأجيال ضمن هذا المؤلف.

المدينة التي تعرف الكثير من « أشكال التبرج » و« الانحلال الخلقي »، حسب خطاب الحركات الاجتماعية الجديدة التي تبنت قيم وخطاب الإسلام الراديكالي الذي ركز على المرأة وخروجها سافرة. وحملها كل هذه « الآفات الاجتماعية والأخلاقية » التي تفاقمت في أعين هذا الجيل من الشباب، الذي يعاني أزمة جنسية حادة، في مجتمع طالت فيه فترة العزوبية وزادت صعوبات الزواج وتكوين أسرة. الأخ الذي يؤكد بهذه المواقف أنه نظر إلى أخته كامرأة في المقام الأول، عكس الأب الذي استمر إلى النظر إلى ابنته كطفلة صغيرة حتى وإن كبرت سنا ، تعلمت وعملت وخرجت إلى المجتمع.

معركة الحجاب التي جند فيها الأخ شرعيته الجديدة التي حصل عليها من مواقعه داخل الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي ركبها التيار الديني السلفي، ليوسع من دائرة اهتماماته التي طالت أشكال التدين التقليدية لدى الأب وجيله[45]. زيادة بالطبع على اتهام الأب، بقربه كجيل، من الخطاب السياسي للدولة الوطنية الذي تعاديه الحركات الإسلامية الجديدة، في تفاصيله وكلياته ومرجعياته الفكرية.

أمام هذه المعركة التي لعبت فيها الأم دورا ثانويا وعلى الهامش، قررت البنت في المقابل أن تكون أكثر براغماتية، لكي تحافظ على ما اعتبرته أساسيا لديها حتى وإن تنازلت على مستوى الشكل : استمرارها في تعليمها وعملها حتى وإن خرجت محجبة[46]. فهي تعرف بالتجربة أنها ستجد الأخ والكثير من ممثلي جيله في مراقبتها في الشارع والحي نظرا للبطالة المزمنة التي يعانونها[47]، بعد تسربهم المبكر من المدرسة، كما تؤكد ذلك عديد الدراسات المذكورة في المراجع.

ليس غريبا إذن أن تظهر موجة ارتداء الحجاب في هذه اللحظة بالذات التي يمكن التأريخ لها من بداية النصف الثاني للثمانينيات، وهي نفس اللحظة التي تزامنت مع موجة ظهور واضح للتيارات الفكرية والسياسية المحافظة والدينية.

---

45 – عرفت مساجد الجزائر خلال هذه الفترة صراعات كثيرة بين جيل الشباب صاحب التدين الحديث والشكلي وبين الشيوخ والمؤسسة الدينية التقليدية المتهمة بولائها للسلطة. صراعات مست حتى شكل الصلاة التقليدي المعروف في الجزائر منذ قرون وطريقة إلقاء الخطب الدينية من قبل الأئمة ومحتواها... الخ.

46 – بعد انتشار ظاهرة الإرهاب خلال التسعينيات أصبح عدم لبس الحجاب يكلف القتل كما حصل أكثر من مرة لعدة نساء في أماكن مختلفة من التراب الوطني.

47 – حاول التيار الديني أن يبرر انتشار البطالة بين الشباب بعمل المرأة... التي تحصل على مناصب العمل التي يجب أن توجه في الأصل إلى الشباب بدل النساء اللاتي لا تحتجن إلى العمل أصلا، حسب وجهة النظر هذه، لأن دخل العمل تهدره البنت في شراء « الماكياج ». هذا النقاش الاجتماعي حول البطالة وجهته تيارات دينية ضد المؤسسة الصناعية والإدارة المتهمة بتفضيل توظيف البنات على الرجال لأسباب جنسية متعلقة برب العمل الذي يفضل البنت على الرجل.

رغم الحجاب الذي لبسته الجزائرية بقوة، إلا أنها لم تتمكن من ولوج الفضاءات العامة دون صعوبات ودون بعض مظاهر العنف ضدها. عنف يزداد حدة في « الأوقات » « والأماكن » التي لا شرعية لوجود المرأة فيها. فالعنف ضدها يكون أكثر حضورا خارج توقيت العمل والدراسة وبعيدا عن السكن العائلي ومكان العمل أو الدراسة، كما قد يزداد العنف بمختلف أشكاله (اللفظي والجسدي) في حالة خروج المرأة عن النمطية التي فرضها المجتمع عليها، في شكلها ونوعية علاقاتها الاجتماعية[48].

هذا ما حصل فعلا في مدينة حاسي مسعود بالجنوب الجزائري، وهي الجهة التي أصبحت وجهة الكثير من بنات الشمال للحصول على عمل وسكن في هذه المنطقة الصناعية البترولية. فرغم الندرة والمنافسة القوية مع الرجال تمكنت بنات الشمال في الغالب من الحصول على منصب عمل وسكن لتأهيلها العالي، عكس الذكور الذين يجدون صعوبات أكبر جراء ضعف تأهيلهم. البنات اللائي يذهبن إلى العمل وحيدات في الغالب ليسكن مع صديقات ومن دون أفراد العائلة كالأب والأم[49]. حالة ولدت الكثير من العنف ضد هذا الحضور « غير النمطي » للمرأة في هذه المدينة التي تعرف توافد الكثير من الجزائريين وحتى الأجانب للحصول على مناصب عمل تبقى تتميز بالندرة، مقابل الطلب الكبير.

5. المرأة والسياسة... حضور محتشم

قامت المنظمات النسائية الجزائرية بحملات وطنية وحتى دولية كثيرة، للتنديد بما حصل لبعض النساء في حاسي مسعود. الحادثة التي أصبحت تؤخذ كحالة ممثلة للعنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع الجزائري. حادثة رغم تجنيدها لبعض الجمعيات النسائية والخارج[50] وقليل من الجرائد المستقلة، إلا أنها لم تستنفر المؤسسات السياسية الرسمية ولا حتى الأحزاب السياسية في غالبيتها العظمى.

وقد تكون لردود الأفعال هذه علاقة بحضور المرأة المتواضع جدا داخل المؤسسات السياسة المختلفة كالأحزاب والبرلمان والحكومة... الخ. فالمتتبع للحياة السياسية في الجزائر يكتشف

48 – حتى لبس الحجاب لا يحمي تماما من العنف، خاصة بعد الابتذال الذي حصل له بعد انتشاره الواسع.

49 – هو نفس حال الرجال الذين يذهبون لسنوات بمفردهم قبل تكوين أسرة والاستقرار ربما. لكن وضعهم كرجال مقبول في حين ترفض نفس الحالة عند النساء بل ويتم التشهير بها واعتبارها نوعا من « البغاء » الذي يتطلب التدخل ضده.

50 – الهجرة مست حتى القيادات النسوية التي فضلت العيش في فرنسا تحديدا بعد موجة العنف التي شهدتها الجزائر في التسعينيات ولأسباب مهنية وحتى فكرية وثقافية. قيادات نسائية لم تتوقف عن بعض النشاط المناسباتي كما حدث بمناسبة الاعتداء الذي تعرضت له بعض النساء في حاسي مسعود.

أن المرأة التي حققت نجاحات أكيدة على مستوى الدراسة وحتى العمل جزئيا، لم تتمكن من ترجمة حضورها هذا على المستوى السياسي لا أثناء الأحادية ولا حتى بعد الإعلان عن التعددية السياسية وداخل كل ألوان الطيف السياسي، الوطني والديني وحتى ما يسمي نفسه بالديمقراطي، مما يعني أننا أمام مستويات سوسيولوجية وثقافية عميقة داخل الجسم الاجتماعي، يمكن أن تفسِّر هذا الموقف من المرأة عندما تحاول دخول العمل السياسي، كما كان الحال مع عمل المرأة ومشروطية خروجها واحتلالها مواقعها في الفضاء العام.

قضية ولوج المرأة الفضاء العام والتي تكون أكثر حضورا عندما يتعلق الأمر بالعمل السياسي الذي ارتبط بالقيادة والزعامة والعمل العام الذي لازال ينظر إليه كعمل لصيق بالرجل وليس بالمرأة ؛ في ظل تقسيم العمل المعروف بين الرجل والمرأة، في المجتمعات العربية والشرقية عموما.

تاريخيا تميز حضور المرأة الجزائرية داخل مؤسسات حرب التحرير، بالضعف الكمي والنمطية الواضحة التي فرضت عليها التواجد داخل مجال الحقل الصحي والاجتماعي في الغالب[51] رغم الحضور الذي ميز المرأة الحضرية في ميدان العمليات الفدائية[52]. حضور لم يصل إلى درجة تواجد نساء جزائريات داخل مؤسسات الحركة الوطنية وثورة التحرير، لا في ميدان الدبلوماسية ولا في ميدان الإعلام في الخارج على سبيل المثال، والتي كان من الممكن أن تتواجد على رأسها نساء مؤهلات، على قلتهن، في تلك الفترة[53].

استمر نفس الحال بالنسبة للمرأة الجزائرية لغاية 1982، تاريخ تعيين أول امرأة جزائرية وزيرة في قطاع التربية الذي تحول إلى « تخصص » نسائي هو وبعض القطاعات القريبة منه كالصحة والشؤون الاجتماعية والثقافة[54]... الخ، تجسيدا لهذه النمطية السائدة اجتماعيا في النظر للمرأة حتى وهي تدخل الفضاء العام كوزيرة. وهي مواقع كما يمكن أن نرى لا تتعارض مع الأدوار التقليدية للمرأة داخل الأسرة كمربية. كما كان الحال عند دخولها إلى عالم الشغل الذي دخلته كمعلمة وطبيبة ومساعدة للرجل.

---

51 – صورة المجاهدة المرضة هي الصورة السائدة عند الحديث عن مشاركة المرأة في حرب التحرير.

52 – كأمثال المجاهدات جميلة بوباشة وجميلة بوحيرد وحسيبة بن بوعلي.

53 – طول فترة الثورة وقبلها داخل كل أحزاب الحركة الوطنية المختلفة لم تعين امرأة واحدة على مستوى قيادات الأحزاب أو مؤسسات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. عكس ما حصل في بعض التجارب المتوسطية كالتجربة الألبانية أو اليوغسلافية.

54 – بين 1982 تاريخ أول تعيين لسيدة داخل الحكومة الجزائرية وسنة 2010 لم تعين إلا عشرون امرأة، أغلبيتهن الساحقة في مناصب كوزيرات منتدبات وعلى رأس قطاعات اجتماعية وثقافية. لمزيد من التفاصيل حول الوزيرة الجزائرية انظر مؤلفنا : الوزير الجزائري أصول ومسارات، دار الشهاب، الجزائر، 2011.

استمرت الأحزاب نفسها بعد الإعلان عن التعددية في نفس النهج الذي تحتل بموجبه بعض النساء القليلات جدا بعض المواقع[55] كديكور في الغالب. مواقع لم تسمح للنساء بالتأثير على القرار داخل الأحزاب لكي يكون حضورهن أكثر بروزا بمناسبة الترشيحات داخل القوائم الانتخابية. نتيجة هذا الوضع كان هذا التواجد المحتشم الذي يميز حضور المرأة الجزائرية داخل المؤسسات السياسية المنتخبة كالمجالس البلدية والولائية والبرلمان حضورا ضعيفا حتى بالمقارنة مع التجارب المغاربية القريبة، كما هو حال تونس والمغرب وموريتانيا[56].

المعطيات التي يوفرها تقرير التنمية البشرية الوطني لسنة 2006 تؤكد هذه الاتجاهات التي تحدثنا عنها. حتى وإن كان عدد المترشحات للانتخابات البلدية قد تضاعف ثلاث مرات في سنة 2002 بالمقارنة مع انتخابات 1997، وعدد المنتخبات تضاعف تقريبا مرتين، فإن عدد النساء المنتخبات يبقى دون معنى، فمن مجموع 3302 منتخب محلي على المستوى البلدي لم تحتل النساء إلا 147 منصبا أي 1,09 بالمائة مقابل 98,1 احتلها الرجال[57]. ويمكن أن يمنح الجدول التالي تفاصيل أكثر للقارئ حول المشاركة الضعيفة للمرأة الجزائرية، في الميدان السياسي، على مستوى الهيئة التشريعية الوطنية.

حضور النساء داخل المجلس الشعبي الوطني

انتخابات	1997/2002	2002/2007
عدد النواب الرجال	376	362
عدد النواب النساء	13	27
عدد المقاعد	389	389
نسبة النساء	3,34	6,94

المصدر : المجلس الوطني الشعبي

المرأة التي تقول المعطيات المتوفرة بشأن نشاطها السياسي أنها تشارك بنسبة أقل في الانتخابات بالمقارنة مع الرجال وتترشح أقل كذلك ولا يتم انتخابها إلا قليلا جدا إن

55 – الاستثناء الوحيد الذي يؤكد القاعدة حزب العمال الذي تترأسه السيدة لويزة حنون التي قامت بمجهود داخل الحزب وبمناسبة الانتخابات التشريعية بكسر جزئي لهذه القاعدة.

56 – Centre d'information sur les droits de l'enfance et de la femme, Etude comparative sur la représentation des femmes dans les institutions politiques au Maghreb, Alger, 2006.

57 – Conseil national économique et social, Rapport national sur le rapport humain, 2006, p 46.

ترشحت[58]. ظواهر تؤكد سيطرة العقلية الذكورية على أدوات العمل السياسي وعلى رأسها الحزب السياسي في الجزائر، مثل الآليات المرتبطة بالعملية الانتخابية مما حدا برئيس الجمهورية أخيرا للجوء إلى تعديل دستوري (2009) تم بموجبه التأكيد على مشاركة أكبر للمرأة في العمل السياسي، بحيث عدلت المادة 31 من الدستور بهذا الشكل.

المادة 31 مكرر :

تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة.
وتعدّ هذه المادة امتدادا للمادة 31 التي تقول :

تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

التعديل الدستوري الذي صدر قانون يؤكده في إطار ما سمي بالإصلاحات التي بادر بها رئيس الجمهورية في ربيع 2011. قانون وجد الكثير من المعارضة من قبل الأحزاب السياسية وحتى بعض المرجعيات الدينية[59]. حتى قبل المصادقة عليه وإقراره من قبل المجلس التشريعي في 3 نوفمبر 2011. لم تقتصر المواقف المعارضة على القيادات الروحية لأعيان الإباضية، بل تعدتها إلى جل الأحزاب السياسية لأسباب وبأشكال مختلفة. حتى تلك التي كانت لها مواقف مؤيدة لإشراك المرأة في العمل السياسي على غرار حزب العمال الذي اتخذ مواقف معادية من مبدأ المحاصصة[60] نفسها. ليمتنع مع حركة مجتمع السلم (إخوان مسلمون) عن المشاركة في التصويت عند المصادقة على القانون في حين انسحب ممثلو حزب النهضة الإسلامي والجبهة الوطنية الجزائرية عند انطلاق عملية التصويت، كتعبير معارض للنص المقترح.

---

58 – عرفت بداية التعددية السياسية والحزبية في الجزائر مع بداية التسعينيات نقاشات واسعة حول حق المرأة في الترشح الذي حاولت بعض القوى الدينية والمحافظة القفز عليه من خلال قانون يسمح للزوج والأخ والأب الانتخاب بالوكالة. قانون تم إلغائه فيما بعد.

59 – كان هذا موقف ممثلي المذهب الإباضي بالجزائر الذين رؤوا أن مشروع القانون المقترح : « شاذ عن أعراف وتقاليد المجتمع الجزائري »، واعتبر أن « إقحام المرأة عنوة في المجالات السياسية والمجالس المنتخبة، ودون رغبة منها، يعتبر خللا كبيرا يهدد الاستحقاقات القادمة، وسيحدث شرخا كبيرا في المجتمع، ويسبب شللا وعجزا كبيرا في المجالس المنتخبة، وخاصة المحلية منها، خصوصا في البلديات النائية في الهضاب والصحراء ».

60 – إحدى حجج الحزب وزعيمته لويزة حنون أن المحاصصة فكرة مفروضة من الخارج للضغط على الجزائر ودول أخرى.

وتميزت مواقف الأحزاب التي صادقت على المشروع بالتضارب والخوف من عواقب معارضة نص صادر عن رئيس الجمهورية، مما جعلها تقترح تعديلات تراعي فيه ما سمته بالخصوصيات الثقافية والسوسيولوجية للمجتمع الجزائري خاصة عندما يتعلق الأمر بمناطق الجنوب والهضاب العليا التي تعتبرها مناطق غير مهيأة لتطبيق مثل القانون. وبررت بعض الأحزاب مواقفها المتحفظة أو الرافضة للقانون، بكونها غير محضرة لتطبيق هذا القانون الذي يتطلب عددا أكبر من النساء داخلها، لضمها إلى قوائمها الانتخابية. وضع يؤكد ضعف حضور المرأة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية.

في ختام النقاش داخل الهيئة البرلمانية تم إدخال تعديلات على القانون المقدم من قبل الحكومة لكي يراعى في تطبيقه الكثافة السكانية من جهة، و« الطابع المحافظ » الذي ألصق بالجنوب والهضاب العليا من جهة أخرى، لتتراوح النسب الممنوحة للمرأة داخل المجالس المنتخبة بالتدرج بين 20 و50%[61] بالنسبة للمجلس الوطني الشعبي وبين 30 و35% للمجالس الشعبية الولائية والبلدية عندما يتعلق الأمر بمقار الدوائر (مدن صغيرة ومتوسطة).

في انتظار ما ستسفر عنه انتخابات 2012 التشريعية والمحلية في هذا الشأن، فإن أوضاع المرأة على المستوى السياسي ليست مرشحة لانقلاب نوعي كبير في المستقبل القريب، حتى مع صدور مثل هذا القانون، إذا راعينا الانغلاق الذي لازال يميز الأحزاب السياسية الجزائرية ونخبها التي تتخوف من منافسة النساء المتعلمات والمؤهلات لهم داخل هياكل الحزب، مما سيجعلها تدافع عن مواقعها على رأس الأحزاب وداخل آليات الانتخابات بشتى الطرق والوسائل. كما لن تكون النظرة السلبية التي ما تزال المرأة تحملها للعمل السياسي الرسمي ونخبه ومؤسساته، مثلها مثل بعض فئات المجتمع الأخرى، كالشباب والفئات الوسطى المتعلمة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات[62]، هي الأخرى مساعدة للحصول على تغيير نوعي في علاقة المرأة بالسياسة ومؤسساتها بالجزائر.

من جهة أخرى، فإن تقسيم العمل الحاصل داخل الأحزاب، بين مختلف مستويات القرار، وما يعكسه من صراع وتنافس وعلاقات، كتلك الموجودة بين مستويات القرار العليا على مستوى مركز القرار الوطني، والوسطى المتحكمة في القرار على مستوى الولايات، يمكن

61 – الخمسون بالمائة مقتصرة على قوائم الجالية الجزائرية بالخارج، في حين تنخفض النسبة إلى 20 بالمائة، بالنسبة للقوائم التي تضم 4 مقاعد، و30 بالمائة لأكثر من 5 مقاعد، و35 بالمائة لأكثر من 14 مقعدا، لتصل إلى 40 بالمائة بالنسبة لأكثر من 40 مقعد.

62 – ناصر جابي، الانتخابات/الدولة والمجتمع، دار القصبة، الجزائر، 1999.

أن تكون هي الأخرى عامل تفسير لهذا الحضور المحتشم للمرأة على مستوى قوائم الترشح الحزبية، فقد لاحظنا أكثر من مرة وداخل أكثر من حزب[63] أن القيادات الوسيطة المتواجدة على مستوى الولايات – وفي مستوى من المسؤوليات تغيب فيه المرأة وتجد منافسة قوية في هياكله من نخب سياسية محلية، إن وجدت بأعداد قليلة – تفضل الدخول حتى في مواجهة القيادة الوطنية للحزب، إذا لزم الأمر، عندما يتعلق الأمر بمصالحها في الترشح واحتكار المواقع الأمامية داخل القوائم الانتخابية[64]. علما بأن الكثير من قيادات الأحزاب عادة ما تتخذ على مستوى الخطاب مواقف لصالح ترشيح أكبر للمرأة بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية، مواقف عادة ما تبقى على مستوى النوايا ومن دون تأثير فعلي على واقع مشاركة المرأة السياسية.

على عكس الحزب، فضلت المرأة الجزائرية أن تكون أكثر حضورا داخل مؤسسات المجتمع المدني. حضور لم يقتصر على الإنخراط بل كذلك التواجد على رأس منظماته، حصلت عليه المرأة بعد الإعلان عن التعددية في الجزائر والاعتراف بحق تكوين جمعيات. تأهيل المرأة العالي هنا كان لصالح العمل الجمعوي التي بادرت المرأة بتأسيسه[65]، عكس تأهيلها الذي أخاف الرجل الحزبي منها وجعله يغلق الأبواب أمامها ويصر على ذكورية الممارسة السياسية، فحضور المرأة دخل وعلى رأس جمعيات المجتمع المدني الذي يؤكد من جهة أخرى جزئيا على الأقل، النظرة النمطية للمرأة في الجزائر من خلال اختصاصها ببعض الأدوار القريبة من النظرة التقليدية حتى وهي على رأس جمعية وطنية، إذا عرفنا نوعية مهام الجمعيات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي والصحي والطفولة ومحو الأمية[66]... مهام لا تخرج المرأة في نهاية الأمر من صورتها كأم وزوجة، حتى وإن حصلت على تأهيل عال وترأست جمعية وطنية أو محلية.

63 – في الكثير من الأحيان أخذ شكل هذا الصراع بين القيادات المركزية و الولائية نوعا من « الابتزاز » التي تقوم به القيادات الولائية للقيادة الوطنية بتخويفها من سلبية النتائج الانتخابية في حالة ترشح المرأة على رأس القوائم. كما تستعمل هذه القيادات المحلية ورقة « خصوصيات الولاية الثقافية والاجتماعية » للزيادة من الضغط على صاحب القرار داخل الحزب لتخويفه من ترشيح النساء ووضعهم على رأس القوائم الانتخابية. في حين قد يكون الأمر مجرد حسابات سياسية تخدم قيادة الحزب من الرجال على مستوى الولايات التي تراهن على عدد مقاعد محددة تضمنها لنفسها للفوز بها في الانتخابات عن طريق القوائم لصالحها.

64 – قانون الانتخاب النسبي يعطي أهمية قصوى في النجاح للمواقع الأمامية ضمن قوائم الأحزاب، مما يجعل الترتيب في القوائم مهما جدا لضمان الفوز. قوائم عادة ما ترتب فيها المرأة في مواقع لا تسمح لها عمليا بالنجاح، رغم وجودها الشكلي في قوائم الترشيح لمختلف الأحزاب. وهو ما يسمح للقراءة الإحصائية الرسمية، الادعاء بوجود معين للترشيح النسوي في الانتخابات.

65 – مبادرة المرأة بتأسيس الجمعية أو حضورها الكبير عند التأسيس جعلها تستفيد من مواقع مهمة داخل الجمعية عكس الحزب السياسي.

66 – حسب حصيلة أعدتها وزارة الداخلية خاصة بسنة 2009 نشرتها الصحف الوطنية فإن الجمعيات الوطنية تتضمن أساسا 114 جمعية وطنية تنشط في مجال الثقافة والفن والتعليم والتكوين، 12 جمعية وطنية خاصة بالطفولة والمراهقة، 23 جمعية وطنية نسوية، 17 جمعية خاصة بالمعاقين وغير المكيفين، 19 جمعية خاصة بالتراث التاريخي، 46 جمعية

لا يختلف الحضور داخل النقابات المهنية بالنسبة للمرأة الجزائرية، عن الصورة العامة التي حاولنا التعرف عليها عندما تكلمنا عن الحزب السياسي. فعالم الشغل الذي لم تدخله المرأة إلا بشروط، لم يكن متسامحا معها في بعده النقابي، حتى بعد الإعلان عن التعددية النقابية وبروز الكثير من النقابات المستقلة (72 نقابة مستقلة)[67]، المنتشرة خصوصا في قطاع الخدمات التي يكثر فيها العمل النسوي كما رأينا. رغم ذلك فالمرأة لم تبرز على رأس النقابات وداخل مؤسسات اتخاذ القرار فيها، رغم مشاركتها القوية في الإضرابات والاحتجاجات[68]. واقع يعد استمرارية لتجربة نقابية طويلة في عهد الأحادية النقابية، تميزت بإبعاد المرأة النقابية خاصة على مستوى الهياكل المركزية[69]. لنبقى أمام نظرة ذكورية، تقبل بالمرأة كيد عاملة ومناضلة قاعدية، حتى وإن انخرطت في منظمة نقابية، لكنها ترفضها عندما يتعلق الأمر بالقيادة والتمثيل، حتى وإن تعلق الأمر بهياكل نقابية قاعدية وداخل قطاعات تتواجد فيها المرأة بقوة كقوة عمل كما هو حال التعليم بكل مراحله والصحة والإدارة.

6. بعض الاستنتاجات العامة

الكثير من المعطيات الكمية والنوعية، تفرض علينا القول أن نخبة المستقبل في الجزائر ستكون مؤنثة بشكل واضح، ليس على مستوى المواقع التمثيلية، كما هو حال البرلمان والأحزاب والجمعيات والنقابات، بل التسييرية والإدارية التي يتم الوصول إليها عن طريق التعيين كالسفارات والإدارة العامة، حتى وإن اعترفنا بالصعوبات التي تلاقيها المرأة في احتلال مكانتها الطبيعية كمواطنة والثمن المرتفع الذي تدفعه في الوصول إلى احتلال مواقعها في الفضاءات العامة ومؤسسات المجتمع المختلفة... ثمن تدفعه في الشارع والبيت ومكان العمل، على شكل تحرش واعتداءات لفظية وجسدية أو تهميش وصعوبات يومية وإرهاق يؤثر على صحتها الجسمية والنفسية.

خاصة بالشباب، 25 جمعية وطنية خاصة بالصداقة والمبادلات والتعاون 34 جمعية تعاضدية، 54 جمعية ذات طابع متنوع، 192 جمعية خاصة بالمهن المختلفة، 8 جمعيات خاصة بالمتقاعدين والمسنين، 131 جمعية تنشط في مجال الصحة، 40 جمعية في مجال العلوم والتكنولوجيا، 25 جمعية تنشط في مجال التضامن والإسعاف والجمعيات الخيرية، 91 جمعية في مجال الرياضة والتربية البدنية، و26 جمعية في مجال السياحة والترفيه، 32 جمعية وطنية تنشط في مجال حماية البيئة ومحيط العيش.

67 – ناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.

68 – هذا ما برز بقوة بمناسبة الإضرابات التي دعت إليها نقابات الأساتذة والأطباء في السنوات الأخيرة.

69 – الاستثناء الوحيد كان عندما انتخبت سيدة نقابية مكلفة بالشؤون الاجتماعية في السبعينيات أثناء فترة الأحادية النقابية وسيدة أخرى مكلفة بملف المرأة العاملة في العهدة الماضية.

المرأة الجزائرية التي لازالت تعاني من عداوة واضحة في الفضاء العام بشوارع المدينة الجزائرية التي مازالت لا تقبل بحضورها فيها إلا بالتوقيت والمكان المشروطين. مشروطية لا يمكن فهمها كلها في الوقت الحاضر إلا بالعودة إلى ما ميز الحالة الجزائرية من استعمار استيطاني طويل، جعل المجتمع الجزائري يركز تاريخيا على المرأة للقيام بتلك « المقاومة السلبية » للظاهرة الاستعمارية، لتتحول سلوكات المرأة الجزائرية في المدينة الكلونيالية بلباسها التقليدي وعدم خروجها من المنزل، إلا تحت حراسة ذكور العائلة، في هذا الوسط الاستعماري المختلف والمعادي... الخ، لـ « ثقافة وطنية » و« قيم أصيلة » يجب المحافظة عليها، حتى بعد استقلال البلاد وانتفاء دواعي وجود هذه المقاومة السلبية بثقافتها وسلوكها وكأن الجزائري الذي تحرر من الاستعمار، يريد للمرأة أن تبقى داخل « غيتو » المدينة الكلونيالية، بعد الاستقلال.

رغم ذلك فقد تعاملت المرأة الجزائرية ببراغماتية واضحة مع هذه العوائق الحديثة منها وما تلبس بلباس الماضي، فوضعت الحجاب لتخرج إلى الدراسة والعمل بعد أن تيقنت أن المهم هو استمرارها في الاستفادة القصوى من المدرسة ولاحقا العمل في انتظار تحولات نوعية إيجابية داخل مؤسسات المجتمع والدولة الأخرى التي تبقى مرهونة بالتحولات التي يعيشها المجتمع الجزائري في العمق.

الحركات الاحتجاجية في الجزائر

مقـــــدمة

يحاول هذا القسم من الكتاب تقديم تشريح سوسيولوجي للحركة الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في جانفي 2011، والتي تميزت ببعض الخصوصيات، مع أنها أعادت إنتاج كثير مما عُرفت به الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في البلاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فقد كررت هذه الحركات نفسها، ولا سيما في استمرار ضعف أشكالها التنظيمية وغياب الفئات الوسطى والمتعلمين عنها. كما تجدد دور شباب الأحياء الشعبية في الحركات الاحتجاجية الأخيرة كفاعل رئيسي فيها ومبادر إليها، مثلما تجدد لجوء المحتجين إلى أشكال عنف تعبيرية لم تتجاوز المرحلة الرمزية، على الرغم مما تتسم به الثقافة السياسية الشعبية في الجزائر - تقليديا - من « راديكالية » ليست مرادفة للعنف دائما.

تكشف الحركات الاحتجاجية، التي شهدتها الجزائر في جانفي 2011، عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهي تحيل بذلك إلى الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية، والتخبط في الأداء الاقتصادي، في وقت تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد دون أن يحد ذلك من اتساع آثار التهميش التي تمس، على وجه الخصوص، فئة الشباب ذات الحضور الديمغرافي الكبير. ويزيد الفساد المستشري في قتامة الصورة، وهو الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية « سوناطراك ».

بيد أن فهم الخصائص التي اتسمت بها الحركات الاحتجاجية في الجزائر لا يتأتى بدون العودة إلى المستويات الثقافية والفكرية المرتبطة بمكانة النخب الثقافية والسياسية الجزائرية وأدوارها، والمتسم أداؤُها تاريخيا بالشلل وعدم الفاعلية في كثير من الأحيان، نتيجة ارتباطها

بالمنطق الانقسامي[1] الذي تكونت على أساسه، في مجتمع عانى طويلا من ظاهرة استعمارية استيطانية.

شهدت الجزائر منذ 1980 كثيراً من الحركات الاجتماعية الشعبية[2]، فقد عرفت عدة مدن جزائرية (وهران في 1982 والجزائر العاصمة في 1985، وسطيف في 1986، وغيرها) حركات احتجاجية شكّلت سلسلة من الحراك الاجتماعي الذي تحول إلى سمة مميزة للمجتمع الجزائري.

ضمن هذا السياق مثلت أحداث أكتوبر 1988[3]، التي انطلقت من الجزائر العاصمة لتتسع إلى المدن الأخرى في مختلف مناطق البلاد، علامة فارزة في قوة تأثير هذا النوع من الحركات الاحتجاجية، بسبب طبيعة النتائج السياسية المهمة التي ترتبت عنها، كالإعلان بعدها مباشرة، وكنتيجة لها، عن دخول البلاد مرحلة التعددية السياسية وإصدار دستور جديد اعترف بحق إنشاء الأحزاب وحق الإضراب وتكوين النقابات، وحق إصدار الصحف... إلخ. هذا الدستور الجديد مهد لإجراء أول انتخابات بلدية وتشريعية تعددية في تاريخ الجزائر (1990/1991)، والتي أُلغيت نتائجها مباشرة بعد إعلان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ[4]، وهو ما شكّل الشرارة التي أدخلت البلاد في مرحلة عنف وعدم استقرار لم تتعاف منها بشكل نهائي حتى اليوم.

محاولات احتواء

لم يوقف إقرار التعددية السياسية والإعلامية الحركات الاحتجاجية، ولكنها أصبحت عرضة للاحتواء من طرف التيارات الدينية السياسية الراديكالية التي حمّلتها أبعاداً لم تكن

---

1 – خلافا لبعض الدول العربية، بما فيها بلدان المغرب العربي، لم تظهر مؤسسات إنتاج ثقافي فاعلة في الجزائر على شاكلة « الزيتونة » أو« القرويين »، ما جعل النخب الفكرية والثقافية ضعيفة الحضور في المجتمع ومنقسمة على نفسها لغويا وقيميا.

2 – ناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الشعبية، الجزائر، المعهد الوطني للعمل، 2001.

3 – ليس هناك كتابات نوعية كثيرة عن أحداث أكتوبر 1988، لكن يمكن الرجوع إلى بعض شهادات الفاعلين الرسميين التي جاءت في كتاب سيد احمد سميان :

Sid Ahmed Semiane (dir.), Octobre ils parlent, ed. Le Matin, Alger, 1998.

أو الرجوع إلى بعض الدراسات الأكاديمية الفرنسية، مثل :

Didier Le Saout et Marguerite Rollinde (dir), Émeutes et mouvements sociaux au Maghreb, Karthala-Institut Maghreb-Europe, Paris, 1999.

4 – فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المجالس الشعبية البلدية في انتخابات 1990، وأكدت قوتها في الدور الأول للانتخابات التشريعية التي فازت بأغلبية المقاعد في ديسمبر 1991. تم الفوز في ظرف سياسي تميز بحراك كبير لم تستطع المؤسسات الرسمية والنخب المسيطرة عليها مواكبته والتحكم فيه، ما خلق لديها حالة هلع وإرباك، وأدى إلى إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية وحل المجالس الشعبية البلدية لاحقا، بعد بداية المواجهات بين الجماعات الإسلامية والدولة. لمزيد من التفاصيل أنظر : ناصر جابي، الانتخابات/الدولة والمجتمع، الجزائر، دار القصبة، 1999.

لها في السابق[5]. وعلى الرغم من تأثر هذه الحركات بمناخ الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر لأكثر من عقد من الزمن (1992–2002)، إلا أنها استمرت في الحضور كممارسة جماعية مطلبية، حتى وإن قل عددها في فترات معينة، مقابل توسع جغرافيتها لتشمل أرجاء البلاد كلها، وتمس مناطق كانت توصف بالهادئة تقليديا، كمنطقة أقصى الجنوب (أدرار[6]، وغرداية[7]) والهضاب العليا وكثير من المدن الصغرى والمتوسطة وحتى بعض القرى النائية. واصطبغت هذه الحركات الاحتجاجية، مع وصولها إلى هذه المناطق شبه الريفية، بمنطق الانتماءات « التحت وطنية » (sub-national)، في وقت تدهور فيه أداء الدولة الوطنية ومؤسساتها. فقد ظهر مع هذه الحركات منطق القبيلة والعرش حتى وهي تطرح مطالب عصرية مرتبطة بضعف أداء بعض المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعدداً من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها علاقات المواطن بمؤسسات الدولة المختلفة (بلديات، ولايات، أجهزة أمنية).

في المقابل، شهدت منطقة القبائل سلسلة من الحركات الاحتجاجية، مثلت بعض محطاتها نقلة نوعية مهمة في قوة تجنيدها ومستوى تأطيرها السياسي والجمعي، فشهدت المنطقة :

- أحداث أفريل 1980[8].
- إضراب المحفظة في الموسم الدراسي 1994/1995[9].

---

5 – على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاما على أحداث أكتوبر 1988 لم يفصل حتى في مدى عفوية الأحداث ومن كان وراءها من قوى سياسية، على الرغم من اتفاق كثير من التحليلات على تأكيد أن مراكز قوى سياسية رسمية كانت وراءها، من دون أن يعني ذلك أن الأحداث مدبرة ومبرمجة سلفا. فقد بدت الحركة في بدايتها الأولى ولأكثر من أربعة أيام كحركة احتجاجية عنيفة نسبيا (بين 500 إلى 600 قتيل) من دون شعارات وأهداف سياسية محددة، قبل أن يحتويها التيار الإسلامي الراديكالي.

6 – انطلقت الحركة الاحتجاجية في أدرار وبعض المدن القريبة منها في ماي 2004، فأغلق سكان المدينة الطريق الصحراوي الرابط بين أدرار وغرداية، وحطموا مقر الدائرة ومقرات شركات وطنية عمومية وإدارات أخرى احتجاجا على تأخر السلطات العمومية في العناية بهم بعد الفيضانات الطوفانية التي شهدتها المنطقة في ربيع 2004.

7 – في ربيع 2008، اتخذت الحركات الاحتجاجية في غرداية طابعا مذهبيا، في بعض مظاهرها، بين السكان السُّنة المالكيين وجيرانهم الإباضيين أمازيغيي اللسان.

8 – عن أحداث أفريل 1980 يمكن الرجوع إلى الكتاب التالي الذي يحتوي شهادات الناشطين الأساسيين في أثناء الأحداث بمن فيهم الرسميون. علما بأن الأحداث قد انطلقت بعد منع الروائي والكاتب مولود معمري من إلقاء محاضرة عن الشعر الأمازيغي بجامعة تيزي وزو التي تحمل اسمه الآن، انظر :
Arezki Aït-Larbi, Insurgés et officiels du pouvoir racontent le printemps berbère, ed. Koukou, 2010.

9 – ما سمي إضراب المحفظة كان مقاطعة واسعة للمدرسة، من أبناء منطقة القبائل خلال السنة الدراسية 1994/1995 بدعوة من الحركة البربرية. إضراب بطابعه الراديكالي أدى إلى نوع من الانفصال بين النخبة السياسية التي دعت إليه وجماهير المنطقة

– « أحداث تيزي وزو » كما سميت 2002/2001[10] التي اتسمت بدرجة عنف لم تكن معهودة لدى الحركة الاحتجاجية الأمازيغية في السابق، والتي اشتهرت بدرجة عالية من التأطير الحزبي والجمعي، وبالطابع السلمي أيضاً، بعد أن فقدت تأطيرها الحزبي مع الجيل الجديد من المناضلين الذي فضل التعبير من خلال ما سمي بحركة « العروش » أو « حركة المواطنة »[11].

على الرغم من بعض الميزات المتفردة، مقارنة بحركات احتجاجية عدة شهدتها الجزائر في السابق، كالانطلاق من المدن الكبرى والعاصمة تحديدا بأحيائها الشعبية التاريخية كحي باب الواد[12] وطابع التعبئة الكبير الذي عرفته، وحتى موجة العنف التي اتسمت بها، إلا أن ما شهدته مدن الجزائر خلال بداية جانفي 2011، من حركات احتجاجية ؛ لم يأت بالجديد مرة أخرى على مستوى هذا النوع من الحراك الاجتماعي الذي عرفت به الجزائر. فقد استمرت ظاهرة ضعف التنظيم والتأطير الحزبي والجمعوي التي ميزت الحركة الاجتماعية الشعبية، خلال أكثر من عقدين. كما استمرت حالة التوجس والحذر في تعامل الفئات الوسطى والنخب السياسية بما فيها المعارضة مع هذه الحركات التي تثار حولها كثير من الشكوك، جراء قابليتها الكبيرة للاحتواء والاختراق، أكان ذلك حقيقة فعلية أو مجرد تصورات[13].

برز هنا كذلك، استمرار التعامل الرسمي بالنهج نفسه مع هذه الأحداث. فقد تعود الخطاب الرسمي التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المثارة على السطح أو المحفزة مباشرة لهذه الأحداث، مثل ارتفاع أسعار السكر والزيت في حالة أحداث جانفي 2011، وهي مقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع « شراء » نوع من الأمن الاجتماعي، بفضل السيولة المالية التي تتوفر لديها، رافضة الخوض في الأبعاد السياسية العميقة التي تحيل إليها هذه الحركات، كما يَبرُز الخطاب الرسمي الإعلامي والسياسي الذي يركز على خصوصيات الفاعل الرئيس في داخل هذه الحركات الاحتجاجية (الشبان وحتى المراهقون والأطفال) ويرفع

التي تأثرت به وعاشت يومياته الطويلة.

10 – Mohamed Brahim Salhi, Algérie, Citoyenneté et identité, Tizi Ouzou, ed. Achab, 2010.

11 – المعروف أن منطقة القبائل مشهورة من الناحية السياسية بحضور حزبي جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، علاوة على أحزاب وطنية أخرى. كما تتميز المنطقة بحضور جمعوي ونقابي قوي، ومع ذلك ظهرت الحركة الاحتجاجية تحت غطاء حركة العروش أو المواطنة المعادية للأحزاب والنخب المتحدثة باسمها، والتي فشلت « بحسب وجهة نظر حركة العروش »، في حل المسألة الأمازيغية بالجزائر منذ ظهورها في سنة 1949.

12 – يحتل حي باب الواد بالجزائر العاصمة مكانة رمزية كحي شعبي، انطلقت منه الحركات الاحتجاجية في 1988.

13 –تعيش النخب السياسية والفكرية في الجزائر تحت تأثير الذعر من إمكانات الاختراق والتأثير التي يتمتع بها جهاز المخابرات والأجهزة الأمنية عموما. وهو ما أدى إلى نوع من الشلل لدى هذه الفئات التي تتصور المخبر في كل مكان وتمنحه قدرات أسطورية لا علاقة لها بالواقع في كثير من الأحيان. تصورات خفت حدتها بعد إقرار التعددية، لكنها لازالت سائدة عند كثيرين، خاصة لدى الأوساط المثقفة ذات الاهتمام السياسي.

عنه صفة تمثيل المجتمع، ملصقا به القابلية للتضليل والاستخدام، والقصور عن التمييز. لكن الجديد هذه المرة كان تزامن هذه الحركة الاحتجاجية مع الثورة في تونس التي نجحت في تنحية زين العابدين بن علي من على رأس السلطة، بعد حوالي ربع قرن من الحكم القمعي.

أحداث جانفي 2011

يقتضي تركيز تحليلنا على الحركة الاحتجاجية التي اندلعت في جانفي 2011، والتي تزامنت مع ما يجري في تونس من أحداث والتي كانت الأقرب إلى النموذج اللينيني للتغيير الذي تم بموجبه محاصرة المدينة من الريف والضواحي والانتقال من الاقتصادي–الاجتماعي إلى السياسي، وأخيرا حسم الصراع عن طريق مظاهرات شعبية، بغية احتلال مواقع ورموز السلطة بعد أن تم توسيع قاعدة الحراك شعبيا. إن عقد مقارنة بين أحداث تونس والجزائر، يبقى مهما على الأقل في ما يتعلق ببعض النقاط المفصلية الهامة، وللإجابة عن تساؤل مهم هو : لماذا نجحت ثورة تونس، على الرغم من الهدوء الذي ميز هذا البلد تقليديا، وتعثرت احتجاجات الجزائر الكثيرة، ولم تصل إلى تحقيق أهداف ذات شأن على المستوى السياسي، وحتى الاقتصادي الكلي والنوعي ؟ علما بأن تاريخ الشعبين والبلدين يخبرنا بأن ما يحصل في تونس يجد صداه بسرعة في الجزائر، وبشكل يكون، في العادة، أكثر راديكالية واتساعا، نتيجة لخصوصيات الثقافة السياسية الشعبية في الجزائر.[14]

انطلقت الحركة الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في الأسبوع الأول من جانفي 2011، مباشرة بعد عطلة نهاية الأسبوع (الاثنين 3 جانفي 2011) ودخول السنة الجديدة التي شهدت بداية سريان زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية، كان على رأسها السكر والزيت، وهما سلعتان واسعتا الاستهلاك في الجزائر. لتنتشر شائعات[15] في العاصمة وكثير من مناطق البلاد الأخرى عن أمر ما سيحدث، وأن الشبان سيخرجون للاصطدام بالشرطة والقيام بتظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة. وسرعان ما وقعت الأحداث في أكثر من منطقة من التراب الوطني[16]، ابتداء من مساء الاثنين في 2011/01/03 في مدينة وهران بالغرب

14 – تأثرت الحالة الجزائرية بالتجربة النقابية التونسية ودور الزعيم النقابي فرحات حشاد على سبيل المثال، وحتى على مستوى الحركة الوطنية والنضال المسلح الذي شارك فيه مناضلون من الشعبين في البلدين.

15 – سرت الشائعات نفسها بمناسبة أحداث أكتوبر 1988، قبل أيام من انطلاق الأحداث فعليا. وهو تشابه جعل البعض يركز على نظرية المؤامرة والاستعمال الملتصقة بهذا النوع من الحركات الاحتجاجية، كما هو حاصل على المستوى الدولي. انظر على سبيل المثال :

Erik Neveu, Sociologie des mouvements sociaux, ed. La Découverte, Paris, 2002.

16 – تحدث وزير الداخلية عن 20 ولاية مستها هذه الحركة الاحتجاجية من مجموع 48 ولاية.

الجزائري، لتنتشر بدءا من الثلاثاء في 2011/1/04 في بعض مدن ولاية تيبازة بالوسط، على حدود ولاية العاصمة الغربية، كمدينة بواسماعيل وفوكة[17].

ويمثل انتشار هذه الاحتجاجات في الجزائر العاصمة منذ الأربعاء في 2011/1/05 النقلة النوعية لهذه الموجة الاحتجاجية، خاصة عندما مست الأحياء الشعبية التي ارتبطت بمثل هذه الاحتجاجات في السابق، كأحياء باب الواد وبلكور وباش جراح. لم تقتصر الاحتجاجات على منطقتي الغرب والوسط، فسرعان ما وجدت لها صدى في منطقة القبائل[18]، متجهة شرقا نحو مدن عنابة وسكيكدة والطارف وسوق أهراس بأقصى الشرق الجزائري على الحدود التونسية. كما امتدت حتى الجنوب إلى مدينة ورقلة والجلفة والأغواط، لتعاود الانتشار بشكل أوسع في الغرب الجزائري شاملة مدنا أخرى لم تمسها الموجة الأولى عند انطلاقها، كتلمسان ومعسكر وسيدي بلعباس التي تميزت فيها الأحداث بمشادّات واسعة بين الشبان والأجهزة الأمنية.

يجسد يوم الجمعة من أسبوع الاحتجاج 2011/1/07 أهم أيام هذه الحركة، إذ تخوفت السلطات من خروج جموع المصلين من المساجد، في تظاهرات تغطي أحياء العاصمة الشعبية تحديدا[19]. غير أن هذا اليوم مر بهدوء، عكس المتوقع، ولم تكن التعزيزات الأمنية وتحفز قوى الأمن هي السبب الوحيد في ذلك. وقد يكون التشرذم الذي آل إليه التيار الإسلامي الراديكالي الذي قاد المواجهات المسلحة ضد الدولة لمدة طويلة السبب الرئيس في هذا الهدوء، كما أن انفصام علاقة المواطن الجزائري بهذا التيار ربما يكون عاملا حاسما بدوره في تفسير هذا الهدوء الذي يعني أن التحالف المتوقع بين الحركة الاحتجاجية والتيار الإسلامي الراديكالي، كما حصل في أكتوبر 1988، لم يعرف طريقه إلى التجسيد هذه المرة. وهذا يدفعنا إلى التساؤل : هل يعد ما شهدته الجزائر في جانفي 2011 بداية ما بعد الإسلام السياسي الجذري، الذي ميز جزائر التسعينيات[20] ؟

17 –سجلت مدينة بواسماعيل بولاية تيبازة ثاني ضحية في هذه الأحداث في 2011/1/8، في حين سجلت أول وفاة برصاص الشرطة في اليوم نفسه، بعين لحجل بولاية المسيلة الفقيرة.

18 – تعد هذه الحركة الاحتجاجية التي حدثت في جانفي 2011 التجربة الوحيدة التي بدأت خارج منطقة القبائل وانتشرت إليها بعد ذلك. فأحداث أكتوبر 1988 لم تمس عمليا منطقة القبائل. كما أن أحداث الربيع الأمازيغي (1980) لم تتمكن من الانتشار خارج منطقة القبائل، باستثناء الجزائر العاصمة، وفي داخل الوسط الجامعي. وبالمثل اندلعت أحداث 2001 في منطقة القبائل ولم تنتشر خارجها إلا كاستثناءات كما حصل لدى الوسط الطلابي بالعاصمة.

19 – ذهب علي بلحاج، القيادي في الجبهة الإسلامية المحظورة، ضحية لهذا التصور، فقد اتصل بالمحتجين من الشبان في حي باب الواد الذي كان يؤم المصلين في مسجده سابقا (مسجد السنة)، لكن الشرطة ألقت القبض عليه ولم يغادر السجن إلا بعد انتهاء الأحداث. بعد أن صده شباب الحي ولم تجد دعواته صدى يذكر.

20 – لم يكن الإسلام السياسي في تونس المتمثل في حركة النهضة وعدد من التيارات السلفية الأخرى مميزا في حضوره السياسي في بداية الأحداث ولغاية هروب بن علي.

اتخذت أحداث جانفي 2011 النمط نفسه لحركات احتجاجية سابقة : يشكل شبان، تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة، مجموعات صغيرة في أحيائهم، ثم يخرجون إلى الطريق العام لإقامة حواجز ومتاريس تستعمل فيها الإطارات المطاطية المشتعلة، لتنشب بعد ذلك المواجهات، مع مختلف الأجهزة الأمنية (شرطة ودرك)، كما يقوم المحتجون الشبان بتحطيم المحلات التجارية والمؤسسات الرسمية القريبة من تجمعاتهم ويحاولون اقتحامها. حصل هذا مع عدد من مراكز محافظات الشرطة والمدارس ومكاتب البريد، بالإضافة إلى محلات وكلاء السيارات الجديدة والأجهزة الالكترونية والساعات والهواتف المحمولة المملوكة للخواص في مجملها.

وما ميز الأحداث في مدينة الجزائر العاصمة هذه المرة، دون سواها من المدن، هو أن المواجهات كانت تنطلق ليلا في العادة، ليتفادى المتظاهرون كاميرات المراقبة المنتشرة في الشوارع والتي أضحت من الأهداف الأولى لهذه الحركات الاحتجاجية.

غياب الشعارات

كما تميزت هذه الحركات الاحتجاجية أيضا، بافتقارها إلى شعارات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي[21]، وهو ما تلقفه الخطاب الإعلامي الرسمي محاولا أن ينفي عنها أي توجه سياسي، ويحصرها في احتجاج ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية. وهذا الموقف تبنته السلطات العامة التي رفضت أن تزجّ بالشرطة في مواجهات مع الشبان المحتجين حتى وهم يقطعون الطرق العامة، ليقتصر تدخلها على احتلال مواقع دفاعية، عندما يتعلق الأمر بمحاولة اقتحام مراكز الشرطة والمؤسسات الرسمية الأخرى. وقلص هذا الموقف كثيراً من الخسائر البشرية بين الشبان المتظاهرين[22]، وكان يمكن في حالة حصوله أن يكون ذا تكلفة سياسية عالية في هذا الظرف الوطني والدولي الذي انطلقت فيه أحداث ما سمي لاحقا بالربيع العربي.

صدر أول موقف رسمي عن السلطات الرسمية على لسان وزير التجارة (ممثل حركة مجتمع السلم التنظيم السياسي للإخوان المسلمين في الجزائر)، تلاه تصريح وزير الشباب والرياضة (ممثل جبهة التحرير الوطني) الذي دعم الرؤية الرسمية التي تصور الاحتجاجات على أنها مجرد احتجاج على غلاء أسعار المواد الغذائية، يعبر عنه شبان عاطلون عن العمل، وبلا تأهيل

21 – على عكس تونس التي عادت فيها أشعار أبي القاسم الشابي بقوة إلى الشارع، بمناسبة الانتفاضة الاحتجاجية فيها. كما هو حال مصر مع أغاني الشيخ إمام، فإن الحركات الاحتجاجية الكثيرة في الجزائر، بقت بدون صوت.

22 – اختلاف موقف الأجهزة الأمنية في كلتا الحالتين الجزائرية والتونسية، قد يكون عاملا مهما في تفسير اختلاف حجم الخسائر البشرية، فمقابل المئة قتيل في تونس، لم تسجل إلا خمس حالات وفاة في الجزائر.

وتنقصهم وسائل الترفيه، ويعانون مشاكل اجتماعية مرتبطة بانتمائهم إلى فئة عمرية محددة. ولم يتدخل وزير الداخلية – المعني الأول بضبط الأمن – إلا في اليوم السابع للاحتجاجات (الأحد 9 جانفي 2011)[23] بعد تسجيل أول الضحايا في صفوف المتظاهرين، ليصف الحركة الاحتجاجية بأنها عمل إجرامي، من تدبير مجموعات إجرامية، حتى لو كان في صفوفها شبان يعانون مشاكل اجتماعية كالبطالة وغلاء المعيشة. وفي ماعدا هؤلاء المسؤولين الثلاثة، لم يتدخل الوزير الأول على سبيل المثال[24] ولا رئيس الجمهورية الذي عوّد الجزائريين على فترات غياب طويلة، بما في ذلك عدم الظهور في وسائل الإعلام الرسمية، وعدم التدخل مهما كانت جسامة الحدث. عدم تدخل رئيس الجمهورية ووزيره الأول، الذي يمكن تفسيره بحسابات سياسية دقيقة، جعلت هذين المسؤولين يتخوفان من أي عواقب معاكسة لتدخلهما ، الأمر الذي يضر بشعبيتهما[25] وبمشاريعهما السياسية المستقبلية في هذا الظرف السياسي المضطرب.

عند هذه المرحلة من التحليل، لابد من طرح قضية علاقة هذه الاحتجاجات باللحظة السياسية الراهنة في الجزائر، خاصة أن سنة 2011 كان يمكن أن تكون هادئة، باعتبارها سنة من دون رهانات انتخابية على الأقل، مقارنة بسنة 2009 التي شهدت انتخابات رئاسية، أو 2012 التي ستشهد تنظيم انتخابات المجالس المحلية والبرلمان. لكن نهاية العام 2010 شهدت حراكا سياسيا كان من أبرز مظاهره الصراع داخل حزب جبهة التحرير الوطني، صاحب الأغلبية في البرلمان، بعد محاولة انشقاق أعلنها مجموعة من القيادات والوزراء من الحزب ضد الأمين العام لجبهة التحرير، عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة الجزائري، والممثل الشخصي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة. كما عرفت الفترة نفسها شائعات عن إمكانية ترشح شقيق الرئيس السعيد بوتفليقة[26]، المستشار في الرئاسة، لمنصب رئاسة الجمهورية، في حال عدم تمكن أخيه

23 – أعلن وزير الداخلية في القناة الإذاعية الثالثة الناطقة بالفرنسية، أنه قد تم تسجيل سقوط ضحيتين : الأولى في عين لحجل بولاية المسيلة، والثانية في بواسماعيل بولاية تيبازة، علاوة على 300 مصاب بين الشبان المحتجين و320 إصابة في صفوف رجال الأمن.

24 – حتى عندما نظمت الحكومة اجتماعا وزاريا مشتركا تحت رئاسة الوزير الأول في 2011/1/8 لاتخاذ قرارات بخفض أسعار السكر والزيت، لم يبث التلفزيون الرسمي صورا عن هذا الاجتماع.

25 – تتحدث كتابات إعلامية جزائرية عن طموحات سياسية للوزير الأول الحالي ذات علاقة برئاسيات سنة 2014، وهو العائد إلى منصب رئاسة الحكومة للمرة الثالثة، ويرأس حزب التجمع الديمقراطي الوطني، ما يمنحه قوة تأثير كبيرة في الانتخابات الرئاسية المقبلة في حال عدم ترشح الرئيس بوتفليقة لولاية رئاسية رابعة، وعدم وجود اتفاق واضح لصالح مرشح رسمي مدعوم من قبل القوى السياسية والعسكرية الفاعلة.

26 –أجرت يومية « الجزائر نيوز » (2010/1/21) حوارا مطولا مع احمد عياشي الذي قدم كمسؤول حزبي، فأعلن قيام حزبه بحملة لجمع توقيعات لترشيح السعيد بوتفليقة لرئاسة الجمهورية. لكن الشخص نفسه عاد وكذب ما جاء في تصريحاته الأولى في اليوم التالي وعلى صفحات الجريدة نفسها.

عبد العزيز من إنهاء ولايته الحالية التي تمتد حتى 2014، بسبب المرض. إن إمكانية الترشح هذه ربطتها الشائعات بأزمة جبهة التحرير الوطني، فيما ربطت شائعات أخرى هذا الصراع السياسي بالحركة الاحتجاجية، ما يدعم احتمال أن تكون مراكز القرار الرافضة لهذا الترشح كشكل من أشكال التوريث السياسي هي من يقف وراء تحريكها.

قرّبت هذه الأطروحات احتجاجات جانفي 2011 إلى الاحتجاجات السابقة في أكتوبر 1988، من حيث الاشتراك في شبهة التحريك والاستخدام السياسي، والعديد من المؤشرات الأخرى، كانطلاق الحركة من الجزائر العاصمة، والحضور القوي للشبان فيها، والمناخ السياسي الوطني المكهرب الذي وقعت في خضمه.

نقاط تشابه

ثمة نقاط تشابه بين الحركتين تجعلنا نقترح، كخلاصة لهذا التحليل الذي تناول آخر حركة احتجاجية عرفتها الجزائر، بعضا من الاستنتاجات العامة في شأن ما يميز الاحتجاج على الطريقة الجزائرية. فاعتمادا على مراقبتنا المباشرة للحركة الاحتجاجية التي عاشتها الجزائر في بداية جانفي 2011 وبناء على دراسات سابقة[27] عن هذا النوع من الحراك الاجتماعي الذي ميز ولا يزال يميز المجتمع الجزائري، يمكن إجمال أهم ما اتسمت به هذه الحركات الاحتجاجية فيما يلي :

ضعف تنظيمها وغياب أي جهد للأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات في تأطيرها، حتى بعد انطلاق الاحتجاجات، وهذا معاكس لما حصل في تونس على سبيل المقارنة، إذ كان للقوى الاجتماعية المنظمة وبعض الأحزاب شأن فاعل. إن ضعف تنظيم هذه الحركات يجعلها تنطوي على القابلية لأن توجهها، من خارجها، قوى سياسية منظمة أو شبه منظمة وخفية، كما حدث عندما امتطت تيارات إسلامية راديكالية أحداث أكتوبر 1988. كما يحيل ضعف تنظيم هذه الاحتجاجات إلى أزمة الساحة السياسية الجزائرية، ما يجعل هذه الحركات تبدو في مظهر الحركات « الخام »[28]، التي تحدث في شارع فارغ سياسيا، كما يفتح الباب أمام افتراض

---

27 – ناصر جابي، « الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع »، في : « الحركات الاجتماعية في العالم العربي »، مركز البحوث العربية والإفريقية ومكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.
كما يمكن العودة إلى دراستنا عن الحركات الاجتماعية في الجزائر في :
Djabi N., Algeria : from social regimentation to new popular movements, in Polet, (F. ed.), The states of Resistance, London & New York Zed books, 2007, pp 79-86.

28 – أجلت السلطات مباريات الدوري المحلي لكرة القدم، خوفا من التجمعات الشبابية في ملاعب كرة القدم نظرا للتشابه الكبير من الناحية السوسيولوجية بين الشباب المحتج وشبان الملاعب وكرة القدم، مع كل ما يحمله ذلك من إمكانيات لقاء بين الظاهرتين. خاصة إن تعلق الأمر بجماهير الفرق الشعبية الكبيرة في المدن الكبرى كالعاصمة.

الانتقال إلى حركات ما بعد الإسلام السياسي، الغائب عن الشارع وانعدام البدائل التي كان من الممكن أن تملأ هذا الفراغ الذي يعانيه الشارع السياسي الجزائري منذ الاستقلال.

من حيث المطالب، نلاحظ، كما حصل في آخر احتجاج في جانفي 2011، أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي الشرارة المحركة لمثل هذه الأحداث، من دون أن يعني ذلك أن المحتجين لا يربطون هذه المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالمستويات السياسية. كما لاحظنا في مناسبة الأحداث الأخيرة وحتى قبلها، أن الجو السياسي كحدث وليس كاتجاه، يمكن أن يؤثر في الاحتجاج ويزيده حدة. فالأكيد في الوضع الجزائري أن حالات الفساد التي انتشرت السنتين الأخيرتين، جراء مشاريع استثمارية كبيرة بادرت إليها الدولة، بعد التحسن المالي الذي تحقق (طرق، سدود، مساكن) كان لها أثر كبير في توليد حالة تذمر تعبر عن نفسها من خلال الاحتجاج الدائم الذي يعيشه المجتمع الجزائري. فالاحتجاجات، كما في الحالة التونسية، تعبر عن أزمة في توزيع الثروة الوطنية بين الطبقات والفئات، وحتى بين الجهات المختلفة من القطر. كما يبين انتشار حالة الاحتجاج في مناطق الجنوب التي كانت تعرف بهدوئها الكبير في السابق، التحولات التي عرفتها مجتمعات هذه المناطق كانتشار التعليم الجامعي وظهور الجامعات مما أدى إلى تكوين نخبة محلية بدأت في إظهار علامات التذمر من التهميش الذي تعانيه هذه المناطق التي تضم أهم مصادر الثروة النفطية والغازية في الجزائر. في حين يعاني أبناؤها البطالة وسوء الحال مقارنة بمناطق الشمال التي يسيطر أبناؤها على مراكز القرار الاقتصادي والسياسي.

إعادة تأكيد بروز دور شبان الأحياء الشعبية[29] في المدن الكبرى والمتوسطة، الذين كانوا الفاعل الرئيس في هذه الحركات الاحتجاجية، علما بأن هذه الحركات الاحتجاجية يمكن أن تجند فئات شعبية أوسع عندما تندلع في مدن صغيرة وقرى، وتطرح قضايا اجتماعية تمس فئات واسعة بطريقة مباشرة كأفراد أو كوسط اجتماعي، مثل مشكلة البطالة أو تجاوزات أجهزة الإدارة والأمن، أو حتى انقطاع الكهرباء والماء لفترة طويلة ؛ مع الأخذ في الاعتبار أن انتقال هذه الحركات إلى مناطق ريفية خارج مدن الشمال، جعلها ترتبط بتقسيمات « تحت وطنية »، كالانتماء إلى « العرش » (تنظيم اجتماعي تقليدي في منطقة المغرب العربي يجمع عائلات لا تربطها بالضرورة علاقة قرابة) نفسه أو القبيلة أو حتى كنوع من الشعور الجهوي.

29 – بعد أسبوع من نهاية الحركة الاحتجاجية، بدأت مسيرات واحتجاجات قام بها هذه المرة طلبة الثانويات الذين يطالبون باحترام البرنامج الدراسي عند طرح أسئلة البكالوريا لسنة 2011 المتوقعة في 11 حزيران/يونيو المقبل. ولم تشهد هذه الحركة حالات عنف، بل اكتفت بمسيرات جابت كثيراً من المدن انطلاقاً من الثانويات.

حالة جديدة أصبحت أكثر بروزا بعد الانكماش الذي بدأت تعانيه الدولة الوطنية في وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، جراء الخيارات الجديدة التي تبنتها منذ بداية التسعينيات[30].

يضاف إلى هذا أن الحركات الاحتجاجية كان يقوم بها في كل مرة جيل جديد من الجزائريين، من دون حدوث أي تراكم في التجربة والخبرة، ما يجعلها تكرر نفسها في كل مرة[31]. علما أن هذه الحركة الأخيرة، وعكس ما شهدته الجزائر في أكتوبر 1988 أو أحداث تيزي وزو في 2002/2001، لم تنجح في تجنيد مواطنين من خارج الفئات الشابة التي فجرتها في البداية واستمرت معها وحيدة معزولة. ربما لعدم وجود شعارات سياسية كان يمكنها أن تساعد على التجنيد ولجوء بعض القوى داخلها إلى العنف في التعبير كشكل من أشكال الاحتجاج والزيادة في القيمة التعبيرية للاحتجاج.

إعادة إنتاج الذات هي الصفة الجامعة لهذه الحركات الاحتجاجية التي كرست قابليتها لتكرار نفسها بالأشكال نفسها تقريبا، وفي سبيل المطالب نفسها التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي، والانتقال، على شكل موجات من منطقة إلى أخرى، من دون أن يكون وراء ها تنظيم يساعدها على هذا الانتشار الجغرافي. هذه التكرارية تؤكد حالة التذمر العميقة التي يعيشها المجتمع الجزائري وقواه الشعبية، العاجزة حتى الآن، عن التعبير عن مشكلاتها من خلال وسائل تمثيل عصرية كالأحزاب والجمعيات والنقابات، كما حصل في تونس في مرحلة تالية لانطلاق الأحداث بشكل عفوي. وهو العجز الذي يشير إلى أن عملية الانتقال السياسي في الجزائر قد تكون مكلفة مقارنة بالحالة التونسية، إذا لم تنجح عمليات الإصلاح التي دعت إليها السلطة. وحصلت المواجهة بين هذا الجيل الشاب، ابن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والجيل الكبير في السن المتحكم في القرار السياسي، والمتمترس داخل مؤسسات الدولة، منذ ما قبل مرحلة الاستقلال.

30 – كان الحضور الجهوي أكثر قوة في الحالة التونسية، كما عبرت عنه القواعد الوسطى للاتحاد العام للشغل في مناسبة الأحداث الأخيرة. الاتحاد الذي كان تاريخيا المتنفس الأساس لأبناء الجنوب، مقابل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي استحوذت على قيادته نخب من الساحل، وكان الأكثر حضورا في مؤسسات الدولة المختلفة. فالصراع بين الدستوري واتحاد الشغل في بعض مظاهره، صراع بين نخب جهوية مختلفة ؛ صراع بين جنوب مطلبي بنزعة نقابية وقريب من التيارات العروبيةالقومية، وبين شمال أكثر استفادة من الناحية الاقتصادية وانفتاحا على الغرب.

31 – من خصائص هذه الفئات الشابة الشعبية كفاعل رئيس داخل هذه الحركات الاحتجاجية مستواها التعليمي المتواضع وضعف تأهيلها وعدم اندماجها في عالم الشغل. وهذه الخصائص تفسر كيف أن هذه الحركات لم تلجأ كما هي الحال في تونس أو مصر (حركة 6 نيسان/أبريل على سبيل المثال) إلى وسائط الاتصال الحديثة (الانترنت والفايس بوك)، مفضلة الفعل المباشر الجماهيري والمواجهات مع أجهزة الأمن المختلفة. في المقابل يمكن أن نلاحظ بروز حركات شبابية أكثر استعمالا لهذه الوسائط الإعلامية وأكثر تأهيلا علميا وتنتمي إلى الفئات الوسطى في الغالب وأكثر اندماجا اجتماعيا، لكن بمستوى تجنيد أقل، وأكثر سلمية ووضوحا في المطالب التي يغلب عليها الطابع السياسي، كالمطالبة بحرية التعبير وإلغاء حالة الطوارئ. ومع هذا قامت السلطات في الجزائر بالتشويش على الفيس بوك والهاتف الجوال لمنع تبادل الرسائل القصيرة، أثناء أحداث جانفي 2011.

على الرغم من مظاهر العنف التي ترتبط بهذه الحركات الاحتجاجية، إلا أن المتابع الجيد لها، يمكن أن يلاحظ أن العنف ما زال رمزيا، هدفه الأول لفت الانتباه أكثر من النية في الإيذاء. فالعادة في هذه الحركات الاحتجاجية، كما لاحظنا مباشرة في أكثر من حي بالجزائر العاصمة، إبان احتجاجات جانفي 2011، هي أن يتم غلق الطريق العام والاعتداء على بعض المقرات الرسمية العامة وحتى الأملاك الخاصة، من دون الوصول إلى مرحلة الاعتداء على الأشخاص. وكأن المحتجين يريدون أن يعبروا عن مشاكلهم بهذا الشكل الجماعي الممزوج بعنف قليل للفت انتباه السلطات والرغبة في الحوار معها، بعد أن سدت قنوات الحوار المؤسساتي في وجوههم. إنه عنف رمزي أكده مثال الفقيد محمد بوعزيزي، كما أكدته الحالات العربية الكثيرة التي حاولت تقليده. غير أن هناك قابلية لدى هذا العنف الرمزي للتحول إلى عنف أداتي للإيذاء، إذا تواصل ازدراء الحركات الاحتجاجية التي تجند مئات الآلاف من المواطنين في مواجهات مع قوات الأمن التي لا يمكن ضمان استمرارية التحكم في ردة فعلها، بالشكل الذي كان عليه في أحداث جانفي 2011، خاصة إذا طال أمد الاحتجاجات وزادت حدة عنف المتظاهرين.

على الرغم من توقف الحركة الاحتجاجية في بداية الأسبوع الثاني من جانفي 2011، إلا أن تداعياتها ما زالت حاضرة في يوميات الجزائريين الذين لا يملون مقارنة ما حصل عندهم بما حصل عند جيرانهم في تونس، ومصر لاحقا، مع اختلاف الأوضاع في البلدين جراء التجانس الكبير الذي يميز المجتمع التونسي، مقارنة بالمجتمع الجزائري الذي يتميز بتجانس اجتماعي وثقافي أقل، الأمر الذي لا يظهر على مستوى المجتمع فحسب، بل على مستوى النخب السياسية والفكرية أيضا ؛ هذه النخب التي يغلب لديها الطرح الإيديولوجي العام وعدم التوافق على مشاريع تغيير ممكنة التحقيق، وهو وضع يزيدها ضعفا على ضعفها الأصلي في مواجهة الدولة التي تتمتع بقدرة كبيرة على شراء نوع من « السلم الاجتماعي »، جراء ما تتمتع به من سيولة نقدية وطابع ريعي، في مجتمع عرف حراكا واسعا في فترة قصيرة، وسمح لكثير من الفئات، بما فيها الشعبية، بالاستفادة منه[32]... وهو ما يمكن أن نلاحظه على الدور الذي قامت به الفئات الوسطى ذات الحضور الأقوى في الحالة التونسية، على خلاف الحالة الجزائرية التي عرفت فئاتها الوسطى حالة تفكك جراء الدخول في منطق اقتصاد السوق في الجزائر، بعد التجربة

32 – عوضت الجزائر بسرعة بعد مرحلة الاستقلال تأخرها في المجال التعليمي، وسجلت فيه مؤشرات مساوية لتونس في السنوات الأخيرة. كما التحقت الجزائر بسرعة أكبر بمعدلات التحضر(نسبة السكان الحضر من مجموع السكان) التي كانت تمتاز بها تونس بين بلدان المغرب العربي.

« الاشتراكية » التي تربت في ظلها الكثير من القوى التي تحسب على الفئات الوسطى[33]... الفئات الوسطى الجزائرية التي تعرف، زيادة على ذلك، عدم تجانس فكري ولغوي، يصعب من إمكانية لقائها مع هذه الحركات الاحتجاجية الشعبية.

رفض الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي[34] أي مقارنة بين الأحداث الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر والثورة في تونس أو مصر والحالة العربية عموما، خاصة بعد التطورات التي عرفتها الحالة الليبية وما شهدته من تدخل عسكري غربي بالقرب من الحدود الجزائرية، كما رفض تسييس الحركة الاحتجاجية نفسها. ليغير موقفه بسرعة، بعد التطور في المشهد العربي. فلم يعترف فقط ولو ضمنيا بسياسية هذه الحركة الاحتجاجية، بل عمم ذلك على أحداث أكتوبر التي تحولت فجأة إلى « أول ثورة ديمقراطية » في العالم العربي، قبل عشرين سنة من ثورة تونس ومصر. ليشمل هذا التغيير موقفه من أحداث جانفي 2011 التي تعامل معها كحركة سياسية، بعد أقل من ثلاثة أشهر من اندلاعها. رئيس الجمهورية نفسه هو الذي تدخل في 15 أفريل 2011 للإعلان عن سلسلة من الإصلاحات القانونية والسياسية، كان من بينها الوعد بتغيير الدستور والقوانين الضابطة للعمل الحزبي والانتخابات والجمعيات والمشاركة السياسية للمرأة، إضافة إلى رفع حالة الطوارئ. يكذب هذا التعامل السياسي بامتياز مع الأحداث ما جاء في الخطاب الرسمي حول أحداث جانفي 2011. من أنها أعمال شغب قام بها شباب مراهق، بعد الزيادة في أسعار بعض المواد الغذائية. إصلاحات سياسية توجه بها النظام السياسي الجزائري إلى الطبقة السياسية الجزائرية التي قاطع جزء منها الاستشارات السياسية التي مهد بها النظام لهذه الإصلاحات التي قام بإخراجها من داخل مؤسساته السياسية. حتى وهو يشكك في مدى شرعيتها مما جعل نفس النظام يقترح بأن لا يمرر مشروع تعديل الدستور على المجلس الشعبي الوطني الحالي لعدم شرعيته، جراء ضعف نسب المشاركة في انتخابه في 2007.

---

33 – تفكيك القطاع العام الاقتصادي وسياسات إعادة الهيكلة التي تم تبنيها في فترة الإضطراب الأمني والسياسي(1994) ساهمت بقوة في سحق جميع القوى الوسطى التي ارتبطت تاريخيا بنموذج التنمية « الاشتراكي » في الحالة الجزائرية. لنلاحظ التدهور لدى أغلبية مكوناتها، مقابل استفادة الشريحة العليا منها والأكثر تأهيلا من هذا الانفتاح الذي أخذ منحى نيو-ليبراليا واضحا في بداياته الأولى على الأقل. جعل الفئات المرتبطة بالانتاج والاقتصاد الرسمي أقل استفادة منه مقارنة بالفئات التي ارتبطت بالاقتصاد غير الرسمي.

34 – من الحجج الرئيسة التي يقدمها الخطاب الرسمي أن الجزائر لم تعرف حالة القمع والتضييق التي عاشتها تونس خلال فترة حكم بن علي، لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الإعلامي وخاصة عندما يتعلق الأمر بمستوى الحريات الفردية.

لكن هذا لم يمنع الأحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني الجزائرية قبل ذلك من القيام بمبادرات[35]، حتى أن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية[36] اقترح تنظيم مسيرة في شوارع العاصمة في 22 جانفي الماضي رفضته السلطات ومنعتها فعلياً في يوم تنظيمها من خلال حضورها الأمني الكبير[37]، لتكون بذلك أول مسيرة يدعو إليها التجمع بعد ست سنوات من آخر مسيرة شهدتها الجزائر، وكان قد نظمها الحزب نفسه في جوان 2004، وعرفت بعض أحداث العنف، وهو ما جعل السلطات بعدها تواجه بالرفض أي طلب للترخيص بمسيرة في العاصمة.

مسيرات استمرت بعد ذلك لمدة أكثر من شهر، كل يوم سبت من تنظيم التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية التي ضمت حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجناح من الحركة الديمقراطية الاجتماعية (الشيوعي) وبعض الجمعيات الفاعلة كالرابطة الوطنية لحقوق الإنسان، قبل الانشقاق الذي حصل داخل التنسيقية بين جناحها السياسي الذي يسيطر عليه التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي استمر في مظاهرات السبت بأعداد قليلة ومتناقصة وبين جناح التنسيقية الذي تمثله الجمعيات، ليختفي بعد ذلك هذا الحراك الذي لم يعمر طويلا واختفى قبل بوادر الربيع الأولى في الجزائر. فهل قدر الجزائر أن يفرغ الشارع من السياسة والأداة السياسية، ليستمر مسلسل صراع الأخرس[38] والأصم في هذا البلد الذي تعوّد دفع الثمن غاليا مع كل تحول ينجزه ؟

---

35 – نادت « الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان » مع مجموعة من النقابات المستقلة إلى لقاء تشاوري في 2011/1/21، كما اقترحت « حركة الإصلاح » ما سمته ميثاق الحقوق والحريات الديمقراطية في الجزائر. في حين أعلنت « حركة مجتمع السلم » انطلاق مشاورات بين الأحزاب في ما سُمي « أرضية المبادرة الوطنية ». انظر الموقع الرسمي للحركة : http://www.hmsalgeria.net/ar/

36 – ندد « حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية » بمحاولات حزب الوزير الأول أي التجمع الوطني الديمقراطي التشويش على المسيرة، وكذلك الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي قرر تنصيب ما سماه خلايا يقظة في المؤسسات. انظر موقع التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية : http://www.rcd-algerie.net

37 – لا تحتل مؤسسة الشرطة المكانة نفسها في البلدين، فمكانة الشرطة في تونس بالإمكانات التي تتوفر لها والأدوار التي كانت تناط بها – بما فيها السياسية والاستخبارية – تقوم بها في الجزائر مخابرات الجيش، علما بأن الشرطة الجزائرية عرفت تطوراً مهماً هي الأخرى في أدوارها وخاصة إمكاناتها التي بدأت في الحصول عليها، بعد اندلاع أحداث العنف في التسعينيات، في مواجهاتها للمجموعات الإرهابية وظاهرة العنف الحضري.

38 – المقصود بالأخرس – أو« العفون » باللهجة الجزائرية – هو الحركة الاحتجاجية التي لم ترفع شعارات ولم تعبر عن نفسها بالبيانات أو كان لها حد أدنى من التنظيم. في حين أن الأصم هي السلطات والطبقة السياسية الرسمية التي ترفض الإنصات إلى حركة الشارع منذ مدة طويلة والاستماع إليه.

شـــكـــر :

لا يفوتنا في نهاية هذا الكتاب إلا أن نشكر مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة والبيت العربي بمدريد الذين سبق لهم وأن تفضلوا بنشر جزء من هذه الدراسات في شكلها الأصلي، قبل تنقيحها وتحيينها لنشرها ضمن صفحات هذا المؤلف.

ناصر جابي.

فهرس

تقديم 07

مأزق الانتقال السياسي في الجزائر : ثلاثة أجيال وسيناريوهان 11

1. الانتقال على الطريقة الجزائرية 12

2. الجيل الأول، جيل الثورة و بناء الدولة الوطنية..... 16

3. جيل الاستقلال و البناء الوطني 20

4. الجيل الثالث، جيل الفعل المباشر و الحركات الاحتجاجية 23

5. العلاقات بين الأجيال و النظرة إلى الآخر 26

6. سيناريوهات الانتقال 28

7. شروط الانتقال، بين العوامل الموضوعية و الذاتية 31

الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي و تحديات المستقبل 39

المحددات الاجتماعية و السياسية الكلية : إرث التجربة التاريخية 42

بداية التعددية الحزبية : دستور 1989. 47

... يمكن لعضو المكتب السياسي أن.. يعطس ! 50

بعد صلاحيات رئيس لم يحضر المؤتمر، صلاحيات لرئيس غائب..... 53

التوازن الإخواني 55

أنا انشق أنت تنشق.. هو ينشق..... 57

1. الانشقاق على طريقة الإخوان 57

2. الانشقاق على الطريقة القبائلية 61

انشقاق أبناء السلطة في جبهة التحرير و نتائجه الوخيمة 68

ما يشبه الخلاصة..... 76

الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار... أم ركود سياسي ؟..... 79

الانتخابات على « الطريقة الجزائرية » 81

التعددية و لعنة الانتخابات 83
شروط العودة إلى المسار الانتخابي 86
الانتخابات التشريعية لماي 2007 : تفاصيل الحدث 89
من مرض الرئيس إلى فضيحة « بنك الخليفة » 89
سوسيولوجيا المرشحين 91
القوائم المستقلة... أزمة الحزب و ظهور المال السياسي 92
ترشيحات الأحزاب... اهتمام شخصي بالانتخابات 93
المرأة و الانتخابات : نخب محافظة أم مجتمع محافظ ؟ 95
صراع « الشيخ و المريد » داخل الأحزاب 96
فئات السن للمرشحين : صراع الشباب و الشيوخ 100
سن المرشحين للانتخابات التشريعية 2002 / 2007 100
المستويات التعليمية للمرشحين : الحزب وأصحاب المستويات المتوسطة 101
الفئات المهنية/الاجتماعية للمرشحين : بروز الفاعلين الاقتصاديين المستقلين ... 102
الفئات المهنية /الاجتماعية و الترشيحات لانتخابات 2007 103
نتائج الانتخابات. هل كانت الانتخابات خالية من التزوير ؟ 103
الدور الجديد للجنة المراقبة السياسية 104
المشاركة في الانتخابات : مقاطعة، امتناع أم عزوف ؟ 106
الولايات الأقل مشاركة في الانتخابات (أقل من معدل المشاركة الوطني) 107
نتائج الانتخابات، الأحزاب « الكبيرة » و « الصغيرة » 109
نتائج الأحزاب السياسية و المرشحين المستقلين في تشريعيات 2007 109
مقارنة نتائج الأحزاب بين اقتراعين 2007/2002 : هل خسر الكل ؟ 111
الخلاصة 112
صناعة واتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري 115

بن بلة و السيطرة على مراكز القرار 119
... ويقلده بومدين في ذلك 119
الشاذلي الأول، و الشاذلي الثاني 121
من ضعف الرئيس إلى غياب الرئيس 124
الثقافة السياسية بين الفرد و المؤسسة : من بن بلة إلى بومدين 127
مركز القرار بين الظاهر و الباطن 139
القرار السياسي... في بعض العوائق الثقافية 143
هل النظام السياسي الجزائري قابل للإصلاح ؟ أوعندما تتدخل الحركات الاجتماعية 149
الإسلام السياسي : هل حان وقت الانقضاض على السلطة في الجزائر ؟ 159
هل الحكومة مركز قرار سياسي رئيسي في النظام السياسي الجزائري ؟ 162
حكومات بوزيرين 165
من قرر إلغاء نتائج الانتخابات في جانفي 1992 ؟ 171
هل يحتكر الجيش القرار السياسي في الجزائر ؟ 173
القرار العسكري و الإخراج المدني أو العودة إلى مجلس الحكومة 176
يوميات حكومة لم تعد تجتمع، القرار بيد « أصحاب القرار » 180
مسلسل سوناطراك... الصراع الخفي 185
بعض الاستنتاجات 188
التعليم، العمل و النوع الاجتماعي في الجزائر : صعوبات بروز نخبة نسوية 191
1. المرأة و التعليم في جزائر ما بعد الاستقلال : شرعية الخروج و الاستفادة..... 194
شرعية الخروج و الاستفادة 194
نسبة علامات التقدير في شهادة التعليم المتوسط / دورة 2008 196
2. المرأة و العمل : خروج مشروط و شرعية منقوصة 198
تطور العمل النسوي 198

3. المرأة و الحياة الاقتصادية : الاتجاهات الكبرى 203
4. الهجرة، التحول الديمغرافي و معركة الحجاب 206
5. المرأة و السياسة... حضور محتشم 211
حضور النساء داخل المجلس الشعبي الوطني 213
المادة 31 مكرر : 214
6. بعض الاستنتاجات العامة 217
الحركات الاحتجاجية في الجزائر 219
محاولات احتواء 220
أحداث جانفي 2011 223
غياب الشعارات 225
نقاط تشابه 227